حل معاقد القواعد

اللاتي تثبت بالدلائل والشواهد

شرح قواعد الإعراب

للعلامة عبد الله بن يوسف جمال الدين بن هشام الأنصاري

(المتوفى سنة ٧٦١هـ/ ١٣٦٠م)

تأليف

الشيخ شمس الدين أبي الثناء أحمد بن محمد الزيلي

(المتوفى سنة ١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م)

يطبع لأول مرة محققاً على نسخة المؤلف

تحقيق

اللجنة العلمية في دار السراج

دار السراج

دار السراج

الكتـــاب: حل معاقد القواعد شرح قواعد الإعراب

تأليف: شمس الدين أحمد بن محمد الزيلي

الطبعة الأولى: ١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٣م

978-605-72783-2-6 :ISBN

Siraç Yayınevi

Balat Mah. Murat Molla Sok. No: 10/1, 34087 Fatih/İstanbul

حي بلاط، زقاق مراد ملا، رقم: ١٠/١ ٣٤٠٨٧ الفاتح/ إستانبول

Yayıncı Sertifika No: 52684 | 0 (212) 521 72 45 | 0 (212) 635 10 10

bilgi@ismailagayayinevi.com | www.siracpazarlama.com

Baskı-Cilt

Levent Ofset Basım ve Ambalaj San. Tic. A.Ş.

Fatih Caddesi Karadal Sokak

No: 13 Merter/İstanbul

Tel: 0 (212) 637 15 30

Matbaa Sertifika No: 45163

حل معاقد القواعد

اللاتي ثبتت بالدلائل والشواهد

شرح

قواعد الإعراب

للعلامة عبد الله بن يوسف جمال الدين بن هشام الأنصاري

تأليف

الشيخ أبي الثناء أحمد بن محمد الزيلي

المعروف بـ: «شمس الدين السيواسي»

يطبع لأول مرة محققاً على نسخة المؤلف

دار السراج

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الناشر

الحمدُ لله الواحدِ المنَّان، الَّذي خلَّدَ العربيَّةَ بالقرآن، وأسبغَ علينا من نعمه الظَّاهرةِ والباطنة ما لا يبلغُ شكرَه بيانٌ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على من لا نبيَّ بعدَه، سيدنا مُحمَّدٍ أفصحِ من نطقَ بالضَّاد، وعلى آله وأصحابه ومن تَبعه إلى يوم الدِّين.

اللهم بك نستعينُ، وبك نستبينُ، وعليك نتوكَّلُ.

أمَّا بعد:

فابنُ هشام أحدُ أئمَّةِ علماءِ العربيَّةِ وأكابرِها، وكتابُه «الإعراب عن قواعد الإعراب» أصلٌ من أصولها، حظي باهتمامٍ بالغٍ، وحفاوةٍ عاليةٍ، إقراءً، وتدريساً، وذيوعاً، ونال من الشَّأنِ ما جعلَ كثيراً من الشُّرَّاح يتعاقبون على شرحه، وإجلاءِ مكنوناته، وبسْطِ مسائله، والتَّعليق عليها.

ولعلَّ ذلك عائدٌ إلى ما حمله الكتابُ من مضامينَ تختلفُ في موضوعها وأسلوبها وطريقةِ عرضها عن جمهرةٍ غير قليلةٍ من كتب النَّحو، ففيه تصنيفٌ متناسق للجملةِ وشبه الجملة بأحكامها المختلفةِ، وتفسيرٌ لكثيرٍ من المبهماتِ، وعرضٌ لبعض مبادئ الإعرابِ، جعلها ابنُ هشام في رسالةٍ محكمة وافيةٍ عظيمة الفائدة، متناهية النَّفعِ، سائرة بين العلماء والدَّارسين، ثمَّ كان ما كان من شأن هذه

الرِّسالة الوليدة الَّتي شبَّت ونمت، فكان المصنَّف الفذّ «مُغني اللبيب».

وكانَ من صُنع الله تعالى وتوفيقه إيَّانا أنْ وقفنا على شرحٍ من شروح قواعد الإعراب -وهي كثيرةٌ- لعالمٍ جليلٍ هو أبو الثَّناء أحمدُ بنُ محمَّدٍ الزِّيليِّ الشَّهير بـ(الشَّمسيِّ) (وسُمِّي خطأً: بالشُّمني)[1]، أسماه:

«حل معاقد القواعد اللاتي ثبتت بالدلائل والشواهد»

وهو شرحٌ جليلُ القدر، عكفَ فيه صاحبُه على تجلية كتاب «قواعد الإعراب»، فكشفَ عن أسراره، ونفذ إلى دقائقه، ونبَّه إلى غوامضه، واستدركَ فائتَه.

ولهذا الشَّرح نشرةٌ وحيدةٌ نهض لتحقيقه عمر علي محمَّد الدَّليمي، بذلَ فيه الوسعَ جزاه الله خيراً، غير أننا رأينا أنه لا يزال بحاجة إلى إجالةِ نظرٍ فيه وإعادة تحقيق؛ ليخرجَ دانيَ القطافِ، قريبَ المنالِ، فرغبنا نحن دار السراج بإعادة تحقيقه خدمة للدَّارسين، والباحثين، وطلبة العلم، ولا يَحسُن بنا مغادرةُ هذه المقدِّمةِ قبل أنْ نُزجي أخلصَ الشُّكر وأجزلَ الثَّناء للأستاذين الجليلين، الأستاذ محمود حلاوة، والأستاذ عارف الحو، على ما بذلاه من جهد في سبيل خدمة هذا الكتاب، فجزاهما الله تعالى خير الجزاء، ولله نسأل لنا ولهم أن يتقبل أعمالنا، وأن لا يضرب بها وجوهنا يوم القيامة، إنه سميع قريب مجيب الدعاء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دار السِّراج
للنَّشر والتَّوزيع
إستانبول

---

(١) انظر: «ابن هشام آثاره ومذهبه» (٥٥).

مقدمة التحقيق

جعلنا الكتابَ في قسمين، أدرنا القسم الأوَّلَ في مبحثين:

بسطنا في الأوَّل: الحديث عن الشَّارح على وجازة الأخبار عنه في كتب التراجم.

ووقفنا الثَّاني: للحديث عن منهج الشَّارح في الكتاب، وأثبتنا صحة نسبة الكتاب له، ووصفنا النُّسخَ الَّتي عوَّلنا عليها في إظهار النص المحقَّق.

عملنا في الكتاب:

أمَّا التَّحقيقُ وهو القسم الثَّاني من الكتاب فاتَّبعنا فيه الأصولَ المنهجيَّة الَّتي تواضعَ عليها المحقِّقون ما استَطعنا إلى ذلك سبيلاً، وسعينا إلى إظهارِ النَّص كما أراده صاحبُه، أو قريباً ممَّا أرادَ، وقمنا فيه بما يلي:

- حرَصنا على ضبطِهِ وتتبُّعِ مسائلِه وشواهدِه في كتب العربيَّة.
- خرَّجنا الأحاديث والشِّعر والأمثال.
- ترجمنا للأعلام الَّذين وردَ ذكرُهم في النَّصِّ، كلُّ ذلك من مظانِّه.
- وصفنا النُّسخة الخطيَّة للمؤلف.
- أتْبعنا ذلكَ بفهرس للموضوعاتِ والمسائل النَّحويَّة.
- كذلك وضعنا فهرساً للمصادرِ والمراجعِ المعتمدة.

وتَحسنُ الإشارةُ هنا إلى أنَّنا أفدنا غيرَ فائدةٍ من تحقيق الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة لكتاب «مغني اللبيب»، أطالَ الله تعالى مع العافيةِ بقاءه.

وبعدُ: فليس لأحدٍ في عباءة البشر أنْ يزعمَ الكمالَ فيما يقوم به، وحسبنا أنَّنا استفرغنا فيه الوسعَ، وأخلصنا فيه النِّيَةَ، وتوخَّينا الأمانةَ والدِّقَّة، فإنْ أصبنا فمن توفيق الله تعالى وفضلِه، وإنْ أخطأنا فمن عجزِنا وتقصيرِنا، والنقصُ مستولٍ على البشر. وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.

اللجنة العلميّة في دار السّراج

ترجمة الشارح

منهج الشارح

نسبة الكتاب له

وصف النسخة الأصل

صور النسخ المعتمدة

ترجمة الشارح

اسمه ونسبه ومولده ووفاته:

شمسُ الدِّين، أبو الثَّناء أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ عارفِ بنِ أبي البركاتِ الزِّيليُّ الرُّوميُّ السِّيواسيُّ الحنفيُّ الصُّوفيُّ.

لم تشر المصادر إلى تاريخ ولادته واقتصرت على ذكر تاريخ وفاته سنة: (ت١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م)(١).

علمه وثقافته وصفاته وأخلاقه:

لم نحظَ فيما رجعنا إليه من كتب التَّراجم بأخبارٍ عن حياة أبي الثَّناء غيرَ ما ذُكر، أنَّه: لغويٌّ مُفسِّرٌ وفاضلٌ حنفيٌّ من أدباء الرُّوم من أهل سيواس، له عدة كتب عربيَّة وتركيَّة(٢).

وكان عالماً مشاركاً في بعض العلوم، وأديباً فقيهاً حنفيّاً عارفاً بالتَّفسير والتَّاريخ، والنحو وأصوله، وله كتاب في التُّركيَّة سماه: «نقد الخاطر» في تفسير سورة الكهف، أهداه للسُّلطان مرادِ الثَّالث(٣).

---

(١) «هدية العارفين» ١/ ١٥٠. و«كشف الظنون» ٢/ ١٨٢٣، و«معجم المؤلفين» ٢/ ١١٤، و«الأعلام» ١/ ٢٣٥.

(٢) «الأعلام» ١/ ٢٣٥.

(٣) «معجم المؤلفين» ٢/ ١١٤.

وكان ممن نبغَ من علماءِ مدينةِ (زيله)، يقصدُه الطَّلبةُ لشرحِ ما استعصى وبيانِ ما أشكلَ عليهم فهمُه، ويبدو أنَّه كان محلَّ القصدِ والطَّلبِ، يثبت ذلك ما ذكره بقوله: (سَأَلَنِي بَعضُ الإخوانِ فِي الطَّرِيقِ، وأَخلَصُ الخِلَّانِ فِي المضِيقِ، عِندَ قِراءَتِهِ عَليَّ أَنْ أَشرَحَهُ شَرحاً يُبَيِّنُ التَّقسِيماتِ في القَواعِدِ، ويَرفَعُ النِّقابَ عَن وُجُوهِ مُخَدَّراتِ الأَمْثلَةِ والشَّواهِدِ...).

وقوله: (ولَم يَزِلْ يَتردَّدُ إِلحَاحاً ويَسأَلُ إِلحَافاً، ظَنّاً مِنهُ أَنَّ عِندِي شَيئاً مِمَّا رامَهُ، فلِذلكَ اختَلفَ عَليَّ فِي السُّؤَالِ وأَدامَهُ، حَتَّى استَشفعَ مِمَّن لَا يَسعُنِي مُخالفتُه...).

وقد أهملتْ كتبُ التَّراجم ذكرَ شيوخه، كَما أهملتْ ذكر سيرة حياتِه، ولم نعرف من شيوخه إلَّا ما ذكرَه في بعض نسخ «شرحه» بقوله: (كَذا أفادَه أستاذُنا شمسُ الملَّةِ والدِّينِ التَّوقاتي، الشَّهيرُ: بعرقبيجي زاده، متَّعَنا اللهُ بطولِ حياتِهِ إلى يومِ الدِّينِ).

مصنفاته[١]:

ممَّا كتبَ باللغة العربيَّة:

١- «حَلُّ مَعاقِدِ القَواعِدِ اللَّاتي ثَبَتَتْ بِالدَّلائِلِ والشَّواهِدِ». وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

٢- «زبدة الأسرار (الأسفار) في شرح مختصر المنار» في أصول الفقه[٢].

---

(١) «كشف الظنون» ٢/ ١٨٢٣. «مجمع المطبوعات العربية والمعربة» ٢/ ١٠٧٢، «معجم المؤلفين» ٢/ ١١٤.

(٢) «كشف الظنون» ٢/ ١٨٢٣، و«معجم المؤلفين» ٢/ ١٠٤.

ممَّا كتبَ باللغةِ التُّركيَّة:

١ - «إرشاد العوام»[١].

٢ - «لطائف الآيات ونقوش البينات».

٣ - «نقد الخاطر» في التَّفسير[٢].

٤ - «الحجَّة الإلهيَّة منصوب غمام الفياض في مناقب أبي حنيفة» (مناقب إمام أعظم)[٣].

٥ - «دائرة الأصول»[٤].

٦ - «ديوان إلهيات وغزليات»[٥].

٧ - «رسالة في التَّأويل نظماً ونثراً»[٦].

٨ - «مناقب جهار ياركزين»[٧].

٩ - «رياض الخلفاء الرَّاشدين»[٨].

١٠ - «الأشواق منظومة تركيَّة»[٩].

---

(١) «هدية العارفين» ١/ ١٥٠، و«معجم المؤلفين» ٢/ ١١٤.

(٢) «هدية العارفين» ١/ ١٥٠.

(٣) «فهرست المطبوعات التركية العثمانية» ٢/ ٢٩٣.

(٤) «هدية العارفين» ١/ ١٥٠.

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) المصدر السابق نفسه.

(٧) «فهرس المطبوعات التركية العثمانية» ٢/ ٢٩٣.

(٨) «هدية العارفين» ١/ ١٥٠، و«معجم المؤلفين» ٢/ ١١٤.

(٩) «هدية العارفين» ١/ ١٥٠.

١١-«سليمان نامه» في التَّاريخ[١].

١٢-«مولد النَّبي ﷺ»[٢].

١٣-«نجم الهدى في مناقب الشَّيخ شمس الدِّين السيواسي رجب بن إبراهيم السِّيواسي»[٣].

وأكثرُها كتبٌ مخطوطة بحاجة إلى من ينهض بتحقيقها وإخراجها إلى النور.

---

(١) «هدية العارفين» ١/ ١٥٠.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) «تاريخ الأدب العربي»: الذيل الثاني: (١٣١) (الأصل).

منهج الشارح

يكادُ يظهر منهجُ أبي الثَّناء الزِّيليِّ في شرحه لكتاب «الإعرابِ عن قواعدِ الإعرابِ» من العنوانِ الَّذي اصطفاه ليكونَ علامةً بيِّنةً عليه: «حَلّ مَعاقدِ القَواعدِ اللَّاتي ثَبَتَتْ بِالدَّلائلِ والشَّواهدِ»، فقد مضى في عرضِ مادتِه والمسائلِ النَّحويَّة عرضاً واضحاً، فلم يدعْ غامضاً إلَّا شرحَه، ولا مُشكلاً إلا أوضحَه، ولا مثلاً أو شاهداً إلَّا كشفَ الستر عنه، فيقف على عبارةِ ابن هشام في كتابِ «قواعد الإعراب»، ثمَّ يَشرعُ في شرحها مفردةً مفردةً، ويبيِّنُ دلالتها في السِّياقِ بأسلوبه ويوردُ ما استلزمَ من شواهد من القرآن الكريم، أو الحديث النَّبوي، أو الشِّعر والأمثال والأقوال.

وقد أبان عن ذلك بقوله: (سَأَلَنِي بَعضُ الإخوانِ فِي الطَّرِيقِ، وأَخلَصُ الخِلَّانِ فِي المضِيقِ، عِندَ قِراءَتهِ عَليَّ أَنْ أَشرَحَهُ شَرحاً يُبَيِّنُ التَّقسِيماتِ في القَواعِدِ، ويَرفَعُ النِّقابَ عَن وُجُوهِ مُخَدَّراتِ الأَمْثلَةِ والشَّواهِدِ).

وكثيراً ما كان يقف على عبارة ابن هشام، فيشرحها مفردة مفردة، ويبين دلالتها في السياق، نحو ما فعله بشرحه لقول ابن هشام: (الأَمَدِ القَصِيرِ)، قال: (والأَمَدُ بِفَتحَتينِ: الغايَةُ، والمُرادُ الزَّمانُ، والقَصِيرُ كِنايَةٌ عَنِ القَلِيلِ؛ أي: في الزَّمانِ القَلِيلِ). وقول ابن هشام: (عَلى نُكَتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الأَبْوَابِ). قال: (والنُّكَتُ: جَمعُ نُكتةٍ، وهي في الأصلِ: نُقطَةٌ بيضاءُ في سوادٍ، أو عكسه، والمُرادُ هَهُنا: لَطائِفُ الكَلامِ ودَقائِقُهُ).

وإذا وقف على مجاز يتطلب بياناً أبان المراد منه، نحو ما فعل في شرح قول ابن هشام: (عَمِلْتُهَا عَمَلَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ)، قال: (شَبَّهَ المُصَنِّفُ نَفْسَهُ بِالطَّبِيبِ الَّذِي يُعالِجُ مَحْبُوبَهُ المَرِيضَ بِالأَشْرِبَةِ النَّافِعَةِ والأَدْوِيَةِ النَّافِعَةِ الدَّافِعَةِ، فِي مُدَاوَاةِ مَرَضِ الطَّلَبَةِ بِمَرَضِ الجَهَالَةِ، بِإِيرَادِ المَسَائِلِ المُهِمَّةِ).

وربما وقف على لفظٍ وساقَ حالات استعماله صرفياً، نحو حديثه عن (صغرى وكبرى):

(واعْلَمْ أَنَّ صُغْرَى وكُبْرَى تَأْنِيث أَكْبَر مِنه وأَصْغر مِنه، وإنما أَنَّثَهُما المُصنِّف بدون اللام والإضافَةِ مع أَنَّ أَفعَل منه لا يُؤَنَّث ولا يُثَنَّى ولا يُجمَع؛ موافَقَةً للنُّحاةِ، وإنَّما الوجهُ اسْتعمالُ فَعْلى أَفعَل باللام والإضافة، ولِذا لُحِّنَ مَن قالَ:

كَأَنَّ صُغْرى وكُبْرى مِن فَواقِعِها حَصباءُ دُرٍّ على أَرضٍ من الذَّهب).

ويظهر من طريقته في عرض الكتاب اعتماد عبارة ابن هشام في «المغني»، إذ كثيراً ما يقتطع عبارته ويجعلها في شرحه كأنها جزء منه.

وكلما اقتضت الضرورة ربط كلام المصنف وسبكه بإحكام، شرع بإعراب كلامه؛ ليجلوه للقارئ في تسلسل محكم.

ولعلَّ ما يميِّزُ صنْعَ أبي الثَّناء في الكتاب، حرصُه على الشَّرح وإيراد الشَّواهدِ المتنوِّعة من القرآن الكريم، والحديث الشَّريفِ، والشِّعرِ، والأمثال، والأقوالِ، وكان شاهدُ القرآنِ الكريمِ المصدرَ الأوَّلَ لتأكيد صحَّةِ ما ذهبَ إليه، ويزيدُ في شرحه على ما ذهبَ إليه ابنُ هشام.

وقد يعربُ موضعَ الشَّاهدِ ويسوق أوجهَ الاختلافِ فيه مع تجنب الإطالة، فيكتفي بما تقتضيه المسألةُ أو القاعدة، وإن كان أكثر ما يسوقه من أوجه إعرابية وتعليلات نحوية معولاً فيه على رأي ابن هشام وعبارته، إلا في مواضع قليلة عرض فيها لرأي ابن هشام ورأى رأياً آخر، ففي حديثه عن (قد) الدالة على التوقع، نقل رأي ابن هشام: (قالَ المصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والَّذي يَظهرُ لي في ذلكَ قَولٌ ثالثٌ: وهو أنَّها لا تُفيدُ التَّوقُّعَ أصلاً، أمَّا في المضارعِ فلأنَّ قولَك: يَقدمُ الغائبُ، بدونِ كَلمةِ (قَدْ)، يُفيدُ التَّوقُّعَ؛ إذِ الظَّاهرُ من حالِ المُخبِرِ عنِ المستَقبَلِ أنَّه مُتَوقِّعٌ لهُ، انْتهى).

ثم قال: (وفيهِ بحثٌ، إذْ رُبَّ مُخْبرٍ لِخَبرٍ عنْ وقوعِ شَيءٍ في المستَقبلِ مُستكرِهاً ذلكَ جداً، ومُشعراً إيَّاه، فَليتأمَّل).

وإذا وقف على تباين في رأي ابن هشام في كتبه أشار إليه، نحو حديثه عن بناء جواب القسم على المبتدأ، قال: (واعلَم أنَّ بينَ كلامِ المصنِّفِ في هذا «المخْتصر» وبينَ كلامِه في «مُغني اللبيبِ» مخالفةً ظاهرةً، حيثُ فُهِمَ من هذا الكلامِ أنَّ مرادَ ثعلبٍ: أنَّه لا يُبْنى على المبتدأ جوابُ القَسمِ، لا جُملةُ الجوابِ والقسمِ، وفُهِمَ من «المُغني»: أنَّه لا يُبنى على المبتدأ جُملةُ القَسمِ والجوابِ، إذْ صَرَّح فيه غيرَ مرَّةٍ أنَّ مُرادَ ثعلبٍ: أنَّ القَسمَ وجَوابَه لا يكونان خَبراً، حيثُ قال بعدَ قولِه: قال ثعلبٌ: لا تقعُ جملةُ القَسمِ خَبراً، ومُرادُه أنَّ جملةَ القَسمِ والجوابِ يمكنُ أنْ يكونَ لها مَحلٌّ، ولكنَّ المانِعَ عندَه: إمَّا كَونُ جملةِ القَسمِ لا ضَميرَ فيها، وإمَّا كونُ جُملةِ القَسمِ إنشائيَّةً، والجُملةُ الواقعةُ خبراً لا بدَّ من احتِمالها الصِّدقَ والكذبَ انتهى. مُلخصاً. فغير المدَّعى والعلَّة. فإن قيلَ: لعلَّه لا مخالفةَ بينَهما؛ لأنَّ ما في هذا المختَصرِ نُقلَ من الغيرِ، يدلُّ عَليه عنوانُ (قيلَ) في أوَّلِ المسألةِ، فلا يَلزمُ أنْ يكونَ ذلك مُسلَّماً

عندَه، والَّذي هو مُسلَّمٌ عندَه قولُه في «المُغني».

قلتُ: يمكنُ أنْ يوفَّقَ الكلامُ على هذا، لكنَّ قولَه: فالجَوابُ عمَّا قالَه ثعلب... يأباه كل الإباء، لا يَخفى على الفطنِ والأذكياءِ. تأمَّل).

ولا بد من الإشارة إلى أن طريقة أبي الثناء في الشَّرح كله قامت على الإيجاز والاختصار، تجنُّباً للإملال، ونبه إلى ذلك في غير موضع من الكتاب، نحو قوله: (وأمَّا البَواقي مِن مواقعِ الجُملِ المعتَرضاتِ، فذَكرَها المُصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مغني اللبيب» بتَمامِها مع شواهِدها، ولم أذكرها هَهُنا خَشيةَ الإملالِ).

نسبة الكتاب:

ممَّا يدلُّ على نسبةِ الكتابِ لأبي الثَّناءِ شمسِ الدِّين أحمدَ بنِ محمَّدٍ الزِّيلي، إثباتُ عنوانِ الكتابِ واسمِ المؤلِّفِ واسمِ أبيه ولقبِهِ على الورقة الأولى في جميعِ النُّسخ.

وفي الورقةِ الأخيرةِ كُتب: (وقد وقعَ من نقلِهِ إلى البياضِ عام سبعةٍ وستينَ وتسعمائةٍ... وكانَ التَّأليف بقَصبةِ زيلى، حماها الله عن البَلوى)، وقصبة: زيلى، هي موطنُ أبي الثَّناء الزِّيلي، حيثُ نُسبَ إليها.

ثمَّ إنَّ كلَّ من ترجمَ للإمام الزِّيلي نَسبَ الكتابَ له.

وصف النسخة الأصل

النسخة الأصل:

وهي بخط المؤلف أحمد بن محمد الزيلي رَحِمَهُ اللَّهُ.

موجودة في: مكتبة زيله/ برقم: ١٠٤.

عدد لوحاتها: (٧٤) لوحة.

عدد الأسطر في كل صحيفة: (١٥) سطراً تقريباً.

نوع الخط: نسخ معتاد مقروء

الناسخ: المؤلف أحمد بن محمد الزيلي.

تاريخ النسخ: في اليوم الخامس والعشرين من شهر ذي القعدة المبارك، عام سبع وستين وتسع مئة.

أوقاف: على هوامشها تعليقات رمز في نهايتها بـ(منه) والمقصود منهواته، وقد أثبتناها كلها في النص المحقق.

ميز المتن في هذه النسخة بوضع خط أحمر فوقه.

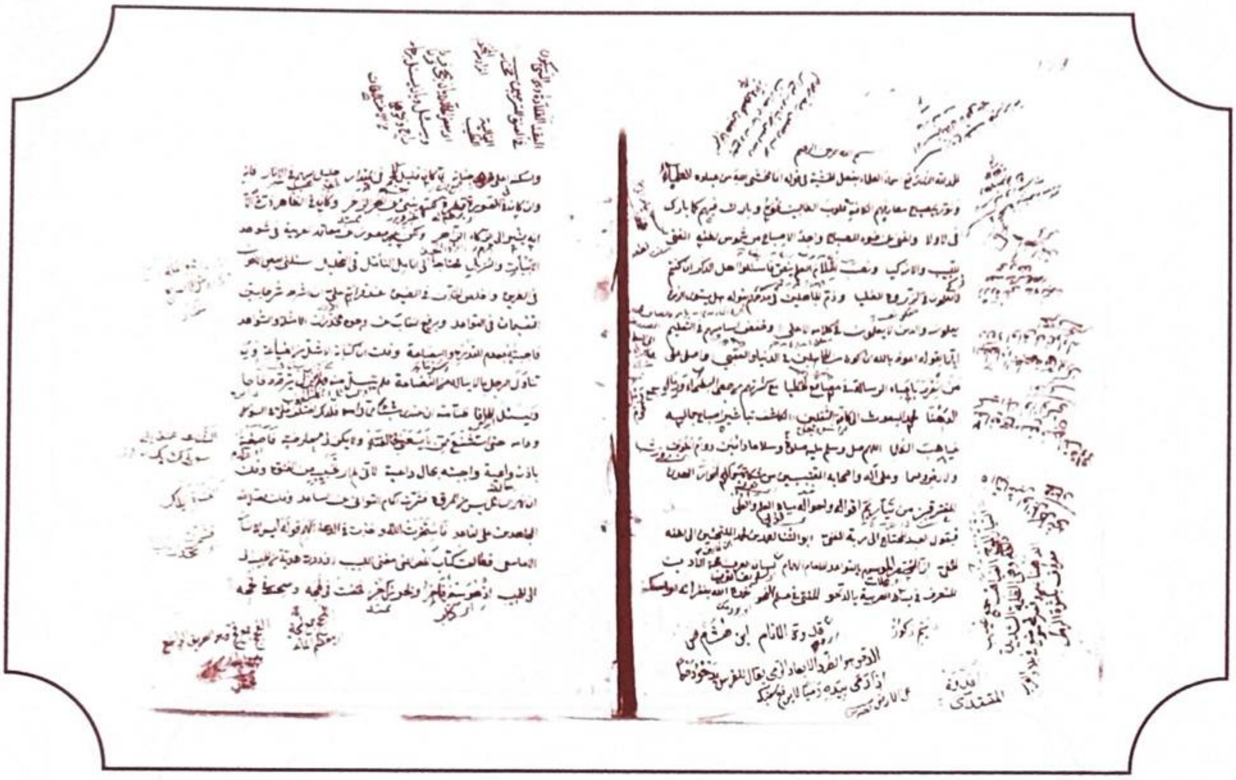
أول المخطوط: (بسْمِ الله الرَّحْمَـنِ الرَّحِيم، الحَمْدُ للهِ الَّذِي رَفَعَ أَسْماءَ العُلَمَاءِ بِفِعْلِ الخَشْيَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر:٢٨]، ونَوَّرَ بِمِصْبَاحِ

مَعَارِفِهِمُ الكَافِيَةِ قُلُوبَ الطَّالِبِينَ نَحْوَهُ...).

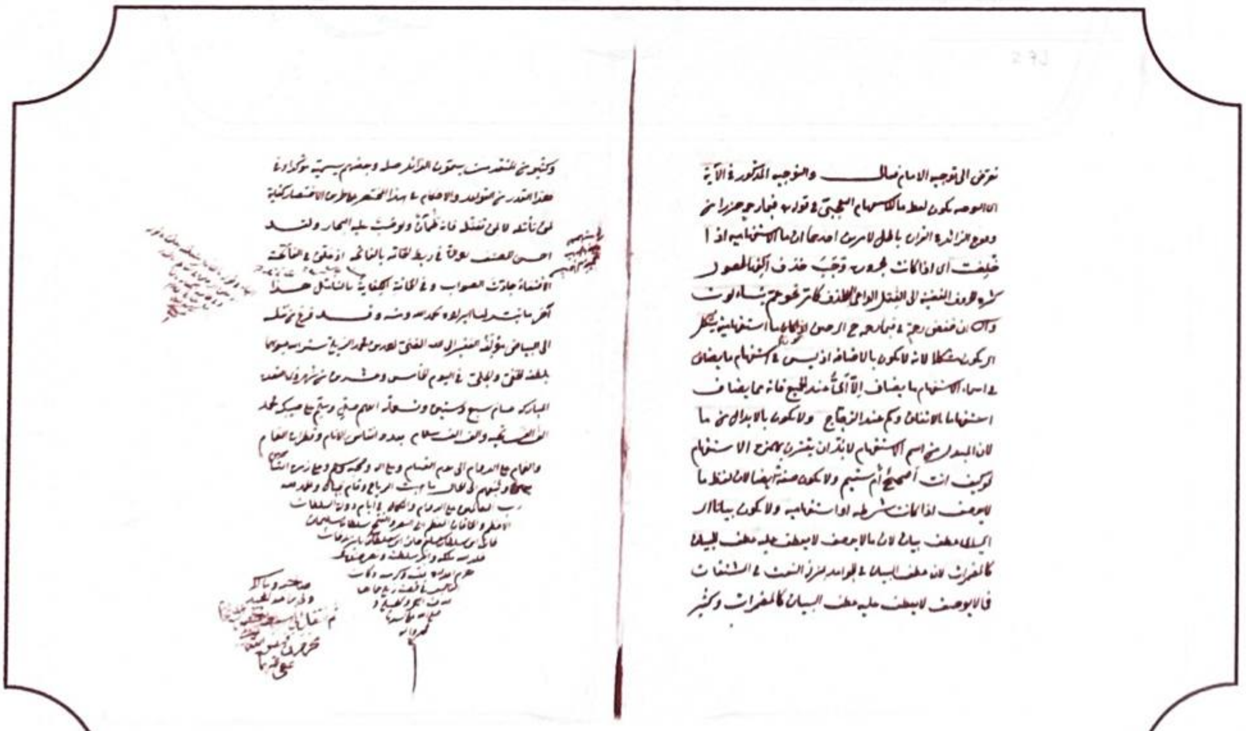
آخره: (وكانَ التَّأليف في قَصبةِ: زيلى، حماها الله عن المكر والحيلة، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين).

هذا وقد استأنسنا بنسخة طبعت طبعة حجرية نسخت في جمادى الآخرة سنة: ١٣١١هـ، نسخها حافظ جميل بن الحاج محمد السعردي.

صُوَرُ ٱلنُّسَخِ ٱلمُعْتَمَدَة



اللوحة الأولى من النسخة الأصل



اللوحة الاخيرة من النسخة الأصل



اللوحة الأولى من النسخة المطبوعة



اللوحة الاخيرة من النسخة المطبوعة

مَطْلَعُ الكِتَابِ

....

بسم الله الرحمن الرحيم[١]

الحَمدُ للهِ الَّذي رَفَع[٢] أَسْماءَ العُلماءِ بِفعلِ الخَشيَةِ فِي قَولِهِ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر:٢٨]، ونَوَّرَ بِمِصباحِ مَعارِفِهِم الكافِيَةِ قُلوبَ الطَّالِبينَ نَحوَهُ، وبَارَكَ فيهِم كَما بارَكَ فِي لَا ولَا[٣]، وأَغْنَى عن ضَوْءِ المِصبَاحِ وَاجِدَ الإِصبَاحِ مِنْ شُموسِ لُطفِهِ المُغنِي[٤] لِلَّبِيبِ والأَزكِيا، ونَصَبَ[٥] أَعْلَامَ العِلمِ بِنَصٍّ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء:٧] فِي الذِّروَةِ[٦] العُلْيَا، وذَمَّ الجَاهِلِينَ فِي مَدْحِهِم[٧] بِقَولِهِ: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر:٩] فِي كَلَامِهِ الأَعْلَى، وخَفَضَ[٨] أَسَامِيَهُم فِي التَّعليمِ إِيَّانَا بِقَولِهِ:..................

---

(١) الباء في ﴿بِسْمِ﴾ متعلقة بمحذوف تقديره: بسم الله أبدأ، وتقديم المعمول للدلالة على الاختصاص، أو تبرُّكاً باسم الله، فعلى الأول تكون الباء للاستعانة، وعلى الثاني للمصاحبة. «كاشف القناع والنقاب» ص: ٤.

(٢) فيه إيهام لطيف غير براعة الاستهلال لا يخفى على عارفه. «منه»

(٣) أي: في شجرة زيتونة مباركة لا شرقية ولا غربية، وحلها موقوفة على حكاية. «منه»

(٤) فيه إيماء إلى كتاب «مغني اللبيب». «منه»

(٥) أي: أقام، وفيه إيهام أيضاً. «منه»

(٦) متعلق بـ«نصب». «منه»
ذروة الشيء: أعلاه، فيكون الصفة للتأكيد، كما في قوله: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾. «منه»

(٧) أي: في أثناء مدح الله إياهم، فالمضاف محذوفٌ، المصدرُ مضافٌ إلى المفعول، فذكر الفاعل متروك. «منه»

(٨) أراد الجاهلين، معطوف على ذمَّ.
قوله: «وخفض» أي: حطَّ، من قولهم: (والله يخفض من يشاء ويرفع) أي: يضع، وفيه=

﴿ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾ [البقرة:٦٧] فِي الدُّنيا والعُقْبى وأُصلِّي عَلى مَن انفردَ بِأَعباءِ[١] الرِّسالةِ فِي مَصاقِعِ[٢] الخُطَباءِ، مع كَثْرَتِهم مِن حَصى البَطحاءِ ورِمالِ الدَّهناءِ[٣]، مُحَمَّدٍ[٤] المَبعُوثِ إِلَى كافَّةِ الثَّقَلَينِ، الكاشِفِ بتَباشيرِ[٥] إِصْباحِ جَمالِهِ غَياهِبَ الظَّلْماءِ.

اللَّهُمَّ صَلِّ وسلِّم عليهِ صَلاةً وسَلاماً دائِمَينِ دَوامَ المَلَوَينِ[٦] والأَرضِ والسَّماءِ، وعَلى آله وأَصحَابِهِ المُقتَبِسِينَ مِن مِشكاةِ[٧] جَمالِهِ أَنوارَ الهُدى، المُغتَرِفينَ مِن تَيَّارِ يَمِّ[٨] أَقْوالِهِ وأَحوالِهِ مِياهَ العِلمِ والعُلا.

وبعدُ: فَيقُولُ العَبدُ المُحتاجُ إِلَى رَبِّهِ الغَنِيِّ أبو الثَّناءِ أَحمَدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ عارفٍ، المُلتَجِئِينَ إِلى لُطفِهِ الخَفيِّ: إِنَّ المُختصرَ المَوسُومَ بـ«القَواعدِ» لِلإمامِ الهُمامِ قُدوَةِ

= إيهامٌ أيضاً؛ لأن اسم الجاهلين مخفوض في الآية. «منه»

(١) الرِّسالة: ما أَمَر الرَّسول بتبليغه.

(٢) مَصاقع: جمع مِصْقَع، وهو البليغ. «لسان العرب» (صقع).

(٣) البَطْحاء والدَّهناء: موضعان معروفان بكثرة الحصى والرَّمل. «معجم البلدان» ١/ ٧٤، ٢/ ٤٩٣.

(٤) بدل أو عطف بيان.

(٥) في الأصل: (تباشير)، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٦) الملَوَين: الليل والنهار.

(٧) كوَّة في الجدار غير نافذة. «لسان العرب» (شكو).

(٨) أي: الآخذين من أقواله وأحواله الكائنة كأمواج البحار في الكثرة. «حاشية مقيد شرح القواعد» (ص:٢).

....

الأَنامِ ابنِ هِشَامٍ، لِسانِ العَرَبِ، حُجَّةِ الأَدَبِ، المُتصرِّفِ فِي بِساطِ العَربيَّةِ بِالدَّحْوِ(١)، المُفْتي فِي عِلمِ النَّحوِ، تَغمَّدَهُ اللهُ بِغُفرانِهِ، / وأَسْكنَهُ أَعلَى غُرَفِ جِنانِهِ، لَمَّا(٢) كانَ قَلِيلَ الحَجمِ فِي المِقْدارِ، جَلِيلَ السَّهمِ فِي الآثارِ(٣)، فَإِنَّهُ وإِن كانَ فِي الصُّورَةِ قطْرةً، لكِنَّهُ يُنْبِئُ عَنِ البَحرِ الزَّاخِرِ، وكانَ في الظَّاهِرِ ذَرَّةً، إِلَّا أنَّه يُشِيرُ إِلَى جِرْمِ الذُّكَاءِ(٤) الزَّاهِرِ ولكنَّهُ غيرُ مَصُونٍ عَن مَعاقِدِ العَربيَّةِ في شَواهِد الأبياتِ والتَّنْزِيلِ، مُحْتاجَةً إِلَى أَنامِلِ التَّأَمُّلِ في التَّحلِيلِ. [أ/ ٢]

سَأَلَنِي(٥) بَعضُ الإخوانِ فِي الطَّرِيقِ، وأَخلَصُ الخُلاَّنِ فِي المَضِيقِ، عِندَ قِراءَتِهِ عَليَّ أَنْ أَشرَحَهُ شَرحاً يُبيِّنُ التَّقسِيماتِ في القَواعِدِ، ويَرفَعُ النِّقابَ عَن وُجُوهِ مُخَدَّراتِ(٦) الأَمْثلَةِ والشَّواهِدِ، فأَجبتُهُ بِعَدَمِ القُدرَةِ والبِضاعَةِ، ....

---

(١) الدَّحْو: البَسْطُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾. «لسان العرب» (دحو).

(٢) «لما كان...» مع متعلقاته: خبر (إن)، وهي ظرف لفعل وقع لوقوع غيره بمعنى (إذا)، واسم كان ضمير راجع إلى المختصر، و«قليل الحجم» خبرها. «حاشية جامع الفوائد» ص: ١٢، وينظر: «الجنى الداني» ص: ١٠١، و«حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ٢.

(٣) عظيم النصيب في الفوائد؛ لما مرَّ أنه مختصر في اللفظ دون المعنى. «حاشية جامع الفوائد» (١٢).

(٤) «جِرْم الذُّكاء»: الجِرم بالكسر: الجسد والبدن، والذُّكاء بضم الذال: الشمس. «لسان العرب» (جرم)، (ذكو).

(٥) جواب قوله: «لما كان قليل الحجم... سألني»؛ أي: طلب منِّي. «حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ٣.

(٦) «ويرفع النقاب عن وجوه مخدرات»: يكشف الستر عن الأمثلة والشَّواهد، فلا يراها إلاَّ=

....

وقُلتُ: إنَّ كِتابَةَ الأَشَلِّ مِنَ الضَّياعَةِ، وإنَّ تَناولَ الرَّجُلِ بِما لَا يَنالُهُ مِن الفَظاعَةِ[١]، فلَمْ يَتسَلَّ مِنهُ[٢]، ولَم يَزلْ[٣] يَتردَّدُ إلحَاحاً ويَسأَلُ إلحَافاً، ظَنّاً مِنهُ أَنَّ عِندِي شَيئاً مِمَّا رامَهُ فَلِذلكَ اختَلفَ عَليَّ فِي السُّؤَالِ وأدامَهُ[٤]، حَتَّى استَشفعَ[٥] مِمَّن لَا يَسعُنِي مُخالفتُه، ولا يُمكنُ لِي مُعارَضَتُهُ، فأَصغَيتُهُ بِأُذنٍ واعِيَةٍ، وأَجَبتُهُ بِحالٍ داعِيَةٍ، لأَنِّي لَم أَرَ تَخييبَهُ مِنَ الفُتوَّةِ، وقُلتُ: إنَّ نَهْرَ السَّائلِ[٦] لَيسَ مِنَ المُرُوَّة، فَشَمَّرتُ أَكمامَ التَّوانِي عَنِ السَّاعِدِ، وقُلتُ: فَضَّلَ اللهُ المُجاهِدينَ عَلى القَاعِدِ، فاستَخَرتُ اللهَ، وأَخَذتُ فِي الدُّعاءِ، أُلْهِم قوله: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم:٣٩]، فطالَعتُ كِتابَ المُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ أَعنِي: «مُغنِي اللَّبيب»؛ لأنَّ دُررَهُ هَدِيَّةٌ مِنَ الحَبيبِ إِلَى الحَبيبِ، إِذْ هُوَ سِفْرٌ فاخِرٌ، وبَحرٌ زاخِرٌ، فَخُضتُ فِي لُجَجِهِ، وسِحْتُ فِي فُجَجِهِ، فَجِئتُ مِنَ البَرِّ وطَلَعتُ مِنَ البَحرِ مَملُوَّةٌ الجَيبُ بِاليواقِيتِ الغالِيَةِ والدُّرَرِ العالِيَةِ، بِالصَّبرِ عَلى سَهَرِ اللَّيَالِي، وبِما أَسلَفتُ فِي الأَيَّامِ الخالِيَةِ، فَضَمَمْتُها في ضِمنِ ذلكَ العِقدِ القَليلِ، حَتَّى كادَ أَنْ يُقالَ: إِنَّهُ كِتابٌ لا يَحتاجُ إِلَى المُغنِي، بَل يَشفِي العَليلَ،

= أهلها، كالمرأة في خِدرها.

(١) في الأصل: (فضاعة)، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) لم ينكشف همُّه من هذا الجواب. «حاشية جامع الفوائد» ص: ١٤.

(٣) في الأصل: (ينزّل)، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٤) في الأصل: (ودامه)، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٥) في الأصل: (استشنع)، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٦) أشار إلى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾.

....

وسَمَّيتُهُ بـ:

«حَلّ مَعاقِدِ القَواعِدِ اللَّاتي ثَبَتَتْ بِالدَّلائلِ والشَّواهِدِ»

وأَرجُو مِنَ اللهِ الكَرِيمِ أَنْ يُبارِكَ لِي فِيهِ، ويَنفَعَ بِه جَمِيعَ مُطالِعيهِ، وأَتوقَّعُ مِمَّن يُعِيرُ الطَّرْفَ لِمُطالَعَتِهِ أَنْ يُلقِيَ السَّمعَ وهوَ شَهِيدٌ، ولا يُثَبِّطَهُ عنْ ذلِكَ ما جُبِلَ عَليهِ الإنسانُ مِن تِيهِ الأَكابِرِ على الأَصاغِرِ، وأَنَفَةِ السَّاداتِ عَن العَبِيدِ، وأَنْ يَنظُرَ إِلَيهِ بِنظَرِ القَبُولِ، لا بِالجَورِ والفُضُولِ، وأَنْ يُسدِلَ جَفنَ الدَّلَسِ[1] إذا عَثَرَ على ما زَلَّتْ بِهِ القَدمُ، أَو طَغى بِهِ القَلمُ، ويُجرِيَ عَليهِ قَلمَ الإِصلاحِ، مُثاباً مِن جَنابِ فالقِ الإِصْباحِ.

فَنملَةُ الفُؤادِ يَعتذِرُ ويَترنَّمُ بـ:

.... إِنَّ الهَدايَـا عَلـى مِقْـدَارِ مُهدِيهَـا[2]

.... وأَنَّ الوُجُـودَ خَيـرٌ مِـنَ العَـدَمِ.

وأَنا أَسأَلُ اللهَ الهِدايَةَ والتَّوفِيقَ والإِرشادَ إِلى مَناهِجِ التَّحقِيقِ، وأَنْ يُلهِمَنِي الخَيرَ فِي لَفْتَةِ النَّاظِرِ وفَلْتَةِ الخاطِرِ، وأَنْ يَعصِمَنِي في الحَرَكاتِ والسَّكَناتِ عَمَّا يُوجِبُ

---

(١) قوله «جفن الدَّلس»: دلس البائع دَلساً: كتم عيب السلعة من المشتري، والمراد هنا: الستر المحمود. «لسان العرب» (دلس).

(٢) قوله: «إِنَّ الهَدَايَا عَلى مِقْدَارِ مُهْدِيْهَا» عجز بيت صدره:

وأنشَـدَتْ بلِسـانِ الحـالِ قائلـةً ....

وقبلَه:

جَاءتْ سُليمانَ يومَ العَرْضِ هدْهدَةٌ أَهْـدَتْ لـهُ مِن جَـرادٍ كانَ فـي فِيها

غير منسوب. انظر: «زهر الأكم في الأمثال والحكم» ١/ ١٣٩.

قالَ ....

النَّدامَةَ والحَسَراتِ، وأَتوكَّلُ عليهِ، فَإنَّهُ عَليهِ يَتوكَّلُ المُتوكِّلُونَ.

قالَ المُصَنِّفُ رَحمَهُ اللهُ بَعدَ خُروجِهِ عن عُهدَةِ التَّسمِيَةِ، (قالَ)[١]: فَإنْ قلتَ: لِمَ تَرَكَ المُصَنِّفُ الحَمدَ الثَّابِتَ بِحَديثِ النبيِّ ﷺ؟

قُلتُ: إنَّ تَركَهُ غيرُ مُسَلَّمٍ؛ لأَنَّ إتيانَ التَّسمِيَةِ الدَّالَّةِ عَلى صِفاتِ الكَمالِ إتيانُ الحَمدِ بِعَينِهِ لُغةً وعُرفاً، إذْ يَصدُقُ عَلى ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠] أَنَّهُ وَصفٌ بِالجَميلِ.. إلخ، ويَصدُقُ عَليهِ أيضاً أَنَّهُ إظهارُ الصِّفاتِ الكَمالِيَّةِ، ولَا يَلزَمُ خُصوصُ لَفظِ الحَمدِ؛ إذ لَيسَ كَونُهُ حَمْداً لخُصوصِه كَما يسبق إلَيهِ الأَوهامُ العامِّيَّةُ، بَلْ لِكَونِه دالّاً عَلى صِفَةِ الكَمالِ، ولِهذَا قالَ بَعضُ المُحَقِّقِينَ: حَقِيقَةُ الحَمدِ إظهارُ الصِّفاتِ الكَمالِيَّةِ، ولَو سُلِّمَ تَركُهُ عَلَّه إنَّما تَرَكَ اعتِذاراً وهَضْماً لِنَفسِهِ، / وادِّعاءً بأَنَّ كِتابَهُ [٣/أ] هذَا -مِن حَيثُ إنَّهُ كِتابُهُ- لَيسَ مِن أَمرٍ ذِي بالٍ حَتَّى يُصَدَّرَ بِالحَمدِ كَسائِرِ الكُتُبِ.

لا يُقَالُ: إنَّ قَولَ المُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللهُ بَعدُ فِي مَدحِ كِتابِهِ: (هذِه فَوائِدُ جَليلةٌ... إلخ) يُنافِي ما قُلت مِن كَسرِ النَّفسِ والاعتِذارِ؛ لِأَنَّا نَقولُ[٢]: إنَّ هذا بِالنَّظَرِ إلَى نَفسِ

(١) ههنا التفات، وهو أن يكون مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى بأحد الطرق الثلاثة، فيترك ويرتكب خلافه لنكتة، سواء سبق التعبير به أم لا؛ لأن مقتضى الظاهر أن يقول: قلت، فعدل إلى قال. «مفتاح العلوم» للسكاكي ١/ ١٩٩.

(٢) فإن قيل: إن كون ذلك الكتاب من غير ذي بالٍ بالاعتبار المذكور مع كونه من أمرِ ذي بال في الحقيقة ونفس الأمر لا يعطي الرخصة لترك التسمية؛ لأن كلمة النبوة ﷺ؛ أعني: قوله: «كل أمر ذي بال...» إنما هو بحسب الحقيقة، فما كان بحسب الحقيقة من أمر ذي بالٍ لا يخرج منه بالاعتبار، أقول: إن هذا بطريق الادعاء؛ أي: ادعاء كونه من غير ذي بال، وغايته: أن هذا الادعاء بالنظر إلى نفسه رَحِمَهُ اللَّهُ، فيكون بحسب الحقيقة؛ إذ الادعاء منها،=

الشَّيْخُ الإِمَامُ، العَالِمُ العَامِلُ، جَمَالُ الدِّينِ ....

المَسائِلِ في الكِتابِ، وقَد عَرَفتَ أَنَّ قَوْلَنا بِالنَّظَرِ إِلَى نَفسِهِ رَحِمَهُ اللهُ، فَلا مَحذُورَ.

(الشَّيْخُ): وهُوَ مَصدَرٌ بِمَعنَى المُشيخِ؛ أي: المُضيء، وقَد يُطلَقُ عَلى الكَبيرِ سِنّاً، وعَلى الكَبيرِ عِلماً، وهوَ المُرادُ؛ لِتَوصيفِهِ بِقَولِهِ: (الإِمَامُ)؛ أي: المُقتَدَى بِهِ، (العَالِمُ العَامِلُ) بِهِ.

قَولُهُ: (جَمَالُ الدِّينِ): لَقَبُ المُصَنِّفِ مَرفُوعٌ عَلى أَنَّهُ عَطفُ بَيانٍ لِلشَّيخِ، وهوَ اسمٌ غَيرُ الصِّفَةِ وغَيرُ البَدَلِ، ويَكُونُ بِاسمٍ مُختَصٍّ بِالمُبَيَّنِ عِندَ الأَكثَرِينَ، ولا يُشتَرَطُ كَونُ الثَّانِي أَوضَحَ مِنَ الأَوَّلِ؛ لِجَوازِ حُصُولِ الإِيضاحِ مِن اجتِماعِهِمَا، وقَلَّما يَجِيءُ لِمُجَرَّدِ المَدحِ كَما فِي الصِّفَةِ كَما قالَ صاحِبُ «الكَشَّافِ»[1] رَحِمَهُ اللهُ: «إِنَّ البَيتَ الحَرامَ عَطفُ بَيانٍ مِنَ الكَعبَةِ، جِيءَ بِهِ لِمُجَرَّدِ المَدحِ، ويَفتَرِقُ عَن البَدَلِ بِعِدَّةِ أُمُورٍ، مِنها: أَنَّ البَيانَ لا يَكونُ مُضمَراً ولا تابِعاً لَهُ؛ لأَنَّهُ في الجَوامِدِ نَظِيرُ النَّعتِ في المُشتَقِّ، فَما لا يُوصَفُ[2] لا يُعطَفُ عَليهِ عَطفَ البَيانِ»[3].

= ولذلك عدَّ البيانيون قول القائل: (ما في الدار إلا زيدٌ) من القصر الحقيقي الادعائي مع حضور عمرو وبكر أيضاً فيها، لادعاء القائل أنَّ مَن عدا زيد ممن هو فيها بمنزلة العدم بالنسبة إلى زيد. تأمل. «منه رَحِمَهُ اللهُ»

(١) هو الزمخشري، وسيذكره بعد قليل.

(٢) وهذا قول الجمهور، وأجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم، والأول نحو: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾، ونحو: ﴿قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾، وقولهم: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم، الثاني نحو: مررتُ به الخبيثِ، والثالث نحو قوله:

.... فلا تلمه أن ينام البائس

«منه رَحِمَهُ اللهُ»

(٣) «الكشاف» ١/ ٧١٤.

بْنُ هِشَامٍ، ....

وما أَجازَهُ الزَّمَخشَرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة:١١٧]، أَنْ يَكونَ بياناً للهاءِ مِن قَولِهِ تَعالَى: ﴿إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾ [المائدة:١١٧]، فَقَد يَجِيءُ جَوابُهُ في بَحثِ: (أَنْ المُخَفَّفَةِ).

ومِنْها: أَنَّ البَيانَ لا يَكونُ جُملةً عِندَ الجُمهُورِ[١]، بِخِلافِ البَدَلِ[٢]، ومِنْها: أَنَّهُ لا يَكونُ تابِعاً لِجُملَةٍ بِخِلافِهِ، ومِنْها: أَنَّهُ لَيسَ في نِيَّةِ إِيقاعِهِ مَحَلَّ الأَوَّلِ بِخِلافِ البَدلِ[٣]، ولِهذَا امتَنعَ البَدَلُ وتَعيَّنَ البَيانُ في نَحوِ: يا زَيدُ الحارِثُ[٤]، ونَحو: أَنا الضَّارِبُ[٥] الرَّجُلِ زَيدٍ[٦].

(بْنُ هِشَامٍ) اسمُهُ: يُوسُفُ، وكُنْيَتُه: أَبُو مَحمَّدٍ، وإِنَّما حُذِفَتِ الهَمزَةُ مِن (ابن)؛ لِوُقُوعِها بَينَ العَلَمَينِ؛ إِذِ اللَّقَبُ مِنَ الأَعلامِ؛ لأَنَّ العَلَمَ إِمَّا أَنْ يُصدَّرَ بِالأَبِ أَو الأُمِّ

---

(١) خلافاً للشلوبين، فإن الجمل المفسرة عنده في مثل: زيداً ضربته، وزيد الخبزَ يأكله، عطف بيان أو بدل، كذا في «المغني». «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٢) على رأي المصنف، وإلا فالجمهور كما لا يثبتون وقوع البيان جملة كذلك لا يثبتون وقوع البدل جملة. «منه»

(٣) وجه امتناع البدل في الأول: أن حرف النداء لا يُجامع مع (أل)؛ لئلا يلزم اجتماع آلَتَي التعريف، ووجه الثاني: أن اسم الفاعل المعرَّف لا يضاف إلا إلى مثله، على ما لا يخفى. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٤) لأنَّ المُبدل منه لا يجوز إسقاطه، فلو سقط لصار الكلام: (يا الحارثُ) وهو غير جائز.

(٥) إذ يمكن للبدل تنحية متبوعه المُبدل منه، فلو نُحِّيَ لصار: (أنا الضاربُ زيدٍ)، وهو غير جائز، فلا يلزم في مثل هذه الحالة التخفيف الذي قامت عليه الإضافة اللفظية.

(٦) «المقتضب» ٤/ ٢٢٢، و«شرح الرضي على الكافية» ٢/ ٣٨٠، و«ارتشاف الضرب» ٤/ ١٩٤٦، و«همع الهوامع» ٣/ ٩٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧.

نَفَعَ اللهُ المُسْلِمِينَ بِبَرَكَتِهِ: هَذِهِ فَوَائِدُ جَلِيلَةٌ فِي قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ، ....

أَو لَا، والأَوَّلُ: الكُنْيَةُ، والثَّانِي: إِمَّا أَنْ يُفِيدَ المَدحَ أَوِ الذَّمَّ أَو لَا.

فالأَوَّلُ: اللَّقَبُ، والثَّانِي: الاسمُ الَّذِي سُمِّيَ بِه، نَحو: أَحمَد، ومحمَّد، وغَيرِهما[١]. قَولُه: (نَفَعَ اللهُ المُسْلِمِينَ بِبَرَكَتِهِ)، جُملَةٌ دُعائِيَّةٌ، وقَعَتْ مُعْتَرِضَةً بَينَ القَولِ ومَقُولِه، وهو قَولُه: (هَذِهِ فَوَائِدُ) إِشارَةً إلى الرِّسالَةِ الحِسِّيَّةِ المُشْتَمِلَةِ على الفَوائِدِ؛ إِنْ كانَتِ الدِّيباجَةُ بَعدَ التَّأْلِيفِ كَما هو دَأْبُ الأَكْثَرِينَ مِن المُصَنِّفِينَ، أو الذِّهنِيَّةِ إِنْ كانَتْ قَبلَهُ.

(جَلِيلَةٌ)؛ أي: عَظِيمةٌ، يُقالُ: جَلَّ فُلانٌ، يَجِلُّ بِالكَسرِ جَلالةً؛ أي: عَظُمَ قَدْرُه، فهو جَلِيلٌ.

(فِي) بَيَانِ (قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ)، وهي جَمعُ قاعِدةٍ بِمَعنَى القانُونِ، الَّذِي هوَ أَمرٌ كُلِّيٌّ يَنطَبِقُ عَلى جَمِيعِ جُزئِيَّاتِها؛ أي: يَتعرَّفُ مِنهُ جَمِيعُها، كَقَولِكَ: الفاعِلُ مَرفُوعٌ، فَإِنَّهُ قَضِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ، يَدخُلُ فِيها جَمِيعُ الفواعِلِ، مِنْ نَحوِ: قامَ زَيدٌ، وقَعدَ عَمْرٌو.

والإِعرابُ: إِمَّا بِمَعنَى البَيانِ والإِظْهارِ، إذا كانَ مِن: أَعْربَ الرَّجُلُ عن حُجَّتِهِ، وإِمَّا بِمَعنَى الفَسادِ إِذا كانَت مِن: عربَتْ مَعِدَتُه؛ أي: فَسَدَتْ، والهَمزَةُ لِلسَّلب[٢]. فيَكونُ مَعنَى الإِعرابِ: إِزالَةَ الفَسادِ الحاصِلِ في الكَلامِ بِاستِعمالِ النَّحوِ المُشبَّهِ

---

(١) تُحذَف ألف (ابن) المفردة إذا وقعت بين علمين وصفاً، الثاني منهما أب للأوَّل، ودون فاصل، ويمتنع التنوين وجوباً من الموصوف، نحو: جاءني زيدُ بن عمرو، ومحمدُ بن أبي الفضل، وتُحذف إذا سبقت بحرف النداء (يا) أو بهمزة الاستفهام، نحو: أبْنُك هذا، يا بن الكرام؟ «حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ٥.

(٢) كما في قولهم: أشكيت زيداً؛ أي: أزلت عنه الشكاية. «منه»

يَقْتَفِي مُتَأَمِّلُهَا ....

[أ/ ٤] بِالمِلحِ في الطَّعامِ، ويَحتَمِلُ أَن يَكونَ مِن قَولِهم: امرَأَةٌ عَرُوبٌ، / أي: مَحبُوبٌ كَلامُها؛ لِأَنَّ الاسمَ إِذا أُعرِبَ، بِأَنْ رُفِعَ الفاعِلُ ونُصِبَ المَفعولُ وجُرَّ المُضافُ إليهِ، يَكونُ مَحبُوباً عِندَ المُخاطَبِ.

ومِنْهُ قَولُه تعَالَى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ۝٣٦ عُرُبًا﴾ [الواقعة:٣٦-٣٧]. أي: مُتَحَبِّباتٍ[١] إلى أَزواجِهِنَّ، هي جَمعُ: عَرُوبٍ، كذَا في: «البيضاوي»[٢] رَحِمَهُ اللهُ.

وفي الاصطِلاحِ: اختِلافُ آخِرِ الكَلِمَةِ بِاختِلافِ العَوامِلِ لَفظاً أو تَقدِيراً.

(يَقْتَفِي)؛ أَي: يَسلُكُ ويَتبعُ.

(مُتَأَمِّلُهَا) بِالرَّفعِ: فاعِلُ يَقْتفي، والضَّمِيرُ المَجرُورُ لِلقَواعِدِ.

وقِيلَ: تَقْتَفِي، بِصِيغَةِ التَّأْنِيثِ، ونَصْبِ: (مُتأَمِّلَ)، عَلى أَنْ يَكونَ فاعِلُهَا المُستَتِرُ تحْتَها رَاجِعاً إلى القَواعِدِ على مَعنَى: تَختارُ هذهِ القَواعِدُ لِمُتأَمِّلِهَا[٣] بِحَذفِ الإِيصالِ[٤]، وهو خِلافُ الظَّاهِرِ.

---

(١) فيكون معنى (أعرب الكلام) جعله محبوباً عند السامعين. تأمل. «منه رَحِمَهُ اللهُ»

(٢) «تفسير البيضاوي» ٥/ ١٧٩.

(٣) وإنما قال: «متأملها» ولم يقل: قارئها؛ لأن كل من يقرأها لا يقتفي جادة الصواب، بل يقتفيها القارئ بالتأمل والاستبيان خفي ألفاظها وضبط معانيها، ولذا اختار التأمل. «منه رَحِمَهُ اللهُ»

(٤) أي: بحذف الجار وإيصال المجرور إلى المتعلق وإظهار الإعراب المحلي، وهو النصب على المفعولية أو الرفع على الفاعلية، كقوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾؛ أي: من قومه. «الكتاب» ١/ ٣٧، و«المقتضب» ٤/ ٣٣٠.

جَادَّةَ الصَّوَابِ، وتُطْلِعُهُ فِي الأَمَدِ القَصِيرِ عَلَى نُكَتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الأَبْوَابِ، عَمِلْتُهَا

(جَادَّةَ الصَّوَابِ)؛ أي: طَرِيقَهُ، ظَرفُ يقْتَفِي، وجُملَةُ: (يقْتَفِي) فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ عَلَى أَنَّهَا صِفَةُ الفَوَائِدِ[1]، عَلَى أنَّها صِفَةٌ جَارِيَةٌ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ.

قوله: (وتُطْلِعُهُ) مِن بابِ الإفعالِ، يُقالُ: أَطْلَعَهُ عَلى سِرِّهِ؛ أي: جَعلَهُ واقِفاً عَليهِ، وفَاعِلُها المُسْتتِرُ راجِعٌ إِلَى القَواعدِ، وضَمِيرُ المَفعُول راجِعٌ إلى المُتأَمِّلِ، فَيكونُ المَعنى: وتَجعَلُ تِلكَ القَواعِدُ ذلكَ المُتَأَمِّلَ واقِفاً.

(فِي الأَمَدِ القَصِيرِ)، والأَمَدُ بِفَتحتَينِ: الغايَةُ، والمُرادُ الزَّمانُ، والقَصِيرُ كِنايَةٌ عَنِ القَلِيلِ؛ أي: في الزَّمانِ القَلِيلِ (عَلَى نُكَتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الأَبْوَابِ)؛ أي: مِن أَبوابِ الإِعرابِ.

والنُّكَتُ: جَمعُ نُكْتةٍ، وهِي في الأَصلِ: نُقطَةٌ بَيضاءُ في سوادٍ، أو عَكسه[2]، والمُرادُ هَهُنا: لَطائِفُ الكَلامِ ودَقائِقُهُ.

واعلَم أَنَّ إِسنادَ الإطْلاعِ إلى القَواعدِ نَفسِها مَجازٌ عَقلِيٌّ[3]، مِن قَبِيلِ الإِسنادِ إِلَى السَّببِ، كَقَولِهم: بَنى الأَمِيرُ المَدِينَةَ؛ أي: كانَ سَبباً فِي بِنائِهَا، وجُملَةُ: تُطلِعُهُ، في مَحلِّ الرَّفعِ، عَطفٌ عَلى قَولِهِ: يَقْتفِي.

(عَمِلْتُهَا)؛ أي: الرِّسالَةَ الحِسِّيَّةَ أو الذِّهْنِيَّةَ.

---

(١) ويجوز أن يكون صفة الفوائد، فيحتمل أن يكون حالاً منها بناء على أنها وصفت بقوله: «جليلة»، فتكون بعد المعرفة في المعنى، كما جاز الوجهان في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٢) أي: نقطة سوداء في بياض. «منه»

(٣) المجاز العقلي: يجري في الإسناد بمعنى: أن يكون الإسناد إلى غير ما هو له، نحو: شفى الطبيب المريض، فإن الشفاء من الله تعالى، فإسناده إلى الطبيب مجاز، ويتم ذلك بوجود علاقة مع قرينة مانعة من جريان الإسناد إلى من هو له. «مفتاح العلوم» ١/ ٣٩٣.

عَمَلَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ، وسَمَّيْتُهَا: بِـ«الإِعْرَابِ عَنْ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ»، ومِنَ اللهِ

(عَمَلَ) بالنَّصبِ علَى نَزْعِ الخافِضِ عَنهُ؛ أي: كَعَمَلِ (مَنْ طَبَّ)؛ أي: صَارَ طَبِيباً، واستَعمَلَ أَدوِيَةَ الطِّبِّ.

(لِمَنْ حَبَّ)؛ أي: حَبَّهُ، وإِنَّمَا حُذِفَ عائِدُ المَوصُولِ لِكَوْنِه ضَمِيرَ المَفعُولِ[1].

شَبَّهَ المُصنِّفُ نَفسَهُ بِالطَّبِيبِ الَّذِي يُعالِجُ محبُوبَهُ المَرِيضَ بِالأَشرِبَةِ النَّافِعَةِ والأَدوِيَةِ الدَّافِعَةِ، فِي مُداواةِ مَرْضَى الطَّلَبَةِ بِمَرَضِ الجَهالَةِ، بِإيرادِ المَسائِلِ المُهِمَّةِ، لا سِيَّمَا طَلَبَةِ الزَّمانِ؛ لِأَنَّ عامَّتَهم عُمَاةٌ عَنْ دَركِ التَّحقِيقِ، وخَاصَّتَهم عُنَاةٌ فِي يَدِ التَّقلِيدِ، لا يَطَّلِعُونَ إِلى التَّدقِيقِ، وأَكثَرهُم فِي عَتَباتِ التَّوانِي لاستِراحَةِ البَدنِ قَعِيدٌ، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ﴾ [فصلت:٤٤] وبَعضُهُم فِي ساحَةِ البِطالَةِ طُولَ عُمُرِهِم يَتِيهُونَ، ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ:٥٤]، وعادَتُهم القِراءَةُ مِن أَوائِلِ كُلِّ كِتابٍ وتَرْكُ أَواخِرِه، مع تَعَطُّشِهِم كَالسَّرابِ، ولذلكَ تَعطَّلَ بَينهُم مَعرِفَةُ أَحكامِ الجُمَلِ ومَعانِي الحُرُوفِ وبَعضِ الأَسمَاءِ، وللهِ دَرُّ المُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّ رِسالَتَهُ هذِهِ مُتكَفِّلَةٌ لِهذِهِ المَهَمَّاتِ، ولَم يَسبِق إلى هذَا الطَّرْزِ أَحَدٌ من العُلَماءِ.

(وسَمَّيْتُهَا: بِالإِعْرَابِ عَنْ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ)، وفي هذِهِ التَّسمِيَةِ مُلاحَظَةُ مَعنَى الاشْتِقاقِ من (أَعربَ الرَّجُلُ) يَدُلُّ عَليهِ تَعدِيَتُهُ بـ: عن.

(ومِنَ اللهِ ....

(١) إنما جاز حذفه لكونه فضلة، واستطالته مع الموصول والصلة المركبة من الفعل والفاعل والمفعول مع العلم به بدلالة قرينة الكلام عليه. «أوضح المسالك» ١/ ١٧٧، وانظر: «حاشية الفوائد» ص: ٢٤.

أَسْتَمِدُّ التَّوْفِيقَ، والهِدَايَةَ إِلَى أَقْوَمِ طَرِيقٍ بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ. وتَنْحَصِرُ فِي أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ:

(أَسْتَمِدُّ)؛ أي: أَطلُبُ المَددَ؛ أَعنِي: (التَّوْفِيقَ)، وهو جَعْلُ اللهِ فِعلَ عِبادِهِ مُوافِقاً لِما يُحِبُّ ويَرضاهُ.

قَولُهُ: (ومِنَ اللهِ)، مُتَعَلِّقٌ بـ: أَستَمِدُّ، وإِنَّما قُدِّمَ لإِفادَة الحَصر فِي الاستِمدادِ مِنهُ تعالى، كَما فِي قَولِ حَسَّانَ[١] رَضِيَ اللهُ عَنهُ فِي مَدحِ النَّبِيِّ ﷺ / : [٥/أ]

لَـهُ هِمَـمٌ لا مُنتَهَـى لِكِبارِهـا ... وهِمَّتُهُ الصُّغْرى أَجَلُّ مِـنَ الدَّهرِ[٢]

حَيثُ لَم يَقُلْ: هِمَمٌ لهُ؛ لإِفادةِ حَصرِ الهِمَمِ لهُ عَليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ كُلِّها.

قَولُـه: (والهِدَايَـةَ)، مَعطُوفَـةٌ عَلَـى التَّوفِيـقِ، وهِـيَ سُـلُوكُ طَرِيقٍ يُوصِـلُ إِلَى المَطلُوبِ.

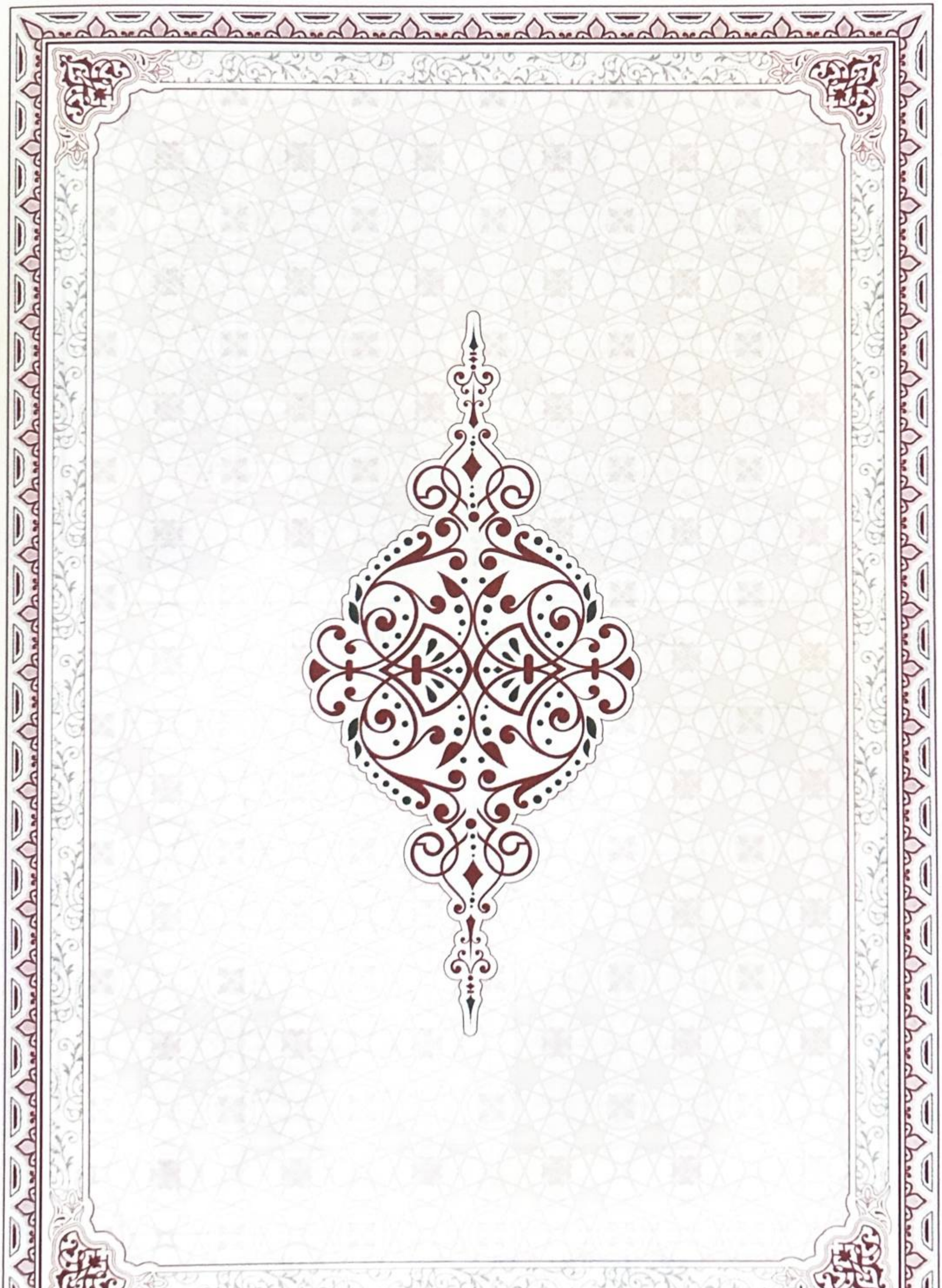
(إِلَى أَقْوَمِ طَرِيقٍ): يُرِيدُ أَنَّ الطُّرُقَ إلى اللهِ بِعَدَدِ أَنفاسِ الخَلائِقِ، وإِنَّما طَلَبَ مِنها أَقْومَها. (بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ، وتَنْحَصِرُ) الرِّسالَةُ بِالحَصرِ الجَعليِّ لا العَقليِّ والاستِقرائِيِّ؛ لانتِفَائِهما فِيهِ، (فِي أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ).

---

(١) حسان بن ثابت الأنصاري، شاعر عربي وصحابي من الأنصار، ينتمي إلى قبيلة الخزرج من أهل المدينة، وفد على ملوك آل غسان في الشام قبل إسلامه، ثم أسلم وصار شاعر الرسول ﷺ بعد الهجرة، توفي بين عامي (٣٥ و٤٠ هـ). انظر: «أسد الغابة» ١/ ٤٨٢، و«الشعر والشعراء» ١/ ٢٩٦.

(٢) ليس في ديوانه، ونسبه بعضهم لبكر بن النطاح. «معاهد التنصيص» ١/ ٢٠٨، و«مفتاح العلوم» للسَّكاكي ١/ ٢١٩.

البَابُ الأَوَّلُ



البَابُ الأَوَّلُ:
فِي الجُمْلَةِ وأَحْكَامِهَا

وفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ: ....

(البَابُ الأَوَّلُ)

وهو في الأَصْل «بَوَب» بفتْحتَين مثلُ: «قَوَد»، وإِنَّما لم تُقلَب فيه أَلفاً؛ تَنْبيهاً على أَنَّ أَصْلَ «بابٍ» «بَوَب»[1]، والمرادُ مَوضِعُ الدُّخول؛ أي: المدخَل الأَوَّل (فِي) معْرِفَة (الجُمْلَةِ وأَحْكَامِهَا، وفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ).

واعْلم أنَّه يجبُ للشَّارعِ في العِلْمِ أَنْ يَتصوَّر أَوَّلاً ذلك العِلمَ الَّذي يَشْرعُ فيه؛ لئلَّا يكُون طالِباً للمَجْهولِ مُطْلقاً، وأَنْ يعْلم أَنَّ مَوضوعَه أيُّ شَيء هو؟ كي يُميِّزَ ما شَرعَ فيه عن سائِر العُلومِ، إذْ تمايزُ العلومِ بحسْبِ تمايزِ الموضوعاتِ، وأَنْ يَعْتقِدَ أَنَّ لذلكَ العِلْم فَائدةً مَخصوصةً به، مُهمَّةً له، ليَكونَ على جِدٍّ في تحْصيلِه، وليَقوى سَعْيُه مَهمَا وجَد تلكَ الفائدةَ ولا يَفْترَ، ولئلَّا يعدَّ سَعْيه عبثاً.

فنَقولُ: النَّحو عِلْمٌ بأُصولٍ يُعرَفُ بها أَحْوالُ أواخِرِ الكلمِ من الإعْرابِ والبِناءِ،

---

(١) لقولك: أبواب في التكسير. «شرح المفصل» ٥/ ٤٣٣. وتقلب الواو ألفا بشرط أن تكون متحركة بحركة أصلية، وما قبلها مفتوحاً، دون فاصل بينهما، وألَّا يقع بعدها ألف. «شذا العرف في فن الصرف» ص: ٣٠١.

المَسْأَلَةُ الأُولَى: فِي شَرْحِهَا. اعْلَمْ أَنَّ اللَّفْظَ المُفِيدَ يُسَمَّى: كَلَاماً، وجُمْلَةً، ونَعْنِي بِالمُفِيدِ: مَا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، ....

قَوله: عِلْمٌ بأُصولٍ؛ جِنْسٌ يتناوَلُ العلومَ كُلَّها، وقَوله: يُعْرفُ بها... إلخ، يُخْرِجُ العُلومَ الَّتي هي غَيرُ النَّحْو، فاطَّردَ التَّعريْفُ وانعَكسَ.

ومَوضوعُه: الكَلمَةُ العَربيَّةُ، إذْ لا يُبحَثُ فيه إلَّا عن عَوارِضِها أو عَوارضِ ما يتركَّبُ منْها، وإذا عَرفتَ هذين الواجبَين[1] فَقدْ عَرفْتَ أنَّ الغَرضَ من النَّحْو: مَعْرفةُ[2] الإعْرابِ الحافِظِ عن الخَطأ في اللفْظِ، والإعْرابُ لا يُوجدُ إلَّا فيما يقَعُ فيه «التَّركِيبُ الإسنادِيُّ» الَّذي يُسمَّى «كَلاماً، وجُمْلةً» ولذلكَ صَدَّر الكتَاب ببَيانِهما. فقال:

(المَسْأَلَةُ الأُولَى)

(فِي شَرْحِهَا) أي: الجملَة.

(اعْلَمْ أَنَّ اللَّفْظَ المُفِيدَ) بالقَصْدِ[3] (يُسَمَّى: كَلَاماً، وجُمْلَةً، ونَعْنِي بِالمُفِيدِ: مَا) دَلَّ عَلى مَعنًى[4] (يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ)[5]، واعلَم أنَّه لو قالَ: يُمْكنُ السُّكوتُ،

---

(١) أعني: تصور العلم وموضوعه. «منه»

(٢) وهي الفائدة المخصوصة بالنحو. «منه»

(٣) وإنما قلنا: بالقصد؛ احترازاً من مقولات النائم والسكران والمجنون ونحوهم، فإن أقوالهم لا تسمى كلاماً في الحقيقة؛ لعدم الإفادة فيه، ومن البَيِّن أن المراد من الكلام إنما هو الإفادة. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٤) فقولنا: «دل على معنى» إنما زيد لأن حسن السكوت لا يطلق أولاً وحقيقة إلا على المعنى، وأما اللفظ إنما يطلق عليه من حيث إنه دال على المعنى الذي يحسن السكوت عليه، لا من حيث هو هو. «منه»

(٥) «شرح المفصل» ١/ ٧٢-٧٣. «اللباب في علل البناء والإعراب» ١/ ٤١-٤٣. «مغني=

وأَنَّ الجُمْلَةَ ....

أو يَصحُّ مَكانَ يَحسنُ لَكانَ أَحْسنَ؛ إِذْ رُبَّ كَلامٍ يُمْكنُ السُّكوتُ عَليهِ ولا يَحْسنُ، كَما إذا قُلتَ: (ضَرَبَ زَيدٌ) لمنْ يُريد معْرِفةَ الضَّاربِ والمضْروبِ مَعاً، فإنَّه كَلامٌ يُمكِنُ السُّكوتُ عَليه بِناءً عَلى إِفادَةِ أَصْل الخبَرِ.

ولا يَحسُنُ عندَ السَّامعِ[1]؛ لنقْصانِهِ في الإفادَة نَظراً إليه، إلاَّ أَنْ يُقالَ: المرادُ بالسُّكوتِ: سُكوتُ المتكلِّم، وفيهِ[2].

(وأَنَّ الجُمْلَةَ) حالَ كَونها عِبارَةً عن الفعْلِ وفاعلِهِ، كـ: قامَ زَيدٌ، أو المبْتَدأ وخَبره كـ: زَيْدٌ قائِمٌ، وما كانَ بمنْزلَة أَحَدِهما، نحو: ضُرِبَ اللصُّ[3]، وأقائمٌ

= اللبيب» ص: ١٣٩. «كاشف القناع والنقاب» ص: ٨.

وقال صاحب «النحو الوافي» ١/ ١٤: «من المعنى المركب تحدث تلك الفائدة التي يستطيع المتكلم أن يسكت بعدها، ويستطيع السامع أن يكتفي بها، وهذه الفائدة وأشباهها وإن شئت فقل: هذا المعنى المركب، هو الذي يهتم به النحاة، ويسمونه بأسماءٍ مختلفة المراد منها واحد، وهو: المعنى المركب، أو المعنى التام، أو المعنى المفيد، أو المعنى الذي يحسن السكوت عليه.

(١) فيه أنه يلزم عليه أنْ لا يكون، نحو: ضرب زيدٌ عَمْراً، لمن يريد معرفة الضارب والمضروب ومكان الضرب كلاماً وهلم جرّا، وذا لا يقبله عقلٌ ولا نقل. كذا في «حاشية جامع الفوائد» ص: ٣٢.

(٢) أي: فيه نظر، إذ المراد من إيراد الكلام إفادة المخاطب، فاعتبارها بالنسبة إلى المتكلم وحده خلاف الظاهر. «منه»

(٣) فقولنا: ضُرب اللص، بمنزلة الفعل والفاعل، وقولنا: أقائم قسم من المبتدأ، وقع بعد ألف الاستفهام رافعاً لظاهر، والزيدان: فاعل قائم أغنى عن الخبر، ولا يجوز أن يكون خبراً، إذ=

أَعَمُّ مِنَ الكَلَامِ، فَكُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ، ولَا يَنْعَكِسُ، أَلَا يُرَى أَنَّ نَحْوَ: قَامَ زَيْدٌ، فِي قَوْلِكَ: إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو، يُسَمَّى جُمْلَةً ولَا يُسَمَّى كَلَاماً؛..............

الزَّيْدانِ، وكانَ زَيْدٌ قائِماً، وظَنَنْتُه قائِماً[١] (أَعَمُّ مِنَ الكَلامِ)[٢].

قال المُصنِّفُ في «المُغْنِي»: ليْسَا بمتَرادِفين[٣] كَما تَوهَّمه كَثيرٌ من النَّاسِ، وهو ظاهِرُ قَولِ صاحِبِ «المُفصَّل»[٤]، فإِنَّه قالَ بعدَ أَنْ فرَغَ من حدِّ الكلامِ، قال: (ويُسمَّى الجُمْلَةَ).

والصَّوابُ أَنَّها أَعمُّ مِنه؛ إِذ شَرطُه الإفادَةُ بِخلافِها، ولذا تَسمعُهم يَقولونَ: جُمْلَةَ الشَّرطِ، جُمْلَةَ الجوابِ، جُملةَ الصِّلةِ، وكُلُّ ذلك ليْس بِمُفيدٍ. انْتَهى[٥].

وفي استِدْلالِه التَّرادُفَ من «المُفصَّل» بحثٌ؛ إذ الظَّاهِرُ / من هَذا القَولِ [أ/٦] عدمُ لُزومِ التَّرادُفِ؛ لأَنَّ تَسْمِيَةَ الكَلامِ جُمْلَةً، لو أَوجَبَ التَّرادُفَ لَأَوجبَ في كَلامه، وهي تَصحُّ في صورَةِ العُمومِ أيضاً، كَما قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَكُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ، ولَا يَنْعَكِسُ)؛ أي: لَيْسَ كُلُّ جُمْلةٍ كَلاماً، (أَلَا يُرَى أَنَّ نَحْوَ) جمْلةِ: (قَامَ زَيْدٌ، فِي قَوْلِكَ: إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو، يُسَمَّى جُمْلَةً ولَا يُسَمَّى كَلَاماً؛ ....

= المعنى: أيقوم زيد، فهو بمنزلة الفعل وفاعله. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

(١) وإنما ألحق ظننت زيداً قائماً بما نزل منزلة المبتدأ والخبر مع كون ظننت فعلاً وفاعلاً بالأصالة، بناءً على المعنى، إذِ المعنى: زيد قائم في ظني. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

(٢) اسم مصدر بمعنى التكلم، كالسلام بمعنى التسليم، يقع على القليل والكثير. «منه»

(٣) أي: الجملة والكلام، ومعنى الترادف اختلاف في اللفظ وتوافق في المعنى. «حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ٩.

(٤) «شرح المفصل» ١/ ٧٢-٧٣.

(٥) «مغني اللبيب» ص: ٤٩٠.

لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ؟ ثمَّ الجُمْلَةُ تُسَمَّى اسْمِيَّةً إِنْ بُدِئَتْ بِاسْمٍ، كَـ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وإِنَّ زَيْداً قَائِمٌ، وهَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ، ومَا زَيْدٌ قَائِماً.

وفِعْلِيَّةً إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ ....

لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ؟) بِسَلبِ أَداةِ الشَّرطِ صَلاحيَّةَ السُّكوتِ عنْها؛ أي: عن جُمْلةِ: قامَ زَيدٌ، فأَمَّا جُمْلةُ الشَّرطِ والجوابِ معاً فإنَّها كَلامٌ مُفيدٌ.

(ثمَّ الجُمْلَةُ تُسَمَّى اسْمِيَّةً إِنْ بُدِئَتْ بِاسْمٍ) هذا شُروعٌ في تقْسيمِ الجُملَةِ إلى الاسْميَّةِ والفِعليَّةِ، وأَمَّا الشَّرْطيَّةُ والظَّرْفيَّةُ فهُما داخِلتانِ في الحَقيقَةِ في الجُمْلةِ الفِعليَّةِ؛ يَعني: أَنَّ الجُمْلةَ تُسمَّى اسْميَّة إنْ بُدِئت باسْمٍ، ولا عِبْرةَ بما تَقدَّمَها من الحُروفِ، (كَـ: زَيْدٌ قَائِمٌ)، مِثالٌ لما بُدِئَت الجملةُ باسْمٍ صَريحٍ (وإِنَّ زَيْداً قَائِمٌ)، مِثالٌ لما تَقدَّمها حَرفٌ من الحُروفِ المشبَّهةِ بالفعْلِ، (وهَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟)، مِثال ما تَقدَّمها حَرفٌ من حُروفِ الاستِفْهامِ، (ومَا زَيْدٌ قَائِماً)، مِثال ما تَقدَّمها حَرفٌ من الحرْفَين المشَبَّهينِ بليْسَ[1]، فالجُملَةُ في هذهِ الأمْثلَةِ الأَربعَةِ جَميعاً اسْميَّةٌ؛ لأنَّ المُرادَ بِصدْرِ الجُمْلةِ المسْندُ إليهِ أو المُسندُ[2]، فلا عِبرةَ إلى ما تَصدَّرَها من الحُروفِ.

قَولُه: (وفِعْلِيَّةً) عَطفٌ عَلى قولِه: اسْميَّة؛ أي: الجُملةُ فِعْليَّة (إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ

---

(١) إشارة إلى (ما، لا)، وعدَّ النحويون مما يعمل عمل ليس (ما، لا، لات، إنْ) فقد أعمل سيبويه (لات) عمل ليس، نحو قوله تعالى: ﴿وَّ لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾. وأجاز الكسائي والمبرِّد إعمال (إنْ) عمل ليس، ومنها قراءة سعيد بن جبير ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ﴾ بنون مخففة، وسمع من أهل العالية (إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية). «الجنى الداني» ص: ٤٨٨، و«أوضح المسالك» ١/ ٣٧٦-٣٨٥، وانظر: «النحو الوافي» ١/ ٥٩٣-٦٠٤.

(٢) أي: في الفعلية، ولما تذكر بعدُ. «حاشية جامع الفوائد» ص: ٣٦.

أَوْ نَائِبِهِ، كـ: قَامَ زَيْدٌ، وهَلْ قَامَ زَيْدٌ؟ وزَيْداً ضَرَبْتُهُ، ويَا عَبْدَ اللهِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: ....

أَوْ نَائِبِهِ)، فلا عِبْرةَ أَيْضاً بما تَقدَّمها من حُروفِ الاستفهامِ والشَّرطِ وغَيرِهما، وإنَّ المعْتَبَر ما هو صَدْرٌ في الأصْلِ، فلا يُخلُّ تقْديمُ ما في نيَّةِ التَّأخير، نحو: كيفَ جاء زَيدٌ؟، وقولِه تَعالى: ﴿فَأَيَّ(١) ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر:٨١]، تَقديرُ الأَوَّل: جاء زَيدٌ كَيف؟ وتقدير الثَّاني: تنكُرون أيَّ آياتِ الله؟ فقُدِّما لاقْتضاء الاسْتفهامِ الصَّدارةَ، ولا يَضرُّ أَيْضاً إِضْمارُ ما في نيَّةِ التَّقديمِ كَما سيَجيء؛ لأَنَّ صُدورَها؛ أي: صدور الجملة في الأصل أفعالٌ (كـ: قَامَ زَيْدٌ)، هذا مِثالُ ما بُدِئت بفعْلٍ صَريحٍ، (و) مِثالُ ما تَقدَّمها حرْفُ الاستفهامِ: (هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟)، (و) مِثالُ إِضْمار ما في نيَّة التَّقْديم: (زَيْداً(٢) ضَرَبْتُهُ)، ومِثْلُه: عنْدَه مالٌ؛ لأنَّ التَّقديرَ: حصَل عنْدَه مالٌ، ولِذا أَهمَلَ المصنِّفُ ذِكرَ الظَّرفيَّةِ، (و) مِثالُ ما بُدِئت الجُملَة الفِعليَّة بنائِبِ الفعْلِ (يا عَبْدَ اللهِ)(٣)، كأَنَّ قائلاً قالَ: كَيف عُدَّتْ هاتانِ الجمْلتانِ؛ أَعْني: جُملةَ زَيْداً ضَربتُه، وجُملةَ: يا عبْدَ اللهِ، من الفِعليَّةِ، مع أَنَّهما بُدئتا باسْمٍ وحرفٍ؟ أجاب بقولِه: (لِأَنَّ التَّقْدِيرَ)

---

(١) اسم استفهام منصوب مفعول لـ ﴿تُنكِرُونَ﴾.

(٢) مفعول به منصوب على الاشتغال، وسيعلق عليه المصنف بعد قليل.

(٣) لأن ياء النداء تقوم مقام الفعل أدعو أو أنادي، فقوله: (يا عبد الله) منادى مضاف منصوب على المفعولية بحرف النداء عند المبرِّد؛ لسده مسدَّ الفعل، أمَّا عند سيبويه فناصبه الفعلُ المقدر، فأصل (يا عبد الله) أدعو عبد الله، فحذف الفعل حذفاً لازماً؛ لكثرة استعماله، ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته، فعلى المذهبين (يا عبد الله) جملة وليس المنادى أحد جزأيها، فعند سيبويه: جزآها -أي: الفعل والفاعل- مقدران، وعند المبرد: حرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة؛ أي: الفعل والفاعل مقدر. «الكتاب» ١/ ٢٩١، و«المقتضب» ٤/ ٢٠٢، وانظر: «كاشف القناع والنقاب» ص: ١٠، «حاشية جامع الفوائد» ص: ٣٧.

ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُهُ، وأَدْعُو عَبْدَ اللهِ، الكُبْرَى: هِيَ الِاسْمِيَّةُ الَّتِي خَبَرُ مُبْتَدَئِهَا جُمْلَةٌ، فالصُّغْرَى هِيَ المَبْنِيَّةُ عَلَى المُبْتَدَأِ.

وإِذَا قِيلَ: زَيْدٌ أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ، فَزَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ، وأَبُوهُ: مُبْتَدَأٌ ثَانٍ،..............

في: زَيداً ضَربتُه، (ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُهُ)، أُضْمرَ عاملُه عَلى شَريطَةِ التَّفسيرِ بنيَّةِ التَّقديمِ فلا يَضرُّ كَونه جُملةً فِعليَّةً، كَما لا يَضرُّها تَقديمُ ما في نيَّة التَّأخيرِ كَما عَرفْتَ، (و) لأنَّ التَّقدير في: يا عبد الله (أَدْعُو عَبْدَ اللهِ)، حُذِف عاملُه، وأُنيبَ حرفُ النِّداءِ منابَه.

ولَمَّا بيَّن تَسمِيةَ الجمْلةِ بالاسْميَّةِ والفعْليَّةِ، شرَعَ في بَيان انقسامِها إلى الكُبْرى والصُّغْرى فقال: (الكُبْرَى[1]: هِيَ الِاسْمِيَّةُ الَّتِي خَبَرُ مُبْتَدَئِهَا جُمْلَةٌ) فِعليَّة كانت أو اسْميَّة، نحو: زَيدٌ قامَ أَبوه، وزَيدٌ أَبوه قائمٌ، فَجمْلةُ قامَ أَبوهُ: الجُملة الصُغْرى مَرفوعُ المحَلِّ عَلى أَنَّه خَبرُ المبتَدأ، والمُبتدأُ مع خَبره الجُملة الكُبرى؛ لأَنَّها اشتمَلت الصُّغْرى وزائداً، وكَذلك نحو: زَيدٌ أَبوه قائمٌ، لكنَّ الصُّغرى فيه اسْميَّةٌ. (فالصُّغْرَى هِيَ المَبْنِيَّةُ عَلَى المُبْتَدَأِ) كالجُملةِ المُخبرِ بها في المثالَين، وقَد تَكون الجُملةُ الواحِدةُ صُغرى وكُبرى باعْتبارَين.

ولمَّا كان هذا هو المُحْتاج إلى البَيانِ، أشارَ إلى ذلك بإيرادِ المثالِ المبيِّنِ / لَه[2]، وقالَ: (وإِذَا قِيلَ: زَيْدٌ أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ، فَزَيْدٌ: مُبْتَدَأٌ، وأَبُوهُ: مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، [٧/أ]

---

(١) وإنما فسرت الكبرى بالاسمية التي... إلخ، والصغرى بالمبنية على المبتدأ بناء على مقتضى كلام المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإلا فكما تكون جملة الكبرى مصدرةً بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل، كما قيل، نحو: ظننتُ زيداً يقوم أبوه. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٢) ومثله قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ إذ الأصل: لكن أنا، ولكن من حروف العطف، =

وغُلَامُهُ: مُبْتَدَأٌ ثَالِثٌ، ومُنْطَلِقٌ: خَبَرُ الثَّالِثِ، والثَّالِثُ وخَبَرُهُ خَبَرُ الثَّانِي، والثَّانِي وخَبَرُهُ خَبَرُ الأَوَّلِ، ويُسَمَّى المَجمُوعُ جُمْلَةً كُبْرَى، وغُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ: جُمْلَةٌ صُغْرَى، وأَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ: جُمْلَةٌ كُبْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى (غُلَامُهُ)، وصُغْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى (زَيْدٌ).

وغُلَامُهُ: مُبْتَدَأٌ ثَالِثٌ، ومُنْطَلِقٌ: خَبَرُ الثَّالِثِ، والثَّالِثُ وخَبَرُهُ خَبَرُ الثَّانِي، والثَّانِي وخَبَرُهُ خَبَرُ الأَوَّلِ، ويُسَمَّى المَجمُوعُ جُمْلَةً كُبْرَى) لا غير (وغُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ: جُمْلَةٌ صُغْرَى) لا غير؛ لأنَّه خبرٌ (وأَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ: جُمْلَةٌ كُبْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى: غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ، (وصُغْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى: زَيْدٌ) أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ.

واعْلم أنَّ لفظةَ كُبْرى وصُغْرى تأنيثُ أكْبر مِنه وأَصْغر مِنه، وإنما أَنَّثهما المُصنِّف بدون اللام أو الإضافةِ مع أَنَّ أَفعَل منه لا يُؤنَّث ولا يُثنَّى ولا يُجمَع؛ موافقةً[1] للنُّحاةِ[2]،

= لا من المشبه بالفعل؛ لوقوع الضمير المرفوع بعدها، ففيها أيضاً ثلاث مبتدآت إذا لم يُقدَّر هو ضميراً له سبحانه، ولفظ الجلالة بدلاً منه، أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قدر ضمير شأن وهو الظاهر، ثم حذفت همزة أنا حذفاً اعتباطياً، وقيل: حذفاً قياسياً؛ بأن نقلت حركتها ثم حذفت ثم أدغمت نون لكن في نون أنا، فأنا ضمير مرفوع منفصل مبتدأ، ولفظ هو ضمير مرفوع مبتدأ ثانٍ، والله مبتدأ ثالث، وربي خبر الثالث؛ أعني: ﴿ٱللَّهُ﴾، وهو مع خبره خبر الثاني؛ أعني: ﴿هُوَ﴾ والثاني مع خبره؛ أعني: ﴿ٱللَّهُ رَبِّي﴾ خبر الأول؛ أعني: (أنا) والعائد بينهما ضمير المتكلم المجرور؛ أعني: الياء في ﴿رَبِّي﴾، وقراءة ابن عامر بإثبات ألف ﴿لَّٰكِنَّا﴾ في الوصل والوقف معاً، ووجهه كون الألف عوضاً من الهمزة ولا يثبتها غيره إلا في الوقف. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(١) منصوب على أنه مفعول له لقوله: (أنث). «منه»

(٢) فإن قيل: كيف اصطلحت النحاة على خلاف ما اقتضته القاعدة، فقد أجاب عنه شيخنا وأستاذنا شمس الملة والدين الشهير بعرقبيجي زاده التوقاتي يسر الله مراداته عاجلاً،=

وإنَّما الوجهُ استعمالُ فُعْلى أَفعَل باللام أو الإضافة[١]، ولِذلكَ لُحِّنَ مَن قالَ:

كَأَنَّ صُغْـرى وكُبْـرى مِـن فَواقِعِهـا حَصبـاءُ دُرٍّ على أَرضٍ مـن الذَّهبِ[٢]

= ورضي عنه آجلاً، وقال: إن ياء التأنيث عندي في صغرى وكبرى المستعملتان بمن القدرة إنما زيدت للدلالة على النقل من الوصفية إلى الاسمية، كما أن تاء التأنيث في لفظ حقيقة ولقيطة وذبيحة كذلك، وهذا جواب حسن وقياس لطيف مما إذا جعلت من عداد الأسماء، وقريب لهذا المعنى ما قال المصنف في «المغني»: وربما استعمل أفعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً، قال الشاعر:

إذا غـاب عنكـم أسـود العيـن كنتم كرامـاً وأنتـم مـا أقـام ألائـم

أراد بأسود العين جبلاً، ومقصوده أن هؤلاء القوم لم يزالوا لآماً، فإنه علق كرمهم على غيبته، وأثبت لؤمهم مدة إقامته، ومعلوم أن الجبل لم يزل مقيماً، والاستشهاد في (ألائم) فإنه جمع ألام مجرداً من اللام، والإضافة طابقت ضمير المخاطبين؛ أعني: أنتم، إذ هو مبتدأه، وألائم خبره. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

(١) من أحوال اسم التفضيل باعتبار اللفظ أن يكون مجرداً من أل والإضافة، وحينئذ يجب أن يكون مفرداً مذكراً، وأن يؤتى بعده بمن جارة للمفضل عليه، وجاء في «شرح الأشموني» ٢/ ٣٠٧: «يرد أفعل التفضيل عارياً عن معنى التفضيل نحو: (ربكم أعلم بكم...) وقاسه المبرِّد. وقال في «التسهيل»: والأصحُّ قصره على السماع. وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولاً بما لا تفضيل فيه... قال: وإذا صح جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث، فيكون قول ابن هانئ:

كأن صغـرى وكبـرى مـن فقاقعهـا ....

صحيحاً. انظر: «شرح التسهيل» ٣/ ٦٠.

(٢) البيت لابن هانئ. «ديوانه» ص: ٧٢، و«شرح المفصل» ٤/ ١٣٧. ونسبه البغدادي في «خزانة الأدب» ٨/ ٣١٥ لأبي نواس، والضمير المضاف إليه في فواقع عائد إلى الخمر، والفواقع: جمع كثرة لـ فاقعة، وهي النُّفَّاخة التي تعلو الماء. «حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ١١.

....

ثُمَّ اعلم أَنَّ بعْضَ الكَلامِ قد يَحتمِلُ الكُبرى وغيرها، ولذلكَ أمْثلةٌ، مِنها قولهُ تَعالَى: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ﴾ [النمل:٣٩]، إذْ يحْتملُ ﴿ءَاتِيكَ﴾ أَنْ يَكون فِعلاً مُضارِعاً مع المفْعولِ، ويحتَملُ أَنْ يكون اسمَ فاعِلٍ[١] معَ المُضافِ إليهِ، مِثل: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم:٩٥]، ويؤيده أَنَّ أَصْل الخَبرِ الإفْرادُ وأَنَّ حمزة[٢] يُميلُ الألفَ من ﴿ءَاتِيكَ﴾[٣]، وذلك مُمتَنع على تقْديرِ انقِلابِها[٤] من هَمزَةٍ.

وقَد تنْقسِمُ الكُبرى إلى: ذاتِ وجْهٍ، وذاتِ الوجْهَين، فَذات الوجْهينِ هي اسْميَّةُ الصَّدْرِ، فِعليَّةُ العَجزِ، نحو: زَيدٌ يَقومُ أَبوهُ، وعَكسُه[٥] نحو: ظَننْتُ زَيداً أَبوهُ قائمٌ، وذاتُ الوجْه نحو: ....

---

(١) اسم الفاعل من الفعل الصحيح مهموز الفاء له حالة خاصة بقلب الألف والهمزة حرف مدٍّ (آتي) على وزن (فاعل)، ومثله الفعل المضارع على وزن (أفعل). وفي «الكشاف» ٣/ ٣٧٢: الفعل «آتيك» يجوز أن يكون فعلاً واسم فاعل. «مغني اللبيب» ص: ٤٩٨.

(٢) أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي التميمي، الإمام الثاني من أئمة الكوفة، ولد سنة ثمانين وأدرك الصحابة بالسن، توفي سنة ست وخمسين ومئة عن ست وسبعين سنة، كان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش، عارفاً بالعربية، حافظاً للحديث، أشهر من روى قراءته خلف وخلاد. و«فيات الأعيان»: ١/ ١٦٧. وانظر: «مغني اللبيب» ص: ٤٩٨.

(٣) بإمالة الألف التي بعد الهمزة وهي قراءة خلف عن حمزة. «اتحاف فضلاء البشر» ١/ ٦٠٠. «النشر في القراءات العشر» ٢/ ٧٤.

(٤) وإنما يكون الانقلاب في كونها مضارعاً متكلماً، وأما في صورة كونها اسم فاعل فلا محذور في الإمالة، إذِ الألف مزيدةٌ حينئذ للفاعل، والهمزة مذكورة. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٥) أي: فعلية الصدر اسمية العجز. «منه»

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: فِي الجُمْلَةِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ، وهِيَ سَبْعٌ:
إِحْدَاهَا: الوَاقِعَةُ خَبَراً، ومَوْضِعُهَا رَفْعٌ فِي بَابَيِ المُبْتَدَأِ وإِنَّ،.................

زَيْدٌ أبوهُ قائمٌ[1]. وظَنَنْتُ[2] زَيْداً يقومُ أَبوهُ[3].

(المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ)

(فِي الجُمْلَةِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ) وإنَّما قدَّمَ هذه الجُملَ عَلى الجُملِ التي لا مَحلَّ لها مِن الإعْرابِ معَ كَونها أَحقَّاء بالتَّقديمِ لأَصالتِها؛ لأَنَّ الأَصْلَ في الجُملِ ما لا تَحلُّ مَحلَّ المفردِ[4]، نَظراً إلى شَرفيَّةِ الوجودِ وكَثرة هذا البابِ استِعْمالاً.

(وهِيَ)؛ أي: الجُمْلةُ الَّتي لها مَحلٌّ (سَبْعٌ):

(إِحْدَاهَا) الجملة (الوَاقِعَةُ خَبراً)، (و) هو قِسْمانِ:

قِسْمٌ (مَوْضِعُهَا رَفْعٌ)، وذَلِكَ (فِي بَابَيِ المُبْتَدَأِ وإِنَّ) أَصلُ هذا التَّركيبِ في بابَين: بابِ المُبتَدأ وإنَّ، بِجرِّ لفْظِ البابِ المُضافِ إلى المُبتَدأ بَدلاً من بابين، ثُمَّ أُضيفَ بابَين إلى ما أُضِيفَ إليه البَدلُ بعْدَ حذْفِهِ وحَذفِ النُّونِ بالإضافَة فصارَ في بابي المُبتَدأ وإِنَّ.

---

(١) اسمية الصدر والعجز. «منه»

(٢) وإنما عد جملة ظننت زيداً من الفعلية مع عدها فيما مرَّ مما نزل منزلة الاسمية بناءً على الصورة، وقد عرفت أن ما مرَّ باعتبار المعنى. «منه رَحِمَهُ اللهُ»

(٣) فعلية الصدر والعجز. «منه»

(٤) قال أبو حيان: أصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإذا كان لها موضع من الإعراب تقدرت بالمفرد. «ارتشاف الضرب» ٣/ ١٦١٧.

نَحْوَ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وإِنَّ زَيْداً أَبُوهُ قَائِمٌ، ونَصْبٌ فِي بَابَيْ كَانَ وكَادَ، نَحْوَ: ﴿كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف:١٦٢]، ....

مِثالُ كَونِ الجُمْلةِ خَبراً للمُبتَدأ (نَحْوَ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)، فزيْدٌ: مُبتَدأ، ومَحلُّ جمْلةِ قامَ أَبوه: رَفعٌ خبراً عنهُ، واختُلفَ في نحو: زَيدٌ اضْرِبه، وعَمروٌ هلْ جاءكَ؟ فقيلَ: مَحلُّ الجُملةِ الَّتي بعدَ المُبتدأ رَفعٌ عَلى الخَبريَّةِ، وهو الصَّحيحُ، وقيلَ: نَصبٌ بِقولٍ مُضْمرٍ هو الخَبرُ، نحو: زَيدٌ مَقولٌ، أو قيلَ في حقِّه: اضْرِبْهُ، بِناء عَلى أَنَّ الجُملةَ الإنْشائيَّةَ لا تكونُ خَبراً، وهذا ضَعيفٌ[١]؛ لأنَّ الخَبرَ الَّذي شَرطُه احتِمالُ الصِّدقِ والكَذبِ الخَبرُ الَّذي هو قَسيمُ الإنْشاءِ ومُقابِلُه، لا خَبر المُبتَدأ للاتِّفاقِ عَلى أَنَّ أصْلَه الإفْرادُ، واحْتمالُ الصِّدقِ والكَذبِ إنَّما هو من صِفاتِ الكَلامِ[٢].

(و) مِثالُ الجُملةِ الواقِعةِ خَبراً لـ: إنَّ (إِنَّ زَيْداً أَبُوهُ قَائِمٌ)، فَزيدٌ مَنصوبٌ لكَونهِ اسْمَ إنَّ، ومحلُّ جُملةِ أَبوه قائمٌ، رَفعٌ؛ لوقوعِه خَبراً عَنها.

(و) قِسمٌ مَوضعُها (نَصْبٌ) وذلك (فِي بَابَيْ كَانَ وكَادَ)؛ أي: في بابين: بابِ الأفْعالِ النَّاقِصةِ، وبابِ أَفْعالِ المقاربةِ، فمثالُ الأوَّلِ (نَحْوَ: ﴿كَانُواْ/ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف:١٦٢]) فالواو في كانوا: صِيغَةُ ضَميرٍ مَرفوعٍ عَلى أَنَّه اسْمُ كانَ، ومحلُّ جُملةِ [٨/أ]

---

(١) الجملة الواقعة خبراً غالباً ما تكون خبرية، ويجوز أن تكون إنشائية فيها معنى الخبر المجازي خلافاً لبعض الكوفيين. «شرح الرضي على الكافية» ٣/ ١٠. وانظر: «إعراب الجمل وأشباه الجمل» ص: ١٤٤.

(٢) ليس الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب خبر المبتدأ للاتفاق بينهم على أن الأصل في الخبر الإفراد، والمفرد لا يحتمل الصدق والكذب فلا يشترط فيه ذلك، وإذا لم يشترط في أصل الخبر ذلك لا يشترط في فرعه وهو الجملة. كذا في «حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ١٢.

و﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة:٧١].

الثَّانِيَةُ والثَّالِثَةُ: حَالاً، والوَاقِعَةُ مَفْعُولاً، ومَحَلُّهُمَا النَّصْبُ.

يَظلِمونَ: نَصبُ خبراً عنهُ، (و) مِثالُ الثَّاني: (﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة:٧١])، فَكاد فِعلٌ من أَفْعالِ المُقاربةِ، تَرفعُ الاسْمَ، وخَبرُه الفِعلُ المُضارعُ في تقْديرِ اسْم الفاعِلِ، فالواو في كادوا صِيغةُ ضَميرٍ مَرفوعٍ عَلى أَنَّه اسْمُه، ومَحلُّ جمْلةِ يَفعَلون: نَصبٌ خَبراً عنه تقْديرُه: وما كادوا فاعِلين.

(الثَّانِيَةُ والثَّالِثَةُ) من الجُمل الَّتي لها مَحلٌّ من الإعْرابِ الجُملةُ الوَاقِعَةُ (حَالاً، والوَاقِعَةُ مَفْعُولاً، ومَحَلُّهُمَا النَّصْبُ)؛ أي: مَحلُّ الجُملةِ الواقِعةِ حالاً نَصبٌ، وكَذا مَحلُّ الجُملةِ الواقعةِ مفْعولاً نَصبٌ إنْ لم تَنُب الجُملةُ عن الفاعِلِ.

فإنْ قيلَ: لا حاجةَ إلى هذا القَيدِ لأَنَّ الجُملةَ لا تَنوبُ عن الفاعِلِ فلا معنى للاحْتِرازِ عنْها[1].

قُلنَا: هذهِ النِّيابةُ جائزةٌ في بابِ القولِ[2] خاصةً، نحو قَولِهِ تعالَى: ....

---

(١) وقوع الجملة فاعلاً أو نائب فاعل ممَّا اختلف فيه النحويون، وزعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في (قيل) ضمير المصدر منه، ويجعلون الجملة بعده مفسرة لذلك الضمير، ونقل النحاس عن المبرد تخطئة ذلك، وأجاز هشام الضرير وثعلب وجماعة وقوعها فاعلاً ونائب فاعل إجازةً مطلقة، وقيَّدها آخرون، بشرط أن يكون الفعل قلبياً، وأن يوجد معلق عن العمل. «شرح المفصل» ٣/ ٤. «إعراب القرآن» للنحاس ٢/ ٤٧٥، و«مغني اللبيب» ص: ٥٣٨، و«الأشباه والنظائر» ٢/ ١٩. وانظر: «إعراب الجمل وأشباه الجمل» ص: ١٥١.

(٢) «مغني اللبيب» ص: ٥٣٨.

....

﴿ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [المطففين:١٧] فهذا: مُبتدأٌ، والموصولُ وهو الذي مع صِلتهِ؛ أعني: جملة ﴿كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ في محلِّ الرَّفعِ خبرُ المُبتَدأ، والمبتدأُ معَ خَبرِه جملةٌ اسْميَّةٌ في مَحلِّ الرَّفعِ عَلى أنَّه نائبٌ منابَ فاعِل القولِ، وإنَّما جازتْ نيابةُ الجُملةِ عن الفاعِلِ في القولِ دونَ غيرِه؛ لأنَّ الجُملةَ الَّتي يُرادُ بها لفظُها تُنَزَّلُ منْزلةَ المفردِ، وهذه الخاصَّةُ لا توجَدُ في غيرِ القولِ، فاختصَّت النِّيابةُ به[١].

قِيلَ: وتَقعُ[٢] أيْضاً نِيابةُ الجُملةِ عن الفاعِلِ في الجُملةِ المقْرونةِ بِمُعلِّقٍ، نحو: عُلِمَ أقامَ زيدٌ؟ بِضمِّ العَينِ، فَجمْلةُ: أَقامَ زَيدٌ؟ عُلِّقَ عنها العامِلُ بالاستِفْهامِ، سادَّةً مَسدَّ المفعولَينِ.

إذا كان عَلِمَ مَبنيّاً للفاعِلِ فهي في مَوضِعِ الرَّفعِ لكونها قائِمةً مَقام فاعلِ عُلِم مَبنيّاً للمَفْعولِ.

وأجازَ هؤلاءِ وقوعَ هذهِ الجُملةِ فاعِلاً صَريحاً، وحمَلوا عَليه قَولَه تَعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم:٤٥]؛ يَعني أَنَّ جُملةَ[٣] ﴿فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ مُعلَّقٌ عنْها العامِلُ بِسببِ الاستفْهامِ في مَحلِّ الرَّفعِ، عَلى أَنَّها فاعِل ﴿تَبَيَّنَ﴾.

---

(١) قال الرضي: إن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولة بالمصدر المضمون. «شرح الرضي على الكافية» ١/ ٢١٧.

(٢) ذهب الفراء وجماعة ذُكر فيها سيبويه إلى إجازة وقوع الجملة فاعلاً في الفعل القلبي المعلق عن العمل. «مغني اللبيب» ص: ٥٩٩. «همع الهوامع» ١/ ٤٠٤. «حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ١٣.

(٣) أي: الجملة المعلق عنها العامل. «منه»

ومنْه قَولهُ تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف:٣٥]، فجُملةُ ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾[١] معلَّقةٌ باللامِ، مَرفوعٌ مَحلّاً، لكونِها فاعِل ﴿بَدَا﴾، وعَلى قَولِ هؤلاءِ يكونُ عَددُ الجُملةِ الَّتي لها مَحلٌّ ثمانيةً بَل تِسْعةً[٢].

ومنعَ الأكثرونَ هذا القَولَ، وهو الصَّوابُ[٣]، وأَوَّلُوا أَمثالَ هذا فَقالوا في ﴿بَدَا﴾: ضَميرُ البدو[٤]، وفي بعْضِها بتَقديرِ: (أنْ)[٥] أو (ما) المصْدريَّتينِ[٦].

---

(١) وقيل: جملة ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ جملة مفسرة للضمير في بدا الراجع إلى البدو المعهود منه، والتحقيق: أنها جواب لقسم مقدر؛ أي: والله ليسجننه، وأن المفسر مجموع الجملتين من القسم والجواب، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاءً؛ لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب، وهو خبري، وذلك المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام، على أن الإنشاء يجوز أن يكون مفسراً في موضعين في كون المفسر إنشاء أيضاً، نحو: أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار، وفي كونه مفرداً مؤدياً عن جملة، نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾. انتهى. وفيه نظر؛ لأن ﴿هَلۡ﴾ قد خرج من كونه إنشاء لكونه بمعنى النفي، وفيه تأمل. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

وجه النظر الثاني: أن قولنا: بمعنى النفي، مشيرٌ لما اقتضاه الاستثناء، لا لما اقتضاه التفسير، على ما ترد الإشارة إليه في الجملة التفسيرية. «منه»

(٢) باعتبار الجملة الواقعة فاعلاً، والجملة الواقعة مقام الفاعل. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

(٣) «مغني اللبيب» ص: ٥٣٨.

(٤) في الأصل: (البدء)، والصواب ما أثبتناه.

(٥) انظر: «ارتشاف الضرب» ٣/ ١٣٢٤، و«مغني اللبيب» ص: ٥٣٨، و«شرح التسهيل» ٢/ ١٢٢.

(٦) في الأصل: (المصدريتان)، ولعل الصواب ما أثبتناه.

فالحَالِيَّةُ نَحْوُ: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف: ١٦].

(فـ): الجُمْلةُ (الحَالِيَّةُ)[١] إِمَّا بغير الواو، (نَحْوَ: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف:١٦]) فمَحلُّ جمْلةِ ﴿يَبۡكُونَ﴾ نَصبٌ علَى أَنَّه حالٌ من الفاعِلِ؛ أَعني: الواو في ﴿وَجَآءُوٓ﴾ فتكون لبَيانِ هيئةِ الفاعلِ.

أو[٢] بالواوِ والجمْلةُ اسميَّةٌ، نحو قولِه تعالَى: ﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء:٤٣] الواو للحال ﴿وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ جُملةٌ اسميَّةٌ في محلِّ النَّصبِ حالٌ من الواو في ﴿تَقۡرَبُواْ﴾ وقَولهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «أَقربُ ما يكون العبدُ من ربه وهو ساجِدٌ»[٣]. فالجُملَةُ الاسميَّةُ -أعني: هو ساجِد- في محلِّ النَّصْبِ حالٌ من العبد، وهذا أَقوى أَدلَّةِ مسأَلةِ: أَخْطَبُ ما يَكون الأميرُ قائماً[٤]

---

(١) من الشروط التي اشترطها أكثر النحويين في جملة الحال إن كانت اسمية اقترانها بالواو، وتضمنها ضميراً يعود على صاحب الحال، أو الاكتفاء بواحد منهما، وإن كانت فعلية فالمضارع المثبت المجرد من قد وإذن لا تجوز معه الواو، والمقترن بقد تجب معه الواو، والماضي إذا كان مثبتاً متصرفاً خالياً من ضميرٍ عائدٍ فلا بد من الواو مع قد قبله... ويشترط في الجملة الفعلية الحالية أن تكون مجردة من دليل استقبال أو تعجب، وأن تكون خبرية. انظر: «شرح المفصل» ٢/ ٢٣، و«ارتشاف الضرب» ٣/ ١٠٩٧، و«شرح التسهيل» ٢/ ٣٥٩.

(٢) عطف على قولنا: «إما بغير الواو». «منه»

(٣) أخرجه مسلم، برقم: ٤٨٢.

(٤) هي إحدى مسائل حذف الخبر، وفيها وجهان عند صاحب الكتاب من التقدير، أحدهما: أخطبُ كون الأمير لأن (ما) مع الفعل بتأويل المصدر، والثاني: أن يكون بمعنى الزمان؛ لأن (ما) تكون بمعنى الزمان؛ لأنها في تأويل المصدر، والمصدر يستعار للزمان على تقدير حذف مضافٍ، كأنه قال: أخطب أوقات كون الأمير. «شرح المفصل» ١/ ٢٤١.=

والمفْعُولِيَّةُ تَقَعُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: مَحْكِيَّةً بِالقَوْلِ، نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم:٣٠].

لأنَّ الخبرَ لا يكونُ بالواو[1].

أو فِعليَّةٌ[2]، نحو: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء:١١١].

(و) الجُملَةُ (المفْعُولِيَّةُ تَقَعُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ):

الأَوَّلُ: تقع (مَحْكِيَّةً) منْصوبٌ علَى الحالِ من فاعِلِ تقَعُ / (بِالقَوْلِ)، أو مرادفِهِ [أ/ ٩]
عنْد الكوفيِّين[3]. فالأوَّلُ (نَحْوَ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم:٣٠])، فمَحلُّ جُملةِ ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ نصبٌ علَى أنَّه مَقولُ القَولِ؛ أي: مفْعولُه.

والثَّاني؛ أي: المحْكيَّةُ بمرادِف القولِ نَوعانِ: نوعٌ مَقرونٌ بحرْفِ التَّفسيرِ كَقولِ الشَّاعرِ:

وتَرْمِينني بالطَّرفِ أيْ أنت مُذنِبٌ[1] ....

= «الكتاب» ١/ ٤٠٢ و«ارتشاف الضرب» ٣/ ١٠٩٥، و«مغني اللبيب» ص: ١١٣، و«شرح المفصل» ٥/ ٨٢.

(١) أعني: لو كانت جملة: «وهو ساجد» خبر يكون في «أقرب ما يكون» لما أتى عَلَيْهِ السَّلَامُ بالواو؛ لامتناعها في الخبر. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٢) عطف على قولنا: «وهي اسمية». «منه»

(٣) «شرح المفصل» ٥/ ٨٢، و«مغني اللبيب» ص: ٥٤٣.

(١) غير منسوب، وعجزه:

.... وتقلينني لكن إياك لا أقلي

«شرح المفصل» ٥/ ٨١، و«مغني اللبيب» ص: ١٠٦، و«همع الهوامع» ٢/ ٣٣١.

....

وقولِك: كَتبْتُ إليهِ أَنِ افعَلْ، ولا محَلَّ لجُملَتي: أَنتَ مُذنِبٌ، وافعَلْ منَ الإعْرابِ؛ لأَنَّهما وقعَتا تَفسيراً لِفعلٍ قبلَهُما، وليْسَا مِمَّا نحنُ فيه عَلى قولِ الجُمهورِ(١) والشَّلوبين(٢) أيضاً، كَما سيَجيء.

ونوعٌ غيرُ مقْرونٍ بحرفِ التَّفسيرِ، نحو: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾ [البقرة:١٣٢]، ونحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَـٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود:٤٢]، فَمحلُّ هاتين الجملتَين؛ أعني: جمْلةَ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ﴾، وجمْلةَ ﴿ٱرْكَب ...﴾ الآية، نَصبٌ بالاتِفاقِ، لكنَّها عندَ الكوفيِّين بمرادفِ القولِ؛ أعني: ﴿وَوَصَّىٰ﴾ ﴿وَنَادَىٰ﴾، وعند البَصريِّين بالقول المقدَّرِ(٣).

اعلَمْ أَنَّ الجُملةَ المحْكيَّةَ بالقولِ هلْ هي مفعولٌ بهِ أو مفعولٌ مطْلقٌ نَوعيٌّ؟

فيه مَذهبان(٤): الأوَّلُ: قَولُ الجُمهورِ.

---

(١) «مغني اللبيب» ص: ٥٤٣.

(٢) أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الأشبيلي الأندلسي النحوي، ومعنى الشَّلَوْبين؛ أي: الأبيض الأشقر في لغة الأندلسيين، إمام بالعربية واللغة. «البلغة» ١/ ٢٢١. «الوافي للوفيات» ١٥/ ٦١. «وفيات الأعيان» ٣/ ٤٥٣. «بغية الوعاة» ٢/ ٢٢٤.
أما على قول الجمهور: فلأن الجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب عندهم، وأما عند الشلوبين: فلأن الجملة المفسرة لا محل لها، فكذا لا يكون للمفسِّرة -بكسر السين- محلاً أيضاً. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٣) ويشهد للبصريين التصريح بالقول في قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود:٤٥]. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٤) قال ابن هشام: وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق كالقرفصاء في (قعد القرفصاء)؛ إذ هي=

وثَانِيَةً لِلمَفْعُولِ الأَوَّلِ فِي بَابِ ظَنَّ، ....

والثَّاني[١]: اختيارُ ابن الحاجبِ[٢].

وللجانبَيـن حُجَـجٌ متَناقِضـاتٌ لا يَليـق في هـذا المخْتصَـرِ ذكرُهـا، فَليُطلبْ فـي «المُغْني».

قوله: (وثَانِيَةً) بالنصبِ، عَطفٌ عَلى قَوله محْكيَّة؛ أي: الجُملةُ المفْعوليَّةُ تقعُ في ثلاثةِ مواضعَ، تقعُ محكيَّةً بالقَولِ، وتقَعُ ثانيةً (لِلمَفْعُولِ الأَوَّلِ فِي بَابِ ظَنَّ،

= دالة على نوع خاص من القول، فيه مذهبان: ثانيهما اختيار ابن الحاجب، قال: والذي غرَّ الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت لزيد منطلق، وليس كذلك؛ لأن الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا، والصواب قول الجمهور؛ إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من: ضربت زيداً بأنه مضروب، بخلاف القرفصاء في المثال، فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة؛ لأنها نفس القعود. «مغني اللبيب» ص: ٥٣٨.

(١) أي: كونها مفعولاً مطلقاً نوعياً، كالقرفصاء في: قعد القرفصاء؛ أي: قعد نوعاً من القعود، فإن القرفصاء: أن يجلس على أليتيه، ويلصق فخذيه ببطنه، ويحتبي بيديه ويضعهما على ساقيه، فكذلك الجملة المقولية؛ إذ هي دالة على نوع خاص من القول، ومنه: رجع القهقرى، واشتمل الصماء؛ لأن القهقرى: نوع من الرجوع إلى خلف، والصماء: أن يجلل جسده بثوب، فكان نوعاً من الاشتمال، ومعناهما: رجع نوعاً من الرجوع واشتمل نوعاً من الاشتمال. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٢) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو ابن الحاجب (٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ / ١١٧٤م ١٢٤٩م)، صنف: «الكافية» و«شرحها» و«الإيضاح في شرح المفصل» وغيرها. وهو ابن خال السلطان صلاح الدين الأيوبي، قدم به أبوه إلى القاهرة فحفظ القرآن وبدأ الاشتغال بالعلم في صغره. «وفيات الأعيان» ١/ ١١٤. «بغية الوعاة» ٢/ ١٣٤. وانظر اختياره في: «أمالي ابن الحاجب» ١/ ٢٣٦.

نَحْوُ: ظَنَنْتُ زَيْداً يَقْرَأُ.

ومُعَلَّقاً عَنْهَا العَامِلُ، ....

نَحوَ: ظَنَنْتُ زَيْداً يَقْرَأُ)، فمَحلُّ جُملةِ (يقرأُ) النَّصبُ عَلى أنَّه المفعولُ الثَّاني لـ: ظَننتُ؛ لأنَّ أصلَ المفعولِ الثَّاني خَبرٌ، ووقوعُ الخبرِ جملةً شائعٌ.

وكَذا الحالُ في بابِ: أعْلمتُ؛ أي: الجُملةُ تقعُ مفعولاً ثالثاً لهُ، نحو: أعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً أبوه عالمٌ، فَجُملةُ أَبوهُ عالمٌ اسميَّةٌ منْصوبَةُ المحلِّ مفعولاً ثالثاً لأَعْلَمْتُ.

(و) الثَّالثةُ من الجُملِ المفعوليَّةِ، تقعُ (مُعَلَّقاً عَنْهَا)؛ أي: عن الجُملةِ (العَامِلُ) بسببِ تَصدُّرِها[1] ما لَه صَدرُ الكَلامِ، وهو الاستفْهامُ والنَّفيُ ولامُ الابتِداءِ.

ومعنى التَّعليقِ: تَعذُّرُ وصولِ العاملِ في اللَّفظِ إلى المعْمولِ لأجْلِ تَصدُّرِ إحدى هذه الثَّلاثةِ عَلى الجُملةِ المعْمولِ بها، وهو؛ أي: ذلك العاملُ من حيثُ المعْنى طالبٌ لهُ؛ أي: المعْمول مفْعولاً صَريحاً واحداً أو اثنَين، عَلى حَسَبِ اقتِضائه، أو هو طالبٌ له بمعنى الحَرفِ الَّذي يتَعدَّى به، كَما ستقفُ عَليه، وهذا معنى قَولِهم: التَّعليقُ عِبارةٌ عن إبْطالِ العَملِ لفْظاً لا مَحلّاً عَلى سبيلِ الوجوبِ، بخلافِ الإلغاء، إذْ هو إبْطالُ العملِ لفْظاً ومحلّاً عَلى سَبيلِ الجَوازِ.

واعْلم أَنَّ التَّعليقَ غَيرُ مختَصٍّ بِبابِ ظَنَّ، بلْ هو جائزٌ في كلِّ فعْلٍ قَلبيٍّ، خِلافاً لابن عصْفور[2]، ولهذا انقَسمتِ الجُملةُ المعَلَّقُ عنْها العاملُ إلى ثلاثةِ أقْسامٍ

---

(١) المصدر مضاف إلى المفعول، وفاعله الموصول بعده. «منه»

(٢) أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد النحوي الحضرمي الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، أخذ العربية والأدب عن أبي الحسن الدباج وأبي علي الشَّلوبين، وكان ماهراً في علم العربية، حسن التصرف، من تصانيفه كتاب «المقرب في النحو»، «الممتع=

نَحْوُ: ﴿لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ﴾ [الكهف:١٢]، ونَحْوُ: ﴿فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ...﴾ [الكهف:١٩].

بِحسْبِ اقتِضائِه:

أَحدُها: أَنْ تكونَ الجملةُ في مَوضعِ المفْعولينِ، (نَحْوَ) جُملةِ: (﴿لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ﴾ [الكهف:١٢])، فـ ﴿أَيُّ﴾: استِفْهامٌ، مُبتدأٌ مُضافٌ إلى الحِزبينِ وكَلمةُ ﴿أَحۡصَىٰ﴾: مَرفوعةٌ تَقديراً / علَى أَنَّه خَبرُه، فالجُملةُ الاسميَّةُ منْصوبةُ المحَلِّ، [١٠/أ] سادَّةٌ مَسدَّ المفْعولَينِ ﴿لِنَعۡلَمَ﴾؛ لأَنَّه يقْتضيهما، وقَد عُلِّق عنْها العاملُ للاستِفْهامِ.

(و) الثَّاني: أَنْ يَكون في مَوضعِ مفْعولٍ مُقيَّدٍ[١] بالجارِّ بِحَسبِ اقتِضاءِ العامِلِ، (نَحْوُ) جُملةِ: (﴿فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ...﴾ [الكهف: ١٩])، فـ(أَيُّ): استِفهامٌ مُبتَدأٌ، مُضافٌ إلى ضَميرِ المؤنَّثِ، و﴿أَزۡكَىٰ﴾: مَرفوعٌ تَقديراً خَبرُه، والجُملةُ منْصوبةُ المحَلِّ في مَوضعِ مَفعولٍ مُقيَّدٍ بحرْفِ الجَرِّ لكَلمةِ ﴿فَلۡيَنظُرۡ﴾ لأَنَّها تَقْتضيهِ، إذْ يُقالُ: نَظرتُ فيه؛ أي: فكَّرتُ، لَكنَّها عُلِّقَ عنها العامِلُ بالاستِفْهامِ، ومنه: ﴿أَوَلَمۡ يَتَفَكَّرُواْۗ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍۚ﴾ [الأعراف:١٨٤] و﴿يَسۡـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات:١٢] لأَنَّه يُقالُ: فكَّرتُ فيه، وسئلتُ عنه، وقد عُلِّقَتا بالنَّفي في الأَوَّلِ، والاستِفْهامِ في الثَّاني.

والثَّالثُ: أَن تَكونَ في مَوضعِ المفْعولِ به الصَّريحِ، نحو: عَرفتُ مَن أبوكَ؟ إذْ يُقالُ: عَرفْتُ زيْداً.

= في التصريف». «بغية الوعاة» ٢/ ٢١٠. «شذرات الذهب» ٥/ ٣٣٠. وانظر رأيه في: «همع الهوامع» ١/ ٥٥٨.

(١) «شرح التسهيل» ٢/ ٩٢.

والرَّابِعَةُ: المُضَافُ إِلَيْهَا، ومَحلُّهَا الجرُّ، نَحْوُ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، **أو نَحْوُ: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾** [غافر: ١٦].

تَنبيهٌ: فائدةُ الحُكْمِ عَلى مَحلِّ الجُملةِ المُعلَّقةِ بالنَّصْبِ ظُهورُ ذلكَ في التَّوابعِ، فتَقولُ: عَرفتُ مَن زيدٌ وعَمْراً، وغَيرَ ذلكَ من الأُمورِ، ومِمَّن نصَّ عَليهِ ابنُ مالكٍ[1]، فَلا وجهَ للتَّوقُّفِ فيه معَ قولِهم: إنَّ المُعلق عاملٌ في المحلِّ.

(والرَّابِعَةُ) مِن الجُملِ الَّتي لها مَحلٌّ من الإعْرابِ: الجُملةُ (المُضَافُ إِلَيْهَا، ومَحَلُّهَا)؛ أي: مَحلُّ تلكَ الجُملةِ (الجَرُّ) بالإضافَةِ إليها، ولا يُضافُ إلى الجُملةِ إلا ثمانيةٌ:

أَحدُها: أسْماءُ الزّمانِ، ظُروفاً كَانت أو أسْماءً، أَمَّا الظُّروفُ فنَحو: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾ [مريم:٣٣]، فـ ﴿يَوْمَ﴾ ظَرفٌ لمتَعلق ﴿عَلَيَّ﴾؛ أعني: حاصِلاً أو حَصَل، مُضافٌ إلى جُملةِ ﴿وُلِدتُّ﴾.

وأَمَّا الاسمُ مِن أَسماءِ الزَّمانِ فَلا يخْلو من أَنْ يُضافَ إلى الجُملةِ الفِعليَّةِ، (نَحْوُ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة:١١٩]) فـ ﴿يَوْمُ﴾ بالرَّفعِ اسمٌ؛ لأنَّه وقعَ خَبراً عن المبْتدأِ وهو ﴿هَٰذَا﴾، مُضافٌ إلى جُملةِ ﴿يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾.

(أو) إلَى الجُملةِ الاسميَّةِ (نَحْوُ: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر:١٦])، فـ ﴿يَوْمَ﴾ بالنَّصبِ

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، كان إماماً في النحو واللغة، وعالماً بأشعار العرب والقراءات ورواية الحديث، صاحب «الألفية النحوية المشهورة»، و«الكافية الشافية»، و«تسهيل الفوائد» و«تكميل المقاصد». «الوافي بالوفيات» ٣/ ٣٥٩، و«بغية الوعاة» ١/ ١٣٠. وانظر رأيه في: «شرح ابن عقيل» ٢/ ٤٥.

....

اسمٌ؛ لأَنَّه وقعَ بدَلاً من المفْعولِ قبلَه في قَولِه: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ۝١٥ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر:١٥-١٦] لأَنَّ اليومَ الأوَّل مَفعولٌ به لكلِمةِ ﴿يُنذِرَ﴾، واليوم الثَّاني بَدلٌ منهُ، فَيكونُ اسماً، ومَحلُّ الجملةِ الاسميَّةِ -أعني: ﴿هُم بَٰرِزُونَ﴾- جرٌّ لِكَونها مضافاً إليها لـ ﴿يَوْمَ﴾.

قالَ سيبويه[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنَّ اسمَ الزَّمانِ المبْهمِ كائناً ما كانَ، إنْ كانَ مُستقْبلاً فهو كـ: (إذا) في اختِصاصِه بالجمْلةِ الفعليَّةِ، وإنْ كان ماضياً فهو كـ: (إذ) في الإضافَةِ إلى الجُملتَينِ[٢].

ورُدَّ[٣] ....

---

(١) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه، وتعني رائحة التفاح بالفارسية، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، أخذ النحو والأدب عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، وأبي الخطاب الأخفش، وعيسى بن عمر، من آثاره «الكتاب». «طبقات النحويين واللغويين» ص: ٦٢. وانظر قوله في: «الكتاب» ٣/ ١١٩ وفيه: «إن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى إذ، فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال، لأنه في معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال».

(٢) أعني: الاسمية والفعلية. «منه»

(٣) وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه: إنما يشترط حمل الزمان المستقبل على (إذا) إذا كان ظرفاً، وقد عرفت أنه في الآية ليس كذلك، وهذا جواب لا يتأتى في البيت، والجواب الشامل لهما: أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جُعل كالماضي، فحمل على إذ لا على إذا على حد: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ . «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

وكُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ بَعْدَ إِذْ أَوْ إِذَا أَوْ حَيْثُ ....

عليهِ[١]: اختصاصُ المسْتقبلِ بالفعليَّة بالآية[٢] وبقَولِ الشَّاعرِ:

وكُـنْ لـي شَـفيعاً يَـومَ لا ذو شـفاعةٍ بمُغنٍ فتيلاً عـن سـوادِ بن قـارب[٣]

واعْلم أنَّه لمَّا كانت من أسْماءِ الزَّمان ثلاثةٌ، ومن أسماءِ المكان حيثُ تجبُ إضافتُها إلى الجمْلةِ بعدَها أشار المصَنِّفُ قدس سره إلى ذلك بِلفظِ (كلٍّ).

وقالَ: (وكُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ بَعْدَ إِذْ) فَمحلُّها جرٌّ بالإضافةِ إليْها بالاتِّفاقِ[٤]، كما سيَجيءُ مثالُها.

(أَوْ إِذَا) عنْـد الجُمهـورِ[٥]، (أَوْ حَيْـثُ) كائنـاً مِـن أسـماءِ المـكانِ، وهـو الثَّـاني مـن الثَّمانيـةِ، وينْفـردُ حيث عـن سـائرِ أسـماءِ المكانِ في لـزومِ الإضافةِ إلـى الجُملـةِ[٦] بعدَهـا، ولا يُشْـتَرطُ لذلـكَ كونُهـا ظَرفاً كما لا يشْـترطُ في أسـماءِ

---

(١) أجاب ابن عصفور عن الآية بأنه: إنما يشترط حمل الزمان المستقبل على (إذا) إذا كان ظرفاً، وهو في الآية بدل من المفعول به لا ظرف، ولا يتأتى هذا الجواب في البيت، والجواب الشامل لهما: أن يوم القيامة لمَّا كان محقق الوقوع جُعل كالماضي فحُمل على (إذْ) لا على (إذا) على حدِّ ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾. «مغني اللبيب» ص: ٥٤٨، وكذا في «حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ١٥.

(٢) أي: بآية ﴿يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ﴾. «منه»

(٣) الشاهد لسواد بن قارب الدوسي. «شرح التسهيل» ٣/ ٢٥٨، و«همع الهوامع» ٢/ ٢٣٣، و«شرح التصريح» ١/ ٧٠٤. والفتيل: ما كان في شق النواة، ويضرب به المثل في القلة.

(٤) «ارتشاف الضرب» ٢/ ٢٣٨.

(٥) «الجنى الداني» ص: ٣٦٩.

(٦) في الأكثر. «منه»

أَوْ لَمَّا الوُجُودِيَّةِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِاسْمِيَّتِهَا ....

الزَّمانِ، خِلافاً للبعضِ(١).

(أَوْ لَمَّا الوُجُودِيَّةِ)؛ أي: المقْتضيَة جُملتَين وُجِدَتْ ثانيتُهُما عندَ وجودِ أُولاهما، نحو: لمَّا جاءني أكرمتُه، فإنَّ الإكرامَ وُجِدَ عند وجودِ المجِيء، / ولذا [١١/أ] سُميَت وُجودِيَّةً، فهي مُضافةٌ إلى الجُملةِ الواقعةِ بعدَها (عِنْدَ مَنْ قَالَ بِاسْمِيَّتِهَا)(٢)؛ لأنَّ الإضافةَ من خواصِّ الأسماءِ، وهي من أسماءِ الزَّمان بمعنى: حِين، أو: إذْ(٣)، وهو أَحسنُ؛ لاختِصاصِهِ بالماضي والإضافةِ إلى الجملةِ(٤)، وسيَجيءُ لهذهِ

---

(١) زعم المهدوي أن «حيث» إذا خرجت عن الظرفية إلى الاسمية فقدت الحاجة إلى الإضافة، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وهو زعم واهٍ؛ لأنه يقتضي تكلف تقدير ضمير في الجملة التي بعدها؛ ليعود إلى الموصوف، ويربط الجملة به. «مغني اللبيب» ص: ٥٤٨، وانظر: «إعراب الجمل وأشباه الجمل» ص: ٢١١.
فإن قيل: الجمل لا يظهر فيها الإعراب، فما الدليل على أن هذه الأسماء مضافة إليها؟ فإن أجيب بعدم التنوين فقد يقال: إن منها مالا يدخله التنوين، كحيث ولدن، فالجواب الشامل أن يقال: الجملة الواقعة بعد هذه الأسماء مخصصة لها، والمخصصة لا تخلو من أن تكون صفة أو صلة أو حالاً أو مضافاً إليها، وقد انتفت الثلاثة الأُول؛ لعدم الرابط بينها، فتعين الرابع وهو المدعى. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

(٢) فيها مذهبان؛ أحدهما: أنها حرف، وهو مذهب سيبويه، والثاني: أنها ظرف بمعنى حين، وهو مذهب ابن السَّراج وابن جني والفارسي. «الجنى الداني» ص: ٥٩٤، و«ارتشاف الضرب» ٤/ ١٨٩٦.

(٣) عند ابن مالك. «منه»

(٤) «مغني اللبيب» ص: ٣٦٩.

فِهِيَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِإِضَافَتِهِنَّ إِلَيْهَا.

الكَلماتِ مزيدُ بيانٍ في موضِعهِ إنْ شاء مَن بيده الأمورُ.

(فِهِيَ)؛ أي: الجُملةُ الواقعةُ بعدَ هذه الكَلماتِ (فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ)؛ أي: جَرٍّ (بِإِضَافَتِهِنَّ)؛ أي: بإضافةِ تلك الكَلماتِ (إِلَيْهَا)؛ أي: الجُملة الواقعة بعدَها.

فمثالُ إذْ، نحو: جئتُكَ إذْ قامَ زيدٌ، فـ: إذْ من الظُّروفِ المبنيَّةِ، منْصوبٌ مَحلّاً، وجُملةُ: قامَ زيدٌ، في محلِّ جَرٍّ بإضافةِ إذْ إليها، والعامِلُ فيه: جئتُكَ.

ونحو قَولِه تعَالَى: ﴿وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال:٢٦]، فالجُملةُ الاسميَّةُ؛ أعني: ﴿أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ في محلِّ الجرِّ بإضافتهِ إليها.

ومثالُ إذا نحو قَولِه تَعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، فـ: ﴿إِذَا﴾ من الظُّروفِ المبنيَّةِ، وجُملةُ ﴿يَغْشَىٰ﴾ مجْرورُ المحلِّ بإضافتِه إليْها، والعاملُ فيه متَعلّقُ حرْفِ القَسمِ؛ أعني: أقْسمُ والليلِ إذا يغشَى.

ومِثالُ: حيثُ، نحو: اجلِسْ حيثُ زيدٌ جالِسٌ، فـ: حيثُ من الظُّروفِ المبنيَّةِ، وجُملةُ: زيد جالس في محلِّ الجرِّ بإضافتِه إليها، والعامِلُ فيه اجلس؛ أي: اجلِسْ مكانَ جُلوسِ زيدٍ.

فإنْ قِيلَ: إنَّ وقوعَ المضافِ إليهِ من خواصِّ الاسم، فكيفَ تقعُ الجمل مُضافاً إليْها؟

أُجِيبُ بِوجْهينِ:

أَحدهما: أَنَّ الجُمل في هذهِ في تأْويلِ المصدر، وأَنَّ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] في تأويلِ: يَومَ نفعِ الصَّادقين، وقِس الباقي عَليه.

....

وثانيهما: أَنَّها[١] من خَواصِّ الظُّروفِ، تأمَّل[٢].

الثَّالثُ من الثَّمانيةِ[٣]: كَلمةُ (آية) بمعْنى عَلامةٍ، فإنَّها تُضافُ جوازاً إلى الجُملَةِ الفعْليَّةِ المتَصرِّف فِعلُها، مُثبتاً أو مَنفيَّاً بـ: ما، كَقوله:

بآيــة تقدِمــون الخيْــلَ شُــعثاً كأنَّ عَلــى ســنابِكها[٤] مُدامــاً[٥]

وقَولِه:

.... بآيـة مـا كانـوا ضِعافـاً ولا عُـزْلاً[٦]

هذا قولُ صاحبِ الكتابِ[٧].

---

(١) أي: الإضافة إلى الجملة. «منه»

(٢) اختلف في الإضافة إلى الجملة: أهي إضافة إلى ظاهر الجملة، أو المصدر الذي تضمنته؟ والخلاف شكلي؛ لأنَّ الإضافة في الظاهر هي إلى الجملة، وفي المعنى والحقيقة هي إلى المصدر. «شرح الرضي على الكافية» ٣/ ١٧٢. وانظر: «إعراب الجمل وأشباه الجمل» ص: ١٩٣.

(٣) المضافة إلى الجملة. «منه»

(٤) السنابك: مقدم حافر الخيل، والمدام: الخمر العتيق؛ يعني: أن الخيل إذا اشتد جريها يظهر على مقدم حافرها حمرة تشبه حمرة المدام. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٥) نسبه سيبويه للأعشى، وليس في «ديوانه». «الكتاب» ١/ ٢٠١، و«الكامل» للمبرد ٣/ ٢٨٩. وسنابكها: جمع سُنْبُك: طرف الحافر، ومن كل شيء أوله. «القاموس المحيط» (سنبك).

(٦) صدره:

ألكنـي إلـى قومـي السـلام رسـالة ....

ونسبه سيبويه لعمرو بن شأس. «الكتاب» ١/ ٤٠، وفي «خزانة الأدب» ٦/ ٥١٣ بلا نسبة.

(٧) «الكتاب» ١/ ٢٠١.

وقيلَ[١]: يجبُ إضافتُها إلى المفردِ، نحو قَولِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾ [البقرة:٢٤٨].

الرَّابعُ: (ذو) في قولِهِم: اذْهب بذي تَسلمْ[٢]، فالباءُ ظرفيَّةٌ، وذي صِفةٌ لزمنٍ محذوفٍ، ثُمَّ قالَ الأكثَرون: هي بمعْنى صاحِب، فالموصوفُ نكرةٌ؛ أي: اذهَبْ في وقْتِ صاحب سلامةٍ؛ أي: في وقْتٍ هو مَظنَّةُ سَلامَةٍ[٣]، وقيلَ: بمعنى الَّذي، فالموصوفُ معرِفةٌ، والجُملةُ صلةٌ لا محلَّ لها، والأصْلُ: اذهبْ في الوقتِ الَّذي تَسلمُ فيهِ.

الخامسُ والسَّادسُ: (لَدُنْ، ورَيْثَ)، فإنَّهما يُضافانِ جوازاً إلى الجُملةِ الفعليَّةِ الَّتي فِعلُها متَصرِّفٌ، ويُشترطُ كَونُه مُثبتاً، بِخلافه معَ آيةٍ، فلَدُنْ هي اسْمٌ لمبدأ الغايَةِ، زمانيَّةً كانتْ أو مَكانيَّةً، ومن شواهِدِها قَولُه:

لَزِمْنا لَدُن سألتُمونا وِفاقَكُم ... فلا يكُ مِنكُم للخلافِ جُنوحُ[٤]

وأما (رَيْثَ)[٥] فهو مصدرُ راثَ إذا أبْطأَ، وعومِلَتْ معاملةَ أسماءِ الزَّمانِ في الإضافةِ إلى الجُملةِ كَما عومِلت أسْماءُ المصادرِ معاملةَ أسماءِ الزَّمانِ في التَّوقيتِ،

---

(١) إلى ذلك ذهب ابن جني، وجعل إضافتها إلى (ما) المصدرية، وليست إلى الفعل. انظر رأيه في: «ارتشاف الضرب» ٤/ ١٨٣٣.

(٢) «الكتاب» ١/ ٢٠٩، و«شرح المفصل» ٢/ ١٨٤، و«شرح الرضي على الكافية» ٣/ ١٧٤.

(٣) وهو ضعيف؛ لأن استعمال ذي موصولة مختص بقبيلة طي، كما قال ابن الحاجب، وذو الطائية. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٤) البيت لا يعرف قائله. انظر: «مغني اللبيب» ص: ٥٥٠، و«شرح شواهد المغني» ٢/ ٨٣٦.

(٥) «شرح الرضي على الكافية» ٣/ ١٧٣.

والخَامِسَةُ: الوَاقِعَةُ جَوَاباً لِشَرْطٍ جَازِمٍ، ومَحلُّها الجَزْمُ، ....

كَقولِكَ: جِئتُكَ صلاةَ العَصرِ. كَقولِهِ:

خَليلـيَّ رفقـاً رَيْـثَ أَقْضـي لُبانـةً ... مـن العَرَصـاتِ المُذْكِـرات عُهودا[(١)]

السَّابعُ والثَّامنُ: كَلمةُ (قَول، وقائل)، كَقولِه:

قَـوْلُ: يـا لَلرِّجـال، يُنهضُ / منَّـا ... مُسـرِعينَ الكهـولَ والشُّـبَّانا[(٢)] [أ/١٢]

وقَولِهِ:

وأجَبـتُ قائلَ: كَيف أنـتَ؟ بـِصالحٍ ... حتَّـى مَللـتُ ومَلَّنـي عُـوَّادي[(٣)]

ولمَّا كانت لهذه السِّتَّةِ نُدرةٌ أهملَ المصنِّفُ ذِكرَها في «المختَصرِ»، ووشَّح بها كِتابَه «المُغني»، فلمَّا رأيتُ الكُتبَ المتَداوَلةَ غيرَ متكفِّلةٍ لهذهِ أوردتُّها في هذه الأوراقِ مع الأمثِلةِ والشَّواهدِ، شَفقةً لطلَّابِ الزَّمانِ، إذ الغالبُ علَى طبْعِهِم الكَسلانُ في تتبُّعِ أمثالِ هذا.

(والخَامِسَةُ) من الجُملِ الَّتي لها محَلٌّ من الإعْرابِ: الجُملةُ (الوَاقِعَةُ جَوَاباً لِشَرْطٍ جَازِمٍ) مثْلُ: إنْ وغَيرِها[(٤)] (ومَحلُّها)؛ أي: مَحلُّ الجُملةِ الواقعةِ جواباً: (الجَزْمُ)، وإنَّما كان الجزمُ في مَحلِّها؛ لأنَّ الجمْلةَ الجزائيَّةَ لم تُصدَّرْ بمفردٍ يقبَلُ

---

(١) لا يعرف قائله. «مغني اللبيب» ص: ٥٥١، و«شرح شواهد المغني» ٢/ ٨٣٦. واللبانة: الحاجة الملحة في النفس، والعرصات: الساحات.

(٢) البيت لا يعرف قائله. «مغني اللبيب» ص: ٥٥٠، و«شرح شواهد المغني» ٢/ ٨٣٧.

(٣) لا يعرف قائله. «مغني اللبيب» ص: ٥٥١، و«شرح شواهد المغني» ٢/ ٨٣٧.

(٤) وهي: إذما، من، ما، مهما، كيفما، أيَّان، أنَّى، حيثما، أينما، أي.

إِذَا كَانَتِ مَقْرُونَةً بِالفَاءِ أَوْ بِإِذَا الفُجَائِيَّةِ، فَالأُولَى نَحْوُ: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف:١٨٦]، ....

الجزمَ لفْظاً، كَما في قولِك: إن تقمْ أقمْ، أو تقديراً، كما في قولكَ: إنْ جئتنِي أكرمْتُك[(١)]، وذلك (إِذَا كَانَتِ) الجُملةُ الجزائيَّةُ (مَقْرُونَةً بِالفَاءِ)، وذلك؛ أي: دُخولُ الفاءِ في الجوابِ، إذا كان الجزاءُ جملةً اسميَّةً، أو أمراً، أو نهياً، أو دُعاءً، أو ماضياً حَقيقيّاً[(٢)]؛ فلِعدمِ تأتِّي الجزم المؤذن بالجزائيَّةِ في هذه الأشياءِ، تَدخُلُ الفاءُ إشعاراً لها؛ إذ الفاء تأتي لإتباع الشَّيءِ الشَّيءَ، ولا تكونُ في ابتداءِ الكَلامِ.

ولمَّا أُتي بالفاء بعدَ الشَّرطِ علمَ أنَّه جوابٌ لا كلامٌ منقطعٌ عمَّا قبلَه، فإذاً لا يقعُ بعد الفاء فِعلٌ يمكنُ جزمُه، إلَّا علَى إضمارِ شيءٍ مانِعٍ عن الجزمِ، نحو قَولِهِ تَعالَى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ﴾ [الجن:١٣]، والتَّقديرُ: فهو لا يخافُ، فيكونُ جملةً اسميَّةً مانعةً من الجزمِ.

(أَوْ بِإِذَا الفُجَائِيَّةِ، فَالأُولَى)؛ أي: الجُملةُ المقرونَةُ بالفاء (نَحْوَ: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف:١٨٦])، ﴿مَن﴾ شَرطيَّةٌ اسميَّةٌ في محلِّ النَّصبِ عَلى أنَّه مفُعولُ ﴿يُضْلِلِ﴾، وهو بالجزْمِ فعلُ الشَّرطِ، والفاءُ في ﴿فَلاَ﴾ رابطةٌ لجوابِ الشَّرطِ، و﴿لاَ﴾ لنَفيِ الجنْسِ، و﴿هَادِيَ﴾ اسْمُ ﴿لاَ﴾، وهو مع ﴿لاَ﴾ في

---

(١) فأكرمتك في تقدير المضارع القابل للجزم، ولذلك لم يؤتَ بالفاء؛ لعدم الاحتياج إليها. «منه»

(٢) وإنما قال: «حقيقياً» احترازاً عن الماضي المؤول بالمضارع، نحو: إن جاءني أكرمته، إذ الفاء لا تدخله، كما يجيء في الجملة السادسة مما لا محل. «منه»

وَلِهَذَا قُرِأَ بِجَزْمِ ﴿يَذَرْ﴾ عَطْفاً عَلَى مَحَلِّ الجُمْلَةِ.

والثَّانِيَةُ نَحْوُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦]، ....

مَحلِّ الرَّفعِ بالابتداءِ، و﴿لَهُۥ﴾ ظَرفٌ مُستقرٌ، والضَّميرُ المجرورُ راجعٌ إلى ﴿مَن﴾، والظَّرفُ مع فاعله المستترِ فيه في مَحلِّ الرَّفعِ على الخَبريَّةِ من المبتَدأِ.

فالجُملةُ الاسميَّةُ مقْرونةٌ بالفاء في مَحلِّ الجزمِ جَواباً للشَّرطِ الجازمِ، وهو ﴿مَن﴾ وإنَّما حُكمَ بالجزم في محلِّ الجُملةِ لما مَرَّ من عَدمِ تَصدُّرِها مفْرداً يَقبَلُ الجزمَ لفْظاً أو حُكماً، (وَلِهَذَا)؛ أي: ولأجلِ كَونِ مَحلِّ جُملةِ ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ جَزماً، ولوجودِ شَيء صالحٍ للجزْمِ لفْظاً في صَدرِ جمْلةِ المعطوفِ (قُرِأَ[1] بِجَزْمِ ﴿يَذَرْ﴾ عَطْفاً عَلَى مَحَلِّ الجُمْلَةِ)؛ أي: جُملةِ ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾.

(والثَّانِيَةُ)؛ أي: الجُملةُ الجوابيَّةُ المقرونةُ بإذا الفُجائيَّة (نَحْوَ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦])، فالجُملةُ الاسميَّةُ؛ أعني: جُملةَ: ﴿هُمْ يَقْنَطُونَ﴾، مقرونةٌ بإذا الفُجائيَّة، في مَحلِّ الجزمِ جَواباً لشرطٍ جازمٍ وهو إنْ.

وإنَّما يُجابُ الشَّرط بإذا الفُجائيَّة كَما يُجابُ بالفاءِ لتقاربِ معنييهِما؛ لأنَّ المفاجأةَ والتَّعقيبَ مُتقاربان، واعلمْ أنَّ الفاءَ المقدَّرةَ كالموجودةِ، كقولهِ:

مَنْ يفعلِ الحسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها[2] ....

---

(١) قَرأ بجزم (ويذرْهم) كلٌّ من: حمزة، والكسائي، وخلف. «النَّشر في القراءات العشر» ٢/٣٠٨.

(٢) هذا صدر البيت، وعجزه:

.... والشـر بالشـر عنـد الله مثـلان

نسب لحسان بن ثابت، ولابنه عبد الرحمن، ولكعب بن مالك الأنصاري. «الكتاب»=

فَأَمَّا: إِنْ قَامَ أَخُوكَ قَامَ عَمْرٌو، فَمَحَلُّ الجَزْمِ مَحْكُومٌ بِهِ لِلفِعْلِ وَحْدَهُ،........

التَّقديرُ: فاللهُ يَشكُرها، وقد حُذفت للضَّرورةِ.

والمبرِّدُ[١] عدَّ ممَّا حُذفَ منها الفاء، نحو: إنْ قُمتَ أقوم، وقولَ زهيرٍ[٢] في مدح هَرِم:

وإنْ أتــاه خليــلٌ يــومَ مســألةٍ[٣]   يقــولُ لا غائــبٌ مالــي ولا حَــرِمُ[٤]

وفيه نَظرٌ، إذِ الفاءُ لا تدخُلُ عَلى ما / أمكَن فيه الجزْمُ، ولَفْظَا «أقومُ ويقولُ» [١٣/أ]
في المثالين كلمَتان قابلتانِ للجَزمِ إلَّا أنْ يُقدَّرَ شيءٌ مانعٌ من الجزمِ، نحو أنا [وهو] تقديره: فأنا أقومُ، أو فهو يقولُ، عَلى ما مرَّ آنفاً.

(فَأَمَّا) ما كان بغيرِ الفاءِ من الفِعلِ الغير القابلِ للجَزمِ لفظاً في نحو: (إِنْ قَامَ أَخُوكَ قَامَ عَمْرٌو، فَمَحَلُّ الجَزْمِ مَحْكُومٌ بِهِ لِلفِعْلِ وَحْدَهُ)[٥] أي: مجرَّداً عن الفاعلِ

= ١/ ١٩٠، و«شرح المفصل» ٥/ ١٠٩، و«شرح شواهد المغني» ١/ ١٧٩.

(١) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرد، إمام العربية وشيخ أهل النحو في عصره، من مصنفاته «الكامل في اللغة والأدب». «طبقات النحويين واللغويين» ص: ١٠١، و«نزهة الألباء» ص: ١٦٤.

(٢) زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، من مُضَر، أحد أشهر شعراء العرب، ومن أصحاب المعلقات، وحكيم الشعراء في الجاهلية. «الشعر والشعراء» ص: ١٤٤، و«خزانة الأدب» ٢/ ٣٣٢.

(٣) وفي بعض النسخ: يوم مسغبةٍ. «منه»

(٤) «ديوانه» ص: ١٥٣، و«الكتاب» ٣/ ٦٦، و«خزانة الأدب» ٩/ ٤٧.

(٥) لا يحكم للجملة بأسرها؛ لأنَّ أداة الشرط إنَّما تعمل في شيئين، فلمَّا عملت في محلِّ الفعلين لم يبق لها تسلُّط على محلِّ الجملة. «كاشف القناع والنقاب» ص: ١٩.

لَا لِلجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا، وكَذَلِكَ القَوْلُ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ، ولِهَذَا تَقُولُ إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ مُضَارِعاً، وأَعْمَلْتَ الأَوَّلَ: إِنْ قَامَ ويَقْعُدُ أَخُوكَ قَامَ عَمْرٌو، فَيُجْزَمُ المَعْطُوفُ قَبْلَ أَنْ تَكْمُلَ الجُمْلَةُ.

(لَا لِلجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا) أي: الفِعل والفاعِل، وإنَّما لم يُجعل للجُملةِ؛ لأنَّه وجِدَ في صَدرها شيءٌ قابلٌ للجزمِ محلّاً، ومتى كان كذلك لم يُصرف الإعْرابُ إلى مَحلِّ الجُملةِ.

(وكَذَلِكَ القَوْلُ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ)؛ أي: يُحكَمُ بمحل الجزْمِ للفعلِ وحدَه في الشَّرطِ، لعِلَّةٍ سبقَت في الجزاءِ، (ولِهَذَا) أي: ولأجل كَون الجزم مَصروفاً إلى الفعلِ وحدَه في الشَّرطِ (تَقُولُ) أنت (إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ)، أي: على الشَّرط (مُضَارِعاً، وأَعْمَلْتَ الأَوَّلَ) على رأي الكوفيِّين[١]: (إِنْ قَامَ ويَقْعُدُ أَخُوكَ قَامَ عَمْرٌو)، فَلفظُ قامَ الثَّاني مجزومٌ مَحلّاً عَلى أنَّه جزاءُ الشَّرطِ الجازمِ، ولا مَحلَّ للجُملةِ من الإعرابِ.

وأمَّا قامَ الأوَّلُ ويقْعدُ تنازَعا[٢] في أخوك، وكِلاهُما يقتَضي الفاعلَ، فأعمَلتَ الأوَّلَ وأضْمرتَ الفاعِلَ في يَقعد عَلى وفق الظَّاهرِ؛ أي: مُفرداً مُذكراً، وعطَفته على الفعلِ الأوَّلِ، (فَيُجْزَمُ المَعْطُوفُ)؛ أعني: يقْعد، عطْفاً عَلى مَحلِّ لفْظِ قام، لا عَلى مَحلِّ الجُملةِ (قَبْلَ أَنْ تَكْمُلَ الجُمْلَةُ)؛ لأنَّه لم يأخُذ الفاعِلَ بعدُ ومع ذلك جاز إذ العطْفُ عَلى جُزءِ الجُملةِ قبلَ أن تكملَ جائزٌ، بخلافِ ما إذا كان مَحلُّ الجزمِ

---

(١) مذهب البصريين إعمال الفعل الثاني بعد إضمار الفاعل في الفعل الأول، فيكون الفعل الثاني معطوفا على الجملة بعد استكمالها فلا يثبت كون فعل الشرط في الجزم وحده؛ لجواز كون جزم الفعل المعطوف، لعطفه على الجملة التي في محل الجزم. «كاشف القناع والنقاب» ص: ٢٠.

(٢) انظر: «شرح الرضي على الكافية» ١/ ٢٠٤.

السَّادِسَةُ: التَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ كَالجُمْلَةِ المَنْعُوتِ بِهَا، فَمَحَلُّهَا بِحَسْبِ مَنْعُوتِهَا، فَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ فِي نَحْوِ: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وفِي نَحْوِ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وفِي نَحْوِ: ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩].

للجُملةِ بأسْرِها لأنه لزِمَ العطْفُ عَلى الجُملةِ قبْلَ أنْ تكملَ، وذلك غيرُ جائزٍ.

(السَّادِسَةُ) من الجُملةِ الَّتي لها مَحلٌّ من الإعرابِ: الجُملةُ (التَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ)، وهي ثلاثةُ أنواعٍ: النَّوعُ الأوَّلُ: (كَالجُمْلَةِ المَنْعُوتِ بِهَا، فَمَحَلُّهَا بِحَسْبِ) إعْرابِ (مَنْعُوتِهَا)(١)؛ أي: إن كان إعرابُ منعوتِها رَفعاً (فَهِيَ) أي: الجُملةُ التَّابعةُ له (فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ فِي نَحْوِ: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة:٢٥٤])، فـ: ﴿لَّا﴾ مشابهةٌ بـ: ليْسَ، في النَّفي، و﴿بَيْعٌ﴾ مرفوع لفظاً عَلى أنَّه اسمُ ﴿لَّا﴾ والظَّرفُ مع ما يتعلَّقُ به في مَحلِّ النَّصبِ خبرٌ عنه، و﴿لَّا﴾ مع اسْمِهِ وخَبرِه جُملةٌ اسميَّةٌ في مَحلِّ الرَّفعِ عَلى أنَّه صِفةٌ لـ: ﴿يَوْمٌ﴾.

(و) إنْ كان منْعوتُها منْصوباً فهي في مَوضعِ نَصْبٍ (فِي نَحْوِ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة:٢٨١])، فالجُملةُ الفعْليَّةُ أعني: جملة ﴿تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ في مَحلِّ النَّصبِ عَلى أنَّها صفَةٌ لـ: ﴿يَوْمًا﴾.

(و) إنْ كان منْعوتُها مجْروراً فهي في مَوضعِ جَرٍّ (فِي نَحْوِ: ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران:٩])، فـ: ﴿لَّا﴾ لنَفي الجنسِ، و﴿رَيْبَ﴾ مَبني عَلى الفتحِ لأنَّه مفردٌ؛ أي: غيرُ

---

(١) أي: موصوفها المفرد النكرة، والجملة لا تكون صفة لمعرفة أبداً، والنعت والوصف واحد، وهناك من فرق بينهما بأن النَّعت يستعمل فيما كان ممدوحاً، والوصف أعمُّ؛ لأن كلام المحققين يفصح عن عدم الفرق. «كاشف القناع والنقاب» ص: ٢٠.

مضافٍ ولا مُشابهٍ بِه، منصوبُ المحلِّ عَلى أنَّه اسمُ ﴿لَا﴾، والظَّرفُ مع ما يتعلَّق بِهِ مَرفوعُ المحَلِّ خبراً عنه، و﴿لَا﴾ مع اسمِه وخبرِه جملةٌ اسميَّةٌ في مَحلِّ الجرِّ، صفةً لـ: ﴿يَوْمٍ﴾ مجرورٍ باللامِ.

النَّوعُ الثَّاني من تَوابعِ المفرَدِ: الجمْلةُ المعْطوفَةُ بالحرفِ[1]، نحو: زيدٌ منْطلقٌ وأبوه ذاهبٌ، هذا إذا قُدِّرت الواو عاطفةً عَلى الخَبرِ؛ أعني: مُنطلِق، فأمَّا إن قُدِّر العطفُ عَلى الجُملةِ فلا مَوضعَ لها، أو إنْ قُدِّرت الواوُ واوَ الحالِ فالمحَلُّ نَصبٌ ولا تبَعيَّةَ.

النَّوعُ الثَّالثُ: الجُملةُ المبدَلةُ من المفْردِ[2] في نحو قَولهِ تعالى: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [فصلت:٤٣]، فإنَّ الجُملةَ

---

(١) تعطف الجملة بالحرف على مفرد يشبه الفعل كالمشتق، والمصدر الصريح، وتكون تابعة له في الإعراب، وفي العطف على المشتق تؤول الجملة بمشتق، وانقسم النحاة المتأخرون في هذه المسألة فريقين؛ الأول: جعل عطف الجملة على المفرد، وذلك إذا كان المفرد صفة أو حالاً أو خبراً أو مفعولاً ثانياً لفعل قلبي، والثاني: جعله من عطف الفعل وحده لا الجملة على المفرد. «شرح الرضي على الكافية» ٢/ ٣٥٤، وانظر: «إعراب الجمل وأشباه الجمل» ص: ٢٣٠- ٢٣٤.

(٢) تبدل الجملة من المفرد إذا كانت أوفى منه دلالة على المعنى المراد، فتتبعه في الإعراب وتقدَّر بمشتقٍّ، أو بمصدر دون حرف مصدري سابكٍ، وجمهور النحاة لا يثبت وقوع الجملة بدلاً، ويرى لها وجهاً آخر. «مغني اللبيب» ص: ٢٧٣، ٥٥٦، وانظر: «إعراب الجمل وأشباه الجمل» ص: ٢٣٧.

على رأي المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ والشلوبين، بناءً على أنهما جوَّزا وقوع الجملة بدلاً، خلافاً للجمهور. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

السَّابِعَةُ: التَّابِعَةُ لِجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وقَعَدَ أَخُوهُ، فَجُمْلَةُ: قَامَ أَبُوهُ، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهَا خَبَرُ المُبْتَدَأِ، وكَذَلِكَ جُمْلَةُ: قَعَدَ أَخُوهُ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا.

الاسميَّةَ؛ أعني قَولَه: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو...﴾ / الآية في مَحلِّ الرَّفعِ بدل من المستثنى المفرَّغ؛ أعني: ﴿مَا﴾ وصِلته في قَولِهِ ﴿إِلَّامَا﴾ فإنَّ ﴿مَا﴾ معَ صِلتِه مُفردٌ في مَحلِّ الرَّفعِ عَلى أنَّه نائبٌ عن الفاعلِ في ﴿مَّايُقَالُ﴾، فحِينَئِذٍ تكونُ الجُملةُ الاسميَّةُ قائمةً مقامَ الفاعلِ، وقد عَرفتَ جوازَه في القَولِ في الجُملةِ الواقعةِ مفعولاً، هذا إذا كان المعنى: ما يَقولُ اللهُ لكَ، فأمَّا إن كانَ المعنى: ما يقولُ لكَ كفَّارُ قومِكَ من الكَلماتِ المؤذِيةِ، إلَّا مثلَ ما قالَ الكفَّارُ الماضون لأنبيائهم، وهو الوجهُ الَّذي بدأ[1] به صاحِبُ «الكشَّافِ» في هذه الآيةِ، فالجُملةُ حِينَئِذٍ استئنافٌ. [١٤/أ]

(السَّابِعَةُ) من الجُملِ الَّتي لها مَحلٌّ من الإعْرابِ: الجُملةُ (التَّابِعَةُ لِجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ) من الإعراب.

والجُملةُ التَّابعةُ للجُملةِ لا تكونُ إلَّا في بابي النَّسقِ[2]؛ أي: العَطفِ والبَدلِ خاصةً.

فالأول (نَحْوَ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وقَعَدَ أَخُوهُ، فَجُمْلَةُ قَامَ أَبُوهُ: فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِأَنَّهَا خَبَرُ المُبْتَدَأِ) وهو زَيدٌ، (وكَذَلِكَ جُمْلَةُ قَعَدَ أَخُوهُ) في مَوضعِ رفْعٍ (لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا)؛ أي: عَلى جُملةِ: قامَ أبوهُ. هذا إذا لم يُقدَّر الواو للحالِ، ولا قدِّر العطفُ

---

(١) «الكشاف» ٤/ ٢٠٧.

(٢) الأصل في العطف أن يكون بين متجانسين، فتعطف الجملةَ الفعليَّة على الفعليَّةِ وزمنهما واحد، والاسمية على الاسمية، والشرطية على الشرطية، ويجوز خلاف ذلك. «إعراب الجمل وأشباه الجمل» ص: ٢٥٣.

عَلى الجُملَةِ الكُبرَى؛ إذْ حِينئذٍ لا يكون ممَّا نحن فيه؛ أمَّا في الأوَّلِ فلعَدمِ كَونها من التَّوابعِ، وأمَّا في الثَّاني فلكَونها ممَّا لا مَحلَّ له من الإعرابِ، وقَدْ عَرفتَ أنَّ البَحثَ في الجُملةِ الَّتي لها مَحلٌّ.

والثاني؛ أي: كَونُ الجُملةِ بدَلاً من الجُملةِ من غَيرِ نظَرٍ إلى كَونِها لها مَحلٌّ أو لا، شرطُه كَونُ الجُملةِ الثَّانيةِ أوفى من الأُولَى بتأديةِ المعنى المرَادِ، نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء:١٣٢-١٣٤]، فإنَّ دلالةَ الجُملةِ البَدليَّةِ؛ أعني: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ...﴾ الآية، عَلى نِعم اللهِ، مُفصَّلة[١] بِخلافِ جُملةِ المُبدلِ[٢] منها؛ أعني: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ﴾.

ومنه قَولُه:

أقـولُ لـه ارْحَـلْ لا تُقيْمَـنَّ عنْدَنـا[١] ... وإلَّا فكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْـلماً[٢]

---

(١) من غير إحالةٍ على علم المخاطبين المعاندين. «منه»

(٢) فوزانه وزان وجهه في: أعجبني زيد وجهه؛ لدخول الثاني في الأول؛ لأن ما تعلمون يشتمل الأنعام والبنين وغيرها من الجنات والعيون، فكان بدل البعض. «منه رَحِمَهُ اللهُ»

(١) فوزانه وزان حسنها في: أعجبني الدار حسنها؛ لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال، فلا يحمل على بدل الكل المقتضي للاتحاد، وغير داخل فيه، فلا يحمل على بدل البعض المقتضي للدخول في المتبوع مع ما بينهما من الملابسة، فلا يحمل على بدل الغلط المنافي للمناسبة، فتعين بدل الاشتمال. «منه رَحِمَهُ اللهُ»

(٢) لا يعرف قائله. «مغني اللبيب» ص: ٥٥٧، و«شرح شواهد المغني» ٢/ ٨٣٩.

فـإنَّ دلالـةَ الثَّانيـةِ عَلـى مـا أرادهُ مـن إظْهـارِ الكَراهيَـةِ لإقامَتـهِ بالمطابقَةِ[١]، بِخـلافِ الأُولَى[٢].

ومن غَرائبِ هذا البابِ قَولك[٣]: قلْتُ لهم: قوموا أوَّلُكم وآخِرُكم.

قالَ ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: إنَّ التَّقديرَ: لِيقُمْ أوَّلُكم وآخِرُكم[٤]، وإنَّه مِن بَدل الجُملةِ من الجُملةِ، لا المفرَدِ مِن المفرَدِ.

كَما قالَ في العَطفِ[٥] في قَولِه تَعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة:٣٥] أي: ولتَسْكُنْ زوجُك، وقَولِه: ﴿لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ[٦]﴾ [طه:٥٨] أي: ولا تُخلفُه أنت، وقَولِه: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦۚ﴾ [البقرة:٢٣٣] أي: ولا يُضارُّ مولودٌ له بولدِه[٧]، إذْ ربَّما يحتاجُ في الثَّواني بما لا يُحتاجُ إليه في الأوائلِ، فالعَطفُ في

---

(١) مع التأكيد الحاصل من النون. «منه»

(٢) فإنه بالالتزام. «منه»

(٣) نقل الشارح كلام ابن مالك بنصه من «مغني اللبيب». انظر: «شرح التسهيل» ٣/ ٣٧٢.

(٤) وإنما احتيج إلى هذا التأويل لأنه لو كان بدل المفرد من المفرد لكان فاعل أمر المخاطب غائباً، بدليل إضافته إلى ضمير المخاطب، وكذا الحال في العطف؛ أي: لو كان عطف زوجك على الضمير المستكن في أسكن عطف المفرد على المفرد؛ إذ المعنى: أسكن زوجك. «منه»

(٥) إنه من عطف الجملة على الجملة، لا المفرد على المفرد. «منه»

(٦) ولو كان عطف المفرد على المفرد لكان التقدير: لا نخلفه أنت، على أن يكون أنت فاعل نخلفه، وفساده ظاهر. «منه»

(٧) لو كان عطف المفرد لكان التقدير: لا تضار، بتأنيث الفعل مولود له على أن يكون مولود=

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ الجُمْلَةِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، فَهِيَ أَيْضاً سَبْعٌ: إِحْدَاهَا: المُبْتَدَئَةُ، وتُسَمَّى المُسْتَأْنَفَةُ أَيْضاً، نَحْوُ: ....

الثَّلاثةِ كُلِّها من قَبيلِ عَطْفِ الجُملةِ عَلى الجُملةِ عندَهُ.

(المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ)

من مَسائلِ البابِ الأَوَّلِ: (فِي بَيَانِ الجُمْلَةِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ) (فَهِيَ) أي: الجُملةُ الَّتي لا مَحلَّ لها من الإعراب (أَيْضاً) أي: كالجُملةِ الَّتي لها مَحلٌّ منه (سَبْعٌ):

(إِحْدَاهَا: المُبْتَدَئَةُ، وتُسَمَّى المُسْتَأْنَفَةُ أَيْضاً)[١] وهو أوضحُ؛ لأنَّ الابتدائيَّةَ تُطلقُ أيضاً عَلى الجُملةِ المصدَّرةِ بالمبتدأ ولو كان لها مَحلٌّ، ثُمَّ الجُملةُ المَستأنفَةُ نوعان؛ أحَدُهما: الجُملةُ المفتتَحُ بها النُّطقُ، كقولك ابتداءً: زيدٌ قائمٌ.

الثَّاني: الجُملةُ المنقطعةُ عمَّا قبلها نحو: ماتَ فلانٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، ومنهُ جُملةُ العامِلِ المُلغى لتأخُّرِهِ نحو: زيدٌ قائمٌ أظنُّ[٢]، ومن الأوَّل (نَحْوُ) قَولِهِ تَعالى: ....

= فاعل تضار، وشناعته لا تخفى على من له أدنى حظ من هذه الصناعة. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

(١) تبع الشارحُ ابنَ هشام في الجمع بين الجملتين، والحقُّ أن يفصل بين الجملتين؛ لأنَّ الاستئنافيَّة تأتي في أثناء الكلام منقطعة عمَّا قبلها صناعيّاً لاستئناف كلام جديد، فهي لا بدَّ أن يكون قبلها كلام تام، وقد تدخل عليها أحرف الاستئناف كالواو، والفاء، وثمَّ، وحتى الابتدائية، وأم المنقطعة، وبل التي للإضراب الانتقالي، وأو التي بمعنى بل، ولكن، وقد تكون جواباً للنداء أو الاستفهام. «مغني اللبيب» ص: ٥٠١، و«إعراب الجمل وأشباه الجمل» ص: ٣٦.

(٢) فجملة (أظن) جملة استئناف لا محل لها من الإعراب؛ لكونها منقطعة عما قبلها، فأما=

﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، ونَحْوُ: ....

(﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر:١])، فهذِه الجُملة مُستأنفةٌ لا مَحلَّ لها من الإعرابِ؛ لعدَمِ حُلولها مَحلَّ المفردِ.

[١٥/أ] فإنْ قيلَ: هذا الاستئنافُ نحويٌّ أم بيانيٌّ؟ وأيُّ فرقٍ بينهُما؟ / أقولُ: استئنافٌ نحويٌّ؛ لأن النَّحويين يُطلقون الاستئنافَ عَلى الجُملة المنقَطعَة عمَّا قبْلها، سواءٌ كانت تلكَ الجُملةُ جواباً لسؤالٍ مُقدَّرٍ أو لا، فأمَّا البيانيُّون[١] يَخصُّونها بما وَقعَ جَواباً لسؤالٍ مُقدَّرٍ، نحو قَولِه تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ﴾ [الذاريات:٢٤-٢٥]، فإنَّ جُملةَ القولِ الثَّانية جَوابٌ لسؤالٍ مُقدَّرٍ تقديرُه: فماذا قالَ لهم إبراهيمُ؟ فأجابَ بقولِه: ﴿قَالَ سَلَٰمٞ﴾، فَـ: ﴿سَلَٰمٞ﴾ مع خَبرِه المحذوفِ -وهو عليكم- جُملةٌ اسميَّةٌ في مَحلِّ النَّصبِ لِكَونها مَقولاً، والقَولُ مع مقولهِ جملة استئناف لا مَحلَّ لها من الإعراب، ومِنهُ:

زَعَـمَ العَـواذِلُ أَنَّنـي فـي غَمْـرَةٍ ... صَدَقـوا ولكـنْ غَمْرَتـي لا تَنْجَلـي[٢]

فإنَّ قَولَه: صَدقوا، جَوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ تَقْديرُه: أصَدَقوا أمْ كَذَبوا؟

ولمَّا كان من الاسْتئنافِ ما قَد يَخْفى أَشارَ إلى عِدَّة أمثِلةٍ مِنهُ، فقال: (ونَحْوُ:

= العامل الملغى لتوسطه نحو: زيد أظن قائم، فجملته أيضاً لا محل لها، إلا أنها من باب جمل الاعتراض. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

(١) كلُّ استئناف بياني هو نحويٌّ، وليس كلُّ استئناف نحوي بيانياً.

(٢) لا يعرف قائله. «دلائل الإعجاز» ص: ١٨٢، «مغني اللبيب» ص: ٥٠١، «شرح شواهد المغني» ٢/ ٨٠٠.

﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس:٦٥] بَعْدَ ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس:٦٥]، ولَيسَتْ مَحْكِيَّةً بِالقَوْلِ؛ لِفَسَادِ المَعْنَى، ونَحْوُ: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: ٨] بَعْدَ ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ [الصافات:٧]، ولَيْسَتْ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ لِفَسَادِ المَعْنَى.

﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس:٦٥] بَعْدَ) قَولِه: (﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس:٦٥]، ولَيسَتْ) جملة: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ (مَحْكِيَّةً بِالقَوْلِ)؛ أي: مَقولاً لِقولِهم كَما يَتبادرُ إلى الذِّهنِ قبلَ التَّأمُّلِ (لِفَسادِ المَعْنَى) من وَجهَين:

أَحَدُهما: أَنَّ الكُفَّارَ لا يقولونَ: ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾؛ لجَحْدِهم إيَّاهُ تعالى، وإِثْباتِهم هذا الأمرَ لآلهَتِهم الباطِلةِ في عَقائدِهم العاطِلةِ.

والثَّاني: أَنَّهم لو قالوا ذلِكَ لَمَا حَزِنَ الرَّسولُ ﷺ بل يُسَرُّ، فلا مَعنى لنَفي الحُزنِ مُعلقاً بِهِ إذْ يُشعِرُ ذلكَ حُزْنَ الرَّسولِ ﷺ وَقتَ قَولِهم ذلكَ؛ لأنَّ النَّهيَ عنِ الشَّيْءِ بعدَ وُجودِهِ أو احْتِمالِهِ، جَلَّ النَّبيُّ ﷺ عَنْ هذا، فَظَهر أَنَّها مُستأنَفَةٌ.

(ونَحْوُ) جُملةِ: (﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات:٨] بَعْدَ) قَولِه:

(﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ [الصافات:٧]، ولَيْسَتْ) تلكَ الجُمْلَةُ (صِفَةً لِلنَّكِرَةِ) وهي ﴿شَيْطَٰنٍ﴾ كَما يتبادَرُ في الوهْلَةِ الأُولى؛ (لِفَسادِ المَعْنَى) أَيْضاً؛ إذْ لا مَعنى للحِفْظِ من شَيطانٍ لا يَسمَعُ، وكَذلكَ لا يجوز[1] أنْ يَكون حالاً مِنها لذلِكَ المعْنى

---

(١) فإن قلت: اجعلها حالاً مقدرة؛ أي: وحفظاً من كل شيطان مارد مقدراً عدم سماعه؛ أي: بعد الحفظ، قلتُ: الذي يقدر وجود معنى الحال وهو صاحبها كالممرور به في قولك: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً؛ أي: مقدراً حال المرور به أنه يصيدُ به غداً، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه. تأمل. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

ومِنْ مِثْلِهَا قَوْلُهُ:

.... حَتَّـى مَـاءُ دِجْلَـةَ أَشْـكَلُ

بِعَيْنِه، وإِنَّما هي اسْتِئنافٌ نَحويٌّ، ولا يَكون اسْتِئنافاً بَيانياً لِفَسادِ المعْنى أيضاً.

وقيل: يُحتَمل أَن الأصل[(١)]: لئلَّا يَسَّمَّعوا، ثُمَّ حُذِفَت اللامُ كَما في قَولِه تَعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾ [العلق:٦-٧] أي: لأنْ عَلِمَ نفْسَهُ استغْنى، ثُمَّ حُذِفَتْ أَنْ، فارْتَفعَ الفِعْلُ، كَما في قَولِه:

أَلا أَيُّهَـذا الزَّاجِـريُّ أحضُـر الوَغـى ... وأَنْ أَشْـهَدَ اللَّذَّاتِ هَـلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

فيمَن رفعَ: أحضُرُ، واستَضْعفَ[(٢)] الزَّمَخْشريُّ[(٣)] الجَمْعَ بين الحَذفين.

(ومِنْ مِثْلِهَا) أي: وبَعضُ أمْثلةِ الجُمَلِ الاستِئْنافيَّةِ (قَوْلُهُ): أي: قَولُ جَريرٍ[(٤)]:

فَمـا زالَـتِ القَتْلـى تَمُـجُّ دِماءهـا ... بِدِجْلَـةَ (حَتَّـى مَـاءُ دِجْلَةَ أَشْـكَلُ)[(٥)]

---

(١) «الكشاف» ٤/ ٣٥، و«مغني اللبيب» ص: ٥٠١.

(٢) أي: اعتقد ضعيفاً وعد منه. «منه»

(٣) جار الله، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري. كان واسع العلم، كثير الفضل، متفنناً في كل علم، معتزلياً في الأصول (العقيدة)، حنفياً في الفروع (الفقه). من تصانيفه: «تفسير الكشاف»، و«المفصل في صنعة الإعراب». انظر: «بغية الوعاة» ٢/ ٢٧٩. انظر رأيه في: «الكشاف» ٤/ ٣٩ وفيه: كل واحد من هذين الحذفين غير مردود على انفراده، فأما اجتماعهما فمنكر من المنكرات على أن صون القرآن عن مثل هذا التعسف واجب.

(٤) جرير بن عطية الكلبي اليربوعي التميمي (٣٣ هـ - ١١٠ هـ)، من أشهر شعراء العرب في فن الهجاء، وكان بارعاً في المدح أيضاً، اقترن ذكره بالفرزدق والأخطل. «الشعر والشعراء» ص: ٤٦٤.

(٥) «ديوانه» ١/ ١٤٣، وفيه (تمور) بدلاً من (تمج). «شرح شواهد المغني» ١/ ٣٧٧،=

وعَنِ الزَّجَّاجِ وابْنِ دُرُسْتَوَيْهِ: أَنَّ الجُمْلَةَ بَعْدَ حَتَّى الِابْتِدَائِيَّةِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِـ: حَتَّى، وخَالَفَهُمَا الجُمْهُورُ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الجَرِّ لَا تُعَلَّقُ عَنِ العَمَلِ، ....

أي: أحْمرُ.

فَماء: مُبَتدأٌ مُضافٌ إلى دِجْلةَ، وهي لا تُصرَفُ للعلميَّةِ والتَّأنيثِ؛ لأنَّها عَلمُ نَهْر، وأشْكَلُ بالرَّفعِ: خَبرُ المبْتدأِ، والجُمْلةُ الاسْميَّةُ جملةٌ مُستأنفةٌ لا مَحلَّ لها مِن الإعْرابِ.

(وعَنِ الزَّجَّاجِ[1] وابْنِ دُرُسْتَوَيْهِ[2]: أَنَّ الجُمْلَةَ بَعْدَ حَتَّى الِابْتِدَائِيَّةِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِـ: حَتَّى[3]، وخَالَفَهُمَا الجُمْهُورُ)، حَيثُ حَكَموا أَنَّ الجُمْلةَ الواقِعةَ بِعدَ حتى الابتدائية استئنافِيَّةٌ لا مَحلَّ لها (لِأَنَّ حُرُوفَ الجَرِّ لَا تُعَلَّقُ عَنِ العَمَلِ)، إذ التَّعليقُ لا يَكون إلَّا في الفِعلِ القَلبيِّ كَما سَبَقَ، وأَمَّا حُروفُ الجَرِّ إنَّما تَدخُلُ عَلَى

= و«خزانة الأدب» ٩/ ٤٧٧.

(١) أبو إسحاق الزجاج أو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السَّري بن سهل الزجاج البغدادي، (ت ٣١١هـ)، من أهل العلم بالأدب والدين المتين كما وصفه ابن خلكان. صنف العديد من الكتب، أشهرها كتاب «معاني القرآن» في التفسير، وكتاب «ما ينصرف وما لا ينصرف»، وكتاب «تفسير أسماء الله الحسنى». «الفهرست» ص: ٦٠، «إنباه الرواة» ١/ ١٥٩، «بغية الوعاة» ١/ ٤١١.

(٢) أبو محمد عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْه بن المرزبان الفارسي (ت ٢٥٨هـ)، كان عالماً نحوياً راوياً للأحاديث؛ يتبع المدرسة البصرية في النحو واللغة ومدافعاً عنها، من تصانيفه: «الإرشاد» في النحو، و«كتاب الهجاء»، و«شرح الفصيح». «الفهرست» ص: ٦٣، «إنباه الرواة» ٢/ ١١٣، «بغية الوعاة» ٢/ ٣٦، «تاريخ بغداد» ٩/ ٤٢٨.

(٣) انظر: «الكتاب» ٣/ ١٨، و«شرح المفصل» ٤/ ٤٦٩، و«مغني اللبيب» ص: ٥٠٦.

ولِوُجُوبِ كَسْرِ إِنَّ فِي قَوْلِكَ: مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لا يَرْجُونَهُ، فَإِذَا دَخَلَ الجَارُّ عَلَى إِنَّ فُتِحَتْ هَمْزَتُهَا، نَحْوُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [لقمان: ٣٠].

الثَّانِيَةُ: الوَاقِعَةُ صِلَةً لِاسْمٍ، نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ، ....

المفْرداتِ، أو ما في تأويل المفرداتِ، فَلا طَريقَ لِعملِ حتَّى بِواحدٍ مِن الوجهينِ، (ولِوُجُوبِ[١] كَسْرِ إِنَّ) الَّتي هي مع اسمِها وخَبرِها جُملةٌ حَقيقة بِخلافِ أنَّ (فِي قَوْلِكَ: مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرْجُونَهُ)، وإنَّما وَجبَ الكَسرُ فيهِ لتَعيُّنه بِالاسْتِئنافِ البَياني، عَلى معْنى أنَّه لمَّا قُلت: مَرِضَ زيدٌ فكأنَّ قائلًا قَالَ: كَيفَ / حالُه؟ فأجَبت [١٦/أ] بِقولكَ: حَتَّى إنَّهم لا يَرجونَهُ، ولو كانَت حتَّى حرفَ جرٍّ ههُنا لفتحت الهمزَة، لاخْتصاصِ عملِ حَرفِ الجرِّ بالاسْمِ المفْردِ، كما أشار المصنِّفُ إلى ذلكِ المعْنى بقولِه: (فَإِذَا دَخَلَ الجَارُّ عَلَى إِنَّ فُتِحَتْ هَمْزَتُهَا نَحْوَ) قَوْلِهِ تَعالَى: (﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [لقمان: ٣٠])، فـ: ﴿أَنَّ﴾ مع اسْمِه وخَبرِه في تأويلِ المفْردِ مجرورٌ مَحلّاً بالباءِ، ولو كَسرتَ الهمزةَ لما تَيسَّر مُقتَضى الباءِ عَلى ما سَبقَت الإشارَةُ إليه عَن قَريبٍ.

(الثَّانِيَةُ) مِن الجُملِ الَّتي لا مَحلَّ لها مَن الإعرابِ: الجُملةُ (الوَاقِعَةُ صِلَةً لِاسْمٍ) أي: لاسْمِ الموصولِ (نَحْوَ: جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ)، فـ: الَّذي، في موضعِ رَفعٍ عَلى أنَّه فاعِلُ جاءَ، ولا مَحلَّ لجُملةِ: قامَ أبوه، لِكَونها صِلةً.

وبعضُهم يقولونَ[٢]: إنَّ الموصولَ مع صِلتِه في مَوضعِ كَذا، مُحتَجّاً بأنَّ

(١) دليل ثانٍ للجمهور. «منه»

(٢) «مغني اللبيب» ص: ٥٣٥. وفي «موصل الطلاب» ص: ٥٥: «وذهب أبو البقاء إلى أنَّ=

أَوْ لِحَرْفٍ، نَحْوُ: عَجِبْتُ مِمَّا قُمْتَ؛ أَيْ: مِنْ قِيَامِكَ، فَـ:(مَا) و(قُمْتَ) ....

الموصولَ لا يتمُّ جُزءاً إلَّا بِصلةٍ، والحَقُّ أنَّ إعرابَ الموصولِ مُستَقلٌّ، وقَولهُم: لا يتمُّ جُزءاً إلَّا بصلةٍ: باعْتِبارِ المعنَى، بدَليلِ ظُهورِ الإعْرابِ في نَفسِ الموصولِ، نَحو: ليَقُم أيُّهُم في الدَّارِ، برفع أيُّهُم، فاعِل لـ: يَقُم، ولَأُكْرِمنَّ أيَّهُم عنْدكَ، بنصبه مفعول أُكرِمنَّ، وامْرُر بأيِّهم هو أفْضلُ بالجرِّ، وفي التَّنزيلِ: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ[1] أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [فصلت:٢٩].

(أَوْ لِحَرْفٍ)؛ أي: الواقِعةُ صلةً لحَرف المَوصولِ[2]؛ وهو إمَّا زمانية؛ أي: ظَرفيَّةٌ[3] كَما سَيجيءُ في البابِ الثَّالثِ[4]، أو غَيرُ زمانيَّةٍ، (نَحْوُ: عَجِبْتُ مِمَّا قُمْتَ)، فما مصْدريَّةٌ، وصِلتُه في تأويلِ المصدَرِ تَقديرُه (أَيْ: مِنْ قِيَامِكَ، فَـ:مَا وقُمْتَ) أي:

= المحل للموصول وصلته معاً، كما أن المحل للموصول الحرفي مع صلته، وفرق الأول بأن الاسم يستقل بالعامل، والحرف لا يستقل».

(١) بفتح الذال تثنية الذي منصوب لكونه مفعولاً ثانياً لأرنا، وعلامة النصب الياء والنون، لأن إعرابه بالحروف كسائر المثناة. «منه»

(٢) الحروف المصدرية هي: أنْ، ما، كي، أن المكفوفة، لو، وليست همزة التسوية منها كما يزعم بعض المتأخرين.

(٣) نحو قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ فما مصدرية زمانية؛ أي: نائبة من الزمان، لا أنها تدل على الزمان بذاتها لاقتضائها الاسمية، فالمعنى: مدة دوامي حياً، فحذف الظرف ونابت عنه ما وصلتها كما جاء في المصدر الصريح في (جئتك صلاة العصر)، والأصل: جئتك وقت صلاة العصر، فحذف اسم الزمان وخلفه المصدر، ومنه آتيك قدوم الحاج، والأصل: وقت قدوم الحاج. تأمل. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٤) في أواخره. «منه»

فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِـ: مِنْ، وأَمَّا (قُمْتَ) وَحْدَهَا فَلَا مَحَلَّ لَهَا.

والثَّالِثَةُ: الْمُعْتَرِضَةُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، نَحْوُ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥ وَإِنَّهُۥ

الموصولُ الحرفيُّ مع صِلتهِ (فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بـ: مِنْ) وإنَّما أُعْربَ الموصولُ مع الصِّلةِ في هذا النَّوعِ لأنَّ الموصولَ حرفٌ، فلا إعرابَ لهُ لا لَفظاً ولا مَحلّاً، بِخلافِ النَّوعِ الأوَّلِ[١]، (وأَمَّا قُمْتَ) أعني: الصِّلةَ (وَحْدَهَا) أي: مُنفردةً عن الموصولِ، وانتِصابُ «وحدها» عَلى الحاليَةِ مَجازاً (فَلَا مَحَلَّ لَهَا) مِن الإعرابِ لِكَونها صِلةً لموصولٍ حَرفيٍّ.

والفَرقُ بينَ اسمِ الموصولِ وحَرفِ الموصولِ مِن وَجهَين:

أحَدُهما: أَنَّ الجُملةَ الواقِعةَ بعد اسْمِ الموصولِ لا بُدَّ وأنْ تكونَ جُملةً في الحالِ والمآلِ، بخلافِ الجُملةِ الواقعةِ بعدَ حَرفِ الموصولِ، فإنَّها جُملةٌ في الحالِ، مُفردةٌ في المآلِ. والثَّاني: أنَّ العائدَ لازمٌ في الأوَّلِ دونَ الثَّاني[٢].

(والثَّالِثَةُ) من الجُملِ الَّتي لا مَحلَّ لها: الجُملةُ (الْمُعْتَرِضَةُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ) وإنَّما تَعترضُ بينَهما لإفادةِ الكلامِ تَقويةً وتَسْديداً أو تَحسيناً[٣]، وهي تقعُ في سَبعةَ عَشرَ مَوضِعاً:

الأوَّلُ: الواقِعةُ بين القَسمِ وجَوابهِ، (نَحْوُ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥ وَإِنَّهُۥ

---

(١) أي: الموصول الاسمي.

(٢) اشترط النحويون في جملة الصلة التي هي صلة الاسم الموصول أن تكون خبرية لا إنشائية، ويجوز أن يتصدَّرها (ليت، لعل، عسى). «إعراب الجمل وأشباه الجمل» ص: ١٠٩.

(٣) وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزأيه، وليست معمولة لشيء منه. «همع الهوامع» ٢/ ٣٢٧.

لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة:٧٥-٧٦]، وذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة:٧٧] جَوَابُ ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾، ومَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ لَا مَحَلَّ لهَا.

وفِي أَثْنَاءِ هَذَا الِاعْتِرَاضِ اعْتِرَاضٌ آخَرُ، وهُوَ: ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾، فَإِنَّهُ مُعْتَرِضٌ بَيْنَ المَوْصُوفِ والصِّفَةِ، وهُمَا ﴿لَقَسَمٌ﴾ و﴿عَظِيمٌ﴾، ....

لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة:٧٥-٧٦]، وذَلِكَ)؛ أي: بيانُ الاعتِراضِ في الآيةِ ظاهرٌ (لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة:٧٧] جَوَابُ ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾، ومَا) حَصلَ من قَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ (بَيْنَهُمَا)؛ أيْ بينَ القَسمِ وهو ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ وجَوابِهِ وهو ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ ...﴾ الآيةُ (اعْتِرَاضٌ لَا مَحَلَّ لَهَا).

والثَّاني: الواقِعةُ بينَ الموصوفِ وصِفتِه، وأشارَ إلى ذلكَ بقولِهِ: (وفِي أَثْنَاءِ هَذَا الِاعْتِرَاضِ اعْتِرَاضٌ آخَرُ[1]، وهُوَ) لفظُ (﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾، فَإِنَّهُ)؛ أي: ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ (مُعْتَرِضٌ بَيْنَ المَوْصُوفِ والصِّفَةِ، وهُمَا ﴿لَقَسَمٌ﴾) موصوفاً، (و﴿عَظِيمٌ﴾) صفة، ولا مَحلَّ لجُملةِ ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ لِكَونها مُعترِضةً بينَ الموصوفِ والصِّفةِ[2].

---

(١) وأما قول من قال: في الآية اعتراض واحد لا اعتراضان؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ توكيد لا اعتراض فمردود؛ إذ لا تنافي بين التأكيد والاعتراض بما قدمنا في إفادة جمل الاعتراض. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٢) والاعتراض الثاني بين ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ وجوابه وهو ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ كَرِيمٌ﴾ بالكلام بينهما. «مغني اللبيب» ص: ٥١٠.

ويَجُوزُ الِاعْتِرَاضُ بِأَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، ....

(ويَجُوزُ / الِاعْتِرَاضُ بِأَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ)، حتَّى قالَ[1] ابنُ مالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: [أ/١٧]
حكمَ الزَّمخشَريُّ بجوازِ الاعْتراضِ بِسبْعِ جُملٍ بسورَةِ الأعْرافِ، في قَولِه تَعالَى:

﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٥-٩٧].

إذْ زَعمَ أنَّ ﴿أَفَأَمِنَ﴾ مَعطوفٌ عَلى ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾، وما بَينَهُما جُملٌ سَبعٌ، إحْداها: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾، وثلاثةٌ في حيِّزِ لو، وهي: ﴿آمَنُواْ وَاتَّقَواْ﴾ و﴿فَتَحْنَا﴾، والخامِسةُ: ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟﴾، والسَّادسةُ: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾، والسَّابعةُ: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾.

قيلَ: وفيه نَظرٌ[2]، إذْ مِن حقِّهِ أنْ يَعدَّها ثمانيَ جُملٍ؛ السَّبعةَ المذْكورةَ، والمؤلَّفةَ مِن أن وصِلتِها مع ثبَتَ مُقدَّراً، أو مع ثابِتٍ مُقدَّراً[3]، عَلى الخِلافِ في أنَّها اسميَّةٌ أو فِعليَّةٌ[4]، ولكنَّ التَّحقيقَ أن لا تُعدَّ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ جملة؛ لأنَّها حالٌ مُرتبِطةٌ بِعامِلِها، ولَيسَتْ مُستقِلَّةً برأسِها.

---

(١) «شرح التسهيل» ٢/ ١٧٨. وانظر: «مغني اللبيب» ص: ٤٩٠.

(٢) «مغني اللبيب» ص: ٤٩١.

(٣) يعني: لو قدر -ولو ثبت- ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟...﴾ الآية، فجملة فعلية، ولو قدر: (ولو إيمانهم وتقواهم ثابتان) فجملة اسمية. كذا في الأصل. «منه»

(٤) تقدير الفعلية: ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا، وتقدير الاسمية: ولو إيمانهم وتقواهم ثابتان. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

خِلَافاً لِأَبِي عَلِيٍّ.

الرَّابِعَةُ: التَّفْسِيرِيَّةُ: وهِيَ الكَاشِفَةُ بِحَقِيقَةِ مَا تَلِيهِ، ....

(خِلَافاً لِأَبِي عَلِيٍّ) حيثُ زَعمَ أنَّه لا يُعترَضُ بِأكثرِ مِن جُملةٍ.

وأمَّا البَواقِي مِن مواقعِ الجُملِ المعتَرضاتِ، فزبرها المُصنِّفُ[١] في «مغني اللبيب» بتَمامِها مع شواهِدها، ولم أذكُرهَا خَشيةَ الإملالِ، ولكن أقولُ: مَرجِعُ الجميعِ وقوعُ الجُملةِ بينَ شيئَين متطالِبينِ، تدبَّرْ تجدْ.

(الرَّابِعَةُ) مِن الجُملِ الَّتي لا مَحلَّ لها: الجُملةُ (التَّفْسِيرِيَّةُ: وهِيَ) الفضلَةُ[٢] (الكَاشِفَةُ بِحَقِيقَةِ مَا تَلِيهِ)، احْترزَ بِهِ عن الجُملةِ المفَسِّرةِ لضَميرِ الشَّأنِ، فإنَّها كاشِفةٌ لحَقيقةِ المعنَى المُرادِ بِهِ[٣]، ولها مَوضعٌ بالإجماعِ؛ لأنَّها خَبرٌ في الحالِ أو في الأصلِ، وعنِ[٤] الجُملةِ المُفسرةِ عَلى شَريطةِ التَّفسيرِ[٥]؛ لأنَّها ليسَتْ مِن الجُمَلِ

---

(١) في «مغني اللبيب» ص: ٥٠٦. وعدَّ فيها: المعترضة بين الفعل وفاعله، والفعل ومفعوله، وبين المبتدأ وخبره، وما أصله المبتدأ والخبر، وبين الموصول وصلته والقسم وجوابه، والموصوف وصفته، والشرط وجوابه، وبين أجزاء الصفة، وبين الجار والمجرور، وبين الناسخ وما دخل عليه، وبين الحرف وتوكيده، وبين حرف التنفيس والفعل، وبين قد والفعل، وبين حرف النفي ومنفيه، وبين جملتين مستقلتين.

(٢) لا يعني بكونها فضلة إمكانية الاستغناء عنها، ومراد المصنف بالفضلة الجملة التي لا محل لها. «حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ٢٥.

(٣) وهي المجردة من حرف التفسير.

(٤) أي: واحترز. «منه»

(٥) أراد الجملة الواقعة في باب الاشتغال في نحو: زيداً ضربتُه، فالعامل مضمر على شريطة التفسير، وسيجيء الحديث عنها.

نَحْوُ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء:٣]، فَجُمْلَةُ الِاسْتِفْهَامِ مُفَسِّرَةٌ لـ ﴿النَّجْوَى﴾، وقِيلَ: بَدَلٌ مِنْهَا، ....

الَّتي تُسمَّى في الاصْطلاحِ جُملةً مُفسِّرةً، وإنْ حصلَ فيها التَّفسيرُ.

ولها أمْثلةٌ، فمِن جُملتِها: (نَحْوُ) قَولِه تعالَى: (﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء:٣]، فَجُمْلَةُ الِاسْتِفْهَامِ) الكائنِ بمعنَى النَّفي[(١)]؛ أعني: جُملةَ ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْۖ﴾ (مُفَسِّرَةٌ لـ ﴿النَّجْوَى﴾) لا مَحلَّ لها، (وقِيلَ[(٢)]: بَدَلٌ مِنْهَا)؛ أي مِن ﴿ٱلنَّجْوَى﴾ على قَولِ من قالَ: إنَّ ما فيه مَعنَى القَولِ يَعملُ في الجُملةِ، وهو قَولُ الكوفيِّين[(٣)].

ويجوزُ أنْ تكونَ مَعمولةً لقَولٍ مَحذوفٍ، وذلك القولُ حالٌ من فاعِلِ ﴿وَأَسَرُّواْ﴾ تَقديرُه: قالوا: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ...﴾؛ أي: قائلينَ هذا القَولَ، ومثلُه قَولُه تعالَى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد:٢٣-٢٤] تَقديرُه قالوا: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾؛ أي: قائلينَ هذا القولَ، وقدْ ذكَروا فيه[(٤)] وجوهاً أُخَر تَركناها لِضعفِها[(٥)].

---

(١) وإنما قلنا: بمعنى النفي تفسيراً لما اقتضاه المعنى وأوجبته صناعة الاستثناء المفرغ، لا أن كونها تفسيراً أوجب كونها بمعنى النفي حتى تكون خبراً؛ إذ الإنشاء يصح وقوعه تفسيراً كما سبقت إليه الإشارة في حواشي المسألة الثانية. «منه رَحِمَهُ اللهُ»

(٢) قال الزمخشري: هذا الكلام كله في محل النصب بدلاً من النجوى؛ أي: وأسروا هذا الحديث. «الكشاف» ٣/ ١٠٢.

(٣) «مغني اللبيب» ص: ٥٢١، و«شرح التسهيل» ٣/ ٣٤٠.

(٤) أي: في ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾. «منه»

(٥) «مغني اللبيب» ص: ٥٢١، و«شرح التسهيل» ٣/ ٣٤٠.

ونَحْوُ: ﴿مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ [البقرة:٢١٤] فَإِنَّهُ تَفْسِيرٌ لِـ ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُم﴾ [البقرة:٢١٤] وقِيلَ: حَالٌ مِنَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾.

ونَحْوُ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٥٩]، فَجُمْلَةُ: ﴿خَلَقَهُۥ﴾ تفْسِيرٌ لِـ: ﴿كَمَثَلِ﴾، ....

(و) الثَّانيةُ من أمثلةِ التَّفسيريَّةِ (نَحْوُ: ﴿مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ [البقرة:٢١٤] فَإِنَّهُ تَفْسِيرٌ لِـ) قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأۡتِكُم (مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُم﴾ [البقرة:٢١٤]). فَجُملةُ: ﴿مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ...﴾، لا مَحلَّ لها لِكَونها تَفسيراً لـ: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ...﴾ الآية، فإنَّ ﴿مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ يوضِّحُ مَثَلَهم. (وقِيلَ) القائلُ أبو البَقاءِ[1]: (حَالٌ مِنَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾)، في ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ﴾ عَلَى إِضْمَارِ قَدْ. وفيه بحثٌ[2]؛ لأنَّ الحالَ من المجرورِ ضَعيفٌ.

(و) الثَّالثةُ من أمثلةِ التَّفسيريَّةِ: (نَحْوُ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ / خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٥٩]، فَجُمْلَةُ: ﴿خَلَقَهُۥ﴾ تَفْسِيرٌ[3] لِـ: [أ/١٨]
﴿كَمَثَلِ) ءَادَمَ﴾، لا باعتِبارِ ما يُعطيهِ ظاهرُ لفظِ الجُملةِ من كَونهِ قُدِّرَ جَسداً مِن طينٍ ثُمَّ كُوِّنَ، إذْ حِينَئذٍ لا توجَدُ المماثلةُ، بلْ باعتبارِ المعنَى؛ أي: إنَّ شأنَ عيسى كَشأنِ

(١) أبو البقاء العُكبري أو أبو البقاء عبدُ الله بن الحسين بن عبد الله بن الحُسين مُحب الله، عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب، أصله من عكبرا، ومولده ووفاته ببغداد (ت ٦١٦هـ)، من تصانيفه: «التبيان في إعراب القرآن»، و«إعراب الحديث النبوي»، «مسائل الخلاف في النحو». انظر: «إنباه الرواة» ٢/ ١١٦، و«بغية الوعاة» ٢/ ٣٨، و«شذرات الذهب» ٥/ ٦٧.

(٢) لأبي البقاء رأيان في ﴿مَّسَّتۡهُمُ﴾: الأوَّل: جملة مستأنفة لا موضع لها.. والثاني: يجوز أن تضمر معها قد فتكون حالاً. «التبيان في إعراب القرآن» ١/ ١٧١. أي: حالاً من الواو في ﴿خَلَوۡاْ﴾. وانظر: «موصل الطلاب» ص: ٦١.

(٣) «الكشاف» ١/ ٣٩٤، «التبيان في إعراب القرآن» ١/ ٢٦٧، و«مغني اللبيب» ص: ٥٢٢.

ونَحْوُ: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصف:١١] بَعْدَ ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف:١٠]، وقِيلَ: مُسْتَأْنَفَةٌ بِمَعْنَى: آمِنُوا، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف:١٢] بِالجَزْمِ، وعَلَى الأَوَّلِ: هُوَ جَوابُ الاسْتِفْهَامِ؛ تَنْزِيلاً لِسَبَبِ السَّبَبِ مَنْزِلَةَ السَّبَبِ؛

آدمَ في كَونهما مُخالفَينِ لِلعادةِ المستمرةِ، وهي التَّولُّدُ من الأبوينِ.

(و) الرَّابعَةُ من أمثلةِ التَّفسيريَّةِ: (نَحْوُ: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصف:١١] بَعْدَ) قَولهِ تعَالَى: (﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف:١٠]، وقِيلَ[1]: مُسْتَأْنَفَةٌ) استئناف البَياني[2]؛ أي: عَلَى طَريقِ جَوابِ سؤالٍ مُقدَّرٍ؛ يعني: لمَّا قالَ جَلَّ ذِكرُه: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ﴾ كأنَّه قيلَ: كَيفَ نفعلُ؟ فأجابَ تعالى بقولِه: ﴿تُؤْمِنُونَ...﴾ في صورة الإخبارِ (بِمَعْنَى: آمِنُوا، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف:١٢] بِالجَزْمِ) جَواب الأمرِ.

(وعَلَى الأَوَّلِ) أي: على كون ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ تَفسيراً لِقولِه: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ...﴾، (هُوَ)، أي: قَولُه ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ (جَوَابُ الِاسْتِفْهَامِ)[3]، مثلُ قولِكَ: هَل عندَكُم ماءٌ فأشربْهُ؟ بالجزْمِ.

وقوله: (تَنْزِيلاً لِسَبَبِ السَّبَبِ مَنْزِلَةَ السَّبَبِ)[4] جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ، كأنَّه قيلَ:

---

(١) القائل: المبرد. «منه»

(٢) انظر: «المقتضب» ٢/ ١٣٦، و«الكشاف» ٤/ ٥٣٦، و«شرح المفصل» ٤/ ٢٧٤، و«مغني اللبيب» ص: ٥٢٢.

(٣) قال أبو البقاء: في جزم (يغفر) وجهان: أحدهما هو جواب شرط محذوف دل عليه الكلام، تقديره: إن تؤمنوا يغفر لكم، وثانيهما: (تؤمنون) بمعنى آمنوا. «التبيان في إعراب القرآن» ٢/ ١٢٢١.

(٤) أي: تنزيلاً للسبب وهو الدلالة، منزلة المسبب وهو الامتثال. «مغني اللبيب» ص: ٥٢٢.

إِذِ الدَّلَالَةُ سَبَبُ الِامْتِثَالِ. انْتَهَى.
وَقَالَ الشَّلَوْبِينُ: التَّحْقِيقُ أَنَّ الجُمْلَةَ المُفَسِّرَةَ بِحَسْبِ مَا تُفَسِّرُهُ،............

كيفَ يجوزُ أنْ يكونَ ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ جوابَ الاستفْهامِ، ومِن شَرطِه أنْ يكونَ الجوابُ مُسبّباً، ومضمونُ الكَلامِ المُصدَّرِ بالاستفهامِ سَبباً، وليسَ كَذلك فيما نحنُ فيهِ؛ إذِ[١] الدَّلالةُ ليست سَبباً لِلمغفرةِ[٢]، وإنَّما السَّببُ الحقيقيُّ لها الإيمانُ، فأجابَ بقولِه: تنزيلاً لِسببِ السَّببِ... إلخ.

المـرادُ مِن السَّببِ الثَّانـي الإيمانُ، ومِـن السَّـببِ الأوَّلِ الدَّلالـةُ؛ (إِذِ الدَّلَالَةُ سَـبَبُ الِامْتِثَـالِ) أي: الإيمـان؛ لأنَّ الإيمـانَ لا يكـونُ إلَّا بعـدَ الدَّلالـةِ، والإيمـانُ سـببُ المغْفـرةِ، ولمَّا نزلـت الدَّلالةُ منْزلةَ السَّببِ الحقيْقـيِّ لعلاقةٍ بينَهما ناسَـبَ أنْ تُفسَّـر الدَّلالـةُ بالسَّببِ الحقِيقـيّ وهـو الإيمـانُ؛ إعلاماً لهـذا التنْزيـلِ (انْتَهَى) الكلامُ فـي أمثلةِ التَّفسـيرِ.

ولمَّا بيَّنَ مذهبَ الجُمهورِ[٣] من كَونِ الجُمل التَّفسيريَّةِ لا مَحلَّ لها أشارَ إلى مَن يخالِفُه فيه فقالَ: (وقَالَ الشَّلَوْبِينُ: التَّحْقِيقُ أَنَّ الجُمْلَةَ المُفَسِّرَةَ بِحسْبِ مَا) عِبارة عن الجُملةِ (تُفَسِّرُهُ) الضَّميرُ للموصولِ باعتبارِ اللفظِ؛ يعني: أنَّ إعرابَ الجُملةِ المفسِّرةِ -بالكَسْرِ- بِحسبِ إعرابِ المفسَّرِ.

ومُلخصُه: أنَّها من التَّوابعِ؛ لأنَّها إمَّا عَطفُ بيانٍ، أو بدلٌ عندَهُ عَلى خِلافِ ما

(١) علة للنفي. «منه»

(٢) لوجود الدلالة في حق العامة بدون المغفرة. «منه»

(٣) انظر: «مغني اللبيب» ص: ٥٢٦، و«همع الهوامع» ٢/ ٣٣٢.

فَإِنْ كَانَ لَهُ مَحَلٌّ فَهِيَ كَذَلِكَ، وإِلَّا فَلَا، والثَّانِي نَحْوُ: ضَرَبْتُهُ، مِنْ نَحْوِ: زَيْداً ضَرَبْتُهُ؛ لِتَقْدِيرِ: ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُهُ، فَلَا مَحَلَّ لِلجُمْلَةِ المُقَدَّرَةِ؛ لِأَنَّها مُسْتَأْنَفَةٌ، فَكَذَا تَفْسِيرُهَا.

عَليه الجُمهورُ، وهذا مَبنيٌّ عَلى جَوازِ وقوعِهما[١] جُملةً عندَهُ لا عنْدهُم، كَما أشَرنا إليه في صَدرِ الكتابِ، (فَإِنْ كَانَ لَهُ)؛ أي: للمُفسَّر -بالفتح- (مَحَلٌّ) من الإعرابِ (فَهِيَ) أي: الجُملةُ المُفسِّرةُ (كَذَلِكَ) أي: لها مَحلٌّ بِحسَبِ إعرابِه، رفعاً ونَصباً وجَراً وجَزماً، (وإِلَّا) أي: وإنْ لم يَكنْ له مَحلٌّ (فَلَا) أي: فَلا يَكونُ لها مَحلٌّ أيضاً لتَحقيقِ التَّبعيَّةِ. (والثَّانِي) من التَّرديدِ[٢]؛ أي: الجُملةُ التَّفسيريَّةُ الَّتي لا مَحلَّ لها كَما لا مَحلَّ لمُفسَّرها -بفتحِ السِّين- وإنَّما نُشرَ عَلى خِلافِ اللفِّ[٣] لِقلَّتهِ وكَثرةِ مَبحثِ الأوَّلِ (نَحْوُ) جُملةِ: (ضَرَبْتُهُ، مِنْ نَحْوِ: زَيْداً ضَرَبْتُهُ)، وإنَّما قالَ: مِن نَحو زَيْداً ضَربتُه؛ ليَشملَ جَميعَ بابِ ما أُضمِرَ عامِلُه عَلى شَريطةِ التَّفسيرِ، ولمَّا كانَ مَظنَّةَ أنْ يقالَ: أيُّ شيءٍ تُفسِّرهُ جُملةُ ضَربته، ولم تَسبقْها جُملةٌ أُخرى، فأجابَ / بقولِه: [١٩/أ]
(لِتَقْدِيرِ: ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُهُ، فَلَا مَحَلَّ لِلجُمْلَةِ المُقَدَّرَةِ) أعني: جُملةَ ضَربتُ زيداً (لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ) مُنقطِعةٌ عمَّا قبلَها، (فَكَذَا تَفْسِيرُهَا) أي: لا مَحلَّ لها لِكونها تَفسيراً لجُملةٍ لا مَحلَّ لها، لا لأنها تفسير من حيثُ إنَّها تَفسيرٌ، كَما هو رأيُ الجُمهورِ[٤].

---

(١) أي: البيان والبدل. «منه»

(٢) أي: التقسيم.

(٣) اللفُّ والنشر: وهو ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر كل واحد من غير تعيين، ثقة بأن السامع يرد إلى كل واحد منهما ما له وقد يسمى الترتيب. انظر: «مفتاح العلوم» ص: ٤٢٥.

(٤) انظر: «همع الهوامع» ٢/ ٣٣٢، و«مغني اللبيب» ص: ٥٢٦.

والأَوَّلُ نَحْوُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، والتَّقْدِيرُ: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ، فَـ (خَلَقْنَا) المَذْكُورَةُ مُفَسِّرَةٌ لِـ (خَلَقْنَا) المُقَدَّرَةِ، وتِلْكَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ لِـ: (إِنَّ) وكَذَا المَذْكُورَةُ. ومِنْ ذَلِكَ: زَيْدٌ الخُبْزَ يَأْكُلُهُ، فَـيَأْكُلُهُ: فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لِجُمْلَةٍ مَحْذُوفَةٍ، وهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الخَبَرِيَّةِ، واسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ: ....

(والأَوَّلُ) من التَّرديدِ؛ أي: الجُملةُ التَّفسيريَّةُ الَّتي لها مَحلٌّ من الإعرابِ، كَما أنَّ لمُفسَّرها مَحلاً مِنه، (نَحْوُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]) بنَصبِ ﴿كُلَّ﴾. وأمَّا علَى قِراءةِ الرَّفْعِ[1] فليسَ ممَّا نحن فيه، (والتَّقْدِيرُ: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ، فَـ: (خَلَقْنَا) المَذْكُورَةُ مُفَسِّرَةٌ لِـ: خَلَقْنَا المُقَدَّرَةِ، وتِلْكَ) أي: خَلقنا المُضمرةُ علَى شريطةِ التَّفسيرِ (فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِأَنَّهَا خَبَرٌ لِـ:(إِنَّ) في قَولِهِ: ﴿إِنَّا﴾، (وكَذَا المَذْكُورَةُ)؛ أي: جُملةُ: ﴿خَلَقْنَٰهُ﴾، في محلِّ رفعٍ لكونها تَفسيراً لمرفوعةٍ.

(ومِنْ ذَلِكَ)؛ أي: ومِن الجُملِ التَّفسيريَّة الَّتي يَكونُ لها ولمُفسَّرها مَحلٌّ نحو: (زَيْدٌ الخُبْزَ يَأْكُلُهُ) بنَصبِ الخبز بإضمارِ فِعلٍ يُفسِّرُهُ ما بَعدَه، تَقديرُه: زيدٌ يأكلُ الخبزَ يأكلُه، (فَـيَأْكُلُهُ: فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لِجُمْلَةٍ مَحْذُوفَةٍ) وهي يأكل، ولهذا يَظهرُ الرَّفعُ إذا قلتَ: زيدٌ الخبزَ آكِلُه، (وهِيَ) الجُملةُ المضمرةُ؛ أعني: يأكلُ (فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الخَبَرِيَّةِ) من زيد في: زيدٌ الخبزَ يأكلُه، (واسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُهُمْ) أي: علَى أنَّ إعْرابَ المُفسِّرِ بحسبِ إعرابِ المُفسَّر (بِقَوْلِ الشَّاعِرِ: ....

---

(١) هي قراءة أبي السمال. انظر: «المحتسب» ٢/ ٣٠٠، و«الكشاف»: ٤/ ٤٤١.

فَمَـنْ نَحْـنُ نُؤْمِنْـهُ يَبِـتْ وهْـوَ آمِـنٌ ....

فَظَهَرَ الجَزْمُ فِي الفِعْلِ المُفَسِّرِ لِلفِعْلِ المَحْذُوفِ.

فَمَـنْ نَحْـنُ نُؤْمِنْـهُ يَبِـتْ وهْـوَ آمِـنٌ ....)[1]

فـ(مَنْ) اسمٌ مُتضمِّنٌ لمعنى الشَّرطِ، وقد حُذفَ فعلُ الشَّرطِ لدلالةِ المُفسِّرِ عَليه، وهو يَقتَضي فِعلين، ولا يدخُلُ إلّا عَلى الفعلِ لفْظاً أو تَقديراً، فَقُدِّرَ نُؤْمِنْهُ؛ ليكونَ دخولُها عَلى الفعلِ، وإنَّما خصَّ نُؤْمِنْهُ بالتَّقديرِ مع إمكانِ غيرِه بِقرينةِ التَّفسيرِ، تَقديرُه: فَمن نُؤْمِنْهُ نحن نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهو آمنٌ، فـ(مَنْ) مبتدأٌ وشَرطُه المحذوفُ في مَحلِّ الرَّفعِ خبرُه[2]، ونحنُ تأكيدٌ لمُضمرٍ مُستَترٍ في الشَّرطِ المحذوفِ، ويَبِتْ: مجزومٌ عَلى أنَّه جزاءُ الشَّرطِ، ونُؤْمِنْهُ المذكورُ: مجزومٌ لكونِه تَفسيراً لـ: نُؤْمِنْهُ المجزومِ المَحذوفِ (فَظَهَرَ الجَزْمُ فِي الفِعْلِ المُفَسِّرِ)؛ وهو: نُؤْمِنْهُ المذكورُ (لِلفِعْلِ[3] المَحْذُوفِ)، وفيه[4]؛ إذ المدَّعى ظُهورُ إعْرابِ المُفسَّر -بالفتح- في مَحلِّ

(١) ونسبه سيبويه لهشام المري. «الكتاب» ٣/ ١١٤، و«المقتضب» ٢/ ٧٥، و«شرح التسهيل» ٤/ ٧٤، و«خزانة الأدب» ٩/ ٤٠. وهو منسوب إلى مرة بن كعب بن لؤي وهو شاعر جاهلي.

(٢) أي: خبر اسم الشرط فعل الشرط وحده على الأصح، وقيل: الخبر جزاء الشرط وحده، وقيل: المجموع من الشرط والجزاء وتفصيلها مزبور في حاشية من بحث مَنْ فاطلبه فيه. «منه»

(٣) متعلق بالمفسر. «منه»

(٤) أي: وفيه نظر، انظر: «مغني اللبيب» ص: ٥٢٦.

الخَامِسَةُ: الوَاقِعَةُ جَوَاباً لِقَسَمٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس:٣]، بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس:١-٢].

الجُملةِ المُفسِّرةِ، والدَّليلُ إنَّما قامَ عَلى ظُهورهِ في اللفظِ والتَّقريبُ غيرُ تامٍّ، تأمَّلْ(١).

وقيلَ في إعْرابِ البيتِ: إنَّ الجَزمَ في نحو نُؤْمِنْهُ بأداةِ شَرطٍ مُقدَّرةٍ، وساغَ إضمارُ إنْ، وإنْ لم يجزْ إضمارُ لامِ الأمرِ، عَلى ما عُرِف في مَوضعه بالشَّواهدِ.

(الخَامِسَةُ) من الجُمل الَّتي لا مَحلَّ لها: الجملة (الوَاقِعَةُ جَوَاباً لِقَسَمٍ)، وهو نَوعان: نَوعٌ يُذكر فيه المُقسَمُ بهِ، ونَوعٌ لا يُذكَرُ:

فالأوَّلُ: (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس:٣]، بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس:١-٢]). فالجُملةُ الاسميَّةُ؛ أعني: جملة: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ لا مَحلَّ لها مِن الإعرابِ لِكَونها جَوابَ القسَمِ المصرَّحِ.

والثَّاني: نحو قَولِه تَعالَى: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة:٤].

فَجملةُ ﴿لَيُنۢبَذَنَّ ...﴾ الآية، لا مَحلَّ لها؛ لكَونها جَواباً لقسمٍ مُضْمرٍ، تَقديرُه: (واللهِ ليُنْبَذَنَّ...) الآية، ونحو قَولِه تَعالَى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب:١٥]، فيُقدَّرُ لذلكَ وما أشبَهه / القَسمُ. [٢٠/أ]

---

(١) قال ابن هشام: وكأن الجملة المفسِّرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة، وقد بينت أنَّ جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمَّى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان، واختلفوا في المبدل منه وفي البغداديات لأبي علي: أنَّ الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة. «مغني اللبيب» ص: ٥٢٦.

قِيلَ: وِمنَ هُنَا قَالَ ثَعْلَبٌ: لَا يَجُوزُ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ؛ لِأَنَّ الجُمْلَةَ المُخْبَرَ بِهَا لَهَا مَحَلٌّ، وجَوَابُ القَسَمِ لَا مَحَلَّ لَهُ.

(قِيلَ: وِمنَ) البَحثِ (هُنَا) في هذا المحلِّ من أنَّه لا مَحلَّ لجُملةِ جوابِ القَسمِ. (قَالَ[1] ثَعْلَبٌ[2]): من النُّحاةِ (لَا يَجُوزُ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ)؛ أي: لا يجوزُ بناءُ جوابِ القَسمِ عَلى المبتدأ[3] (لِأَنَّ الجُمْلَةَ المُخْبَرَ بِهَا لَهَا مَحَلٌّ، وجَوَابُ القَسَمِ لَا مَحَلَّ لَهُ)

(١) «مغني اللبيب» ص: ٥٣٠ وفيه: قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبراً، فقيل في تعليله: لأنَّ نحو (لأفعلنَّ) لا محل له، فإذا بني على المبتدأ فقيل: زيدٌ ليفعلنَّ صار له موضع، وليس بشيء؛ لأنَّه إنَّما منع وقوع الخبر جملة قسميَّة لا جملة هي جواب القسم، ومراده أنَّ القسم وجوابه لا يكونان خبراً، إذْ لا تنفك إحداهما عن الأخرى، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب.

(٢) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، البغدادي النحوي، الشيباني أو ثعلب (ت ٢٩١)، إمام الكوفيين في عهده، وثالث ثلاثة قامت على أعمالهم مدرسة الكوفة النحوية، صاحب الفصيح والتصانيف، ولد ببغداد في السنة الثانية من خلافة المأمون وبها مات. «طبقات النحويين واللغويين» ص: ١٤١، و«بغية الوعاة» ١/ ٢٩٨.

(٣) منع بعض النحويين ومنهم ثعلب أن تكون جملة القسم خبراً؛ لأنها غالباً ما تكون إنشائية، وقد تخلو من ضمير عائد، ورُدَّ بجواز كونها خبراً بدليلين: أولهما أن الجملة الإنشائية قد تقع في محل خبر خلافاً لبعض الكوفيين، وثانيهما أن الضمير العائد إنْ خلت منه جملة القسم تتضمنه جملة الجواب، والخبر في المعنى إنَّما هو جواب القسم، أمَّا جملة القسم فإنما جيء بها للتوكيد والتأسيس، ولمَّا تقدَّمت على الجواب أصبحت في الظاهر هي الخبر وجوابها لا محل له. ولمَّا كانتا في الارتباط كالجملة الواحدة، والضمير العائد في واحدة منهما لم يبق ما يمنع أن تكون الأولى خبراً في اللفظ والصناعة والثانية خبراً في المعنى. «مغني اللبيب» ١/ ٥٣٠، وانظر: «شرح المفصل» ٥/ ٢٤٧، و«إعراب الجمل وأشباه الجمل» ص: ٩٠.

ورُدَّ ذلكَ بقولِهِ تعالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ [العنكبوت:٥٨].
والجَوابُ عمَّا قالَهُ ثَعْلَبٌ: أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَالَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُقْسِمُ

ولو بُنِيَ وقيلَ: زيدٌ ليقومَنَّ، لَلزِمَ أنْ يكونَ لجُملةِ ليقومَنَّ مَحلٌّ منَ الإعْرابِ، بناءً عَلى أَنَّها خبر، ويَلزمُ أنْ لا يكونَ لها مَحلٌّ، بناءً عَلى أَنَّها جوابُ القَسمِ، هذا خلفٌ[1].

(ورُدَّ)[2] الرَّادُّ ابنُ مالكٍ (ذَلِكَ)؛ أي: قول ثعلب من أَنَّه لا يجوزُ: زيدٌ لَيقومَنَّ (بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ [العنكبوت:٥٨]) فإنَّ الموصول؛ أعني: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ، بُنِيَ عليه جوابُ القَسمِ المُقدَّر؛ أعني[3]: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾، تَقديرُه: واللهِ لَنُبوِّئَنَّهُم.

ولمَّا كانَ مُحصَّلُ قولِ ثعلب أنَّ ذلك البناءَ يَستلزمُ أحدَ الأمرينِ؛ إمَّا خُلوَّ المبتدأِ عن الخَبرِ إنْ جُعلَتْ جملةُ ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ جوابَ القَسمِ، وإمَّا خُلوَّ القَسمِ المقدَّرِ عن الجَوابِ إنْ جُعِلتْ خَبرَ المبتدأِ.

كان مَظنَّة أنْ يُقال من جانبِ ثعلب: إنَّ جملةَ ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ في الآيَة، هلْ هي خبرُ المبتَدأ أو جوابُ القَسمِ؟

وأيّاً ما كان يَلزمُ المحذورُ، وأشار المصَنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الجواب بقولِهِ: (والجَوابُ عمَّا قالَهُ ثَعْلَبٌ: أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَالَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُقْسِمُ

---

(١) الخَلْفُ: بفتح الخاء؛ أي: يستحق أن يرمى به خلف الظهر، وبضمها؛ أي: كذب وباطل. والخلف: الرديء من القول، ومنه المثل: سكت ألفاً ونطق خلفاً، للرجل يطيل الصمت فإذا تكلم أتى بالرديء من القول. «لسان العرب»، مادة: خلف.

(٢) «شرح التسهيل» ١/ ٣١٠.

(٣) تفسير للجواب، لا القسم المقدر. «منه»

بِاللهِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ، وكَذَا التَّقْدِيرُ فِيمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالخَبَرُ مَجْمُوعُ جُمْلَةِ القَسَمِ المُقَدَّرَةِ وجُمْلَةِ الجَوَابِ المَذْكُورَةِ، لَا مُجَرَّدُ الجَوَابِ.

بِاللهِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ، وكَذَا التَّقْدِيرُ فِيمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالخَبَرُ مَجْمُوعُ جُمْلَةِ القَسَمِ المُقَدَّرَةِ وجُمْلَةِ الجَوَابِ المَذْكُورَةِ، لَا مُجَرَّدُ الجَوَابِ)، فلا يَلزمُ أحدٌ من المحْذورَيْن.

واعلَم أنَّ بينَ كلامِ المصنِّفِ في هذا المخْتصرِ في هذا المحل وبينَ كلامِه في «مغني اللبيب» مخالفةً ظاهرةً، حيثُ فُهِمَ من هذا الكلامِ أنَّ مرادَ ثعلبٍ: أنَّه لا يُبْنى عَلى المبتدأ جوابُ القَسمِ، لا جُملةُ القسمِ والجوابِ، وفُهِمَ من «المُغني»: أنَّه لا يُبنى عَلى المبتدأ جُملةُ القَسمِ والجوابِ، إذْ صَرَّح فيه غيرَ مرَّةٍ أنَّ مُرادَ ثعلب: أنَّ القَسمَ وجَوابَه لا يكونان خبراً، حيثُ قالَ بعدَ قولِه قال ثعلبٌ: لا يقعُ جملةُ القَسمِ خَبراً، ومُرادُه أنَّ القَسمَ وجوابَه لا يكونانِ خبراً، وجُملتَا القَسِمِ والجوابِ يمكنُ أنْ يكونَ لهما مَحلٌّ، ولكنَّ المانِعَ عندَه إمَّا كَونُ جملةِ القَسمِ لا ضَميرَ فيها، وإمَّا كونُ جُملةِ القَسمِ إنشائيَّةً، والجُملةُ الواقعةُ خبراً لا بدَّ من احتِمالها الصِّدقَ والكذبَ انتهى. مُلخصاً. فغيَّر المدَّعَى والعلَّةَ.

فإنْ قيلَ: لعلَّه لا مخالفةَ بينَهما؛ لأنَّ ما في هذا المختَصرِ نُقلَ من الغيرِ، يدلُّ عَليه عنوانُ (قيلَ) في أوَّلِ المسألةِ، ولا يَلزمُ أنْ يكونَ ذلك مُسلَّماً عندَه، والَّذي هو عندَه مُسلَّمٌ قَولُه في «المُغني».

قلتُ: يمكنُ أنْ يوفَّقَ الكلامُ عَلى هذا، لكنَّ قولَه: فالجَوابُ عمَّا قالَه يأباه كل الإباء، لا يَخفى عَلى الفُطنِ والأذكياءِ. تأمَّل.

السَّادِسَةُ: الوَاقِعَةُ جَوَاباً لِشَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ، كَجَوَابِ: إِذْ، وإِذَا، ولَوْ، ولَوْلَا، أَوْ جَازِمٍ ولَمْ يَقْتَرِنْ بِالفَاءِ، ولَا بِإِذَا الفُجَائِيَّةِ، نَحْوُ: إِنْ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ.

(السَّادِسَةُ) من الجُمل الَّتي لا مَحلَّ لها: الجملةُ (الوَاقِعَةُ جَوَاباً لِشَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ) مُطلقاً، (كَجَوَابِ: إِذْ، وإِذَا، ولَوْ، ولَوْلَا)، ولمَّا، وكيفَ[1] (أَوْ جَازِمٍ ولَمْ يَقْتَرِنْ بِالفَاءِ، ولَا بِإِذَا الفُجَائِيَّةِ)[2]، سواءٌ كانَ جوابُ الشَّرطِ ماضياً أو مُضارعاً.

فالأوَّلُ: (نَحْوُ: إِنْ/ جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ)، فجُملةُ: أكرمتُه لا مَحلَّ لها لكَونها جَواب شرطٍ جازمٍ غيرَ مقْترنةٍ بالفاءِ ولا بإذا الفُجائيَّةِ، إذْ لو اقترنَهما لَكان لها مَحلٌّ عَلى ما سَبقتْ الإشارةُ إليهِ، وإنَّما لم يكنْ لهذهِ الجُملةِ الجوابيَّةِ مَحلٌّ؛ لأنَّ المحكومَ لموضِعهِ بالجزمِ الفعل وحدَه[3] لا الجُملة بأسْرِها، فأمكنَ ظهورُ الجزمِ في لفْظِ الفعلِ ولو مَحلّاً؛ لأنَّ عدمَ الفاءِ في جوابِ الشَّرطِ الجازمِ دليلُ إمكانِ الجزمِ فيهِ، كما أنَّ وجودَها فيه دليلُ عدمِ الإمكانِ، كما مرَّ. [٢١/أ]

(١) وإنما عد كيف منها؛ لأن أحد استعمالاتها أن تكون شرطاً مقتضياً لفعلين متَّفقَي اللفظ والمعنى غير مجزومين، نحو: كيف تضع أضع، ولا يجوز: كيف تجلس أذهب؛ لعدم توافق الفعلين. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٢) وإنما قيد بهذين القيدين؛ لأنها إن اقترنت بهما يكون لها محل كما سبق في الخامسة مما لها محل. «منه»

(٣) وإنما حكم بالجزم على الفعل وحده في صورة: إن جاءني أكرمته، مع أنه فعل ماض غير قابل للجزم بناء على أنها وإن كانت في صورة الماضي ولكنها مضارع في المعنى بحكم الشرط، فكما يحكم بالجزم للفظ المضارع وحده في: إن تقم أقم، فكذا يحكم فيما يكون بمعناه، بخلاف الماضي الصريح، نحو: إن أكرمتني فقد أكرمتك أمس، فدخل الفاء إعلاماً بأن الجزم في محل الجملة. تأمل. «منه»

والسَّابِعَةُ: التَّابِعَةُ لِمَا لَا مَوْضِعَ لَهُ، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ، وقعد عمرٌو.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: فِي الجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ الَّتِي لَمْ يَسْبِقْهَا مَا يَطْلُبُهَا لُزوماً.

والثَّاني -أي كَونُ الجوابِ مُضارعاً-: نحو: إنْ تَقمْ أقمْ، وإنَّما لم يَكن لجُملةِ: أقمْ محلٌّ لظُهورِ الجزمِ في لفظِ الفعلِ لفظاً.

(والسَّابِعَةُ) مِن الجُمل الَّتي لا مَحلَّ لها: الجُملةُ (التَّابِعَةُ) عطْفاً، أو صِفةً، أو تأكيداً، أو بياناً، أو بدلاً (لِمَا لَا مَوْضِعَ لَهُ)[١].

فالأوَّلُ: (نَحْوَ: قَامَ زَيْدٌ، وقعد عمرٌو)[٢]، فَجملةُ: قامَ زيدٌ، لا مَحلَّ لها لكَونها ابتدائيَّةً، وكَذا لا مَحلَّ لجُملةِ: وقَعَدَ عَمْرٌو، لكونها معطوفةً لجُملةٍ لا مَحلَّ لها، هذا إذا قَدَّرتَ الواو عاطفةً لا حاليةً، وقِسِ البَواقي من الصِّفةِ وغيرِها عَليه.

(المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ)

من مَسائلِ البابِ الأوَّلِ: (فِي الجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ الَّتِي لَمْ يَسْبِقْهَا مَا يَطْلُبُهَا)، قوله: (لُزُوماً) تَمييزٌ عن النِّسبةِ في: يَطلبُها، احتَرزَ به عمَّا يَسبقُها ما يَطلبُها لُزوماً، نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ، فَجملةُ: أبوه قائمٌ مرفوعة المحَلِّ عَلى أنَّها خبرُ المبتَدأ وهو زيدٌ، ولا يمكنُ أنْ تكونَ غيرَ الخَبرِ لتَقدُّمِ ما يَطلبُها لُزوماً.

---

(١) وهي في اثنتين فحسب: العطف والبدل، فالعطف نحو ما مثَّل، والبدل نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان:٦٨-٦٩] فجملة ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ بدل من ﴿يَلْقَ﴾ واشترطوا في جملة البدل أن تكون أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد، والجمهور لم يثبت مجيء الجملة بدلاً. «مغني اللبيب» ص: ٥٥٦.

(٢) قوله: «وقعد عمرو» ليس في الأصل.

بَعْدَ النَّكِرَاتِ المَحْضَةِ صِفَاتٌ، وبَعْدَ المَعَارِفِ المَحْضَةِ أَحْوَالٌ، وبَعْدَ غَيْرِ المَحْضَةِ مِنْهُمَا مُحْتَمِلَةٌ لَهُمَا.

مِثَالُ الوَاقِعَةِ صِفَةً: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء:٩٣]، فَجُمْلَةُ ﴿نَّقْرَؤُهُۥ﴾ صِفَةُ ﴿كِتَٰبًا﴾؛ لِأَنَّهُ نكِرَةٌ مَحْضَةٌ، وقَدْ مَضَتْ أَمْثِلَةٌ مِنْ ذَلِكَ فِي المَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ.

وكذلكَ نحو: الَّذي قامَ، فَجملةُ: قامَ لا مَحلَّ لها، عَلى أنَّها صِلةٌ للَّذي ليسَ غَيرُ، لاقْتِضاءِ الموصولِ إيَّاها.

وهي: أي: الجُملةُ الخَبريَّةُ الَّتي لم يَسبقْها ما يَطلبُها لُزوماً، (بَعْدَ النَّكِرَاتِ المَحْضَةِ صِفَاتٌ)، خَبرُ مُبتدأ محذوفٍ أُشيرَ إليه (وبَعْدَ المَعَارِفِ المَحْضَةِ أَحْوَالٌ، وبَعْدَ غَيْرِ المَحْضَةِ مِنْهُمَا) أي: من النَّكراتِ والمعارفِ (مُحْتَمِلَةٌ لَهُمَا)؛ أي: للصِّفة والحال، وكلٌّ من الثَّلاثةِ مَشروط بوجودِ المقْتَضى، لكنْ لا يكونُ بمثابةِ اللزومِ المذكورِ، ومَشروط بانتفاءِ المانعِ عَلى ما لا يَخفى.

ولما بيَّن الأنواعَ الثَّلاثة عَلى نهجِ الإجمالِ، أرادَ أنْ يوضِّحَها بإيرادِ الأمثِلةِ والشَّواهِدِ، فقالَ: (مِثَالُ) الجُملةِ (الوَاقِعَةِ صِفَةً) لوقوعِها بعدِ النَّكرة المحضَةِ قَولُه تَعالَى: (﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء:٩٣]، فَجُمْلَةُ ﴿نَّقْرَؤُهُۥ﴾ صِفَةٌ) لِقولِهِ: (﴿كِتَٰبًا﴾ لِأَنَّهُ نكِرَةٌ مَحْضَةٌ، وقَدْ مَضَتْ أَمْثِلَةٌ مِنْ ذَلِكَ فِي المَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ)؛ أي: مِن وقوعِ الجُملةِ الخَبريَّةِ صِفةً لِوقوعِها بعدَ النَّكراتِ المحْضةِ من نحو: ﴿مِّن قَبْلِ[1] أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤] و﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٨١].

---

(١) قوله: «من قبل» ليس في الأصل.

ومِثَالُ الوَاقِعَةِ حَالاً: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦]، فَجُمْلَةُ ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي ﴿تَمْنُن﴾ المُقَدَّرِ بِـ: أَنْتَ؛ لِأَنَّ الضَّمَائِرَ كُلَّهَا مَعَارِفُ، بَلْ هِيَ أَعْرَفُ المَعَارِفِ.

ومِثَالُ المُحْتَمِلَةِ لِلوَجْهَيْنِ بَعْدَ النَّكِرَةِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يُصَلِّي، ......

و﴿لِيَوْمٍ﴾[1] ﴿لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران:٩]، ومنه قولُه تَعالَى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾ [الكهف:٧٧]، فجُملة ﴿ٱسْتَطْعَمَآ﴾ في مَحلِّ الجرِّ صِفةً لـ: ﴿قَرْيَةٍ﴾ وهي نكرةٌ مَحْضةٌ، وإنَّما أُعيدَ ذِكرُ الأهلِ، لأنَّه لو قيلَ: استَطْعماهُم معَ أنَّ المرادَ وصفُ القَريةِ لزمَ خُلوُّ الصِّفةِ من ضَميرِ الموصوفِ، ولو قيل: استَطْعماها كانَ مجازاً، ولا يُصارُ إليه مع إمكانِ الحَقيقةِ.

(ومِثَالُ) الجُملةِ (الوَاقِعَةِ حَالاً) لوقوعِها بعدَ معرفة مَحضة قَولُه تَعالَى: (﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، فَجُمْلَةُ ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ فِي ﴿تَمْنُن﴾) وقَولُه / (المُقَدَّرِ بِأَنْتَ) صِفةٌ ثانيةٌ للضَّميرِ، وإنَّما أُتي به لدَفعِ احتِمالِ كَونِ صيغةِ ﴿لَا تَمْنُن﴾ نَهياً غائبة، إذ المقدَّرُ فيه هي لا أنت، وإنَّما كانَتْ بعدَ الضَّميرِ حالاً؛ (لِأَنَّ الضَّمَائِرَ كُلَّهَا مَعَارِفُ، بَلْ هِيَ) أي: الضَّمائرُ (أَعْرَفُ المَعَارِفِ)، ومنه قولُه تَعالى: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، فالجملةُ الاسميَّةُ؛ أعني: ﴿أَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ في مَحلِّ النَّصبِ حالٌ من ضَميرِ الفاعلِ في: ﴿لَا تَقْرَبُواْ﴾. [٢٢/أ]

(ومِثَالُ) الجُملةِ (المُحْتَمِلَةِ لِلوَجْهَيْنِ) أي: الصِّفةِ والحالِ لوقوعِها (بَعْدَ النَّكِرَةِ) الغيرِ المحضَةِ (نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يُصَلِّي، ....

---

(١) قوله: ﴿لِيَوْمٍ﴾ ليس في الأصل.

فَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ يُصَلِّي صِفَةً ثَانِيَةً لِـرَجُلٍ؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ، وإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ حَالاً مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَرُبَ مِنَ المَعْرِفَةِ بِاخْتِصَاصِهِ بِصِفَةٍ.

فَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ يُصَلِّي صِفَةً ثَانِيَةً لِـرَجُلٍ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ)؛ في الظَّاهر، (وإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ حَالاً مِنْهُ) أي: مِن الرَّجلِ (لِأَنَّهُ قَدْ قَرُبَ مِنَ المَعْرِفَةِ بِاخْتِصَاصِهِ بِصِفَةٍ) وهو صالحٌ.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنبياء:٥٠]، فلكَ أن تُقدِّر جُملةَ ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ صِفةً للنَّكرةِ وهو ﴿ذِكْرٌ﴾ وهو الظَّاهرُ، ولكَ أنْ تُقدِّرها حالاً مِنها لأنَّها قد تَخصَّصتْ بوَصفِ ﴿مُّبَارَكٌ﴾ حتَّى إنَّ أبا الحسنِ[1] أجاز وصفَها[2] بالمعرفةِ، فقالَ في قولِه تَعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ [المائدة:١٠٧]: إنَّ[3] ﴿ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ صفةٌ لـ ﴿آخَرَانِ﴾ لوصفِه بـ﴿يَقُومَانِ﴾.

ولك أنْ تُقدِّرَ ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ حالاً من المعرفَةِ، وهو الضَّميرُ في ﴿مُّبَارَكٌ﴾، لكنَّه قد يَضعُفُ من حيثُ المعنَى وجهَا الحالِ[4]، ....

---

(١) وهو الأخفش الأوسط إمام النحو، أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصري مولى بني مجاشع، أخذ عن الخليل بن أحمد ولزم سيبويه حتى برع، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ، سكن البصرة (ت ٢١٥هـ)، وصنف كتباً منها: «تفسير معاني القرآن» و«شرح أبيات المعاني» و«الاشتقاق». انظر: «طبقات النحويين واللغويين» ٧٣. «بغية الوعاة» ١/ ٤٤٣. وانظر رأيه في: «معاني القرآن» للأخفش ١/ ٢٩٠.

(٢) أي: وصف النكرة الموصوفة. «منه»

(٣) مقول القول. «منه»

(٤) أعني: الحال من الضمير، والحال من النكرة، أما الثاني: فلأن الإشارة لم تقع حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل حالة الشيخوخة في: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود:٧٢]، وأما الأول: فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال. تأمل. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

ومِثَالُ المُحْتَمِلَةِ لِلوَجْهَيْنِ بَعْدَ المَعْرِفَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة:٥]، فَإِنَّ المُرَادَ بِالحِمَارِ الجِنْسُ، وذُو التَّعْرِيفِ الجِنْسِيِّ يَقْرُبُ مِنَ النَّكِرَةِ فتَحْتَمِلُ الجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الحَالِيَّةُ؛ لِأَنَّ الحِمَارَ بِلَفْظِ المَعْرِفَةِ، والثَّانِي: الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهُ كَالنَّكِرَةِ فِي المَعْنَى.

لا يَخفى عَن اللَّبيبِ[١].

(ومِثَالُ) الجُملةِ (المُحْتَمِلَةِ لِلوَجْهَيْنِ بَعْدَ المَعْرِفَةِ) الغيرِ المحْضَةِ: (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة: ٥]، فَإِنَّ المُرَادَ بِالحِمَارِ: الجِنْسُ، وذُو التَّعْرِيفِ الجِنْسِيِّ يَقْرُبُ مِنَ النَّكِرَةِ)، لأنه يُعامِلُ معاملةَ النَّكرةِ فيَصِحُّ تَقديرُ ﴿يَحْمِلُ﴾ حالاً أو وصفاً (فَتَحْتَمِلُ الجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الحَالِيَّةُ لِأَنَّ الحِمَارَ بِلَفْظِ المَعْرِفَةِ) أي: مُحلًّى باللامِ.

(و) الوَجْهُ (الثَّانِي: الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهُ كَالنَّكِرَةِ فِي المَعْنَى)، ومنه قَولُ الشَّاعر:

ولقدْ أَمرُّ عَلى اللئيمِ يَسُبُّني ... فَمَضيتُ ثَمَّةَ قلتُ: لا يَعنيني[٢]

---

(١) أي: لا يخفى ضعفه على اللبيب، أما الوجه الأول: فلأنَّ الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حال الشيخوخة في ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود:٧٢]، وأما الوجه الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحال الإنزال. انظر: «مغني اللبيب» ص: ٥٦١.

(٢) لرجل من بني سلول: «الكتاب» ٣/ ٢٤، و«ارتشاف الضرب» ٤/ ٢٠٢٣، و«همع الهوامع» ١/ ٤٢. ونسبه البحتري في «حماسته» ص: ٢٧١ إلى عميرة بن جابر الحنفي برواية:

ولقد مررت على اللئيم يسبني ... فمضيت عنه وقلت: لا يعنيني

....

واعلمْ أنَّ الضَّابطَ المذكورَ في هذهِ المسألةِ يَشتملُ عَلى قُيودٍ أربعةٍ، لا بدَّ من مَعرفتِها:

القَيدُ الأوَّلُ: كَونُ الجُملةِ خَبريةً، واحتُرزَ[١] بذلكِ من نحو: هذا عبد بِعْتُكَهُ، إذا أردتَ بالجُملةِ إنشاءَ البيعِ لا الإخبارِ؛ لأنَّها مُستأنَفةٌ؛ إذ الإنشاءُ لا يكونُ نعتاً ولا خَبراً.

القَيدُ الثَّاني: صلاحيَّةُ الجُملةِ للاسْتغناءِ عنها، وقد احتَرَزَ به عن جُملةِ الصِّلةِ والخبرِ والمقولِ الغيرِ المستغني عنها كَما مَرَّ، وهذا القيد يستفاد من قوله: لم يسبقها ما يطلبها لزوماً.

القيد الثالث: وجود المقتضى، احترز بذلك عن نحو: ﴿فَعَلُوهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر:٥٢] برفع[٢] ﴿وَكُلُّ﴾، فإن جملة ﴿فَعَلُوهُ﴾ صفة لـ: ﴿وَكُلُّ﴾ أو ﴿شَيْءٍ﴾، ولا يصح أن تكون حالاً من ﴿وَكُلُّ﴾، مع جواز الوجهين في نحو: أكرم كلَّ رجل جاءك؛ لوجود مقتضى الجواز فيه، وهو وجود ما يعمل في الحال، بخلاف الآية؛ لعدم وجود مقتضى الجواز فيها، وهو عدم وجود ما يعمل في الحال لو جعلت حالاً، ولا يجوز أن تكون خبراً؛ لأنَّهم لم يفعلوا كل شيء[٣].

---

(١) «مغني اللبيب» ص: ٥٦١.

(٢) إذ لو نصب لم يكن مما نحن فيه. «منه»

(٣) ونظيره قوله تعالى ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾ يتعين كون ﴿سَبَقَ﴾ صفة ثانية لا حالاً من الكتاب؛ لأن الابتداء لا يعمل في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف.=

....

[٢٣/أ] القيدُ الرابعُ: انتفاءُ المانعِ، اعلمْ أنَّ المانعَ قسمانِ: لفظيٌّ، ومعنويٌّ، / فاللفظيُّ ثلاثة أنواع:

النَّوعُ الأوَّل من المانعِ اللَّفظيِّ: ما يمنعُ الحاليَّة المتعيِّنة لولا وجود المانع، وحينئذٍ يتعيَّن الاستئنافُ، نحوَ: زارني زيدٌ سأُكافيهِ، أو لن أَنْسَى له ذلكَ، فالجملةُ بعدَ المعرفةِ المحضةِ حالٌ لا محالةَ، ولكن السينَ أو لن مانعانِ؛ لأنَّ الجملة الحالية لا تصدَّر بعلامة الاستقبال[١].

النَّوع الثَّاني: ما يمنعُ الوصفيَّةَ المتَعيِّنَةَ لولا وجود المانعِ، ويمتَنعُ فيه الاستئنافُ؛ لأنَّ المعنَى علَى تقييدِ المقدَّمِ، فَتعيَّنَ الحاليَّة بعدَ امتناعِ الاستئنافِ، نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾ [البقرة:٢١٦]، وقَولُه تَعالَى: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة:٢٥٩]، فإنَّ جملة ﴿وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾، ﴿وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡ﴾، ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ كانت مُتعيِّنَةً للوصفيَّةِ للنَّكرةِ، لكنَّ الواوَ منَعت تلكَ؛ لأنَّ الواوَ لا تعترِضُ بين الموصوفِ والصِّفةِ عند جميعِ النَّحويينَ غَيرِ الزَّمخشَريِّ ومَنْ وافَقَه[٢].

= «مغني اللبيب» ص: ٥٦٣.

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) زعم الزمخشري ومن وافقه: أن مثل هذه الجمل صفة، والواو قبلها ليست للحال، وإنما هي زائدة للُّصوق، تؤكد لصوق الجملة بموصوفها وتفيد أن اتصافه بها أمر ثابت. «تفسير الكشاف» ٣/ ٣٤٣، و«مغني اللبيب» ص: ٥٦٤. وانظر: «إعراب الجمل وأشباه الجمل» ص: ٢٤٧.

....

النَّوعُ الثَّالثُ: ما يمنعُ أحدهما دون الآخر، ولولا المانعُ لكانا جائزين، وذلك نحو: ما جاءنِي أحدٌ إلا قالَ خيراً، فإنَّ جملةَ القولِ كانت قبلَ وجودِ إلَّا، مُحتملةً للوصفيَّةِ والحاليةِ، فلمَّا جاءت: إلَّا، امتنعت الوصفيَّةُ؛ لكونها فصلاً بين الموصوفِ والصِّفةِ بخلافِ الحال. والمعنويُّ ما يمنعهما معاً، نحو: ﴿وَحِفۡظٗا مِّن كُلِّ شَيۡطَٰنٖ مَّارِدٖ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات:٧-٨] فإنَّ جملةَ ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ ليست صفةً لـ ﴿شَيۡطَٰنٖ﴾، ولا حالاً منه؛ لفسادِ المعنَى كَما مرَّ، ولكنَّها استئنافٌ، فاحفظْ فإنَّها منَ النَّفائسِ.

البَابُ الثَّانِي

البَابُ الثَّانِي: فِي الجَارِّ والمَجْرُورِ

وفِيهِ أَيْضاً أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

إِحْدَاهَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ الجَارِّ والمَجْرُورِ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ، وقَدِ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٧]، وفِي قَوْلِ ابْنِ دُرَيْدٍ:

(البَابُ الثَّانِي: فِي الجَارِّ والمَجْرُورِ)

(وفِيهِ أَيْضاً) كَما في البابِ الأَوَّلِ (أَرْبَعُ مَسَائِلَ، إِحْدَاهَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ الجَارِّ والمَجْرُورِ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ)، كالصِّفاتِ والمصدَرِ، أو ما أُوِّل بِما في مَعَنَى الفعلِ، فإنْ لم يكنْ شيءٌ من هذه الثَّلاثةِ مَوجوداً قُدِّرَ كَما سيأْتِي.

(وقَدِ اجْتَمَعَا)؛ أي: التَّعلُّقُ بالفعْلِ وما في مَعناه (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧])؛ فإنَّ الجارَّ الأَوَّلَ يتعلَّقُ بالفعْلِ؛ أعنِي: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ والثَّاني بـ: ﴿الْمَغْضُوبِ﴾، وهو من الصِّفاتِ بمعنى الفعْلِ، (و) كَذا اجتَمعا (فِي قَوْلِ ابْنِ دُرَيْدٍ[1]):

---

(١) أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي، كان راوياً لغوياً وشاعراً، (ت ٣٢١هـ) ومن تصانيفه الجمهرة في اللغة، أدب الكاتب. انظر: «طبقات النحويين واللغويين» ص: ٢٠١، و«الفهرست» ص: ٩١، و«شذرات الذهب» ٢/ ٢٨٩.

واشْـتَعَلَ المُبْيَـضُّ فـي مُسْـوَدِّهِ مِثْـلَ اشْـتِعَالِ النَّـارِ فِي جَـزْلِ الغَضَا

وإِنْ عَلَّقْتَ الجَارَّ الأَوَّلَ بالمُبْيَضِّ، أَوْ جَعَلْتَهُ حَالاً مُتَعَلِّقاً بِـ: كَائِناً، فَلَا دَلِيلَ فِيهِ.

(واشْـتَعَلَ المُبْيَـضُّ فـي مُسْـوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الغَضَا)[1]

فإنَّ الجارَّ في قَولِه: في مُسودِّهِ مُتعلقٌ بالفعلِ؛ أعنِي: اشتَعلَ، وفي قَولهِ: في جَزْلِ الغَضا، مُتعلقٌ بِما في معنى الفعل؛ أعني: اشتعال.

ولمَّا كانَ في هذا البَيتِ مِن المحامِلِ غيرُ ما استشهد، أشارَ إليه بِقولهِ: (وإِنْ عَلَّقْتَ) أنتَ (الجَارَّ الأَوَّلَ) أعني: في مُسودِّهِ (بالمُبْيَضِّ، أَوْ جَعَلْتَهُ حَالاً) مِن الفاعِلِ (مُتَعَلِّقاً بِـ: كَائِناً، فَلَا دَلِيلَ فِيهِ) أي: في هذا البيتِ عَلى ما استشهد مِن تَعلُّق الجارِّ بالفعلِ وما في مَعناه المذكورين؛ لكون التَّعلُّقَين حينَئذٍ منَ القِسمِ الثَّاني.

ومثالُ تَعلُّقِ الجارِّ بِما أُوِّلَ بِما في مَعنَى الفعلِ[2] قولُه تَعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ[3]﴾ [الزخرف:٨٤] أي: وهو الَّذي هو إلهٌ في السَّماء، فلفظُ ﴿وَفِي﴾ مُتعلِّقٌ بـ: ﴿إِلَٰهٌ﴾، وهو اسمٌ / غيرُ صِفةٍ، بِدليلِ أنَّه يوصَفُ فتقولُ: إلهٌ واحدٌ، [أ/ ٢٤]

---

(١) الجزل: الحطب العظيم الصلب، والغضا: شجر النبع، وإنما خُصَّ بالذكر؛ لأنه شجر إذا وقع فيه النار يشتعل سريعاً ويبقى النار زماناً طويلاً. «شرح مقصورة ابن دريد» ص: ٢٠، و«مغني اللبيب» ٢/ ٥٦٦، و«حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ٣٣، و«كاشف القناع والنقاب» ص: ٣٩.

(٢) عنى الجامد المؤوَّل بمشتق، والمراد بالجامد ههنا اسم الذات والاسم العلم والضمير. «مغني اللبيب» ١/ ٥٦٧، وانظر: «إعراب الجمل وأشباه الجمل» ص: ٢٧٠.

(٣) قوله: «وفي الأرض إله» ليس في الأصل.

وَيُسْتَثْنَى مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ أَرْبَعَةٌ، فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ: أَحَدُهَا: زَائِدٌ، كَالبَاءِ ......

ولا يوصَفُ به، لا يُقالُ: شيءٌ إلهٌ، وإنَّما صَحَّ التعلُّقُ به لتأوُّلِهِ بمعْبودٍ، و﴿إِلَٰهٌ﴾ خبرٌ لـ: هو مَحذوفاً، ولا يجوزُ أنْ يكونَ ﴿إِلَٰهٌ﴾ مُبتدأً والظَّرفُ المقدَّمُ خبراً عنه، والجُملةُ الاسميَّةُ صلةً[١] لخُلُوها عَن ضميرِ الموصولِ، ولا يجوزُ أيضاً أنْ يكونَ ﴿إِلَٰهٌ﴾ فاعل الظَّرفِ والجُملة ظَرفيَّة لهذا المعنى بِعينِهِ، ولا يَحسنُ تقديرُ الظَّرفِ صِلةً، و﴿إِلَٰهٌ﴾ بدلاً من الضَّميرِ المستَتر فيهِ[٢]، وتَقديرُ ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ مَعطوفاً كَذلك؛ لتَضمُّنِهِ الإبدالَ منَ الضَّميرِ العائدِ مرَّتينِ، وفيه بُعدٌ، حتَّى قيلَ بامتناعِهِ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ جملةً اسميَّةً أيضاً؛ لئلَّا يلزمَ فسادُ المعنَى[٣] إنْ استؤنفَ، وخُلُو الصِّلةِ[٤] من العائدِ إنْ عُطِفَ.

ومثالُ التَّعلُّقِ بالمحذوفِ قولهُ تَعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [الأعراف:٧٣] بتقديرِ: وأَرسَلنا، ولم يتقدَّم ذكرُ الإرسالِ، ولكنْ ذِكرُ النَّبيِّ والمُرسَلِ إليهِم يدلُّ عَلى ذلكَ.

ولمَّا كانَ قولُه: لا بدَّ من تعلُّقِ الجارِّ بفعلٍ في صورةِ الإطلاقِ والحُكمِ على الكلِّيَّةِ، ولم يكنْ في الحقيقةِ كَذلكَ، أشارَ إلى المُستَثْناةِ بقَولِهِ: (وَيُسْتَثْنَى مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ أَرْبَعَةٌ فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ؛ أَحَدُهَا): حَرفٌ (زَائِدٌ)، إمَّا في المرفوعِ (كَالبَاءِ

---

(١) قوله: «صلة» ليس في الأصل.

(٢) يكون التقدير: هو الذي يكون هو في السماء إله.

(٣) لأنه يدل وقتئذٍ على تعدد الآلهة.

(٤) ومنه باء البسملة وغيره. «منه رَحِمَهُ اللهُ»

فِي: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:١٦٦]. وكَـ: مِنْ، فِي: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٥٩]، و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣].

فِي: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦]).

وإمَّا في المنصوبِ كقولِهِ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ﴾ [هود:١٢٣]، (وكَـ:مِنْ، فِي: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف:٥٩]، و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[1] [فاطر: ٣])

فإنَّ هذهِ الحروفَ زائدةٌ، بعضُها في المرفوعِ، وبعضُها في المنصوبِ لا تتَعلَّقُ بشيءٍ؛ لأنَّ مَعنى التَّعلُّقِ: الارتباطُ المعنويُّ، والأصلُ أنَّ أفعالاً قَصُرت عن الوصولِ إلى الأسماءِ فأُعينَتْ عَلى ذلكَ بحروفِ الجرِّ، والزَّائدُ إنَّما دخل في الكَلامِ تقويةً له وتأكيداً، ولم يَدخلْ للرَّبطِ.

وقولُ[2] البعضِ: إنَّ الباءَ في ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين:٨] متعلِّقةٌ بليسَ[3] وَهْمٌ.

نعَمْ يَصحُّ في اللامِ المقوِّيةِ أنْ يُقال: إنَّها مُتعلِّقةٌ بالعاملِ المقوّي نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة:٩١]، و﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]، و﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف:٤٣]؛ لأنَّ التَّحقيقَ أنَّها لَيستْ زائدةً محْضةً، لما تُخيِّلَ في العاملِ من الضَّعفِ الَّذي نزَّلهُ منْزلةَ القاصرِ ولا مُعدِّيةً مَحْضةً؛ لاطِّرادِ صِحَّةِ إسقاطِها، فَلها منْزلة بين المنْزلتَين[4].

---

(١) قوله: «غير الله»: في الأصل: «غيره».

(٢) هو الحوفي، وانظر رأيه في: «مغني اللبيب» ص: ٥٧٥.

(٣) قوله: «بليس» سقط من الأصل.

(٤) «مغني اللبيب» ص: ٥٧٦. ولام التقوية هي المزيدة لتقوية عامل ضعف إمَّا بتأخره نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ أو بكونه فرعاً في العمل نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾. وفي «حاشية=

والثَّانِي: لَعَلَّ فِي لُغَةِ مَنْ يَجُرُّ بِهَا، وهُمْ عُقَيْلٌ، قَالَ شَاعِرُهُمْ: ....

فإنْ قُلتَ: لو كانتْ زائدةً لما عَمِلَت الجرَّ في المدخولِ. قُلتُ: نَعمْ، ولكنَّ عَملَها هذا لرعايةِ صورةِ الجرِّ والإشعارِ إلى تأثيرِها في الكَلام تَقويةً مع أنَّه لا يضرُّ أصلَ المعنَى، تدَبَّرْ.

(والثَّانِي) من الحُروف المُستثناةِ: كَلمةُ (لَعَلَّ: فِي لُغَةِ مَنْ يَجُرُّ بِهَا[١]، وهُمْ) قَبيلةُ (عُقَيْلٍ[٢]، قَالَ شَاعِرُهُمْ)[٣]: ....

= الأصل» ص: ٢٢ نقل عن الشارح: إنما حكم بزيادة اللام في ﴿لِّمَا مَعَهُمْ﴾ و﴿لِّمَا يُرِيدُ﴾ لأنَّ ﴿مُصَدِّقًا﴾ و﴿فَعَّالٌ﴾ متعديان لا يحتاج فعلهما إلى الرابط، ولكنْ لقصور اسم الفاعل في العمل احتاج إلى الرابط ليتقوى به فيه فصحَّ تعلُّقهما لما قبلهما فلها منزلة بين اللازم والمتعدي، وكذلك اللام في ﴿لِلرُّءْيَا﴾ لما أُخِّر فعل ﴿تَعْبُرُونَ﴾ عن مفعوله؛ أعني به: الرؤيا، ضَعُف أن ينصبه فقوي باللام كاسم الفاعل، ويضاف إلى ما ذكره ابن هشام فيما لا يتعلق أن الجار والمجرور لا يتعلقان أيضاً إذا نابا عن الفاعل، أو كانا تابعين لعطف أو بدل أو توكيد، أو في محل نصب على الاستثناء، ومثله في الحكم الظرف. انظر: «إعراب الجمل» ص: ٣٠٩.

(١) وفيها أقوال. انظر: «ارتشاف الضرب» ٣/ ١٢٨١، و«الجنى الداني» ص: ٥٨٤.

(٢) بنو عُقيل: إحدى القبائل الست العظيمة من بني عامر بن صعصعة، وتعود في نسبها إلى: عُقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن. «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص: ٢٩٠، و«اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير ٢/ ٣٥٠، و«الاشتقاق» ابن دريد: ٢٩٧.

(٣) هو كعب بن سعد العذري. «حاشية الأصل» ص: ٢٢. وفي «الأصمعيات» ص: ٩٦، و«حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ٣٥: البيتان من قصيدة لكعب بن مالك الغنوي يرثي أخاه. وانظر: «أمالي القالي» ٢/ ١٥١، و«شرح ابن عقيل» ٣/ ٤.

.... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

والثَّالِثُ: لَوْلَا فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ، نَحْوُ: لَوْلَايَ، ولَوْلَاكَ، ولَوْلَاهُ ....

فَقلتُ ادْعُ أُخْرى وارْفَعِ الصَّوتَ دعوةً (لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ)[1]

فإنَّ لعلَّ الجارَّةَ لـ: أبي، لا تتعلَّقُ بِشيءٍ؛ لأنَّها بمنزلةِ الحرفِ الزَّائدِ، ألا يُرى أنَّ مجرورَها في مَوضعِ رفعٍ بالابتِداءِ بدليلِ ارتفاعِ ما بعدَه عَلى الخَبريَّةِ[2]، وإنَّما / [أ/ ٢٥] دخلتِ الكَلامَ؛ لإفادةِ مَعنى التَّوقُّعِ، لا لتوصلَ العاملَ، كَما دخلتْ ليتَ لإفادةِ مَعنى التَّمنِّي، ثُمَّ إنَّهم جرُّوا بِها؛ تَنْبيهاً عَلى أنَّ الأصلَ في الحُروفِ المخْتصَّةِ بالأسماءِ أنْ تَعملَ الإعْرابَ المخْتصَّ بِه كَحُروفِ الجرِّ.

(والثَّالِثُ) منَ الحُروفِ الغيرِ المتَعلِّقةِ بشيءٍ كَلمةُ (لَوْلَا فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ).

وإنَّما قالَ: في قولِ بَعضِهم؛ لأنَّ الشَّائعَ الكثيرَ أنْ تَقعَ بعدَها صيغةُ ضَميرٍ مَرفوعٍ مُنفصلٍ عَلى ما سَيجيءُ، نحو: لولا أنت، لولا أنا، لولا هو، بتَمامِها، لِكَونِ ما بَعدَها مبتدأ، وحَقُّ المبتدأِ الرَّفعُ والانفِصالُ، نحو: قولِه تَعالَى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١]، وقدْ جاء بعدَها صِيغةُ ضَميرٍ مَجرورٍ مُتَّصلٍ عَلى خِلاف المَشهورِ، (نَحْوَ: لَوْلَايَ، ولَوْلَاكَ، ولَوْهُ) بتمامِها، فإنَّ الياءَ والكافَ والهاءَ فيهنَّ صيغةُ ضَميرٍ مَجرورٍ.

وقد روى الثِّقاتُ عن العربِ هكَذا، وإنْ كانَ عَلى خِلافِ القياسِ، كَقولِ يزيد

---

(١) ويروى: (لعل أبا المغوار) ولا شاهد حينئذٍ.

(٢) وهو قوله: قريب منك. «منه»

فَمَذْهَبُ سِيبَوَيهِ: أَنَّ لَوْلَا فِي ذَلِكَ جَارَّةٌ، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، ....

بنِ أمِّ الحَكمِ[١]:

وكَمْ مَوطنٍ لولايَ طِحْتَ كَما هَوى بأجْرامِـهِ مـن قُلَّـةِ النيْـقِ منهـوي[٢]

فَحينَئذٍ احتيجَ في[٣] هذا الاستعمال إلى تأويلٍ، واختُلفَ في تأويلِهِ:

(فَمَذْهَبُ سِيبَوَيهِ[٤]: أَنَّ لَوْلَا فِي ذَلِكَ) الاستعمالِ مُغيَّرٌ عن بابِه وحالِهِ، أي: (جَارَّةٌ) للضَّميرِ (وَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ)، فإنَّها أيضاً بمنْزلتِها؛ في أنَّ ما بعدَها مرفوعُ المحلِّ بالابتداءِ، إذْ هي تَستدعِي جُملتَين كَسائرِ أدواتِ الشرطِ.

وقالَ أبو الحسنِ الأخفشُ: إنَّها غيرُ مُغيَّرة عن بابِها؛ لأنَّ تَغييرَ الشَّيء عَن بابِهِ قليلٌ، ولكنَّ الضَّميرَ بعدَها ضَميرٌ مَرفوعٌ بطريقِ استعارةِ ضَميرِ المجرورِ مكانَ المرفوعِ، كَما عَكَسوا في قَولِهم: ما أنا كأنتَ، وهذا كَقولِهم في: عَسايَ، وعَساكَ.

---

(١) يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي البصري، شاعر أموي، من فصحاء الشعراء، جده أبو العاصي صاحب رسول الله ﷺ وعمه الصحابي عثمان بن أبي العاص، «شاعر عالي الطبقة» (ت ١٠٥هـ). «خزانة الأدب» ١/ ١١٣، «الأعلام» ٨/ ١٨١.

(٢) يقال: طاح يطيح هلك وهوى، من باب ضرب بمعنى سقط، ومن باب علم بمعنى حب، وههنا من الأول، القلة أرفع موضع في الجبل، والنيق أعلى الجبل، منهوي من باب الانفعال، وقد جاء على الشذوذ لأن نون المطاوعة إنما تدخل على كلمة كانت متعدية قبل وهي ليست كذلك، بل هي لازم أيضاً. «منه»

(٣) قوله: «في» سقط من الأصل.

(٤) «الكتاب» ٢/ ٣٧٣، و«شرح التسهيل» ٣/ ١٨٥، و«الجنى الداني» ١/ ٦٠٤، و«موصل الطلاب إلى الإعراب» ١/ ٧٨.

والأَكْثَرُ أَنْ يُقَالَ: لَوْلا أَنَا، ولَوْلا أَنْتَ، ولَوْلا هُوَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١].

والرَّابِعُ: كَافُ التَّشْبِيهِ، نَحْوُ: زَيْدٌ كَعَمْرٍو، ....

ورُدَّ[١] هذا التَّأويلُ: بأنَّ نيابةَ ضميرٍ عن ضميرٍ يُخالفُه في الإعْرابِ، إنَّما ثبتت في الكَلام إذا كان مُنفصلاً، وأمَّا في المتَّصلِ فإنَّما جاءتْ بثلاثةِ شُروطٍ: كَون المنوبِ عنهُ مُنفصِلاً، وتَوافقِهما في الإعْرابِ، وكون ذلكَ في الضَّرورةِ[٢]، كَما في قَولِ ثَعلبٍ:

.... **أَلَّا يُجاوِرَنَـــــا إِلَّاكِ دَيَّـارُ**[٣]

والاستشهادُ أنَّه جاءَ بعدَ إلَّا بالمُضْمَرِ المتَّصلِ مكانَ المنْفصلِ للضَّرورةِ، وحقُّه أنْ يُقالَ: إلَّا إيَّاك مَكان إلَّاك، (والأَكْثَرُ أَنْ يُقَالَ: لَوْلَا أَنَا، ولَوْلَا أَنْتَ، ولَوْلَا هُوَ)، بإتيانِ الضَّميرِ المرفوعِ المنفَصلِ بعدَها، فالضَّمائرُ بعدَها في مَحلِّ الرَّفعِ عَلى الابتداءِ، مَحذوفَة الخَبرِ، (كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٤] [سبأ:٣١])، تقديرُه: لولا أنتم مَوجودونَ لكنَّا... الآية.

(والرَّابِعُ) من الحُروفِ الغيرِ المُتعلِّقةِ بِشيءٍ: (كَافُ التَّشْبِيهِ، نَحْوَ: زَيْدٌ كَعَمْرٍو)، فزيدٌ: مبتدأٌ، والكافُ: حرفُ جَرٍّ لا تَتعلَّق بِشيءٍ، وعَمْرو: مجرورٌ بها

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» ص: ٥٧٦.

(٢) خلافاً لابن الأنباري، فإنَّه أجاز ذلك في الاختيار. انظر: «ارتشاف الضرب» ١/ ٤٧٦.

(٣) صدره:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ....

ولا يعرف قائله. انظر: «الخصائص» ١/ ٣٠٨، «شرح المفصل» ٢/ ٣١٧، «شرح ابن عقيل» ١/ ٩٠.

(٤) في الأصل: (لولا أنتم لكنا مسلمين).

وزَعَمَ الأَخْفَشُ وابْنُ عُصْفُورٍ: أَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وفِي ذَلِكَ بَحْثٌ.

لفْظاً، ومَرفوعٌ مَحلّاً، خَبراً عن المبتَدأ.

(وزَعَمَ الأَخْفَشُ وابْنُ عُصْفُورٍ)(١)؛ أي: قالا، والزَّعمُ يُستعملُ في القَولِ الباطلِ، كَما قالَ شُريحٌ(٢): لِكلِّ شيءٍ كُنيَةٌ، وكُنْيَةُ الكَذبِ زعَموا(٣). (أَنَّهَا)؛ أي: كاف التَّشبيهِ (لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ)، مُستَدلينَ بأنَّه إذا قيلَ: زيدٌ كَعَمْرٍو، فإنْ كانَ المتَعلَّقُ استَقرَّ فالكافُ لا يَدلُّ عَليهِ، وهي شَرط بِخلافِ نحو (في) مِنْ نحو: زيْدٌ في الدَّارِ، وإنْ كانَ فِعلاً مُناسِباً للكَافِ مثلَ: أشبه، فَهو مُتعدٍّ بنفسِهِ لا يحتاجُ إلى الرَّابطِ، ويلزمُ أيضاً استغناءُ الكَلامِ عن كافِ التَّشبيهِ، ولكنَّهما قيَّدا عدمَ تَعلُّقِهِ بشيءٍ بِعدمِ / وقوعها صِلةً، وأمَّا إذا وقعَ صِلةً فَيتعلَّقُ بشيءٍ البتَّةَ. [١٢٦/أ]

ولذا مثَّلَ العلَّامةُ(٤) في «المفصَّل»(٥)، لكافِ التَّشبيهِ المتَعلِّقةِ بالصِّلةِ فقالَ: كَقولكَ: الَّذي كَزيدٍ أخوكَ، (وفِي ذَلِكَ) الاستدلالِ (بَحْثٌ)؛ لأنَّ جميعَ الحُروفِ

---

(١) «الجنى الداني» ص: ٨٤، و«مغني اللبيب» ص: ٥٧٧. وابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد النحوي الحضرمي الإشبيلي واختلف في وفاته، وقيل: ٦٦٩هـ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس؛ أخذ العربية والأدب عن أبي الحسن الدباج وأبي علي الشلوبين، من آثاره: «كتاب المقرب» في النحو، و«الممتع» في التصريف. «فوات الوفيات» ٣/ ١٠٩، و«بغية الوعاة» ٢/ ١١٥، و«الأعلام» ٥/ ٢٧.

(٢) أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد الرعيني الإشبيلي (ت ٤٧٦هـ)، من تصانيفه: «الكافي». انظر: «غاية النهاية» ٢/ ١٥٣، و«شذرات الذهب» ٣/ ٣٥٤.

(٣) «لسان العرب» (زعم).

(٤) أي: الزمخشري.

(٥) كتاب «المفصل» للزمخشري ص: ٣٨٥، وانظر: «شرح المفصل» ٤/ ٥٠٢.

....

الجارَّةِ الواقعةِ في مَوضعِ الخَبرِ ونحوه يَدلُّ عَلى الاستقرارِ أو الحُصولِ(١).

واعلمْ أنَّ المصنِّفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ استثنى في «المغني» سِتةَ أحرفٍ(٢)، وعدَّ منها: رُبَّ(٣)، في نحو: رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُه أو لقيْتُ، وعلَّل بقولِه: لأنَّ مجرورَها مفعولٌ في الثَّاني، ومبتدأٌ في الأوَّلِ، أو مَفعولٌ عَلى حدِّ قولِه: زيداً ضَربتُه(٤).

وإنَّما دَخلتْ(٥) في المثالَين لإفادَةِ التَّكثيرِ أو التَّقليلِ، لا لتَعديَةِ عاملٍ قاصرٍ، هذا قولُ(٦) ....

---

(١) هو رأي ابن هشام تابع أبا حيان. انظر «مغني اللبيب» ص: ٥٧٨، و«موصل الطلاب» ص: ٨٠. وقال ابن جني في «سر صناعة الإعراب» ١/ ٢٨٩: كاف الجرِّ قد تكون مرة اسماً ومرة حرفاً، فإذا رأيتها في موضع تصلح فيه لأن تكون اسماً ولأن تكون حرفاً فجوز فيها الأمرين.

(٢) انظر: «مغني اللبيب» ص: ٥٧٧.

(٣) وفيها لغات ذكر ابن مالك في «التسهيل» ص: ١٤٧ عشر لغات، وذكر المرادي في «الجنى الداني» ص: ٤٢٤ سبع عشرة لغة، وكذا السيوطي في «همع الهوامع» ٢/ ٢٥، وفي «مغني اللبيب» ص: ١٨٤ ست عشرة لغة.

(٤) بتقدير ربَّ رجل لقيت لقيته، على أن يكون رجل في رب رجل مفعول لقيت ولقيته تفسيراً لها، وإنما أخرت لقيت عن المفعول لاقتضاء رب صدر الكلام على ما عرف منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٥) قوله: «وإنما دخلت... » إلخ جواب سؤال مقدر تقديره: إذا لم يكن لها مدخل في إيصال معنى الأفعال إلى الأسماء فأيَّة حاجة اقتضت دخولها، فأجاب بقوله: «إنما... » إلخ. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٦) انظر قول الرماني وابن طاهر في: «ارتشاف الضرب» ٤/ ١٧٣٨، و«الجنى=

الرُّمانيِّ[(١)] وابنِ طاهرٍ[(٢)].

وقالَ الجُمهورُ[(٣)]: هي فيهما حرفٌ مُعَدٍّ، فإن قالوا: إنها عَدَّتِ العاملَ المذكورَ فَخطأٌ؛ لأنه يتعدى بنفسه ولاستيفائهِ مَعمولَه في المثالِ الأول، وإن قالوا: عَدَّت مَحذوفاً تقديرُه: حَصلَ أو نحوه كَما صرَّحَ به جماعةٌ، ففيهِ تقديرُ ما مَعنى الكَلامِ مُستَغنٍ عنه، ولـم يُلفظْ به في وقتٍ[(٤)].

وعَدَّ[(٥)] منها حروفَ الاستثناءِ، وهي: خَلا، وعَدا، وحاشا، إذا خفضْنَ فإنَّهنَّ لتَنْحيةِ الفعلِ عمَّا دخَلْنَ عليهِ، كَما أنَّ: إلَّا، كَذلك، وذلكَ عكسُ معنى التَّعديةِ الَّذي هو إيصالُ معنى الفعلِ إلى الاسمِ، ولو صَحَّ أنْ يُقالَ: إنَّها متعلِّقةٌ لصحَّ ذلك في:

= الداني» ص: ٤٤٠.

(١) أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله الرماني مُفَسِّر وفيلسوف معتزلي، (٢٩٦هـ-٣٨٤هـ)، ومن كبار النحاة، كان مُتَبحِّراً في علوم الفقه واللغة والكلام والفلك. عاصر أبا علي الفارسي وأبا سعيد السيرافي. له: «الجامع في القرآن ومعاني الحروف». وقيل في أسلوبه: كان يمزج النحو بالمنطق. كان من تلاميذه أبو حيان التوحيدي. «نزهة الألباء» ص: ٢٣٣، و«معجم الأدباء» ١٤/ ٧٣، و«النجوم الزاهرة» ٤/ ١٦٨.

(٢) أبو عبد الله محمد بن طاهر بن علي الأندلسي (ت ٣٨٤هـ)، من تصانيفه: «تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب». انظر: «الوافي بالوفيات» ٢/ ١١٣، و«بغية الوعاة» ١/ ١٢٠، و«الأعلام» ٧/ ٤٢.

(٣) انظر: «مغني اللبيب» ص: ٥٧٧، و«همع الهوامع» ٢/ ٢٥.

(٤) «مغني اللبيب» ص: ٥٧٧.

(٥) أي: ابن هشام.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: حُكْمُ الجارِّ والمَجْرُورِ بَعْدَ المَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ حُكْمُ الجُمْلَةِ، فَهُوَ صِفَةٌ فِي نَحْوِ: رَأَيْتُ طَائِراً عَلَى غُصْنٍ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ النَّكِرَةِ المَحْضَةِ، وهِيَ طَائِرٌ، وحَالٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ [القصص:٧٩]؛...............

إلَّا، وإنَّما خُفِضَ[١] بِهِنَّ المستثنى ولم يُنصبْ كَما يُنصبُ كالمُستثنى بـ: إلَّا، للفَرقِ بين أحرفِ[٢] الاستثناءِ وأفعالِ الاستثناءِ، انتهى[٣].

(المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ)

من مَسائلِ البابِ الثَّاني فيما يُتلى عَليك، ثُمَّ استأنفَ فقالَ: (حُكْمُ الجَارِّ والمَجْرُورِ بَعْدَ المَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ حُكْمُ الجُمْلَةِ) الَّتي سَبقتْ بتَفصيلِها في المسألةِ الرَّابعةِ من البابِ الأوَّلِ، (فَهُوَ)؛ أي الجارُّ والمجرورُ، الفاءُ للتَّفريعِ؛ أي: إذا كان حُكمُ الجارِّ والمجرورِ كحُكمِ الجُملةِ فهوَ (صِفَةٌ)؛ أي: كَما أنَّ الجملةَ كَذلكَ (فِي نَحْوِ: رَأَيْتُ طَائِراً عَلَى غُصْنٍ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ النَّكِرَةِ المَحْضَةِ، وهِيَ) أي: النكرةُ المحضةُ لفظُ (طَائِرٍ) لأنَّ المعرَّفَ خمسةٌ، وهي: المُضْمراتُ، والمُبهماتُ، والعَلمُ الخاصُّ، والمُعرَّفُ باللامِ، والمُضافُ إلى أحدِ هذهِ الأربعةِ، ولفظُ طائرٍ ليسَ من أحدِ هذهِ الخَمسةِ فكانَ نكرةً مَحضةً، وكانَ الجارُّ والمجرورُ بعدَها؛ أعنِي: على غُصنٍ مُتعلِّقاً بكائنٍ في مَحلِّ النَّصبِ على أنَّه صفتُها (و) الجارُّ والمجرورُ (حَالٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ [القصص:٧٩])، فالجارُّ والمجرورُ مُتعلِّقٌ

---

(١) جواب سؤال أيضاً. تأمل. «منه»

(٢) إذا كن حرفاً؛ يعني: بخفضن إذا كنَّ حرف استثناء، وينصبن إذا كن فعله للفرق بينهنَّ أفعالاً وأحرفاً. «منه»

(٣) «مغني اللبيب» ص: ٥٧٨.

أَيْ: مُتَزَيِّناً؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ مَحْضَةٍ، وهِيَ الضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ فِي ﴿خَرَجَ﴾، ومُحْتَمِلٌ لهُمَا فِي نَحْوِ: يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ، وهَذَا ثَمَرٌ يَانِعٌ عَلَى أَغْصَانِهِ؛ لِأَنَّ الزَّهْرَ مُعَرَّفٌ بِلَامِ الجِنْسِيَّةِ، فَهُو: قَرِيبٌ مِنَ النَّكِرَةِ، وقَوْلُكَ: (ثَمَرٌ) مَوْصُوفٌ، فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ المَعْرِفَةِ.

والمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: مَتَى وَقَعَ الجَارُّ والمَجْرُورُ صِفَةً، أَوْ صِلَةً، ....

بـ(كائناً) في مَحلِّ النَّصبِ، على أنَّه حالٌ من فاعلِ ﴿خَرَجَ﴾ (أَيْ: مُتَزَيِّناً)، وإنَّما وقعَ حالاً (لِأَنَّهُ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ مَحْضَةٍ، وهِيَ الضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ فِي ﴿خَرَجَ﴾ و)الجارُّ والمجرورُ (مُحْتَمِلٌ لهُمَا) أي: الصِّفةِ والحالِ (فِي نَحْوِ: يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ) فالجارُّ والمجرورُ يَحتملُ أنْ يَتعلَّقَ بكائنٍ عَلى أنَّه صِفةٌ، ويَحتَملُ أنْ يَتعلَّقَ بكائناً على أنَّه حالٌ، (و) كَذلكَ قَولهُم: (هَذَا ثَمَرٌ يَانِعٌ عَلَى أَغْصَانِهِ) يَحتَمِلُهما؛ (لِأَنَّ الزَّهْرَ مُعَرَّفٌ بِلَامِ الجِنْسِيَّةِ فَهُوَ) أي: المعرَّف بلام الجنس يعني العهد الذهني[1] (قَرِيبٌ مِنَ النَّكِرَةِ) أي: إليها كَما مرَّ (وقَوْلُكَ ثَمَرٌ: / مَوْصُوفٌ) بِقولِك يانِعٌ، (فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ المَعْرِفَةِ) لِكونِه مَوصوفاً، ولذا جُعلَ من مُصحِّحِ الابتداءِ في قولِه تعالَى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة:٢٢١][2]. [٢٧/أ]

(المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ)

من مَسائلِ البابِ الثَّاني:

هي أنَّه (مَتَى وَقَعَ الجَارُّ والمَجْرُورُ صِفَةً) لشَيءٍ (أَوْ صِلَةً)..........

---

(١) قوله: «الجنس يعني العهد الذهني» في الأصل: «الجنسيَّةِ دون العَهد».

(٢) «مغني اللبيب» ص: ٥٧٨، ٦٠٩، و«موصل الطلاب إلى الإعراب» ص: ٨١.

أَوْ خَبَراً، أَوْ حَالاً، تَعَلَّقَ بِالمَحْذُوفِ تَقْدِيرُهُ: كَائِنٌ أَوِ اسْتَقَرَّ، إِلَّا أَنَّ الوَاقِعَ صِلَةً فَيَتَعَيَّنُ فِيهِ تَقْدِيرُ اسْتَقَرَّ؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثَالُ الصِّفَةِ وَالحَالِ، .....

لموصولٍ، (أَوْ خَبَراً) عن مبتدإٍ أو غيره، (أَوْ حَالاً) عن ذِيها[1] (تَعَلَّقَ بِالمَحْذُوفِ) البتَّة، (تَقْدِيرُهُ: كَائِنٌ)لمَا عَرفْتَ أنَّ ما في مَعنى الفعلِ يجوزُ أنْ يكونَ مُتعلَّقاً، (أَوِ اسْتَقَرَّ) لأنَّه الأصلُ في التَّعلُّقِ؛ يعني: أنَّ الجارَّ والمجرورَ إذا وقعَ في هذه المواقعِ يجوز تَعلقُه بأيِّهما شاءَ المُعرِبُ من غيرِ فَرْقٍ، (إِلَّا أَنَّ الوَاقِعَ صِلَةً) لا يكونُ كَذلكَ (فَيَتَعَيَّنُ فِيهِ تَقْدِيرُ اسْتَقَرَّ)، ولا يُفوَّضُ إلى رأيِ المُعرِبِ؛ (لِأَنَّ الصِّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً)[2].

واستثنى بعضُهم الواقعَ صفةً للنَّكرةِ إذا كانت مُبتدأً، نحو: كُلُّ رجلٍ في الدَّارِ فلهُ دِرهمٌ[3]، لأنَّ هذا المبتدأَ شَبيهٌ بالشَّرطِ، ومنَ الواجبِ كَونُ الشَّرطِ جُملةً، وكَذا ما شابَهُه، فَتعيَّنَ أنْ يتعلَّقَ: في الدَّارِ، في قوله: كُلُّ رجلٍ في الدَّارِ بـ(استقَرَّ) أو (حصَلَ)، (وقَدْ تَقَدَّمَ مِثَالُ الصِّفَةِ) في المسألةِ الثَّانيةِ وهو قَولُهُ: رأيتُ طائراً على غُصنٍ (والحَالِ) في قَولِهِ: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ ﴾ [القصص:٧٩].

---

(١) عدَّ ابن هشام فيما يجب فيه تعلُّق الجارِّ والمجرور بمحذوف ثمانية هي: أن يقعا صفة، أو حالاً، أو صلة، أو خبراً، أو أن يرفعا الاسم الظاهر، أو أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مَثَل أو شبهه كقولهم للمعرس: (بالرفاه والبنين)، أو أن يكون المتلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو: (بزيد مررت به). والقسم بغير الباء نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾. «مغني اللبيب» ص: ٥٨١. ويضاف إليها المفعول الثاني ويكون للفعل القلبي أو لفعل التحويل نحو: ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ﴾ [آل عمران:١٨٨]. «إعراب الجمل وأشباه الجمل» ص: ٢٨٦.

(٢) انظر: «شرح المفصل» ٢/ ٢٤٢، ٢/ ٣٩٠، و«ارتشاف الضرب» ٢/ ٩٩٦.

(٣) «شرح المفصل» ٢/ ٢٤٢، و«مغني اللبيب» ٥٨٣، و«ارتشاف الضرب» ٢/ ٩٩٦.

وأَمّا مِثالُ الخَبَرِ فنَحْوُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة:٢]، ومِثالُ الصِّلَةِ: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء:١٩].

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: يَجُوزُ فِي الجَارِّ والمَجْرُورِ فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ الأَرْبَعَةِ، وحَيْثُ وَقَعَ بَعْدَ النَّفْيِ أَوِ الاسْتِفْهَامِ أَنْ يَرْفَعَ الفَاعِلَ، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ أَبُوهُ، فَلَكَ فِي (أَبُوهُ)، وَجْهَانِ: ....

(وأَمّا مِثالُ الخَبَرِ فَنَحْوُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة:٢])، فإنَّ اللامَ مُتعلِّقةٌ بِكائنٍ مرفوعُ المحلِّ على أنّه خبرُ المبتدأ.

(ومِثالُ الصِّلَةِ: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء:١٩])، فإنَّ قولَه ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ: استقرَّ، لا مَحلَّ لهُ من الإعْرابِ لِكونِه صِلةً لموصولٍ.

(المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ)

هي أنَّه (يَجُوزُ فِي الجَارِّ والمَجْرُورِ فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ الأَرْبَعَةِ)؛ يَعني: ما وقعَ صفةً، أو صلةً، أو خبراً، أو حالاً، (و) كَذا (حَيْثُ وَقَعَ بَعْدَ النَّفْيِ أَوِ الاسْتِفْهَامِ).

وقَولُهُ: (أَنْ يَرْفَعَ الفَاعِلَ) في تأويلِ المفرَدِ بمَحلِّ الرَّفعِ على أنّه فاعِلُ يجوزُ؛ أي: يجوزُ رفعُ هذهِ السِّتّةِ[1] الفاعلَ؛ لاعتمادِها عليها (تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ أَبُوهُ)، وهو مِثالُ ما وقعَ الجارُّ والمجرورُ صفةً، ورفع الفاعل.

(فَلَكَ فِي: أَبُوهُ، وَجْهَانِ[2]: ....

---

(١) أي: الصفة، والصلة، والحال، والخبر، والمعتمد على نفي، والمعتمد على استفهام.

(٢) انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» ١/ ٤٤، و«مغني اللبيب» ص: ٧٢٢، و«شرح=

أَحَدُهُمَا: أَنْ تُقَدِّرَهُ فَاعِلاً لِلجَارِّ والمَجْرُورِ لِنِيَابَتِهِ عَنِ اسْتَقَرَّ مَحْذُوفاً، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ الحُذَّاقِ، والثَّانِي: أَنْ تُقَدِّرَهُ مُبْتَدأً مُؤَخَّراً والجَارَّ والمَجْرُورَ خَبَراً مُقَدَّماً، والجُمْلَةَ صِفَةً، وتَقُولُ: مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ، ....

أَحَدُهُمَا: أَنْ تُقَدِّرَهُ فَاعِلاً لِلجَارِّ والمَجْرُورِ لِنِيَابَتِهِ عَنِ اسْتَقَرَّ مَحْذُوفاً)؛ لأنَّ رفعَ الفاعلِ خاصٌ بالفعلِ، لا يوجدُ في غيرِهِ إلَّا أنْ يَنوبَ ذلكَ الغيرُ عن الفعلِ، ولذلكَ المعنى احْتِيجَ إلى التَّعليلِ بقولِهِ: لِنِيابَتِهِ.

وبَعدَ كَونِه فاعِلاً اختُلِفَ في أنه: هل العاملُ فيه الفعلُ المحذوفُ أو الجارُّ والمجرورُ؟ والمذهَبُ المختارُ الثَّاني؛ لحصولِ الاستغناءِ بالنَّائبِ عنِ المَنوبِ.

واختارَ[١] ابنُ مالكٍ المذهبَ الأوَّلَ، معَ اعترافِه بأنَّ الضَّميرَ مُستترٌ في الجارِّ والمجرورِ، وهذا تَناقضٌ؛ لأنَّ الضَّميرَ لا يَستكِنِ إلَّا في عامِلِهِ، (وَهَذَا) أي: كَونُ أبوه فاعلاً للجارِّ ومجرورِه (هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ الحُذَّاقِ)[٢]؛ لأنَّ الأصلَ عدم التَّقديمِ والتَّأخيرِ، وهو اختيارُ ابنِ مالكٍ[٣] رَحمَهُ اللهُ.

(والثَّانِي: أَنْ تُقَدِّرَهُ) أي: قَولكَ: أبوه، في: مَررتُ برجلٍ في الدَّارِ أبوهُ، (مُبْتَدأً مُؤَخَّراً / والجَارَّ والمَجْرُورَ خَبَراً مُقَدَّماً، والجُمْلَةَ) الاسميَّةَ (صِفَةً) لرجُلٍ. [١/ ٢٨]

(وتَقُولُ) في مثالِ ما وقعَ الجارُّ والمجرورُ بعد النَّفي (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ)،

= قواعد الإعراب» ١/ ٧٦، و«موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» ص: ٨٤.

(١) انظر رأيه في «همع الهوامع» ٣/ ١١٣.

(٢) هذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي وابن جني والزمخشري، وما نسب إلى سيبويه. انظر: «شرح المفصل» ١/ ٩٠، و«ارتشاف الضرب» ٢/ ٥٤.

(٣) اتفق المصنف مع ابن مالك في كون (أبوه) فاعلاً، واختلف معه في العامل فيه.

وقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم:١٠].

تَنْبِيهٌ: جَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الجَارِّ والمَجْرُورِ ثَابِتٌ لِلظَّرْفِ، ....

فلفظُ: أحَد مرفوعٌ عَلى أنَّه فاعلُ الجارِّ والمجرورِ؛ لِنيابتِه عن استَقرَّ، واعتِمادِه عَلى النَّفي، وكَذا يجوزُ فيهِ كَونُه مُبتدأً، معَ كَونهِ نكرةً لاختِصاصهِ بتقديم الخبر[١] عليهِ.

(و) مثالُ ما وقعَ بعدَ حرف الاستِفهامِ (قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم:١٠]). فَلفظُ ﴿شَكٌّ﴾ مَرفوعٌ عَلى أنَّه فاعِلُ الجارِّ والمجرورِ؛ لنِيابتِه عن استَقرَّ، واعتمادِه على الاستِفهامِ[٢].

ومثالُ ما وقعَ بعدَ الموصولِ نحو: جاء الَّذي في الدَّارِ أبوه.

ومثالُ ما وقع[٣] بعدَ المبتدأِ نحو: زيدٌ في الدَّارِ أخوه.

ومثالُ ما وقع بعدَ ذي الحالِ نحو: مَررتُ بزيدٍ عَليه جُبَّةٌ، وإعْرابُهنَّ مُسْتَغنية عن الشَّرحِ.

(تَنْبِيهٌ)؛ أي: هذا تَنبيهٌ عَلى ما سيأتي، ويَحتَملُ أنْ يكونَ بمعنى الأمْرِ، إصغاءً للسَّامعِ عَلى ما يتلو عَليه (جَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ) من أوَّلِ البابِ إلى هنا (فِي الجَارِّ والمَجْرُورِ ثَابِتٌ لِلظَّرْفِ) من غَيرِ تَفرقةٍ، بل الظُّروف أصلٌ في بعضِ الأحكامِ

---

(١) قوله: «بتقديم الخبر» في الأصل: «بتقدم الحكم».

(٢) وأجاز الكوفيون والأخفش رفع الجار والمجرور الفاعل في غير هذه المواضع أيضاً، نحو: في الدار زيد؛ لأن الاعتماد على واحد من الأمور الخمسة عندهم ليس بشرط، ولذا يجيزون في نحو: قائم زيد، أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلاً. «مغني اللبيب» ص: ٥٧٩، و«الإعراب عن قواعد الإعراب» ص: ٦٢، و«موصل الطلاب» ص: ٨٤.

(٣) قوله: «وقع» ليس في الأصل.

فَلَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِفِعْلٍ، نَحْوُ: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف:١٦]، ﴿أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا﴾ [يوسف:٩]، أَوْ بِمَعْنَى فِعْلٍ، نَحْوُ: زَيْدٌ مُبَكِّرٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وجَالِسٌ أَمَامَ الخَطِيبِ.

ومِثَالُ وُقُوعِهِ صِفَةً نَحْوُ: مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ، ....

المذكورةِ.

(فَلَا بُدَّ) أي: لا افتِراقَ، الفاءُ للتَّفريعِ؛ أي: إذا كان الظَّرفُ مُشتركاً في الأحكامِ المثْبَتَةِ للجارِّ والمجرورِ، فلا بدَّ (مِنْ تَعَلُّقِهِ) الضَّميرُ للظَّرفِ (بِفِعْلٍ، نَحْوَ: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]).

فـ: ﴿عِشَآءٗ﴾ ظَرفُ زمانٍ يتَعلَّقُ بفعلِ الجَيْئَةِ، (﴿أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا﴾ [يوسف: ٩])، و﴿أَرۡضٗا﴾ ظَرفُ مَكانٍ مُتعلِّقٌ بِفعْلِ الطرح.

(أَوْ) لا بُدَّ مِن تَعلُّقِهِ (بِمَعْنَى فِعْلٍ) عندَ عدمِ الفعلِ (نَحوَ: زَيْدٌ مُبَكِّرٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ)، فـ: يومَ ظَرفُ زمانٍ متُعلِّقٌ بِمبكِّر؛ لأنَّ فيهِ معنى الفعلِ، (و) نحو: زيدٌ (جَالِسٌ أَمَامَ الخَطِيبِ)، وإنَّما لم يَكتفِ بِمثالٍ واحِدٍ؛ ليكونَ مِثالاً لكِلا قِسمي الظَّرفِ؛ أعني: ظرفَ الزمان وظرفَ المكان.

(ومِثَالُ وُقُوعِهِ)؛ أي: وقوعِ الظَّرفِ (صِفَةً)، وفي بعضِ النُّسخِ: ومثالُ الواقعةِ، الظَّاهرُ أنَّها خلافُ الواقعِ، تأمَّل[1]. (نَحْوَ: مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ)، فلفظُ فوقَ:

---

(١) إشارة إلى ما ورد في بعض النسخ بلفظ (الواقعة) خلاف الواقع، ولا يجوز لأنَّ المقصود هو الظرف، وهو مذكر، ولذلك لا يجوز أن يقال غير (مثال وقوعه).
وجه التأمل: أنه لا بد من مقدر قبل لفظ «الواقعة» وهذا المقدر لا يكون إلا موصوفاً،=

ومِثَالُ وُقُوعِهِ حَالاً، نَحْوُ: رَأَيْتُ الهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ. ومُحْتَمِلاً لَهُمَا نَحْوُ: يُعْجِبُنِي الثَّمَرُ فَوْقَ أَغْصَانِهِ، ورَأَيْتُ ثَمَرَةً يَانِعَةً فَوْقَ غُصْنٍ، ومِثَالُ وُقُوعِهِ خَبَراً، نَحْوُ: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال:٤٢]، ....

ظرفُ مكانٍ من الجِهاتِ السِّتِّ، مَع مُتعلَّقِه، وهو: مُستقر صفةُ طائرٍ.

(ومِثَالُ وُقُوعِهِ حَالاً، نَحْوَ: رَأَيْتُ الهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ)، فبينَ: ظَرفُ مَكانٍ مع مُتعلِّقِهِ وهو كائناً حالٌ مِن الهلالِ.

(و) مثالُ كَونهِ (مُحْتَمِلاً لَهُمَا) أي الصِّفة والحال، (نَحْوَ: يُعْجِبُنِي الثَّمَرُ فَوْقَ أَغْصَانِهِ) فإنَّ الثَّمرَ مُعرَّفٌ بلامِ الجِنسِ، والمُعرَّفُ بلام الجِنْسِ مَعرفةٌ غَير مَحضَةٍ؛ لأنَّه في المعنَى كالنَّكِرةِ كَما مَرَّ غَيرَ مَرَّةٍ، فبالنَّظرِ إلى صورَةِ التَّعريفِ يكونُ الظَّرفُ حالاً؛ لأنَّه بعدَ مَعرفةٍ صورةً، وبالنَّظرِ إلى المعنَى يَكونُ صفةً؛ لأنَّه بعدَ النَّكرَة، فيكونُ هذا مِثال المعرفةِ الغَير المحْضَةِ.

(و) مثالُ النَّكرةِ الغيرِ المحْضةِ: (رَأَيْتُ ثَمَرَةً يَانِعَةً فَوْقَ غُصْنٍ)، فثمرةٌ نكِرةٌ صورةً، إلَّا أنَّها تخصَّصتْ بالصِّفةِ، فتكونُ في المعنَى كالمعرفةِ، وبِهذين الاعتِبارَين يَحتمِلُ الظَّرفُ الصِّفةَ والحالَ أيْضاً.

(ومِثَالُ وُقُوعِهِ خَبَراً، نَحْوُ: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال:٤٢])[1] .....

= وحينئذٍ ينتقض ما قال النحاة من اشتراط التطابق بين الصفة والموصوف، وحينئذٍ لا شكَّ أن الواقعة في بعض النسخ خلاف الواقع فاحفظه. «منه رَحِمَهُ اللَّه»

(١) في قراءة السبعة: نافع وابن كثير وابن عامر وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي بنصب «أسفل»، فـ«أسفل» ظرف مكانٍ خبرٌ عن الركب. «موصل الطلاب شرح قواعد الإعراب». «منه»

وصِلَةً، نَحْوُ: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء:١٩]، ومِثَالُ رَفْعِهِ الفَاعِلَ، نَحْوُ: زَيْدٌ عِنْدَهُ مَالٌ، ويَجُوزُ تَقْدِيرُهُمَا مُبْتَدأً وخَبَراً.

فـ ﴿وَٱلرَّكْبُ﴾ مُبتدأٌ، و ﴿أَسْفَلَ﴾ أفْعلَ التَّفضيلِ، استُعمِلَ بـ(مِنْ) صِفةً / لمكانٍ مَحذوفٍ وأُقيمَ هو مقامَهُ[١]، تَقديرُهُ: والرَّكْبُ في مَكانٍ أسْفلَ مِن مَكانِكم، وحِينئذٍ يَكونُ ظَرفيَّةُ ﴿أَسْفَلَ﴾ مَجازاً لا حَقيقةً، فبِهذا الاعتِبارِ يكونُ ﴿أَسْفَلَ﴾ معَ مُتعلَّقِهِ وهو مُستَقرٌّ خبراً لمبتَدأٍ، والجُملةُ حالٌ من الظَّرفِ المقدَّمِ[٢]. [أ/ ٢٩]

(و) مِثالُ وُقوعِهِ (صِلَةً، نَحْوُ: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء:١٩]) فـ﴿مَنْ﴾: مَوصول مُبتدأٌ، و﴿عِندَهُۥ﴾: ظَرفٌ مُستقرٌّ مع ضَميرِه المستَترِ فيهِ، المُنتَقل من استَقرَّ إليهِ: جُملةٌ ظرفيَّةٌ لا مَحلَّ لها من الإعْرابِ؛ لكَونِها صِلةً، وجُملةُ ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ خَبرُ المبتَدأِ.

(ومِثالُ رَفعِهِ الفَاعِلَ نَحْوَ: زَيْدٌ عِنْدَهُ مَالٌ)، فمالٌ مَرفوعٌ عَلى أنَّه فاعلُ الظَّرفِ لنِيابتِه عن استَقرَّ، وهذا هو الرَّاجحُ عندَ الحُذَّاقِ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التَّقديمِ والتَّأخير.

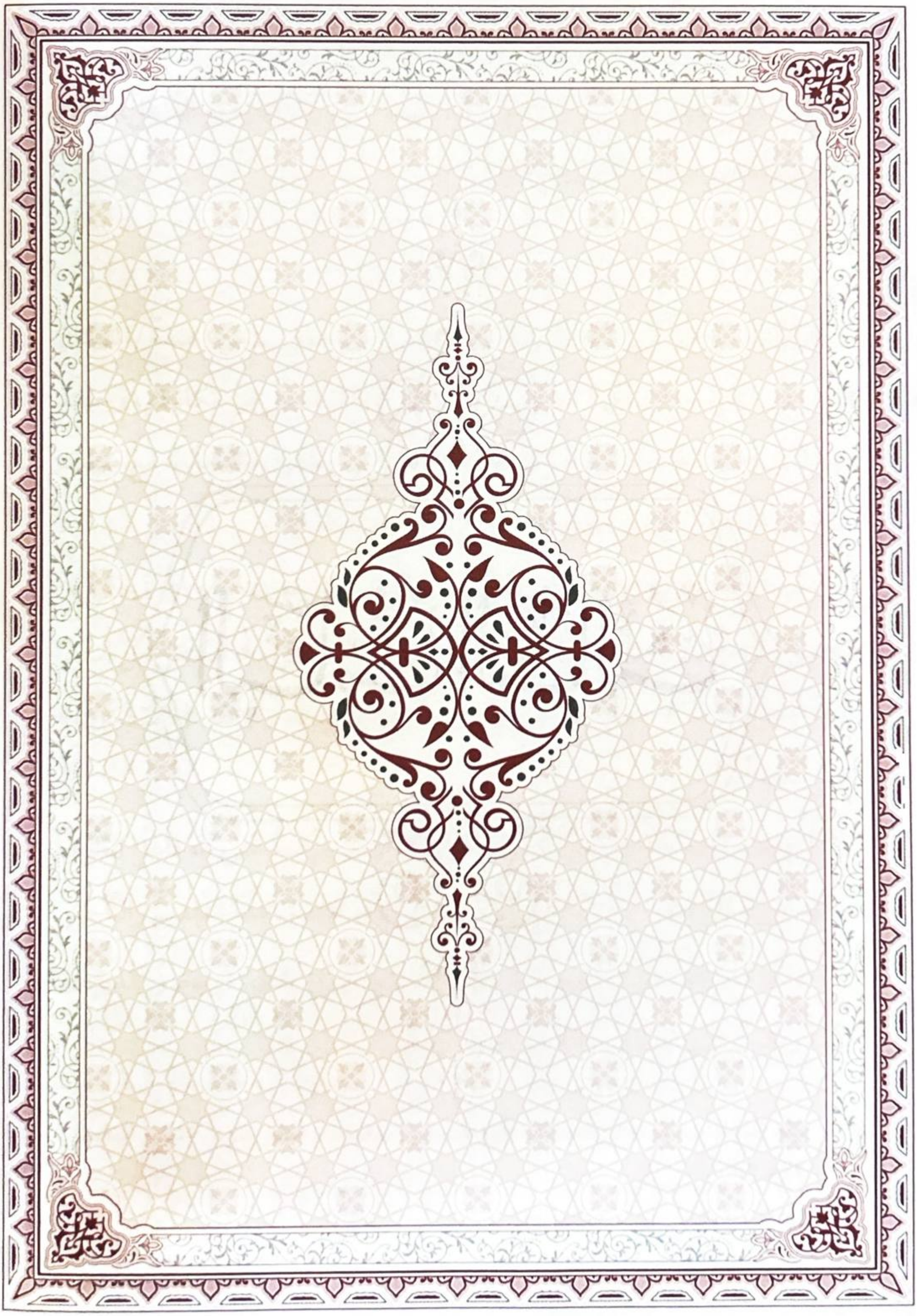
ولمَّا كانَ هذا هو الرَّاجح أشارَ إلى خِلافِهِ بالجَوازِ فَقالَ: (ويَجُوزُ تَقْدِيرُهُمَا مُبْتَدأً وخَبَراً) عَلى التَّقديمِ والتَّأخيرِ، واللهُ أعلمُ.

---

(١) وقد استعملت أشياء من الصفات ظروفاً، نحو استعمالهم أسفل ظرفاً. «شرح المفصل» ٢/ ٦٢٥.

(٢) قال أبو البقاء: ويجوز أن تكون في موضع جرٍّ عطفاً على أنتم؛ أي: وإذا الركب أسفل منكم. «التبيان في إعراب القرآن» ٢/ ٦٢٥.

البَابُ الثَّالِثُ



البَابُ الثَّالِثُ
فِي تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا المُعْرِبُ

وهِيَ عِشْرُونَ كَلِمَةً، وهِيَ ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ: أَحَدُهَا: مَا جَاءَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ؛ وهُوَ أَرْبَعَةٌ: أَحَدُهَا: قَطُّ، بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ وضَمِّهَا فِي لُغَةِ الفُصَحَاءِ، ....

(البَابُ الثَّالِثُ)

(فِي تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ يَحْتَاجُ) أشدَّ الاحْتياجِ (إِلَيْهَا المُعْرِبُ)؛ أي: العارفُ بالإعْرابِ، فكَيفَ القاصدُ إلى مَعرفتِهِ؟ (وهِيَ) أي: تلكَ الكَلماتُ (عِشْرُونَ كَلِمَةً) وإنَّما خصَّ بِها لمساسِ الحاجةِ إليها، وإلَّا فنفسُ الاحْتياجِ ثابِتٌ في غَيرِها أيْضاً (وهِيَ)؛ أي: تلكَ الكَلماتُ المعدودَةُ (ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ) باعتِبارِ مَعانيها:

(أَحَدُهَا: مَا جَاءَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ) منَ المعنَى (وهُوَ أَرْبَعَةٌ):

(أَحَدُهَا) كَلِمَةُ (قَطُّ: بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ وضَمِّهَا فِي لُغَةِ الفُصَحَاءِ)، وقدْ حُكيَ: قُطُّ، بِضمِّ القافِ[1]، وقُطُ: خَفيفةُ الطَّاءِ مع ضَمِّها أو إسْكانِها.

وإذا كان مَفتوحَ القافِ ساكنَ الطَّاءِ يَكونُ بِمعنى: حَسْبُ، يُقال: قَطي، بِمعْنى: حَسْبي وقَطك بِمَعْنى: حَسْبُكَ، وقَط زيدٍ دِرهَمٌ، بِمعْنى: حَسْبُ زيدٍ دِرهَمٌ، إلَّا أنَّها مَبنيَّةٌ؛ لأنَّها موضوعةٌ عَلى حَرفينِ، وحَسْبُ: مُعربَةٌ، ويَجوزُ أنْ يكونَ في

(١) «مغني اللبيب» ص: ٢٣٢، و«ارتشاف الضرب» ٣/ ١٤٢٥، و«همع الهوامع» ٢/ ٢١٦.

وَهُوَ ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، نَحْوَ: مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ، وقَوْلُ العَامَّةِ: لَا أَفْعَلُهُ قَطُّ، لَحْنٌ.

هذهِ الحِكاية من اسمِ الفِعلِ بِمعْنى يَكْفي، فيُقال: قَطْني، بنونِ الوقايةِ، كَما يُقال: يَكْفيني، ويَجوزُ نونُ الوقايةِ في كَونه بِمعْنى حَسْبُ، حِفظاً للبناءِ عَلى السُّكونِ، كَما في لَدُنْ، ومِنِّي، وعَنِّي.

فَإنْ قُلتَ: فَعلى هذا يَكونُ لكَلمةِ قَطُّ ثَلاثةُ مَعانٍ[١]، فَما وجهُ عَدِّ المُصنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ إيَّاها ممَّا جاءَ عَلى وجْهٍ واحدٍ؟

قُلتُ: إنَّما عدَّها منهُ بناءً عَلى اللغةِ الفَصيحةِ؛ لأنَّها في اللغةِ الفَصيحةِ لا تُستَعملُ إلَّا في المعْنى المذْكورِ في المتنِ.

(وهُوَ) أي: لفظُ قَطُّ (ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ نَحْوَ: مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ) فيَختَصُّ بالماضي المنْفي، (وقَوْلُ[٢] العَامَّةِ: لَا أَفْعَلُهُ قَطُّ) بالمُستَقبلِ المنفي (لَحْنٌ)[٣]، واشتِقاقُه من قَططتُه؛ أي: قَطعتُه، فَمعْنى: ما فَعلتُه قَطُّ، ما فَعلتُه فيما انقَطعَ من عُمري؛ لأنَّ الماضي مُنقطِعٌ عن الحالِ والاستِقبالِ، وإنَّما بُنيتْ لتضمُّنِها معْنى: مُذْ وإلى؛ لأنَّها بِمعنَى الغايَتين مَعاً: ابتداء الغايةِ وانتهاء الغايةِ؛ إذْ معنَى ما فَعلتُه قَطُّ: ما فَعلتُه مُذْ آن خُلقتُ إلى الآن، وعَلى الحَركة[٤] هَرباً من التِقاءِ السَّاكنينِ،

---

(١) بمعنى حسب، واسم فعل بمعنى يكفي، وظرف، وسيذكره بعد قليل.

(٢) جواب سؤال مقدر. «منه»

(٣) أي: خطأ؛ لأنهم استعملوها في المستقبل، وذلك مخالف للوضع والاشتقاق، وسماه لحنا لما فيه من تغيير المعنى، يقال للمخطئ: لاحن؛ لأنه يعدل عن الصواب بالكلام. «حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ٤١، و«موصل الطلاب» ص: ٩٢.

(٤) على الحركة: متعلقان بالفعل: بُنيت. في الأصل: وعلى الحركة، ولعل زيادة الواو فيها سهو.

وَالثَّانِي عَوْضُ: بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وتَثْلِيْثِ آخِرِهِ، وهُوَ ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، ....

وعَلى الضَّمةِ تَشْبيهاً بالغاياتِ[١]، وقَد يُكْسرُ عَلى أصلِ التقاءِ السَّاكنينِ[٢].

(والثَّانِي) من الأربعةِ الَّتي جاءتْ عَلى / وجهٍ واحدٍ: لفْظُ (عَوْضُ: بِفَتْحِ أَوَّلِهِ [أ/ ٣٠] وتَثْلِيْثِ آخِرِهِ) بالحركاتِ الثَّلاثِ البنائيَّةِ، أمَّا بناؤه عَلى الضَّمِّ؛ فَجبرٌ للمُضافِ إليه المَحذوفِ، كقَبْلُ، وأمَّا عَلى الكَسرِ؛ فَلتضَمُّنها مَعنَى لامِ التَّعريفِ، كأمْسِ؛ لأنَّه مَوضوعٌ لاستِغراقِ زَمانِ الاستقْبالِ، فيكونُ مَعرفةً من حَيثُ المعنَى، وقيلَ: لتَضمُّنِه معنَى: مِن، الاستِغراقيَّةِ، وأمَّا بناؤه عَلى الفتْح كأين؛ فَلخفَّتِها، هذا عَلى تقدير انقِطاعِه عَن الإضافةِ.

وأمَّا إذا أُضيفَ يكونُ مُعرباً، كَقولهم: لا أفعلُه عَوْضَ العائضينِ، كَما تقولُ: أبَدَ الآبدينِ. (وهُوَ)؛ أي: لفظُ عَوْض (ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ)، كَقولِ الأعْشَى[٣]:

رَضيعَـيْ لِبـانٍ ثَـدْيَ أُمٍ تَحالَفَـا ... بِأَسْـحم داجٍ عَـوْضُ لا نَتَفَـرَّقُ[١]

---

(١) أي: في حذف المضاف إليه في التقدير، إذ معنى قولك: ما رأيته قطُّ، فارقته مدة زمان الماضي. «حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ٤٢.

(٢) «مغني اللبيب» ص: ٢٣٢. وانظر: «ارتشاف الضرب» ٣/ ١٤٢٥، و«همع الهوامع» ٢/ ٢١٦.

(٣) هو ميمون بن قيس بن جندل الوائلي، ويكنى أبا بصير، وهو من أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام ولم يسلم، توفي بقرية (منزوحة) في اليمامة سنة سبع من الهجرة. «الشعر والشعراء» ١/ ٢٥٧، و«خزانة الأدب» ١/ ١٧٥.

(١) البيت في «ديوانه» ص: ١٢٥. وأسحم داج: شديد الظلمة.

وَيُسَمَّى الزَّمَانُ عَوْضاً؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا ذَهَبَتْ مِنْهُ مُدَّةٌ عُوِّضَتْهَا مُدَّةٌ أُخْرَى، تَقُولُ: لَا أَفْعَلُهُ عَوْضُ، وكَذَلِكَ أَبَداً، تَقُولُ فِيهَا: ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ. والثَّالِثُ: أَجَلْ بِسُكُونِ اللَّامِ، ....

لأنَّه ظَرفٌ لـ: نَتفرَّق[1].

(ويُسَمَّى الزَّمَانُ عَوضاً؛ لِأَنَّهُ)؛ أي: الشَّأنُ (كُلَّمَا ذَهَبَتْ مِنْهُ) منَ الزَّمانِ (مُدَّةٌ عُوِّضَتْهَا)؛ أيْ: عُوِّضَتْ عنها؛ أي: عَن تلكَ المدَّةِ (مُدَّةٌ أُخْرَى) منَ الزَّمانِ المُستقبَلِ، فيكونُ منْ قَبيلِ تَسميةِ الشَّيءِ باسمهِ الخاصِّ، مثلاً إذا ذَهبت الحالُ وانقَلبتْ ماضياً خَلفها الاستِقبالُ؛ أي: يَكونُ عوضاً عَنها، فيَكون اشتقاقُه مِن عاضَ يَعُوضُ عَوضاً، (تَقُولُ: لَا أَفْعَلُهُ عَوْضُ) يَعني أنَّ قولَك: لا أفعلُه يَحتمِلُ الاستغراقَ وغيرَه، فلمَّا قُلتَ: عَوْض، كانَ نصاً في الاستِغراقِ (وكَذَلِكَ) أي: كَلفظِ عَوض لفظُ (أَبَداً) في استعماله لاستغراقِ الزمانِ المستَقبلِ، إلَّا أنَّه مُختصٌّ بالنَّفي دونَ أبداً، فإنَّه يُستَعمل في المثْبَت والمنْفي، (تَقُولُ فِيهَا)؛ أي: في كَلمة أبداً (ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ)، كَما تقول: لا أُشركُ باللهِ أبداً، وأُوحِّدُه أبداً؛ أي: لا يوجَدُ الشِّركُ منِّي في جُزءٍ من أجْزاءِ الاستِقبالِ، كَما يوجَدُ التَّوحيدُ في كُلِّ جُزءٍ منهُ[2].

(والثَّالِثُ) منَ الكَلماتَ الَّتي جاءت عَلى وَجهٍ واحِدٍ: لفْظُ (أَجَلْ: بِسُكُونِ اللَّامِ)، واعلمْ أنَّه حَرفُ جَوابٍ مِثلُ: نَعَمْ، فيكونُ تَصديقاً للمُخْبِرِ، فيَقعُ بعدَ الإخْبارِ، نحو قولِك: أَجَلْ، بعدَ قَولِ القائلِ: قامَ زيدٌ، تَصديقاً لهُ.

---

(١) قال بن الكلبي: هو -أي: لفظ عوض- قَسم -أي: مقسم به- وهو اسم الصنم كان لبكر بن وائل. «مغني اللبيب» ص: ٢٠٠.

(٢) «مغني اللبيب» ص: ٢٠٠، و«ارتشاف الضرب» ٣/ ١٤٢٥، و«همع الهوامع» ٢/ ٢١٥.

وإخباراً للمُستَخبِر، فيَقعُ بعدَ الاستِخْبارِ، نحو قولِك: أَجَلْ، بعدَ قَولِه: أقامَ زيدٌ؟

ووَعداً للطَّالبِ، فيَقعُ بعدَ الأمرِ، نحو: أَجَلْ، بعدَ قَولِهِ: اضْرِبْ زَيداً.

وقيلَ: لا يَجيءُ بعدَ الاستِفْهامِ.

وعنِ الأَخْفَش[1]: أنَّ أَجَلْ بعدَ الإخْبارِ أَحسنُ مِن نَعَمْ، ونَعَمْ بعدَ الاستِفْهامِ أحسنُ مِنها[2].

وقالَ الزَّمَخْشريُّ[3] رَحِمَهُ اللَّهُ: يختَصُّ بالخَبرِ، وقيلَ: بالخَبرِ المثْبَتِ.

ثُمَّ اعلَمْ أنَّ أَجَلْ قدْ يُستَعملُ ابتداءً لتَصديقِ خَبرٍ ذِهنيٍّ يُفسرُه ما بَعدَه مِثلُ: نَعَمْ، لتَقريرِه، كَذا في «شَرحِ الكاشي[4] عَلى تائيَّةِ ابنِ الفارضِ»[5] قدسَ سره في قَولِهِ:

---

(١) انظر: مادة (جل) في «شرح الرضي على الكافية» ٤/ ٤٣١، و«ارتشاف الضرب» ٥/ ٢٣٦٨.

(٢) فإذا قال: أنت سوف تذهب، قلت: أجل. وكان أحسن من نعم. وإذا قلت: أتذهب؟ قلت: نعم، وكان أحسن من أجل. «الجنى الداني» ص: ٣٦١.

(٣) «شرح المفصل» ٥/ ٥٤، وتبع قولَه ابنُ مالك في «تسهيل الفوائد» ص: ٣٤٥.

(٤) هو عز الدين محمود النطري الكاشي، له: «شرح على تائية ابن الفارض» (ت ٧٣٥هـ). «كشف الظنون» ١/ ٢٦٦، و«الأعلام» ٣/ ٣٥٠.

(٥) هو أبو حفص شرف الدين عمر بن علي بن مرشد الحموي، أحد أشهر الشعراء المتصوفين، وكانت أشعاره غالبها في العشق الإلهي حتى أنه لقب بـ(سلطان العاشقين) (ت ٦٣٢هـ). «شذرات الذهب» ٥/ ١٤٩، و«وفيات الأعيان» ٤/ ٣٥٨.

وهُوَ حَرْفٌ لِتَصْدِيقِ الخَبَرِ، يُقَالُ: جَاءَ زَيْدٌ، ومَا جَاءَ زَيْدٌ، فَتَقُولُ: أَجَلْ؛ أَيْ: صَدَقْتَ. والرَّابِعُ: بَلَى، وهُوَ حَرْفٌ لِإِيجَابِ المَنْفِيِّ مُجَرَّداً كَانَ، نَحْوُ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ [التغابن:٧]، ....

أَجَـلْ أَجَلِـي أَرْضَـى انْقِضـاهُ صَبابَـةً ... ولا وَصْلَ إنْ صَحَّتْ لِحُبِّكَ نِسْبَتي (١)

ولمَّا كانَ الأحسن والأكثر استِعمالاً وقوعه بعدَ الإِخْبارِ، أشارَ إليهِ بالخُصوصِ بقولهِ: (وهُوَ)؛ أي: لفظُ أَجَل (حَرْفٌ لِتَصْدِيقِ الخَبَرِ)، مُثْبَتاً كانَ أو مَنفِياً، (يُقَالُ) لك: (جَاءَ زَيْدٌ) بالإثباتِ، (ومَا جَاءَ زَيْدٌ) بالنَّفيِ، (فَتَقُولُ) في / تَصديقِهما: (أَجَلْ؛ أَيْ: صَدَقْتَ). [أ/ ٣١]

(والرَّابِعُ) مِن الكَلماتِ الَّتي جاءت عَلى وَجهٍ واحِدٍ لَفظُ (بَلَى، وهُوَ حَرْفٌ) مَوضوعٌ (لِإِيجَابِ المَنْفِيِّ) تَحقيقاً أو تأويلاً، فالتَّأويلُ نحو قَولِهِ تعالَى: ﴿بَلَىٰ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي﴾ [الزمر: ٥٩] بعدَ قَولِه: ﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي..﴾ [الزمر:٥٧] الآية؛ لأنَّ مَعنَى ﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ ما هَداني اللهُ عَلى ما اقتَضتهُ قاعدةُ لو، فيكونُ المعنَى: بَلى قَدْ هَديتُك، وألِفُه أصليٌّ.

وقيلَ: الأصلُ: بَلْ، والألفُ زائدة(٢)، وقيلَ: إنَّها للتَّأنيثِ بدليلِ إمالتِها.

وأفادَ قولُه لإيجابِ المنفي: اختصاصَه بالمنْفي (مُجَرَّداً كَانَ) ذلكَ المنْفيُّ عن الاستِفْهام، (نَحْوَ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ [التغابن:٧])، فَلفظُ بَلى:

---

(١) «ديوان ابن الفارض» ص: ٣١.

(٢) قال الفراء: إذا قالوا: ما قال عبد الله، بل زيد فكانت (بل) كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها، فزادوا فيها ألفاً يصلح فيها الوقوف عليها، فقالوا: بلى. «معاني القرآن» للفراء ١/ ٥٣.

أَوْ مَقْرُوناً بِالِاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]............
أَيْ: بَلَى أَنْتَ رَبُّنَا.

لإيجابِ المنْفي بِلَنْ وإبْطالِه، فيكونُ المعنَى: زَعَم الَّذين كَفروا أنْ لَن يُبْعَثوا قُل: لتبعثنَّ، ثُمَّ أكَّدَ جَلَّ ذِكرُه ذلكَ المعنَى المفْهوم من لفْظِ بَلى آتياً بالقَسمِ بِقولِهِ: ﴿وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾.

(أَوْ مَقْرُوناً بِالِاسْتِفْهَامِ)، حَقيقيّاً كانَ، وهو طَلَبُ الفَهمِ، كَما إذا قيلَ لكَ: أليسَ زيدٌ بقائمٍ؟ فتَقولُ: بَلى.

أو تَوبيخاً[1]، نحو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠] ونحو: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣-٤].

أو تَقريريّاً، (نَحْوَ) قوله تعالَى: (﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]) فلفظ ﴿بَلَىٰ﴾: لإيجابِ المنفي بليسَ، المُقارنةِ بالاستِفهام التَّقريريِّ، وهو حَملُ[2] المُخاطبِ عَلى الإقرارِ والاعتِرافِ بأمرٍ قد استَقرَّ عندَه ثُبوتُه أو نَفيُه، ويجبُ أنْ يليَه الشَّيءُ الَّذي يُقرره به، فَيكونُ المعنَى: (أَيْ: بَلَى أَنْتَ رَبُّنَا) أجْرَوا النَّفيَ بالاستِفْهامِ التَّقريريِّ مجرَى النَّفي المُجرَّدِ في ردِّه بـ: بَلى وإنْ كانَ المعنى مُثبَتاً، إذِ الكَلامُ

---

(١) وإنكار الاستفهام إما توبيخي؛ وهو الذي يقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم، كما في الآيتين؛ إذ ظنهم -أي: الكفار- عدم سماع الحق سرهم ونجواهم واقع، وأنهم ملومون عليه، أو إبطالي؛ وهو الذي يقتضي أن ما بعدها غير واقع وأن مدعيه كاذب، نحو: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ۚ﴾ [الإسراء: ٤١] إذ الإصفاءُ بهذا المعنى غير واقع، ومدعيه من الكفار كاذبٌ. تأمل. «منه»

(٢) أي: تحريكه، فالمصدر مضاف إلى المفعول، تقديره: حمل المتكلم المخاطب. «منه»

....

المُحلَّى بالاستِفْهامِ التَّقريريِّ خَبرٌ مُوجبٌ في المعنَى. وقالَ[١] ابنُ عبَّاسٍ[٢] رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وغَيرُه رَحِمَهُمُ اللهُ: لو أجابوا في الآية بِنَعمْ لكفروا، ووجْهُه أنَّ نَعَمْ تَصْديقُ المُخبَرِ بِنفيٍ أو إيجابٍ.

ولذلكَ قالَ جماعةٌ من الفُقهاءِ[٣]: لو قال: أليسَ لي عَليكَ ألفٌ؟ فقالَ: بَلى؛ لَزِمَتهُ الألفُ عَلى ذِمَّتهِ؛ لأنَّه لإيجابِ المنْفيِّ، ولو قالَ: نَعم لم يَلزمْهُ؛ لكونِه تَصْديقاً للمُخبِرِ في نَفيِه.

قيلَ: عَلى ما حُكِيَ عنِ ابْنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا[٤]: إنَّ الاستِفْهامَ التَّقريريَّ خَبرٌ مُثْبَتٌ في المعنَى، ونَعَمْ بعدَ الإثباتِ تَقريرٌ لهُ، فَكيفَ لا يجوزُ الجوابُ بنَعم؟

ويُمكِنُ أنْ يُجابَ عنه بأنَّ قَولَه تَعالَى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف:١٧٢] كَلامٌ ذو وجْهَين: مَنطوقٌ ومَفهومٌ، فالمنْطوقُ منفيٌّ لا ريبَ، والمفْهومُ موجبٌ بِحُكم التَّقريرِ.

ومُرادُه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ممَّا قالَ: أنَّهم لو أجابوا في الآيةِ بنَعم لم يكفِ في الإقرارِ؛ لاحْتِمالِ كَونِ نَعَم تَقريراً للمنطوقِ دونَ المفْهومِ، والحالُ أنَّه سبحانَه أوجَبَ في

---

(١) «الجنى الداني» ص: ٤٢٢، و«مغني اللبيب» ص: ١٥٣.

(٢) ابن عباس: هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي، حبر الأمة وترجمان القرآن (٣ ق هـ/ ٦١٨م - ٦٨ هـ/ ٦٨٧م) صحابي محدث فقيه حافظ مُفسِّر، وابن عم النبي محمد، وأحد المكثرين لرواية الحديث. انظر: «الاستيعاب» ٢/ ٣٤٢، و«الإصابة» ٢/ ٣٢٢، و«شذرات الذهب» ١/ ٧٥.

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة ٤/ ٤٥٣.

(٤) السهيلي وغيره. «مغني اللبيب» ص: ١٥٤.

الإقرارِ بِما يتَعلَّق بالرُّبوبيَّةِ العبارةَ الَّتي لا تَحتَملُ غيرَ المعْنى المُرادِ مِن المقر، ولهذا قيلَ: لا يَدخُلُ في الإسلامِ من قالَ: لا إلهٌ إلا الله برفعِ إلهِ لاحْتمالِ نَفي الوحْدَةِ[١].

فإنْ قُلتَ: إنَّ ما قُلتَ احْتمالٌ ولا يكفَّر في الاحتمالِ، وقَد قالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: كَفَروا.

قُلتُ: لعلَّه أرادَ أنَّهم لو أجابوا بِنَعم جَواباً للمَلفوظِ، كَفروا؛ إذْ حِينئذٍ يكونُ المعنى: نَعم؛ أي: لستَ ربَّنا، ولا شكَّ أنَّ القائلَ بهذا / يكونُ كافراً نَعوذُ باللهِ، تأمَّلْ. [٣٢/أ]

واعْلمْ أنَّ الفرقَ بين بَلى ولا ونَعَم في الجَوابِ؛ أنَّ بَلى لا يُجابُ بها إلَّا بعدَ المنفي، وما وقعَ في «صَحيحِ البُخاريِّ»[٢] في بابِ الأيمانِ، من أنَّه قالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لأصْحابهِ: «أتَرضَونَ أنْ تكونُوا رُبُعَ أهلِ الجنَّةِ؟» قالوا: بَلى[٣].

وفي «صَحيحِ مُسلمٍ»[٤] في كتابِ الهبَةِ: «أيَسُرُّكَ أنْ يكونوا لكَ في البرِّ سَواءً؟»

---

(١) «مغني اللبيب» ص: ١٥٤.

(٢) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ هـ - ٢٥٦ هـ)، أحد كبار الحفَّاظ الفقهاء ومن أهم علماء الحديث وعلوم الرجال والجرح والتعديل والعلل عند أهل السنة والجماعة، له مصنفات كثيرة أبرزها كتاب: «الجامع الصحيح»، المشهور باسم «صحيح البخاري»، الذي يعد أوثق الكتب الستة الصحاح والذي أجمع عليه علماء أهل السنة والجماعة. «تاريخ بغداد» ٢/ ٤، و«تذكرة الحفاظ» ص: ٥٥٥، و«شذرات الذهب» ٢/ ١٣٤.

(٣) «صحيح البخاري» برقم: ٦٦٤٢.

(٤) مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري، أبو الحسين، (٢٠٦ هـ - ٢٦١ هـ)، هو من أهم علماء الحديث النبوي عند أهل السنة والجماعة، وهو مصنف كتاب «صحيح مسلم» الذي يعتبر ثاني أصح كتب الحديث بعد «صحيح البخاري»، وهو=

النَّوْعُ الثَّانِي: مَا جَاءَ عَلَى وَجْهَيْنِ؛ وهُوَ إِذَا، فَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا: ظَرْفٌ مُسْتَقْبَلٌ، خَافِضٌ لِشَرْطِهِ، مَنْصُوبٌ بِجَوَابِهِ، ....

قالَ: بَلى[١].. فمحْمولٌ عَلى الندرة.

وأنَّ: لا، لا يُجابُ بها إلَّا بَعد الإيجابِ، وأنَّ نَعَم، لا يَختصُّ بأحدِهما، بل أَيُّهما يَقعُ يُجابُ بِها، نحو: أقامَ زيدٌ؟ نَعَم، ولم يَقمْ زيدٌ: نَعَم.

(النَّوْعُ الثَّانِي)

من الأنواعِ الثَّمانيةِ في البابِ الثَّالثِ: (مَا جَاءَ عَلَى وَجْهَيْنِ، وهُوَ) كِنايةٌ عنِ الموصولِ، لفظُ (إِذَا، فَتَارَةً)؛ أيْ: مَرَّةً، يُقالُ: فَعَلَ تارةً بَعدَ تارةٍ؛ أي: مَرَّةً بعدَ مَرَّةٍ، والجَمعُ: تاراتٌ، وتِيَرٌ. كعِنَبٍ، وربَّما قالوا: فَعلَهُ تاراً بعد تارٍ، بحذفِ الهاءِ، كَذا في «الصِّحاحِ»[٢].

وأمَّا انتِصابُها فَهو إمَّا عَلى الظَّرفيَّةِ أو المصْدريَّةِ، عَلى قياسِ ما قيلَ في مرَّةٍ في: ضَربتُه مَرَّةً. (يُقَالُ[٣] فِيهَا) أي: في كَلمةِ إذا، بِـ (ظَرْفٍ مُسْتَقْبَلٍ، خَافِضٍ لِشَرْطِهِ، مَنْصُوبٍ بِجَوَابِهِ).

= أحد كبار الحفاظ. «تاريخ بغداد» ١٣/ ١٠٠، و«تذكرة الحفاظ» ٢/ ١٥٠، و«تهذيب التهذيب» ١٠/ ١٢٦.

(١) «صحيح مسلم» برقم: ١٦٢٣، برواية: «إليك في البر».

(٢) «لسان العرب» مادة (تير).

(٣) القول يستعمل بحروف متعددة على معانٍ متعددة، يقال: قال به؛ أي: حكم به، وقال عنه؛ أي: روى عنه، وقال له؛ أي: خاطبه، وقال عليه؛ أي: افترى، وقال فيه؛ أي: اجتهد. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

واعلَمْ أنَّ في ناصِبِ إذا مَذهَبين[١]:

أَحَدُهما: أنَّه شَرطُها، وهو قَولُ المُحقِّقين، فيكونُ بمنْزلةِ: مَتى، وأيَّانَ.

وما قيل[٢]: (إنَّه مَردودٌ بأنَّ المضافَ إليهِ لا يَعملُ في المضافِ) غَيرُ واردٍ؛ لأنَّ: إذا، عندَ هؤلاءِ غَيرُ مُضافةٍ، كَما يَقولُه[٣] الجميعُ[٤]، إذا جزمت كَلمة: إذا، وذا لا يكونُ إلَّا عندَ الضَّرورةِ كَقولِهِ:

اسـتَغْنِ مـا أغْنـاكَ ربُّـكَ بالغِنـى ... وإذا تُصِبْـكَ خَصاصَـةٌ فَتَجمَّـلِ[٥]

أي اصْبِرْ صَبْراً جَميلاً، ويُروى: فتَحمَّلِ، بالحاءِ.

وثانيهما: أنَّ عامل النصب فيها ما في جوابها من فعل أو شبهه، وهو قول الأكثرين[٦].

---

(١) «مغني اللبيب» ص: ١٣٠، وانظر: «الجنى الداني» ص: ٣٦٩، و«ارتشاف الضرب» ٣/ ١٤١١.

(٢) هو قول أبي البقاء، انظر: «مغني اللبيب» ص: ١٣٠، و«الجنى الداني» ص: ٣٦٩، و«ارتشاف الضرب» ٣/ ١٤١١.

(٣) أي: بعدم إضافتها عند جزمها فعلاً؛ لأن الجزم والجر متضادان، ومن المحال عمل عامل واحد عملين مختلفين في محل واحد. تأمل. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٤) أي: جميع النحاة.

(٥) اختلف في قائله، فقيل: لعبد بن قيس بن خفاف، وقيل: لحارثة بن بدر، وهو في «المفضليات» ص: ٣٨٥. انظر: «معاني القرآن» للفراء ٣/ ١٥٨. و«الأصمعيات» ص: ٢٣٠، و«شرح شواهد المغني» ١/ ٢٧١.

(٦) أي: قول الجمهور. انظر: «همع الهوامع» ٢/ ١٨٢.

....

ويردُ عَليهم أمورٌ:

أحدُها: أنَّ الشَّرطَ والجزاءَ عِبارةٌ عن جُملتَين تربطُ بينَهما بالأداةِ، وعَلى قَولهِم تَصيرُ الجُملتانِ واحدةً؛ لأنَّ الظَّرفَ عندَهم من جُملةِ الجَوابِ؛ إذِ المعمولُ داخلٌ في جُملةِ عامِلِه، والشَّرطُ داخلٌ في جُملةِ الظَّرفِ لأنَّه مَعمولُه، فيَكونُ الشَّرطُ داخِلاً في الجَوابِ، إذِ الدَّاخلُ في الدَّاخلِ في الشَّيء داخِلٌ في ذلكَ الشَّيءِ، فإذاً هي جملة واحدة. تدبَّر.

والثَّاني: أن ورودَ الجوابِ مَقروناً بإذا الفَجائيَّةِ، نحو: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم:٢٥]، أو بالحَرفِ النَّاسخِ، نحو: إذا جِئتَني اليومَ فإنِّي أُكْرِمُكَ، فكُلٌّ منهُما لا يَعملُ ما بَعدُه فيما قبلَه، تأمَّل.

والثَّالثُ: أنَّه يَلزمُهم في نحو: إذا جِئتَني اليومَ أكرَمتُكَ غداً، أنْ يعملَ: أكرَمتُكَ، في ظَرفينِ متَضادَّين، وذا باطلٌ[1].

ثم اعلمْ أنَّ كَلمةَ: (إذا) قيل: قَد تَخرجُ عنْ كُلٍّ منَ الظَّرفيَّةِ والاستِقباليَّةِ والشَّرطيَّةِ، وليُجعل لكلٍّ منها بابٌ إفادةً للطَّالبينَ.

---

(١) أي: متناقضان عقلاً إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين، وقصداً، إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم. انظر: «مغني اللبيب» ص: ١٣١، و«حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ٤٥.
وبطلانه بحسب العقل؛ إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين، وبحسب القصد؛ إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم. «منه»

بابُ خُروجِها عَن الاستِقبالِ

فبعدَ الخُروجِ عنهُ؛ إمَّا أنْ تَجيءَ للماضي، كَما جاءتْ إذ للمُستقبَلِ في قولِ بَعضِهم(١)، وذلك نحو قَولِه تَعالَى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ تَوَلَّواْ﴾ [التوبة:٩٢]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ / تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ...﴾ [الجمعة:١١] الآية. [١/ ٣٣]

وإمَّا أنْ تَجيءَ للحالِ وذلكَ بعدَ القَسمِ، نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل:١] ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم:١]، قيلَ: لأنَّها لو كانت للاستِقْبالِ لم تكنْ ظَرفاً لِفعلِ القَسمِ لأنَّه إنشاءٌ لا خَبرٌ عنْ قَسمٍ يأتي؛ لأنَّ قسمَ اللهِ سبحانَه قَديمٌ، ولا لكون مَحذوفٍ هو حالٌ من: ﴿اللَّيْلِ﴾، و﴿النَّجْمِ﴾؛ لأنَّ الاستِقْبالَ والحالَ متَنافيانِ(٢)، وإذا بَطلَ هذان الوجْهانِ تَعيَّنَ أنَّه ظَرفٌ لأحدِهما عَلى أنَّ المرادَ به الحالُ انتهى(٣).

والصَّحيحُ أنَّه لا يَصحُّ التَّعلُّقُ بـ: أُقْسِمُ الإنشائيُّ؛ لأنَّ القديمَ لا زمانَ لهُ منَ الحالِ وغيرِه، بل هو سابقٌ عَلى الزَّمانِ كلِّهِ، وأنَّه لا يَمتَنعُ التَّعلُّقُ بكائناً معَ كونِ إذا للاستِقْبالِ، بدليلِ صِحَّةِ مَجيءِ الحالِ المقدَّرةِ، كَما في قَولِه تَعالَى: ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ﴾ [الفتح:٢٧]؛ أي: مُقدِّرينَ التَّحليقَ أو مُريدينَ التَّحليقَ، وهو أوضح؛ لأنَّ إرادةَ معنَى الإرادةِ من الفعْلِ أو شِبهه ظاهرة، كَما في قَولِهِ تَعالَى: ﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة:٦]،

---

(١) هو قول ابن مالك. «شرح التسهيل» ٢/ ٢١٢.

(٢) أي: الاستقبال الذي دلت عليه (إذا) والحال التي جعلت فيه (إذا) ظرفاً له.

(٣) «مغني اللبيب» ص: ١٣٠، وانظر: «همع الهوامع» ٢/ ١٧٩.

....

و﴿إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق:١]؛ أي: إذا أردتُم القيامَ والطَّلاقَ[١].

بابُ خُروجِها عن الظَّرفيَّةِ

قالَ أبو الحسنِ الأخْفشُ في ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزمر:٧١]: إنَّ ﴿إِذَا﴾ مَجرورٌ مَحلّاً بـ: ﴿حَتَّىٰٓ﴾[٢].

وزَعمَ أبو الفَتحِ[٣] في ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة:١] الآية، فيمَنْ نَصبَ ﴿خَافِضَةٗ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة:٣]: أنَّ ﴿إِذَا﴾ الأُولى مرفوعة المحلِّ عَلى الابتداءِ، والثَّانيةَ عَلى الخَبريَّةِ، وقوله: ﴿خَافِضَةٗ رَّافِعَةٌ﴾ حالان، والمعنَى: وقتُ وقوعِ الواقعةِ خافضةً لقَومٍ رافِعةً لقَومٍ، هو وقتُ رجِّ الأرضِ.

وأجازَ سيبَوَيهِ[٤]: إذا يقومُ زيدٌ، إذا يقْعدُ عَمْرٌو، بِمعنَى: وقتُ قيامِ زيدٍ، وقتُ

---

(١) «مغني اللبيب» ص: ١٣٠.

(٢) وهو أحد وجهي ﴿إِذَا﴾ في الآية وما شابهها في القرآن الكريم، وهذا الوجه هو اختيار ابن مالك. انظر: «تسهيل الفوائد» ص: ٩٤، «الجنى الداني» ١/ ٣٧١. أمَّا الوجه الثاني: أن تكون ﴿حَتَّىٰٓ﴾ ابتدائية و﴿إِذَا﴾ في موضع نصب على ما استقر لها، وبه جزم أبو البقاء. انظر: «التبيان في إعراب غريب القرآن» ١/ ٣٠١، «الجنى الداني» ١/ ٣٧١، وقد جوَّز الزمخشري الوجهين. انظر: «الكشاف» ٢/ ١٤، و«الجنى الداني» ١/ ٣٧١، و«مغني اللبيب» ص: ١٣٠.

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جني، أخذ عن أبي علي الفارسي وصحبه أربعين سنة، (ت ٣٩٢هـ)، من تصانيفه: «الخصائص»، «المحتسب». «تاريخ بغداد» ١١/ ٣١١، «نزهة الألباء» ص: ٢٤٤، «معجم الأدباء» ١٢/ ١٨. وانظر: رأيه في «المحتسب» ٢/ ٣٠٧، و«الجنى الداني» ١/ ٣٧٢، و«ارتشاف الضرب» ٣/ ١٤١٢.

(٤) جاء في «حدائق الدقائق» ص: ١٥٨: وأمَّا (إذا) فهي للاستقبال، إذا تضمنت معنى حرف=

قُعودِ عَمْرٍو. وأنْشدَ غَيرُهم:

وبَعدَ غَدٍ يا لَهفَ نَفسي من غَدٍ إذا راحَ أصْحابي ولَستُ بِرائحِ[1]

وقالوا: إذا هَهنا: مَجرورُ المَحلِّ عَلى البَدليَّةِ من غَدٍ[2].

وقالَ ابنُ مالكٍ[3]: إنَّها مَفعولٌ في قَولِهِ عَليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لعائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنها: «لَإنِّي لَأَعْلَمُ إذا كُنتِ عَنِّي راضيةً، وإذا كنتِ عَليَّ غَضْبى»[4].

= المجازاة، فهي حينئذ لا تدخل إلا على الجملة الفعلية عند المصنِّف، وقد يكون بمعنى الوقت المجرد عن معنى المجازاة منضمّاً إليه معنى المفاجأة، نحو: خرجت فإذا السَّبعُ واقفٌ، أو غير منضمٍّ إليه نحو: إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو، وما ينضمُّ إليه معنى المفاجأة تدخل على الجملة الاسمية، وما لا ينضمُّ إليه ينبغي أن تدخل على الجملتين.

(١) في «شرح التبريزي للحماسة» ٢/ ١٧، أنه لهدبة بن خشرم، ويروى معه أبيات كثيرة، وينسب إلى أبي الطمحان شرقي بن حنظلة القيني. انظر: «الأمالي الشجرية» ٢/ ٢٨، و«مغني اللبيب» ص: ١٢٨، و«شرح شواهد المغني» ١/ ٢٧٤.

(٢) العامل في الظرف المصدر الذي هو اللهف، فإن جعلت (من) زائدة على ما كان يراه أبو الحسن الأخفش من زيادتهما في الموجب، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤]، وقوله: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]، فالتقدير في هذا القول: يا لهف نفسي غداً، فإذا قدرت هذا جعلت إذا بدلاً من (غد)، فهذان وجهان واضحان. ولك وجه ثالث وهو أن تعمل في (إذا) معنى الكلام، وذلك أن قوله: يا لهف نفسي، لفظه لفظ النداء، ومعناه التوجع، فإذا حملته على هذا فالتقدير: أتأسف وأتوجع وقت رواح أصحابي وتخلفي عنهم. انظر: «أمالي ابن الشجري» ٢/ ٢٨.

(٣) انظر: «شرح التسهيل» ٢/ ٢٢٠.

(٤) «مسند أحمد» ٦/ ٣٠ برواية مختلفة، والمعنى نفسه، «صحيح البخاري» برقم ٥٢٢٨، «صحيح مسلم بشرح النووي» ١٥/ ٢٠٣. وقوله: لأعلم؛ أي: لأعرف وقت كونك=

فَهَذَا ....

بابُ خُروجِها عن الشَّرطيَّةِ

مثالُهُ قولُه تَعالَى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى:٣٧]، ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشورى:٣٩]، فإذا فيهما: ظَرفٌ لخَبرِ المبتَدأِ بَعدَها وهو ﴿يَغْفِرُونَ﴾، و﴿يَنتَصِرُونَ﴾، ولو كانَت شَرطيَّةً والجُملةُ الاسميَّةُ جَواباً لاقترَنَت بالفاءِ، مثل قَولِهِ تَعالَى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام:١٧].

لا يُقالُ: إنَّ الفاءَ محذوفةٌ فيهما[١]، كَما في قولِه:

مَـنْ يَفعـلِ الحَسـناتِ اللهُ يَشْـكرُها ....[٢]

أي: فاللهُ يَشكُرها، لأنَّا نَقولُ: إنَّما حُذفَ الفاءُ عندَ الضَّرورةِ، ولا ضَرورةَ فيهما، كَما مرَّ في الجُملةِ الواقعةِ جَواباً لشَرطٍ جازمٍ.

(فَهَذَا) أي: الَّذي بُيِّنَ من مُصطَلحِ البَعضِ وهو قولهم: ظرف مستقبل خافض

= راضيةً ووقت كونك غضبى، فكلمة أعلم هنا بمعنى أعرف، ولذا رضي بمفعول واحد. «شرح التسهيل» ٢/ ٢٢٠. انظر: «الجنى الداني» ص: ٣٧٣، و«همع الهوامع» ٢/ ١٧٩.

(١) «مغني اللبيب» ص: ١٣٥.

(٢) هذا صدر البيت وعجزه

.... والشَّـرُّ بالشَّـرِّ عنـد الله مثـلان

وهو لعبد الرحمن بن حسان، وينسب أيضاً لأبيه، وليس في «ديوانه»، ولكعب بن مالك في «ديوانه» ص: ٢٨٨، وهو في «الكتاب» ٣/ ٦٤، و«المقتضب» ٢/ ٧٢، و«شرح المفصل» ٢/ ٩، و«شرح شواهد المغني» ١/ ١٧٨. ويروى: من يفعل الخير فالرحمن يشكره، ولا شاهد فيه حينئذٍ.

أَنْفَعُ وأَوْجَزُ مِنْ قَوْلِ المُعْرِبِينَ: ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، وفِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ غَالِباً، ....

لشرطه، منصوب بجوابه (أَنْفَعُ وأَوْجَزُ مِنْ قَوْلِ المُعْرِبِينَ: ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، وفِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ غَالِباً).

أمَّا وجازتُه فَظاهرةٌ؛ لأنَّه أفادَ بعبارةٍ يَسيرةٍ أحكاماً كَثيرةً، ألا يُرى أنَّه أفادَ بقولِه: ظَرفٌ مُستقبَلٌ، خافضٌ لشَرطِهِ، مَنصوبٌ بجوابِهِ كَونَه ظَرفاً، ومَعناه مُستَقبلاً، وتَضمنه معنَى الشَّرطِ، وعمله في الشَّرطِ عملَ الجرِّ، وعَملَ جَزائهِ فيه النَّصب؟

وأمَّا أنفعيَّتُهُ فَمن وجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ مُرادَ المُعربينَ مِن قَولِهم: ظَرفٌ لما يُستَقبَلُ من الزَّمانِ: كونُه مَوضوعاً للمُستَقبلِ، ولكنَّ / العبارةَ موهِمةٌ أنَّها مَحلٌّ للمُستَقبلِ؛ إذِ الزَّمانُ قدْ [أ/ ٣٤] يُجعلُ ظَرفاً للزَّمانِ مَجازاً، تَقولُ: كَتبْتُه في يَومِ الخَميسِ في عامِ كَذا، فإنَّ الثَّاني حالٌ من الأوَّلِ، فهو ظَرفٌ له عَلى الاتِّساعِ، ولا يكونُ بدلاً منهُ؛ إذ لا يُبدَلُ الأكثرُ من الأقلِّ عَلى الأصَحِّ.

ولو قالَ: ظَرفٌ مُستقبَلٌ لسَلِمَ من الاشتِباهِ والإيهام المَذكورَين.

والثَّاني: أنَّ قولَهم: غالباً راجعٌ إلى قَولِهم: فيه معنَى الشَّرطِ، كَذا يُفسِّرونَه، فيَقتَضي أنَّ كَونَه ظَرفاً، وكونَه للزَّمانِ، وكَونَه لما يُستَقبلُ؛ لا يتَخلَّفنْ، وقدْ عَرفتَ تَخلُّفَهُنَّ عَنها.

والثَّالثُ: أنَّ الاختصارَ مَطلوبٌ في كُلِّ مَوضعٍ مَهما أمْكنَ، خُصوصاً في العبارةِ المتَداوَلةِ، فَقولُه: ظَرفٌ مُستَقبَلٌ أخْصرُ من قَولِهم: ظَرفٌ لما يُستَقبلُ من

وتَخْتَصُّ إِذَا هَذِهِ بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ.

وتَارَةً يُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ مُفَاجَأَةٍ، ....

الزَّمانِ، وكلَّما كانتِ العبارةُ أخصرَ فهي أنْفعُ، يَنْتجُ: فهذِه العبارةُ أنفعُ.

(وتَخْتَصُّ إِذَا هَذِهِ)؛ أي: غيرُ الفُجائيَّةِ (بِالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ)[١]، سواءٌ كانَ ماضياً، أو مُضارعاً، إلَّا أنَّ دخولَه بالماضي أكثرُ، وقد اجتَمعا في قَول أبي دؤيبٍ[٢]:

والنَّفسُ راغِبةٌ إذا رغَّبْتَها ... وإذا تُردُّ إلى قَليلٍ تَقْنَعُ[٣]

لا يُقالُ: إنَّها قد دخَلت عَلى الجُملةِ الاسميَّةِ في مَواضعَ، فكيفَ تَختصُّ بالفِعليَّةِ؟ منْها قولُه تعالَى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير:١]، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق:١] وغيرُهما، لأنَّا نَقولُ: ارتفاعُ الشَّمسِ والسَّماءِ بِفعلٍ يُفسِّرُهُ ما بَعدَه، لا عَلى الابتِداء، فلا يَكونُ دخولُه إلَّا عَلى الفِعليَّةِ، تأمَّل.

وهذا الَّذي ذَكرناه في إذا الشَّرطيَّة الَّتي يُحكمُ فيها تارةً بظَرفٍ مُستقبلٍ خافِضٍ لشَرطِهِ مَنصوبٍ بِجوابِهِ، (وتَارَةً يُقَالُ فِيهَا): هي (حَرْفُ مُفَاجَأَةٍ)، وحِينئذٍ لا تَحتاجُ إلى جَوابٍ.

ولا يقعُ في الابتداءِ، ومَعناهُ الحالُ لا الاستِقْبالُ[٤]، نحو: خَرجْتُ فإذا الأسدُ

---

(١) مذهب سيبويه: أنَّ (إذا) لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدَّر، ونقل السهيلي عن سيبويه أنه يجيز الابتداء بعد (إذا) الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً. «الجنى الداني» ١/ ٣٦٨.

(٢) خويلد بن خالد، شاعر مخضرم جاهلي إسلامي، أسلم على عهد النبي ﷺ إلا أنه لم يره. «الشعر والشعراء» ١/ ٤٣٥.

(٣) «ديوان الهذليين» ١/ ٣، و«الشعر والشعراء» ١/ ٦٥، و«شرح شواهد المغني» ١/ ٢٦٢.

(٤) وأيضاً الجملة بعد إذا الفجائية لا موضع لها، وإذا الفجائية لا تقع في صدر الكلام.=

بالبابِ، وقَوله تَعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه:٢٠]، و﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾ [يونس:٢١].

وهي حَرفٌ عندَ الأخْفشِ(١)، واختارَه المصنِّفُ(٢) وابنُ مالكٍ(٣)، وظَرفُ مَكانٍ عندَ المُبرِّدِ(٤) واختارَه ابنُ عُصفورٍ(٥)، وظَرفُ زمانٍ عندَ الزَّجّاجِ(٦)، واختارَه الزَّمخْشَريُّ(٧)، حيثُ قالَ في قَولِه تَعالى ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم:٢٥]:

= «الجنى الداني» ص: ٣٧٤.

(١) «شرح التسهيل» ٢/ ٢١٤. قال: وهو الصحيح عندي، واستدل على صحته بثمانية أوجه. انظر: «ارتشاف الضرب» ٢/ ٢٤٠، و«الجنى الداني» ص: ٣٦٦.

(٢) انظر: «مغني اللبيب» ص: ٢١٠.

(٣) انظر: «تسهيل الفوائد» ص: ٩٤، و«شرح التسهيل» ٢/ ٢١٤، و«شرح قواعد الإعراب» ١/ ٨٨، و«موصل الطلاب إلى الإعراب» ص: ٩٨.

(٤) نسب إليه في كتب النحو ونصُّه: أنَّ إذا ظرف للمكان، ولم يصرِّح بذلك، انظر: «شرح الرضي على الكافية» ٣/ ١٩٤، و«شرح التسهيل» ١/ ٢٠٤، و«مغني اللبيب» ص: ١٢١، و«الجنى الداني» ١/ ٣٧٤.

(٥) انظر: رأيه في «مغني اللبيب» ص: ١٢١.

(٦) انظر: رأيه في «مغني اللبيب» ص: ١٢١، و«الجنى الداني» ص: ٣٦٤، و«شفاء العليل» ١/ ٤٧٢.

(٧) لم يقتصر الزمخشري في دلالة (إذا) على الظرفية الزمانية بل نصَّ على مجيئها للظرفية المكانية، قال: وقد تكون إذا للمفاجأة فتكون اسماً للمكان وظرفاً من ظروفه، فتقول: خرجت فإذا زيد قائم. «شرح المفصل» ٣/ ١٢٥، ٣/ ١٢١. وقال في موضع آخر: وبينما نحن بمكان كذا إذا فلانٌ قد طلع علينا. «شرح المفصل» ٣/ ١٢٢.

وتَخْتَصُّ بِالجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ،.........................

أي: فاجأتم الخُروجَ في ذلكَ الوقْتِ(١)، وزَعمَ أنَّ عاملَها فِعلٌ مُشتَقٌّ من لفْظِ المفاجأةِ.

قالَ المصنِّفُ: وهذا شيءٌ تفرَّدَ(٢) به الزَّمخشَريُّ، وإنَّما ناصبُها عندَ غيرِه ممَّنْ لم يَقُلْ بحرفيَّتِها الخبرُ المذكورُ أو المقدَّرُ، وإنْ قدَّرتَ أنَّها الخبر فعاملُها مُستَقرٌّ أو استقرَّ، ولم يقعِ الخَبرُ معَها في التنْزيلِ إلا مُصرَّحاً به، نحو: ﴿فَإِذَا هُمْ خَـٰمِدُونَ﴾ [يس:٢٩]، ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾ [الأعراف:١٠٨]، ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات:١٤].

فإذا قيلَ: خرَجتُ فإذا الأسدُ، صَحَّ كونُها عندَ المبرِّدِ خَبراً(٣)؛ أي: فبالحَضرةِ الأسدُ، ولم يَصحَّ(٤) عندَ الزَّجَّاجِ؛ لأنَّ الزَّمانَ لا يُخبَرُ به عن الجُثَّةِ، ولا عندَ الأخْفشِ؛ لأنَّ الحرفَ لا يُخبرُ به ولا عَنهُ.

فإذا قيل: فإذا القِتالُ، صَحَّت خبريَّتُها عندَ غيرِ الأخْفشِ(٥).

(وتَخْتَصُّ) إذا هذه (بِالجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ)(٦)، كَقولهِ تَعالى: ﴿إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾

---

(١) في «الكشاف» ٣/ ٤٨١. فإن قلت: ما الفرق بين إذا وإذا؟ قلت: الأولى للشرط، والثانية للمفاجأة.

(٢) انظر: «مغني اللبيب» ص: ١٢١، والنصُّ فيه: ولا يعرف هذا لغيره.

(٣) «المقتضب» ٣/ ١٧٨.

(٤) «همع الهوامع» ٢/ ١٨٢ - ١٨٣.

(٥) «مغني اللبيب» ص: ١٢١، وانظر: «ارتشاف الضرب» ٣/ ١٠٨٩، و«الجنى الداني» ص: ٣٨٠.

(٦) وقيل: تدخل على الفعلية المصحوبة بـ(قد)، نقل الأخفش ذلك عن العرب. «همع=

وقَدِ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم:٢٥].

النَّوْعُ الثَّالِثُ: مَا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُه وهُوَ سَبْعٌ: أَحَدُهَا إِذْ، فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ.

[الروم:٢٥]، (وقَدْ اجْتَمَعَا) أي: الشَّرطيَّةُ والفُجائيَّةُ (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم:٢٥])، فإذا الأولى: شَرطيَّةٌ، والثَّانيةُ: / فُجائيَّةٌ. [١/ ١٣٥]

(النَّوْعُ الثَّالِثُ)

مِن الأنواعِ الثَّمانيةِ في البابِ الثَّالثِ: هو (مَا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ) مِن المعاني (وهُوَ سَبْعٌ: أَحَدُهَا) كَلمةُ (إِذْ، فَيُقَالُ فِيهَا)[١]؛ أي: في شأنها: (تَارَةً) هي اسم (ظَرْفٍ)؛ لأنَّه من أسماءِ الزَّمانِ دالٌّ (لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ).

ويُستعملُ في هذا المعنَى عَلى أربَعةِ أنحاء:

أحدُها: أنْ يَكونَ ظَرفاً وهو الغالبُ، نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [التوبة:٤٠].

والثَّاني: أنْ يكونَ مَفعولاً به، كَما سيُذكرُ في المتنِ[٢] بقولِه تَعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف:٨٦]؛ إذِ المُرادُ: الأمرُ بذكر ذلكَ الوقتِ لا

= الهوامع» ٢/ ١٠٥.

(١) انظر: «الجنى الداني» ص: ١٨٥، و«همع الهوامع» ٢/ ١٧١.

(٢) أجاز الأخفش والزجَّاج وقوعها مفعولاً به وبدلاً. «الجنى الداني» ص: ١٨٨، و«همع الهوامع» ٢/ ١٧٣، وانظر: «شرح التسهيل» ٢/ ٢٠٧، و«ارتشاف الضرب» ٣/ ١٤٠٢.

....

الذِّكر فيهِ، وعَلى هذا ما يُذكرُ في أوائلِ القَصَصِ بتَقديرِ: اذكر، منه: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ [البقرة:٣٠]، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة:٣٤]، وأضرابه.

وقَولُ بعض المُعرِبينَ: إنه ظَرفٌ لـ: اذكر مَحذوفاً(١)، وَهْمٌ فاحِشٌ(٢)، إلَّا أنْ يؤوِّلوهُ تأويلَ الجُمهورِ عَلى ما سيَجيءُ.

والثَّالثُ: أنْ يكونَ بدلاً منَ المفعولِ، نحو: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم:١٦]، فـ: ﴿إِذِ﴾، بَدلُ اشتِمالٍ(٣) من ﴿مَرْيَمَ﴾.

والرَّابـعُ: أنْ تَكـونَ مُضافـاً إليهـا لاسـمِ زمـان صالح للاستِغْناءِ عنـهُ، نحو: يَومَئـذٍ، وحينَئـذٍ، وسـاعَتَئذٍ، أو غَيـرِ صالحِ لـهُ، نحو قولِه تَعالـى: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران:٨].

ولمَّا كانَ مَذهبُ الجُمهورِ أنَّها لا تقعُ إلا ظَرفاً(٤)؛ قالُوا في قولِه تَعالَى: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف:٨٦]: إنَّها ظَرفٌ لمفعولٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: واذكُروا نِعمةَ اللهِ إذ كنتم قليلاً؛ أي: وقْتَ كَونِكم قَليلاً، فإذ ظرفٌ لنِعْمةٍ، وهي

---

(١) أي: بتقدير: اذكر، أو اذكروا.

(٢) لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلُّق الخطاب بالمكلفين منا، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه. انظر: «مغني اللبيب» ١١١، و«همع الهوامع» ٢/ ١٧٣.

(٣) انظر: «الكشاف» ٣/ ٩.

(٤) ذهب إلى ذلك قوم ومنهم الشلوبين. «الجنى الداني» ص: ١٨٩، و«مغني اللبيب» ص: ١١٢، و«همع الهوامع» ٢/ ١٧٣.

وتَدْخُلُ عَلَى الجُمْلَتَيْنِ، نَحْوُ: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال:٢٦]، و﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف:٨٦]، وتَارَةً: حَرْفُ مُفَاجَأَةٍ:......

مفعولُ الذِّكْرِ، وإنَّما سُمِّي أنَّها مَفعولٌ بِها؛ لقيامِها مَقامَه بعدَ حذفِه[1]، وفي قولِه: ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ إنَّها ظَرفٌ للمضافِ المحذوفِ؛ أي: واذكُر قصَّةَ مريمَ إذِ انْتبذَتْ، فإذ ظَرفٌ للقصَّةِ، وهي مفعولُ الذِّكرِ مُضافٌ إلى مَريم، وإنَّما سمِّيَ المضافُ إليهِ مفْعولاً لقيامِهِ مقامَه واكتِسابِهِ حُكمَه.

(وتَدْخُلُ) إذْ (عَلَى الجُمْلَتَيْنِ) الاسميَّةِ والفِعليَّةِ[2]، سواءٌ كانَ فِعلُها ماضياً لفْظاً ومَعنىً، أو معنىً فَقط، مِثال الأوَّلِ (نَحْوُ: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال:٢٦])، فالجُملةُ الاسميَّةُ؛ أعني: جُملةَ ﴿أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ في مَحلِّ الجرِّ على أنَّها المضافُ إليها لها.

(و) مِثالُ الأوَّلِ من الثَّانيةِ نَحوُ: (﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف:٨٦]) فالجُملةُ الفعليَّة بعدَ ﴿إذْ﴾ في مَحلِّ الجرِّ لإضافتِها إليها.

ومِثالُ الثَّاني منها نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾ [البقرة:١٢٧] ونَحوها، ....

(و) يُقالُ فيها (تَارَةً) أخرى هيَ (حَرْفُ مُفَاجَأَةٍ)[3]، وهيَ الواقعةُ بعد كلمةِ بَينا وبينَما كَقولِهِ: ....

---

(١) «الجنى الداني» ص: ١٨٨.

(٢) قال ابن هشام: وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾. «الجنى الداني» ص: ١٨٧، و«مغني اللبيب» ص: ١١٦، وانظر: «ارتشاف الضرب» ٣/ ١٤٠٢.

(٣) نصَّ على ذلك سيبويه. انظر: «الكتاب» ٣/ ٥٢٨، و«شرح التسهيل» ٢/ ٢٠٩، و«همع الهوامع» ٢/ ١٧٧.

.... **فَبَيْنَمَـا العُسْـرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِـيرُ**

اسـتَقْدِرِ اللهَ خَيـراً وارْضَيَـنَّ بِـهِ[١] **(فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ)**[٢][٣]

وهلْ هيَ ظَرفُ زَمانٍ أو مَكانٍ، أو حَرفٌ بِمعنَى المفاجأةِ، أو حَرفٌ مُؤكِّدٌ -أي: زائدٌ- أقوالٌ[٤]:

وعَلى القولِ بالظَّرفيَّةِ قالَ ابنْ جِنِّي[٥]: عاملُها الفِعلُ الَّذي بعدَها؛ لأنَّها غيرُ مُضافةٍ إليهِ وعاملُ بَينا وبَينَما، مَحذوفٌ يفسرُه الفعلُ المذكورُ، فيَكونُ التَّقديرُ في البيتِ: دارتِ المياسيرُ في زمانِ فِراقِ العُسْرِ، دارتْ في وقتِه.

وقالَ الشَّلوبِين[٦]: إذْ، مُضافةٌ للجُمل بعدَها، فلا يَعملُ فيها الفِعلُ، ولا في بَينا

---

(١) ونحـو: بينمـا نحـن بمـكان كـذا إذ فـلان قـد طلـع علينـا، فمـا زائـدة، والمضـاف إليـه محـذوف تقديـره: بيـن أوقـات حصولنـا بمـكان كـذا قد طلـع علينا فـلان، فبيـن ظرف طلـع، وإذ بـدل مـن بيـن. «منـه»

(٢) ينسب لعثمان بن لبيد، ولحريث بن جبلة العذري، وعثير بن لبيد، ونويفع بن لقيط الفقعسي. انظر: «الكتاب» ٣/ ٢٥٨، و«أمالي القالي» ٢/ ١٨١. و«سر صناعة الإعراب» ١/ ٢٥٥، و«الأمالي الشجرية» ٢/ ٢٠٧، و«شرح شواهد المغني» ١/ ٢٤٤.

(٣) وقيل في إعراب البيت: بين ظرف مكان، وما: زائدة، والعسر: مبتدأ خبره محذوف وهو موجود، وهو العامل في بينما، وبين: مضاف إلى الزمان، والزمان: مضاف إلى الجملة، والتقدير: فبين زمان العسر موجود دارت في ذلك الزمان المياسير. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٤) انظر: «شرح التسهيل» ٢/ ٢٠٩، و«مغني اللبيب» ص: ١١٥، و«همع الهوامع» ٢/ ١٧٧.

(٥) انظر: رأيه في «ارتشاف الضرب» ٣/ ١٤٠٥، و«الجنى الداني» ص: ١٩٠، و«مغني اللبيب» ص: ١١٥، و«همع الهوامع» ٢/ ١٧٧.

(٦) انظر: «ارتشاف الضرب» ٢/ ٢٣٥، و«الجنى الداني» ص: ٢١٤، و«مغني اللبيب» ص: ١١٥، =

وتَارَةً: حَرْفُ تَعْلِيلٍ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف:٣٩]؛ أَيْ: لِأَجْلِ ظُلْمِكُمْ ﴿أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف:٣٩].

وبينَما؛ لأنَّ المضافَ إليهِ كَما لا يَعملُ في المُضافِ لا يعملُ فيما قَبلَه، وإنَّما عاملُها مَحذوفٌ يدلُّ عَليه الكلامُ، وإذْ: بدلٌ / منهُما. [أ/ ٣٦]

(و) يُقالُ فيها (تَارَةً) أُخْرَى: إنَّها (حَرْفُ تَعْلِيلٍ، لِقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف:٣٩]؛ أَيْ: لِأَجْلِ ظُلْمِكُمْ، ﴿أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]) فـ ﴿أَنَّ﴾ معَ اسمِه وخَبرِه في تأويلِ المفردِ، مَرفوعٌ مَحلاً علَى أنَّه فاعلُ ﴿يَنفَعَكُمُ﴾؛ أي: لنْ يَنفعَكم اليومَ اشتِراكُكمْ في العذابِ كَما يَنفعُ الواقِعينَ في أمرٍ صَعْبٍ اشتِراكُهم ومُعاونتُهم.

قيلَ: إنَّها حرفٌ بمنْزلةِ لامِ العلَّةِ[١].

وقيلَ: ظَرفٌ، والتَّعليلُ مُستفادٌ من قوَّةِ الكَلامِ[٢] لا منَ اللفظِ، فإنَّه إذا قيلَ: ضَربتُه إذْ أساءَ وأُريدَ بها الوقتُ، اقتَضى ظاهرُ الحالِ أنَّ الإساءَةَ سَببُ الضَّربِ، والمناسبُ إنَّما هو الأوَّلُ دونَ الثَّاني، فإنَّه لو قيلَ: لنْ ينفعَكم اليومَ؛ أي: يومَ القيامةِ، إذْ ظَلمتُم: أي: وقتَ ظُلمِكم الاشتِراكُ في العَذابِ، لم يَكنِ التَّعليلُ مُستَفاداً من الكَلامِ؛ لاختِلافِ زماني الفِعلينِ؛ أعني: ﴿يَنفَعَكُمُ﴾ و﴿ظَّلَمْتُمْ﴾، بِخلافِ قَولِك: ضَربتُه إذْ أساءَ، لاتِّحادِ زَمانِ الضَّربِ والإساءةِ.

= و«همع الهوامع» ٢/ ١٧٤.

(١) «مغني اللبيب» ص: ١١٣، و«همع الهوامع» ٢/ ١٧٦.

(٢) المصدران السابقان.

عَلى أنَّ الإشكالَ لا يَندَفعُ في هذا المعنَى، وهو أنَّ: إذْ، عَلى تَقديرِ كَونِه ظَرفاً لا يَجوزُ أنْ يَكونَ بَدلاً من اليومِ[١] لاخْتلافِ الزَّمانَينِ، ولا أنْ يَكونَ ظَرفاً لينْفع؛ لأنَّه لا يعملُ في ظَرفينِ متَّحدَين في الزَّمانيَّةِ أو المكانيَّةِ[٢]، إلَّا أنْ يَكونَ أحدُهما أعَمَّ من الآخَرِ، نحو: آتيكَ يومَ الجُمعةِ سَحَراً[٣].

وليسَ كَذلك هَهُنا، ولا لمشتركونَ؛ لأنَّ مَعمولَ خَبرِ الأحرفِ الخَمسةِ لا يَتقدَّمُ عَليها، ولأنَّ اشتراكَهم في العَذابِ إنَّما هو في الآخِرةِ لا في زَمَنِ ظُلمِهم[٤].

وَوُرودُ الإشْكالاتِ إنَّما هو عَلى القَولِ بالظَّرفيَّةِ.

وأمَّا عَلى القولِ الأوَّلِ[٥] فلا إشكالَ؛ لأنَّه حَرفٌ لا يقتَضِي العاملَ، والجُمهورُ لا يُثبتونَ حُكمَ التَّعليلِ[٦] وأجابَ بعضُهم عنِ الإشْكالِ عَلى القَولِ الثَّاني[٧]: بأنَّ المعنَى: إذْ ثَبتَ ظُلمُكم، وقيلَ: التَّقديرُ: بعدَ إذْ ظَلَمْتُم[٨].

---

(١) ذهب الزمخشري إلى أن: (إذ) بدل من (اليوم). «الكشاف» ٤/ ٢٣٥.

(٢) ويلزم منه وقوع الفعل المستقبل في الزمان الماضي، وإنه محال كعكسه. تأمل. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

(٣) فإن يوم الجمعة أعم من السحر؛ لأنه جزء منه. «منه»

(٤) «مغني اللبيب» ص: ١١٤.

(٥) وهو كونها حرفاً بمنزلة لام العلة. «منه»

(٦) «مغني اللبيب» ص: ١١٤، و«همع الهوامع» ٢/ ١٧٦.

(٧) فحينئذ يكون من قبيل: آتيك يوم الجمعة سحراً؛ لكون إذ أخص من اليوم، كأخصية السحر من يوم الجمعة. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

(٨) «مغني اللبيب» ص: ١١٥.

....

قالَ أبو الفتحِ: راجَعتُ أبا عَليٍّ[١] مِراراً في هذهِ الآيةِ، مُستَشْكِلاً إبدالَ إذْ من اليومِ، فآخِرُ ما تَحصَّلَ مِنهُ: أنَّ الدُّنيا والآخرةَ مُتَّصِلتانِ، وأنَّهما في حُكْمِ اللهِ تَعالَى واحدٌ، وكأنَّ اليومَ ماضٍ، أو كأنَّ إذْ مُستَقْبلٌ.

واعلمْ أنَّ بعضَ النُّحاةِ ذَكرَ لـ(إذْ) مَعنَيينِ آخَرينِ[٢]:

أحَدُهما: التَّوكيدُ بأنْ يُحملَ عَلى الزِّيادةِ، وحُملَ عَليهِ آياتٌ، مِنها قَولُه تَعالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ..﴾ [البقرة:٣٠] الآية.

والثَّاني: التَّحقيقُ كقَدْ، ومِمَّا حَملُوا عَليه الآية؛ أعنِي: ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾، وليسَ القولانِ بِشيءٍ، وعَلى هذا القَولِ في الآيةِ: فالجُملةُ مُعترَضَةٌ بينَ الفاعلِ وفِعلِه.

وقَدْ يَجيءُ إذ، اسماً للزَّمنِ المُستَقْبلِ كإذا[٣]، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة:٤].

والجُمهورُ لا يُثبتونَ هذا القِسمَ، ويَجعلونَ الآيةَ من بابِ: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الكهف:٩٩]؛ ....

---

(١) عبارة ابن جني في «الخصائص» ٢/ ١٧٤: طاولت أبا علي - رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى- في هذه وراجعته فيه عوداً على بدء، فكان أكثر ما برد منه في اليد أنَّه لمَّا كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا لا فاصل بينهما صار ما يقع في الآخرة واقعاً في الدنيا.

(٢) قال بزيادتها أبو عبيدة وتابعه ابن قتيبة، ومذهبهما في ذلك ضعيف، والرأي الآخر قال به جماعة من النحاة وهو ليس بشيء. انظر: «مجاز القرآن» ١/ ١٣، و«الجنى الداني» ٢١٥، و«مغني اللبيب» ١١٤، و«همع الهوامع» ١/ ٢٠٥.

(٣) قال ابن مالك: وهو استعمال صحيح غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين. «شواهد التوضيح» ص: ٦٢، وانظر: «مغني اللبيب» ص: ١١٣، و«شرح التسهيل» ٣/ ١٨١، و«همع الهوامع» ٢/ ١٧٣.

الثَّانِيَةُ: لمَّا، يُقَالُ فِيهَا فِي نَحْوِ: لمَّا جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرٌو، هِيَ: حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ، وتَخْتَصُّ بِالمَاضِي، وزَعَمَ الفَارِسِيُّ ....

أعنِي: من تنْزيلِ المُستقْبلِ الواجبِ الوقوعِ منْزلةَ ما قَد وقعَ.

وقَدْ يحتج لغيرِهم بقولهِ تعالَى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠-٧١]، / فإنَّ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مُستَقْبلٌ لفْظاً ومعْنىً لدُخولِ حَرفِ التَّنفيسِ عليه، [٣٧/أ]

وقَدْ عَملَ في ﴿إِذِ﴾، فيَلزمُ أنْ يكونَ بمنْزلةِ إذا، تأمَّل[١].

(الثَّانِيَةُ) من الكَلماتِ السَّبعِ الَّتي جاءتْ علَى ثَلاثةِ أوجهٍ: كَلمةُ (لمَّا[٢]: يُقَالُ فِيهَا) كائناً (فِي نَحْوِ: لمَّا جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرٌو).

(هِيَ: حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ)[٣]، وإنَّما سميت بذلكَ؛ لاقتِضائها جُملتَين، وجِدَتْ ثانيتُهما عندَ وجودِ أولاهما، كوجودِ مَجيءِ عَمْرٍو عندَ مَجيءِ زيدٍ في المثالِ[٤].

ويُقالُ: حَرفُ وجوبٍ لوجوبٍ لذلكَ المعنَى (وتَخْتَصُّ) لمَّا هذهِ (بِالمَاضِي) في الدُّخولِ (وزَعَمَ الفَارِسِيُّ)[٥] ....

---

(١) وأُجيبَ عن هذه الآية ونحوها: بأنَّ الأمور المستقبلية لما كانت في أخبار الله تعالى مقطوعاً بها، عبر عنها بلفظ الماضي. انظر: «الكشاف» ٤/ ١٧٨ و«الجنى الداني» ص: ٢١٢، و«مغني اللبيب» ص: ٣١٣، و«همع الهوامع» ٢/ ١٧٣.

(٢) قال الكوفيون: أصلها لم زيدت عليها ما، وقال سيبويه: هي أصل ليست فيها ما زائدة. انظر: «كاشف القناع والنقاب» ص: ٦٠.

(٣) انظر: «ارتشاف الضرب» ٢/ ٥٧٠، و«همع الهوامع» ١/ ٢١٥. والوجود هنا بمعنى الثبوت المقابل للنفي. «حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ٥١.

(٤) «مغني اللبيب» ص: ٣٦٩.

(٥) انظر: «ارتشاف الضرب» ٢/ ٥٧٠، و«الجنى الداني» ص: ٥٨٣.

ومُتَابِعُوهُ أَنَّهَا ظَرْفٌ بِمَعْنَى حِينٍ.

مُتابِعاً لابنِ السَّراجِ[١] (ومُتَابِعُوهُ) من ابنِ جِنِّي[٢] ومَن تابعَه[٣]: (أَنَّهَا)؛ أي: لمَّا (ظَرْفٌ بِمَعْنَى حِينٍ) في دُخولِه على الماضي[٤].

وقال ابنُ مالكٍ: بِمعنَى إذ، وهو حَسنٌ[٥]؛ لمناسبَتِهما في الاختِصاصِ بالماضي والإضافَةِ إلى الجُملةِ.

وردَّ بَعضُ النُّحاةِ[٦] كَونَها ظَرفاً لا حَرفاً بِجوازِ: لمَّا أكرَمتَني أمْسِ أكْرمتُكَ

---

(١) أبو بكر محمد بن السِّري بن سهل، ويُعرَف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، من مشاهير النحاة وأئمة الأدب في بغداد، ويَعُدُّه مؤرِّخو النحو العربي من رجال المدرسة البغدادية في النحو، تتلمذ ابن السراج عند المبرد، وسمع منه كتاب سيبويه، وبعد وفاة المبرد انتهت رئاسة النحو إليه، ومن تصانيفه: كتاب «الأصول» في النحو. «طبقات النحويين واللغويين» ص: ١٢٢، «أخبار النحويين البصريين» ١٠٨، «الفهرست» ص: ٩٢.

(٢) أبو الفتح عثمان بن جني المشهور بـ«ابْنِ جِنِّيٍّ» من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، عالم نحوي كبير (ت ٣٩٢ هـ)، من مصنفاته: «كتاب الخصائص»، و«سر صناعة الإعراب». انظر: «بغية الوعاة» ٢/ ٥٣.

(٣) انظر: «الأصول في النحو» ٢/ ١٥٧.

(٤) «ارتشاف الضرب» ٤/ ١٨٩٧، و«الجنى الداني» ص: ٥٩٣، و«مغني اللبيب» ص: ٣٦٩، و«همع الهوامع» ٢/ ٢٢٢.

(٥) قال ابن مالك: إذا ولي (لمَّا) فعل ماض لفظاً ومعنىً فهو ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب. «شرح التسهيل» ٤/ ١٠١، وانظر: «مغني اللبيب» ص: ٣٦٩.

(٦) هو ابن خروف. «مغني اللبيب» ص: ٣٦٩. وقال أبو حيان: والصحيح مذهب سيبويه، يقصد أنها حرف عنده. «ارتشاف الضرب» ٤/ ١٨٩٦، وتابعه المرادي في «الجنى الداني» ص: ٥٩٤.

ويُقَالُ فِيهَا فِي نَحْوِ: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص:٨]: هُوَ حَرْفُ جَزْمٍ لِنَفْيِ المُضَارِعِ وقَلْبِهِ مَاضِياً، مُتَّصِلاً نَفْيُهُ،........................

اليومَ؛ لأنَّها لمَّا قُدِّرتْ ظَرفاً كانَ عامِلُها جَوابَها، فيلزمُ أنْ يكونَ الواقعُ في اليومِ واقِعاً في الأمسِ، فيكونُ التَّقديرُ: أكرَمتُك اليومَ أمسِ، واستِحالتُه ظاهرة، ويُمكنُ أنْ يُجابَ عنهُ، بأنَّ المعنَى: لمَّا ثبتَ اليومَ إكْرامُكَ لي أمسِ أكْرمتُك اليومَ، فيكونُ الإكرامُ الثَّاني وثُبوتُ الإكْرامِ الأوَّلِ في اليومِ، وإنْ كانَ الإكْرامُ الأوَّلُ في الأمسِ فَلا مَحذورَ، تَدبَّرْ.

(ويُقَالُ فِيهَا) تارةً أُخرى (فِي نَحْوِ: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص:٨]، هُوَ حَرْفُ جَزْمٍ) مَوضوعٌ (لِنَفْيِ المُضَارِعِ وقَلْبِهِ مَاضِياً).

اعلمْ أنَّ كَلمتي: لمَّا، ولم، يَشترِكانِ في الأحْكامِ الثَّلاثةِ المذْكورةِ؛ أعني: في جَزمِ المضارعِ ونَفيهِ وقَلبهِ، ويَفترِقانِ في خَمسةِ أمورٍ، أشارَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى اثنينِ[١] منْها:

بِجعلِهما حالاً بقوله: (مُتَّصِلاً نَفْيُهُ) أي: مُستَمرّاً من حينِ الحدَثِ إلى آنِ التَّكلُّمِ بهِ، نحو: نَدمَ الشَّيطانُ ولمَّا يَنفعِ النَّدمُ، فإنَّ عدمَ النَّفعِ مُستَمرٌّ إلى حينِ التَّكلُّمِ به، وهذا واجبٌ في لمَّا، بخلافِ كَلمةِ لم، فإنَّ مَنفيَّها يَكونُ متَّصلاً تارةً، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم:٤] ومُنقطِعاً تارةً أُخرى، نحو قَولِه تَعالَى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١]، فإنَّ عدمَ كَونِ الإنسانِ شيئاً مَذكوراً قَد انْقطَعَ قبلَ التَّكلُّمِ به بلسانِ جِبرائيلَ عَليهِ السَّلامُ، ولهذا جازَ: لم يَكنْ ثُمَّ كانَ، ولم يَجزْ: لمَّا يكن ثُمَّ

---

(١) «مغني اللبيب» ص: ٣٦٧.

مُتَوَقَّعاً ثُبُوتُهُ، أَلَا يُرَى أَنَّ المَعْنَى أَنَّهُمْ لَمْ يَذُوقُوا إِلَى الآنَ، وأَنَّ ذَوْقَهُمْ لَهُ مُتَوَقَّعٌ.

كانَ، بلْ يُقالُ: لمَّا يَكنْ وقدْ يَكونُ؛ أي: بعدَ هذا.

ومنَ العَجائبِ أنَّ مِثلَ ابنِ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مثَّلَ في «التَّسهيلِ»[١] للمُنقَطعِ بقولِهِ:

وكُنْـتَ إذْ كُنْـتَ إلهـي وَحْـدَكا لـم يَـكُ شَـيْءٌ يـا إلهـي قَبلَـكا[٢]

وتَبعَه ابنهُ[٣] في «شَرحِهِ» عَليهِ، وذلكَ وَهْمٌ فاحشٌ[٤]؛ لأنَّ مُقتضى هذا القَولِ أنَّه قَد انقَطعَ عدمُ كَونِ الشَّيءِ قبلَه، وكانَ الآنَ؛ أي: وجِدَ الآنَ قبلَه شيءٌ، وبطلانُه أفْحشُ، إلَّا أنْ يُقالَ: إنَّه مجرَّدُ تَمثيلٍ وفيهِ.

وبقولِهِ: (مُتوَقَّعاً ثُبُوتُهُ)[٥]؛ أي: إنَّ مَنفيَّ لمَّا مُتوقَّعٌ ثُبوتهُ بخلافِ مَنفيِّ لم، .

(أَلَا يُرَى[٦] أَنَّ المَعْنَى) في الآيةِ (أَنَّهُمْ لَمْ يَذُوقُوا / إِلَى الآنَ، وأَنَّ ذَوْقَهُمْ لَهُ) أي: [٣٨/أ]

العذاب (مُتَوَقَّعٌ).

---

(١) «شرح التسهيل» ٤/ ٦٤، وانظر: «مغني اللبيب» ص: ٣٦٧.

(٢) الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي. «الكتاب» ٢/ ٢١٠، و«مغني اللبيب» ص: ٣٦٨، و«شرح شواهد المغني» ٢/ ٦٨١.

(٣) عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٨٦هـ). من تصانيفه: «شرح ألفية» والده، «شرح التسهيل» ولم يتمه. «الوافي للوفيات» ١/ ٢٠٤، و«بغية الوعاة» ١/ ٢٢٥، و«شذرات الذهب» ٥/ ٣٩٩.

(٤) لأن نفي الكونِ قبل متحققٌ لا ينقطع، ولعل ابن مالك لاحظ الثبوت مجرداً عن القبلية. «حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ٥٣.

(٥) معطوف على قوله: «مُتَّصلاً نَفيُه».

(٦) يريد المصنف إثبات كون نفيها متصلاً وثبوتها متوقعاً بتنزيل المعقول مرتبة المحسوس. «حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ٥٣.

ويُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ فِي نَحْوِ: ....

قالَ صاحبُ «الكشَّافِ» في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:١٤]: ما في ﴿لَمَّا﴾ من معنَى التَّوقُّعِ دالٌّ عَلَى أنَّ هؤلاءِ قَدْ آمنُوا فيما بَعدُ.[(١)] انتهى.

ومِنها؛ أي: من الخَمسةِ الفارقاتِ: أنَّ لمَّا، لا يقرن بأداةِ الشَّرطِ، فلا يُقالُ: إنْ لمَّا يَقمْ بِخلافِ: لم، نَحو قَولِه تَعالَى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾ [المائدة:٦٧]، ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟﴾ [المائدة:٧٣].

ومِنهَا: أنَّ مَنفيَّها لا يكونُ إلَّا قَريباً في الأغْلبِ من الحالِ، ولا يُشتَرطُ ذلكَ في مَنفيِّ لم، تَقولُ: لم يَكنْ زيدٌ في العامِ الماضي مُقيماً، ولا يَجوز: لمَّا يكنْ.

ومِنْها: أنَّ مَنفيَّ لمَّا جائزُ الحذفِ بدليلِ قَولِ الشَّاعرِ:

فَجِئْتُ قُبورَهُم بدءاً ولمَّا فَناديتُ القُبورَ فَلمْ يُجِبْنَهْ[(٢)]

أي: ولمَّا أكنْ بدءاً قبلَ ذلكَ.

وعِلَّةُ هذهِ الأحكامِ كلِّها: أنَّ لَمْ يَفعلْ نَفيُ فَعَلَ، ولمَّا نَفيُ قَدْ فَعَلَ.

(و) تارةً أخرى (يُقَالُ فِيهَا): هيَ (حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ)[(٣)] كائناً (فِي نَحْوِ: ....

---

(١) «الكشاف» ٤/ ٣٨٠.

(٢) البيت لأعرابي من بني أسد في «معجم الأدباء» ٣/ ١٥. وينسب إلى ذي الرمة وليس في ديوانه وهو في «مغني اللبيب» ص: ٣٦٩، و«شرح شواهد المغني» ٢/ ٦٨١، و«همع الهوامع» ٢/ ٧٥.

(٣) حكاه الخليل وسيبويه والكسائي، قال أبو حيان: وهي قليل الدور في كلام العرب، فينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه. وقال الجوهري: لمَّا بمعنى إلَّا غير معروف. «ارتشاف الضرب» ٣/ ١٥٥٥. وانظر: «مغني اللبيب» ص: ٣٧١.

﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤] فِي قِرَاءَةِ التَّشْدِيدِ، أَلَا يُرَى أَنَّ المَعْنَى: مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ.

﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤] فِي قِرَاءَةِ التَّشْدِيدِ)[1] في ﴿لَّمَّا﴾ دونَ التَّخفيفِ؛ لأنَّه ليسَ ممَّا نحنُ فيه، بلْ يكونُ (اللامُ) للفصلِ[2]، و(ما): مَزيدةٌ، و﴿إنْ﴾: مُخفَّفةٌ من الثَّقيلةِ[3]، فالمعنى حِينئذٍ: إنَّ الشَّأنَ كلُّ نَفْسٍ لعَليها حافظٌ.

وأمَّا في القراءةِ الأولى[4]: يَكونُ ﴿ إنْ﴾ للنَّفي، و﴿لمَّا﴾ للاستثْناءِ، (أَلَا يُرَى أَنَّ المَعْنَى: مَا كُلُّ نَفسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)، وحِينئذٍ لا تَدخلُ لمَّا إلَّا عَلى الجُملةِ الاسميَّة، كجُملةِ: ﴿عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾، أو الماضي لفْظاً لا معْنىً، نحو قَولِهِ:

أنشـــدكَ اللهَ لمَّـــا فَعَلْــتَ ....[5]

أي: لا أسألُكَ إلَّا فِعْلَكَ.

---

(١) قراءة الحسن والأعرج وقتادة وعاصم وابن عامر وحمزة وأبي جعفر. وهي بمعنى إلَّا لهجة مشهورة في هذيل وغيرهم، تقول العرب: أقسمت عليك لمَّا فعلت كذا؛ أي: إلَّا فعلت. قاله الأخفش. وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي لما بالتخفيف. انظر: «معاني القرآن» للأخفش ١/ ١٢٠، و«الحجة للقراء السبعة» ٦/ ٣٩٧، و«التبيان في إعراب القرآن» ٢/ ١٢٨١. ومذهب الكوفيين: قراءة تشديد لمَّا. «حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ٥٢.

(٢) وتسمى اللام الفارقة، وهي تفصل بين المخففة من الثقيلة وبين الناصبة. «شرح المفصل» ٥/ ١٤٨.

(٣) اعلم أنَّ (إنْ) إذا كان مخففاً من (إنَّ) يكون اسمه محذوفاً ضمير شأن، وكذا حكم أنَّ المفتوحة.

(٤) يقصد قراءة التشديد.

(٥) في «مغني اللبيب» ص: ١٠١: (أنشدك الله لما فعلت).

والثَّالِثَةُ: نَعَمْ، ....

(والثَّالِثَةُ) منَ الألفاظِ السَّبعةِ الَّتي جاءت عَلى ثَلاثةِ أوجهٍ: كَلمةُ (نَعَمْ): بِفتحِ العَين وكِنانةُ[١] تَكسِرُها، وبِها قرأ الكسائيُّ[٢].

وحُكيَ أنَّ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سألَ قَوماً عن شَيْءٍ، فَقالوا: نَعَم -بالفتح- فقالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنَّما النَّعَمُ: الإبلُ، فَقولوا: نَعِم -بِكسْرِ العينِ-[٣].

وبَعضُهم يُبدلُ عينَها حاءً نحو: نَحَم[٤]، ....

---

(١) قبيلة بني كنانة بكسر الكاف وفتح النونين، وواحدهم (الكِنَانِي)، قبيلة خندفية مضرية عدنانية ينتمي إليها النبي محمد عليه الصلاة والسلام. انظر: «معجم البلدان» ٤/ ٤٨١، و«الكامل في التاريخ» ٣/ ٢٨.

(٢) أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الكسائي (١١٩ هـ-١٨٩ هـ)، ولد في إحدى قرى الكوفة، وهو مولى بني أسد من خندف، وكان إماماً في اللغة والنحو، وسابع القراء السبعة، ويعد المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية في النحو، من تصانيفه: «معاني القرآن»، «القراءات». انظر: «نزهة الألباء» ص: ٥٨، و«إنباه الرواة» ٢/ ٢٥٦، و«بغية الوعاة» ٢/ ١٨٢. وانظر: قراءته في «الكشاف» ٤/ ٤١.

(٣) انظر: في لغات (نَعَم): «شرح المفصل» ٥/ ٥٨، و«ارتشاف الضرب» ٥/ ٢٣٦٨، و«الجنى الداني» ص: ٥٠٦، و«مغني اللبيب» ص: ٤٥٤. قال ابن يعيش: الفتح في (نَعَم) والكسر لغتان فصيحتان إلا أن الفتح أشهر في كلام العرب. وانظر: «اللسان» مادة: (نَعَم). وفي «كاشف القناع والنقاب» ص: ٦٢: وفيها أربع لغات على ما قاله الشيخ الرضي، الأولى فتح النون والعين وهي المشهورة، والثانية كسر العين وهي كناية، واختارها الكسائي، واحتج عليها بما روي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سأل قوماً فقالوا: نعم، فقال عمر: أما النعم فالإبل، وقال أبو عبيدة: هذه الرواية عن عمر غير مشهورة. والثالث: كسر النون والعين. والرابعة: نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلبت في حتى، قيل: هي لغة هذيل.

(٤) لأنها تليها في المخرج، وهي أخفُّ من العين، حكاها النضر بن شميل. «شرح المفصل» ٥/ ٥٨.

فيُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ تَصْدِيقٍ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الخَبَرِ، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ، أَوْ: مَا قَامَ زَيْدٌ، و: حَرْفُ إِعْلَامٍ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: ....

وبِها قَرأ ابنُ مَسعودٍ[(١)] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبَعضُهم يَكسِرُ النُّونَ إتباعاً لكَسرةِ العينِ، تنْزيلاً لها مَنزلةَ الفعلِ في قَولكَ: نِعِم وشِهِد بكسرَتين[(٢)].

(فيُقَالُ فِيهَا) أي: في كَلمةِ نَعَم: هِيَ (حَرْفُ تَصْدِيقٍ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الخَبَرِ)[(٣)]، سَواءٌ كانَ ذلكَ الخبرُ إيجاباً أو سَلباً، (نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ) في الإيجابِ، فَتقولُ في تَصديقِه: نَعَم؛ أي: قامَ، (أَوْ: مَا قَامَ زَيْدٌ) في السَّلبِ، فَتقولُ في تَصديقِهِ: نَعَم؛ أي: ما قامَ زيدٌ، لأنَّ نَعَم تقريرٌ لِما سبقَ من نَفيٍ أو إثباتٍ.

(و) يُقالُ فيها تارةً أخرى: هيَ (حَرْفُ إِعْلَامٍ[(٤)] إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ:

---

(١) أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافر الهُذلي حليف بني زهرة (ت ٣٢هـ)، صحابي وفقيه ومقرئ ومحدث، وأحد رواة الحديث النبوي وأحد السابقين إلى الإسلام، و ممن هاجروا الهجرتين إلى الحبشة وإلى المدينة، وممن أدركوا القبلتين، وهو أول من جهر بقراءة القرآن في مكة وإليه تنتهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي. انظر: «حلية الأولياء» ١/ ١٢٤، و«غاية النهاية» ١/ ٤٥٨، و«الإصابة» ٢/ ٣٦٠. وراجع قراءته في «شرح المفصل» ٥/ ٥٨، و«همع الهوامع» ٢/ ٦٠٧.

(٢) كما نزلت (بلى) منزلة الفعل في الإمالة. «مغني اللبيب» ص: ٤٥٤.

(٣) انظر: ما قيل فيها من أقوال في «الجنى الداني» ص: ٤٦٩، و«مغني اللبيب» ص: ٤٥٤.

(٤) ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام، بل قال: وأما نعم فعِدَةٌ وتصديق، وكأنه رأى إذا قيل: هل قام زيد؟ فقيل: نعم؛ فهي لتصديق ما بعد الاستفهام، والأولى ما ذكره في المتن من أنها للإعلام؛ إذ لا يصح أن يقال لقائل ذلك: صدقت؛ لأنه إنشاءٌ لا إخبارٌ. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

أَقَامَ زَيْدٌ؟ و: حَرْفُ وَعْدٍ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الطَّلَبِ، نَحْوُ: أَحْسِنْ إِلَى فُلَانٍ.

أَقَامَ زَيْدٌ؟) فيُقَالُ في جَوابِهِ: نَعَم؛ إعلاماً بأَنَّه قامَ[١].

(و) يُقالُ فيها: هيَ (حَرْفُ وَعْدٍ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الطَّلَبِ)، نحو: افعلْ، ولا تَفعلْ، وما في مَعناهما، نحو: هلَّا تَفعلْ، وهلَّا لم تَفعلْ، وبعدَ الاستِفْهامِ في نحو: هلْ تُعطينِي؟ بناءً عَلى أنَّه في قوَّةِ قَولِنا: أعْطنِي. فَقولُ البعضِ: إنَّها بعدَ الاستِفْهامِ للوعدِ[٢]، غيرُ مُطَّردٍ لما قُلنا. ومِثالُ الوعدِ بعدَ الطَّلبِ (نَحْوُ) قولِكَ: (أَحْسِنْ إِلَى فُلَانٍ)، فَيقالُ في جَوابه: نَعَم، لوعدِ الإحسانِ.

والأحكامُ المذكورةُ كُلُّها في وقوعِها بعدَ الكَلامِ، فأمَّا لو وقَعت في صَدرِ الكَلامِ، فقَد / قيلَ: تأتي للتَّأكيدِ، نحو: نعَم هذه أطلالُهم[٣]. [٣٩/أ]

والحقُّ أنَّها في ذلكَ حَرفُ إعلامٍ[٤]، وأنَّها جَواب لاستِفْهامٍ مُقدَّرٍ، كَما أنَّ أجَلْ، إذا وقَعتْ صَدراً تَكونُ لتصديقِ خَبرٍ ذِهني، كَما وقعَ في تائيَّةِ ابنِ الفارضِ سُلطانِ العُشَّاقِ رَحِمَهُ اللَّهُ: ....

---

(١) ونحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف:٤٤] و﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الشعراء:٤١] ﴿قَالَ نَعَمْ﴾ [الشعراء:٤٢]. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى»

(٢) هو قول ابن عصفور كما في «مغني اللبيب» ص: ٤٥٤، والذي ذكره ابن عصفور في «المقرب» ص: ٣٢٢: نعم تكون عدة في جواب الاستفهام والأمر وتكون تصديقاً للخبر، نحو قولك لمن قال: قام زيد، أو ما قام زيد: نعم، فتصدقه في إثبات القيام لزيد أو نفيه عنه.

(٣) انظر: «الجنى الداني» ص: ٤٦٩، و«مغني اللبيب» ص: ٤٥٤.

(٤) انظر: «مغني اللبيب» ص: ٤٥٤.

الرَّابِعَةُ: إِيْ، بِكَسْرِ الهَمْزَةِ وسُكُونِ اليَاءِ، وهِيَ بِمَنْزِلَةِ نَعَمْ، ....

أَجَلْ أَجَلِي أَرْضَى انْقِضاهُ صَبَابَةً .... [١]

تَمامُه في (أَجَلْ)[٢].

واعلمْ أنَّه إذا قيلَ: قامَ زيدٌ، فتَصديقُه: نعَم، وتَكذيبُه: لا، ويَمتَنعُ دخولُ: بَلى لعدَمِ النَّفي. وإذا قيلَ: ما قامَ زيدٌ، فتَصديقُه: نعم، وتَكذيبُه: بَلى، ويَمتنِعُ دخولُ: لا لأنَّها لنَفي الإثباتِ لا لنَفي النَّفي.

وإذا قيلَ: أقامَ زيدٌ؟ فهوَ مثلُ: قامَ زيدٌ، وإذا قيلَ: ألمْ يقُمْ زيدٌ؟ فَهو مثلُ: لم يقُمْ زيدٌ. فتَصديقُه: نعم، وتَكذيبُه: بلى، ولا مَحلَّ فيه لـ: لا، نحو قَولِهِ تَعالَى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الملك:٨-٩]، وقدْ سبقَ لهذا مَزيدُ بيانٍ في كَلمةِ بلى، فارجِعْ إليها[٣].

(الرَّابِعَةُ) منَ الكلماتِ الَّتي جاءت عَلى ثَلاثَةِ أوجهٍ كَلمةُ: (إِيْ: بِكَسْرِ الهَمْزَةِ وسُكُونِ اليَاءِ، وهِيَ) حَرفُ جَوابٍ (بِمَنْزِلَةِ نَعَمْ)؛ أي: بِمعناها في كَونِها لتَصديقِ الخبرِ بعدَ الإخْبارِ[٤] ولإعْلامِ المُستَخبِر بعدَ الاستِفْهامِ، ولوَعدِ الطَّالبِ بعدَ الطَّلبِ،

---

(١) سبق ذكره في الثالث من الكلمات الأربعة التي جاءت على وجه واحد، وهذا صدر بيت لابن الفارض وعجزه:

.... ولا وصل إن صحت لحبك نسبتي

(٢) أي: في بحث أجل.

(٣) تم ذكرها في الرابع من الكلمات الأربعة التي جاءت على وجه واحد.

(٤) «شرح الكافية» لابن الحاجب ص: ٥٤.

إِلَّا أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالقَسَمِ، نَحْوُ: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس:٥٣].

الخَامِسَةُ: حَتَّى، ....

فيقعُ بعدَ: قامَ زيدٌ، وهَل قامَ زيدٌ؟ واضرِبْ زيداً، ونَحوها[١].

وخصَّها ابن الحاجبِ فيما بعدَ الاستِفْهامِ[٢]، حيثُ قالَ: وإيْ إثباتٌ بعدَ الاستِفْهامِ، ولعلَّه أرادَ أكثرُ ما يكونُ بعدَ الاستِفْهامِ، ولمَّا بيَّنَ أنَّهما يَشتركانِ في الأوجهِ الثَّلاثةِ، أرادَ أنْ يبيِّنَ امتيازَها عنها علَى طريقِ الاستثناءِ فَقال: (إِلَّا أَنَّها)؛ أي: كَلمة إِيْ (تَخْتَصُّ بِالقَسَمِ) أي: حُكمُها كَحُكمِ نَعَم، إلَّا في اختِصاصِها بالقسمِ؛ أي: لا يقعُ في الأوجهِ الثَّلاثةِ إلَّا قبلَ القَسمِ[٣]، (نَحْوُ) قَولِهِ تَعالى في سُورة يونس: ﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾ (﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]).

(الخامِسَةُ) مِنَ الكَلماتِ السَّبعِ: كَلمةُ (حَتَّى)[٤] وهيَ: حَرفٌ تأتي لأحَدِ ثَلاثةِ مَعانٍ: انتهاء الغايةِ وهو الغالبُ، والتَّعليل، وبمعْنى إلَّا، وهذا أقلُّها[٥]. ولذا قَلَّ مَنْ يَذكرُه.

---

(١) «مغني اللبيب» ص: ١٠٦.

(٢) قال ابن الحاجب: وإي: إثبات بعد الاستفهام، ويلزمها قسم. «الكافية في النحو» ص: ٥٤.

(٣) «شرح المفصل» ٥/ ٥٧، «ارتشاف الضرب» ٤/ ١٧٩٠. قال أبو حيان: لا يُعلم استعمالها إلا مع القسم. «الجنى الداني» ص: ٢٣٥، و«همع الهوامع» ٢/ ٥٩٠.

(٤) وفيها ثلاث لهجات، والمشهورة إبدال حائها عيناً، وهي لهجة هذيل، وبها قرأ ابن مسعود: (لَيَسْجُنُنَّهُ عَتَّى حِين) [يوسف:٣٥]، وإمالة ألفها، وهي لهجة يمنية. انظر: «الجنى الداني» ص: ٥٠٩.

(٥) انظر: «الجنى الداني» ص: ٤٩٨، و«مغني اللبيب» ص: ١٦٦.

فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا: أَنْ تَكُونَ جَارَّةً، فتَدْخُلُ عَلَى الِاسْمِ الصَّرِيحِ بِمَعْنَى إِلَى، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر:٥] أَيْ: حَتَّى إِلَى حِينٍ، ....

ويُستعملُ في الكَلامِ على ثَلاثةِ أوجُهٍ:

(فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا: أَنْ تَكُونَ جَارَّةً) مِن حروفِ الجرِّ، (فتَدْخُلُ) حِينئذٍ (عَلَى الِاسْمِ الصَّرِيحِ) كائناً (بِمَعْنَى إِلَى)، وعاملاً عملَها، (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر:٥] أَيْ: حَتَّى إِلَى حِينٍ)؛ أي: حين، والتَّنوينُ عِوضٌ عنِ المضافِ إليهِ، فحتَّى دَخلَ عَلى الاسمِ الصَّريحِ وجرَّه كَكلمةِ إلى، لكنَّ الفرقَ بينَهما منْ وجوهٍ:

أحدُها: أنَّ مخفوضَها لا يكونُ إلا ظاهراً[1]، لا مُضْمراً، بخلافِ: إلى.

فأمَّا قولُه:

أَتَتْ حتَّاكَ تَقصِدُ كُلَّ فَجٍّ ... تُرَجِّي منكَ أنها لا تخيبُ[2]

فَضرورةٌ، وإنَّ الضَّروراتِ تُبيحُ المحْظوراتِ، فلا يُقاسُ عليه سَعةُ الكَلامِ.

وثانيها: أنَّ مَخْفوضَها لا يكونُ إلَّا آخرَ جزءٍ من الشَّيءِ، نحو: أكَلتُ السَّمكةَ حتَّى رأسِها أو ما يُلاقي آخرَ جُزءٍ منه، نحو: نِمتُ البارحةَ حتَّى الصباحِ، فإنَّ مجرورَها؛ أعني: الصَّباحَ، وإنْ لم يكنْ آخرَ جُزءِ البارحةِ، لكنه مُلاقٍ آخرَ جُزئها، ولا تَقولُ: حتَّى نصفِها أو ثُلثِها؛ لعدمِ / كونِها آخراً من الشَّيءِ أو ما يُلاقي الآخرَ [١/ ٤٠] منهُ، والحالُ أنَّه لازمٌ؛ لأنَّ: حتَّى، مَوضوعةٌ لإفادةِ تَقضِّي الفِعلِ قبلَها شيئاً فَشيئاً

---

(١) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، انظر: «الكتاب» ٢/ ٣٨٣، و«ارتشاف الضرب» ٢/ ٤٦٨- ٤٦٩، و«الجنى الداني» ص: ٤٩٩.

(٢) لا يعرف قائله، وهو في «مغني اللبيب» ص: ١٦٦، و«شرح شواهد المغني» ١/ ٣٧٠، و«همع الهوامع» ٢/ ٤٢٥، و«شرح الأشموني» ٢/ ٢١٠.

....

حتَّى يأتيَ عَلى ذلكَ المجرورِ، وكَلمةُ: إلى، ليْسَت كَذلكَ[١].

وثالثُها: إذا[٢] لم يَكنْ معها قرينةٌ تَقتضي دُخولَ ما بعدَها، كَما في قَولِهِ:

ألقى الصَّحيفَةَ كي يُخفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتَّى نَعْلِه ألقاها[٣][٤]

أو عدمَ دُخولِه، كَما في قَولِه:

سَقى الحيا الأرضَ حتَّى أمْكُن عُزيَتْ لهمْ فلا زالَ عنها الخيرُ مَجْذوذاً[٥]

حُملَ عَلى الدُّخولِ في كِليهما، ويُحكمُ في مثلِ ذلكَ لما بعدَ إلى بعدمِ الدُّخولِ، حَمْلاً عَلى الغالبِ في البابَين، هذا هو الصَّحيحُ في البابين[٦]، كَذا في

---

(١) «مغني اللبيب» ص: ١٦٦، و«الجنى الداني» ص: ٥٤٤، و«همع الهوامع» ٢/ ٤٢٤، و«ارتشاف الضرب» ٤/ ١٧٥٥.

(٢) جوابها: جملة (حُمِلَ) بعدها.

(٣) البيت للمتلمس الضبعي، «ديوانه» ص: ٣٢٧، وفيه إشارة إلى قصة المتلمس وطرفة مع عمرو بن هند، وينسب لابن مروان النحوي، كما في «الكتاب» ١/ ٩٧، ونسب لمروان بن سعيد أحد أصحاب الخليل.

(٤) وقرينة الدخول فيه: أن من ألقى الصحيفة للتخفيف، فإلقاء نعله أولى. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

(٥) لا يعرف قائله. وهو في «مغني اللبيب» ص: ١٦٨، و«شرح شواهد المغني» ١/ ٣٧١، وفي الأصل: الحياء، وروي أكثر من رواية ومنها:

سقى الحيا الأرض حتى أمكنٍ عُزيت لهم فلا زال عنها الخيرُ مجدودا

انظر: «شرح الأشموني» ٢/ ٧٦.

(٦) يعني: أن الغالب في باب حتى الدخول، كما أن الغالب في باب إلى عدم الدخول. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

وعَلَى الِاسْمِ المُؤَوَّلِ مِنْ أَنْ مُضْمَرَةً ومِنَ الفِعْلِ المُضَارِعِ، فتكُونُ تَارَةً بِمَعْنَى إِلَى، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١]، والأَصْلُ: حَتَّى أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْنَا؛ أَيْ: إِلَى رُجُوعِهِ؛ أَيْ: إِلَى زَمَنِ رُجُوعِهِ.

«المُغني»[١].

قَولُه: (وعَلَى الِاسْمِ المُؤَوَّلِ مِنْ أَنْ مُضْمَرَةً ومِنَ الفِعْلِ المُضَارِعِ): مَعطوفٌ عَلى الاسمِ الصَّريحِ؛ أي: تَدخُلُ كَلمةُ حتَّى حينَ كَونِها جارَّةً عَلى الاسمِ الصَّريحِ، وعَلى الاسمِ المؤول إلى آخره (فتكُونُ) حِينئذٍ (تَارَةً بِمَعْنَى إِلَى) في الغايةِ[٢] (نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١]، والأَصْلُ) في التَّركيبِ: (حَتَّى أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْنَا) بأنْ المصدريَّةِ (أَيْ: إِلَى رُجُوعِهِ؛ أَيْ: إِلَى زَمَنِ رُجُوعِهِ).

وإنَّما احتاجَ إلى التَّفسيرِ الثَّاني بناءً عَلى أنَّ حتَّى بمعنَى إلى في الغايةِ، والغايةُ إمَّا زمانيَّةٌ[٣] أو مكانيَّةٌ[٤]، فأشارَ بالتَّفسيرِ إلى أنَّ الغايةَ زمانيَّةٌ، وأنَّ المصدرَ المآليَّ قائمٌ مقامَ الزَّمانِ المحذوفِ، وذلك شائعٌ في المصادرِ، كَقولِهم: جئتُكَ صلاةَ العصْرِ؛ أي: وقتَ صلاةِ العصرِ، وآتيكَ خُفوقَ النَّجمِ؛ أي: وقتَ خفوقِ النَّجمِ، ونحوهُ.

---

(١) قال ابن هشام: وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد (حتَّى)، وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهور وإنَّما الاتفاق في (حتَّى) العاطفة لا الخافضة. «مغني اللبيب» ص: ١٦٧.

(٢) انظر: «الكتاب» ٣/ ١٧، و«شرح المفصل» ٤/ ٢٤٥.

(٣) نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة:١٨٧]. «منه»

(٤) نحو: قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء:١]. «منه»

وَيَكُونُ تَارَةً بِمَعْنَى كَيْ، نَحْوُ: أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الجَنَّةَ.

(ويَكُونُ) حتَّى، حينَ دُخولِهِ عَلى المضارعِ المؤوَّلِ[1] بأنْ المضْمرةِ (تَارَةً بِمَعْنَى كَيْ) التَّعليليَّةِ[2]، إذا كان ما قَبلها سَبباً لِما بعدَها، (نَحْوُ: أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الجَنَّةَ)، بنَصبِ تَدخُل ونحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾ [البقرة:٢١٧] بِسقوطِ النُّونِ، عَلامةً للنَّصبِ ونحو: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ [المنافقون:٧] بِسقوطِ النُّونِ، فإنَّ الإسلامَ سببٌ لدُخولِ الجنَّةِ، ومقاتَلة الكُفَّارِ بالمؤمنينَ سَببٌ لردِّ المؤمنينِ في زَعمِهِمْ، كَما أنَّ عدمَ الإنْفاقِ سَببُ الانتشارِ في زَعمِهِمْ[3].

واعلمْ أنَّ الفِعلَ الواقعَ بعدَ حتَّى لا يَنتصِبُ إلَّا إذا كان مُستَقْبلاً، ثُمَّ إنْ كانَت استقباليَّتهُ بالنَّظرِ إلى زمانِ التَّكلُّمِ، فالنَّصبُ واجبٌ، كَما في قَولِهِ تَعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١]، وإنْ كانَت بالنِّسبةِ إلى ما قَبلها خاصةً، فالوجْهانِ: النَّصبُ والرَّفعُ[4]، نحو: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة:٢١٤]، فإنَّ قَولَ الرَّسولِ إيَّاهم مُستَقْبلٌ بالنَّسبةِ إلى الزِّلزالِ، لا بالنِّسبةِ إلى زمان قص ذلك عَلينا.

وكَذلك لا يَرتفعُ بعدَ حتَّى، إلَّا إذا كانَ حالاً، ثُمَّ إن كانت حاليَّتهُ بالنِّسبةِ إلى

---

(١) جعل الكوفيون (حتى) ناصبة للمضارع بنفسها، وأجازوا إظهار أن بعدها توكيداً، ومذهب البصريين أنها جارة والناصب أن مضمرة بعدها. انظر: «الجنى الداني» ص: ٥٥٤.

(٢) انظر: «الكتاب» ٣/ ١٧، و«شرح المفصل» ٤/ ٢٤٧.

(٣) أي: في زعم المنافقين. وذكر المصنف من معاني حتَّى الداخلة على المضارع المؤول بأن مضمرة معنى: كي التعليلية، وسيذكر المعنيين الآخرين بعد قليل.

(٤) قراءة الرَّفع هي قراءة نافع ومجاهد وابن محيص وشيبة. انظر: «الحجة للقراء السبعة» ٢/ ٣٠٦، و«الكتاب» ٣/ ٢٥.

....

زمانِ التَّكلُّمِ فالرَّفعُ واجبٌ، كَقولكَ: سِرتُ حتَّى أدخلها، إذا قلتَ ذلكَ وأنتَ في حالةِ الدُّخولِ.

[أ/ ٤١] وإنْ كانتْ حاليَّتهُ ليسَتْ حَقيقيَّةً، بلْ كانت مَحكيَّةً رُفعَ وجازَ نصبُه، إذا / لم تُقدر الحِكايةُ، نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ قِراءة نافعٍ[١] بالرَّفعِ، بتَقديرِ: حتَّى حالتهم حِينئذٍ أنَّ الرَّسولَ والَّذينَ آمنوا معَه يقولونَ كَذا[٢] وكَذا.

ثُمَّ إنَّ الرَّفعَ مَشروط بثَلاثةِ شُروطٍ:

أحدُها: أنْ يَكونَ حالاً، أو مؤوَّلاً بالحالِ كَما أوَّلَه نَافع.

والثَّاني: أنْ يكونَ ما بعدَها مُسَبَّباً لِما قبلَها، فلا يَجوزُ: سِرتُ حتَّى تَطلع الشَّمسُ، ولا ما سِرتُ حتَّى أدخلها، وهلْ سرت حتَّى أدخلها[٣]؟

والثَّالثُ: أنْ يكونَ فَضلةً في الكَلامِ، فلا يَصحُّ نحو: سَيري حتَّى أدخلها؛ لئلَّا يَبقى المبتدأُ بلا خَبرٍ.

---

(١) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعيم الليثي الكناني، مولى جعونة بن شعوب الليثي الكناني، الإمام حبر القرآن وأحد القراء العشرة وإمام القراء في المدينة النبوية، ولد في حدود ٧٠ هـ في خلافة عبد الملك بن مروان، ويقال: سنة بضع وسبعين. مدني نسبة إلى مدنية رسول الله، وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة (ت ١٦٩هـ). «غاية النهاية» ٢/ ٣٣٠، «شذرات الذهب» ١/ ٢٧٠.

(٢) «مغني اللبيب» ص: ١٧٠.

(٣) أما الأول: فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأما الثاني: فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير، وأما الثالث: فلأن السبب لم يتحقق وجوده، ويجوز: أيهم سار حتى يدخلها، ومتى سرت حتى تدخلها؛ لأن السير محقق، وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان. تدبر. «منه»

وَقَدْ يَحْتَمِلُهُمَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]؛ أَيْ: إِلَى أَنْ تَفِيءَ، أَوْ كَيْ تَفِيءَ.

وزَعَمَ ابْنُ هِشَامٍ وابْنُ مَالِكٍ أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى إِلَّا، لِقَوْلِهِ:

لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً ... حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

(وَقَدْ يَحْتَمِلُهُمَا)؛ أي: وقدْ يحتَملُ كلمةُ: حتَّى، معنَى: إلى الغائيَّةِ، وكَيْ التَّعليليَّةِ (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] أَيْ: إِلَى أَنْ تَفِيءَ، أَوْ كَيْ تَفِيءَ)؛ أي: كي تَرجعَ إلى أمرِ اللهِ.

(وزَعَمَ ابْنُ هِشَامٍ) الخضراويُّ[١] (وابْنُ مَالِكٍ)[٢] رحمَهُما اللهُ (أَنَّهَا) أي: كلمة حتَّى (قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى إِلَّا)[٣] إذا لم يكنْ ما بعدَها غايةً، ولا مُسبَّباً لما قبلَها، (لِقَوْلِهِ:

لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً ... حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ)[١]

---

(١) أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي الأندلسي، هو عالم في اللغة العربية عامةً والنحو خاصةً، ولد سنة: ٥٧٥ هـ بالجزيرة الخضراء التي نسب إليها، وهي مدينة مشهورة بالأندلس (ت ٦٤٦هـ)، ومن تصانيفه: «شرح الإيضاح للفارسي»، «النقض على الممتع لابن عصفور»، «فصل المقال في أبنية الأفعال». و«البلغة» ص: ٢٥٠، و«بغية الوعاة» ١/ ٢٦٧. وانظر رأيه في: «الجنى الداني» ص: ٥٠٦، و«مغني اللبيب» ص: ١٦٩.

(٢) انظر: «تسهيل الفوائد» ص: ٢٣٠، و«الجنى الداني» ص: ٥٠٦.

(٣) قال ابن هشام: وهذا المعنى ظاهر في قول سيبويه في تفسير قولهم: (والله لا أفعلُ إلا أن تفعلَ) والمعنى: حتى أن تفعلَ. «مغني اللبيب» ص: ١٦٩، وانظر: «الكتاب» ٢/ ٣٤٢.

(١) البيت للمقنع الكندي، محمد بن صفر بن عمير. «الجنى الداني» ص: ٥٠٦، و«مغني اللبيب» ص: ١٦٩، و«شرح شواهد المغني» ١/ ٣٧٢.

والثَّانِي: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ تُفِيدُ الجَمْعَ المُطْلَقَ، كَالوَاوِ، إِلَّا أَنَّ المَعْطُوفَ بِهَا مَشْرُوطٌ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بَعْضاً مِنَ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ، والثَّانِي: أَنْ يَكُونَ غَايَةً لَهُ..

أي: إلَّا أنْ تجودَ؛ أي: إلَّا جودكَ، والحالُ أنَّ ما لَديكَ قَليلٌ، والاستثناءُ مُنقطعٌ؛ لأنَّ الجودَ من القليلِ ليسَ داخلاً في العطاءِ من الكَثيرِ، تأمَّلْ.

(والثَّانِي) من الأوجهِ الثَّلاثةِ من استِعمالِ حتَّى (أَنْ تَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ) لا حَرفَ جَرٍّ.

قَولُه: (تُفِيدُ الجَمْعَ المُطْلَقَ)، جُملةٌ فِعليَّةٌ مَجرورةُ المحلِّ عَلى أنَّها صِفةٌ لفظ عَطف كائنة، (كَالوَاوِ) في جَميعِ الوجوهِ، إلَّا أنَّ بينَهُما فَرقاً، أشارَ إلى ذلكَ بِقولِهِ: (إِلَّا أَنَّ المَعْطُوفَ بِهَا)؛ أي: بكَلمةِ: حتَّى (مَشْرُوطٌ بِأَمْرَيْنِ)، وقيلَ: بثلاثةٍ، ذَكرَه ابنُ هشامٍ الخضراويُّ، وهي كَون مَدخولها[1] مُظهَراً لا مُضمَراً كَما في كَونها جارَّةً:

(أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بَعْضاً مِنَ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ)، سواءٌ كانَ بَعضاً من جَمعٍ قبْلَها كَقدِمَ الحاجُّ حتَّى المشاةُ، بالرَّفعِ، أو بَعضاً مِن كُلٍّ قَبلَها، نحو: أكَلتُ السَّمكَةَ حتَّى رأسَها بالنَّصبِ، أو كَبعضٍ من المذْكورِ قبلَها، نحو: أعجَبتني الجاريَةُ حتَّى حَديثُها، ولا تقولُ: حتى ولدُها، والضَّابطُ لكَ في ذلكِ: أنَّها تَدخلُ حيثُ يَصحُّ دخولُ الاستثناءِ، ويَمتنِعُ[2] حيثُ يَمتَنِعُ، ولهذا لا يجوزُ: ضَربتُ الرَّجلينِ حتَّى أفضَلهما.

(و) الشَّرطُ (الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ) المعطوفُ (غَايَةً لَهُ) أي: للمَعطوفِ عَليهِ قبلَه

---

(١) أي: معطوف (حتَّى).

(٢) أي: دخول حتَّى.

فِي شَيْءٍ، نَحْوُ: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، فَإِنَّ الأَنْبِيَاءَ غَايَةُ النَّاسِ فِي شَرَفِ المِقْدَارِ وعَكْسُهُ زَارَنِي النَّاسُ حَتَّى الحَجَّامُونَ، قَالَ الشَّاعِرُ:

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنْتُمُ ... تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

فَالكُمَاةُ: غَايَةٌ فِي القُوَّةِ، ....

(فِي شَيْءٍ) سَواءٌ كانَ في الزِّيادةِ؛ أي: في شَرَفِ المقدارِ، أو في النَّقصِ؛ أي: في دناءةِ المقدارِ، فالأوَّلُ: (نَحْوَ: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، فَإِنَّ الأَنْبِيَاءَ) صَلَّى اللهُ عَلَيهِم (غَايَةُ النَّاسِ فِي شَرَفِ المِقْدَارِ). والثَّاني: أشارَ إليه بقَولِهِ (وعَكْسُهُ) أي: عَكسُ شَرفِ المقْدارِ في كَونِ الغايةِ بجانبِ الأدنى، قَولُك: (زَارَنِي النَّاسُ حَتَّى الحَجَّامُونَ)؛ فإنَّ الحجَّامينَ غايةُ النَّاسِ في دناءةِ المقْدارِ، كَما أنَّ الأنبياءَ عَليهم السَّلامُ غايتُهم في الشَّرفِ.

وقد اجتَمعَ الغايتانِ فيما (قَالَ الشَّاعِرُ:

[٤٢/أ] قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنْتُمُ ... تَهَابُونَنَا حَتَّى / بَنِينَا الأَصَاغِرَا)(١)

فحتَّى: حَرفُ عطْفٍ، والكُماةُ: منْصوبٌ بالعطفِ عَلى ضَميرِ المخاطَبِ المنْصوبِ في قوله: قَهرناكُم. وكَذلك بنينا: منْصوبٌ بالعطفِ عَلى ضَميرِ المتكلِّم في: تَهابوننا، والألفُ في (بَنينا والأصاغِرا) للإشباع. فحتَّى الأولى: مفيدةٌ للقوَّةِ، والثَّانيةُ مُفيدةٌ للضَّعفِ، أشارَ إليهِ بقَولِه: (فَالكُمَاةُ غَايَةٌ فِي القُوَّةِ)؛ لأنَّه جَمعُ كَمي(٢)،

(١) لا يعرف قائله. «ارتشاف الضرب» ٢/ ٦٤٧، و«الجنى الداني» ص: ٥٠٢، و«شرح شواهد المغني» ١/ ٣٧٣.

(٢) لأنه كمى نفسه؛ أي: سترها بالدرع. «اللسان» مادة (كما).

والبَنُونَ الأَصَاغِرُ: غَايَةٌ فِي الضَّعْفِ.

والثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ، فَتَدْخُلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: الفِعْلُ المَاضِي، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ ...﴾ [الأعراف:٩٥]، ....

وهو: الشُّجاعُ، (والبَنُونَ الأَصَاغِرُ غَايَةٌ فِي الضَّعْفِ)(١).

واعلَمْ أنَّ العطفَ بحتَّى قَليلٌ(٢)، وأهلُ الكوفَةِ يُنكِرونَه(٣)، ويَحمِلونَ نحو: جاء القومُ حتَّى أبوكَ، ورأيتُهم حتَّى أباكَ، ومرَرتُ بهم حتَّى أبيك، عَلى أنَّ: حتَّى، فيه ابتدائيَّةٌ، وأنَّ ما بعدَها عَلى إضمارِ عامِلٍ(٤).

(و) الوجهُ (الثَّالِثُ) من أوجهِ حتَّى: (أَنْ تَكُونَ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ)(٥) أي: حَرفاً يُبتَدأُ بعدَه الجملةُ؛ أي: تُستأنفُ، فلا ينافي كَونها لانتهاءِ الغايَةِ؛ لأنَّ هذا المعنَى يجري في استِعمالاتها الثَّلاث (فَتَدْخُلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: الفِعْلُ المَاضِي) بالجرِّ عِلى البدليَّةِ من ثلاثة، ويجوزُ الرَّفعُ والنَّصبُ (نَحْوُ) قَولِه تَعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ (حَتَّىٰ عَفَواْ﴾)؛ أي: كثروا (﴿وَّقَالُواْ ...﴾ [الأعراف:٩٥]) الآية، فحتَّى:

---

(١) «مغني اللبيب» ص: ١٧٢.

(٢) هذا هو مذهب البصريين. انظر: «الكتاب» ١/ ٩٦، و«ارتشاف الضرب» ٢/ ٦٤٦، و«الجنى الداني» ص: ٥٠١.

(٣) خالف الكوفيون العطف بحتَّى البتة، فقالوا: (حتى) ليست بعاطفة، ويعربون الاسم بعدها على إضمار عامل. انظر: «همع الهوامع» ٢/ ٤٢٦.

(٤) «مغني اللبيب» ص: ١٧٣. وتقدير العامل: حتى جاء أبوك، وحتى رأيت أباك، وحتى مررت بأبيك.

(٥) «ارتشاف الضرب» ٤/ ٢٠٠٢، و«الجنى الداني» ص: ٥٥١، و«مغني اللبيب» ص: ١٧٣.

والمُضَارِعُ المرْفُوعُ، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة:٢١٤] فِي قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ، والجُمْلَةُ الِاسْمِيَّةُ نَحْوُ قَوْلِهِ:

لا زالَـتِ القَتْلـى تَمُـجُّ دِماءهـا بِدجْلـةَ حَتَّـى مَـاءُ دِجْلَـةَ أَشْـكَلُ

السَّادِسةُ: كَلَّا، ....

حَرفُ ابتداءٍ (والمُضَارِعُ المرْفُوعُ نَحْوَ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] فِي قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ)؛ وهو نافعٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقدْ عَرفتَ آنفاً أنَّ الفِعلَ متى يَرتفعُ بعدَها فلا نعيدُه (والجُمْلَةُ الِاسْمِيَّةُ نَحْوُ قَوْلِهِ) أي: قَولِ جَريرٍ:

(لا زالَـتِ القَتْلـى تَمُـجُّ دِماءهـا بِدجْلـةَ حَتَّـى مَـاءُ دِجْلَـةَ أَشْـكَلُ)(١)

وقد مَرَّ(٢) بيانُه(٣) في المسألةِ الثَّالثةِ من البابِ الأوَّلِ.

و(السَّادِسةُ) منَ الكَلماتِ السَّبعِ كلمة (كَلَّا) وهيَ مُركَّبةٌ عندَ ثَعلبٍ(٤) مِن كافِ التَّشبيهِ ولا النَّافيةِ، وإنَّما شُدِّدَتْ لامُها عندَهُ لتَقويةِ المعنَى، ولِدفعِ تَوهُّمِ بقاءِ معنَى الكَلمتينِ.

---

(١) «ديوانه» ١/ ١٤٣، ويروى:

فما زالت القتلى تمور دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

والأشكل: الذي اختلط بياضه بحمرة.

(٢) انظر: الجملة المستأنفة من المسألة الثالثة من الباب الأول.

(٣) أضاف المرادي: من معاني (حتَّى) أن تكون بمعنى الفاء، وقال: (فهي كالفاء في إفادة معنى السببية، وتصلح الفاء في موضعها ولكنَّها مع ذلك حرف ابتداء لا حرف عطف). «الجنى الداني» ص: ٥٥٧.

(٤) انظر: «مغني اللبيب» ص: ٢٤٩، و«همع الهوامع» ٢/ ٧٤.

فَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ رَدْعٍ وزَجْرٍ فِي نَحْوِ: ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّا﴾ [الفجر: ١٦-١٧]؛ أَيْ: انْتَهِ عَنْ هَذِهِ المَقَالَةِ.

وعندَ غيرِه بَسيطةٌ، ومعناها عندَ أكابرِ النُّحاةِ مثلُ سِيبَوَيهِ[١] والخليلِ[٢] والمبرِّدِ والزَّجَّاجِ وأكثرِ البَصريينَ[٣]: الرَّدعُ والزَّجرُ، لا معنَى لها عندَهم إلَّا ذلكَ[٤].

حتَّى إنَّهم يُجيزونَ أبداً الوقفَ عَليها والابتداءَ بما بعْدَها، ولمَّا كانَ هذا المعنَى لا يَصلُحُ في كُلِّ مَوضعٍ لاقتِضائِهِ كَلاماً مُنكَراً أشارَ إلى مَوضعِ صَلاحِهِ بِقولِهِ: (فَيُقَالُ فِيهَا): هي (حَرْفُ رَدْعٍ وزَجْرٍ) كائناً (فِي نَحْوِ) قَولِه تَعالَى: (﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ۝١٦ كَلَّا﴾ [الفجر: ١٦-١٧] أَيْ: انْتَهِ عَنْ هَذِهِ المَقَالَةِ).

ولمَّا رأى الفرَّاءُ[٥] ....

---

(١) انظر «الكتاب» ٤/ ٢٣٥.

(٢) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري الفراهيدي الأزدي اليحمدي، من أئمة اللغة والأدب، أول من وضع أصول علم العروض، وهو أستاذ سيبويه النحوي، وأملى كتاب «العين» على الليث بن المظفر، (ت ١٧٠). انظر: و«طبقات النحويين واللغويين» ٤٧، و«بغية الوعاة» ١/ ٥٥٧.

(٣) انظر: «شرح المفصل» ٩/ ١٦، و«مغني اللبيب» ص: ٢٤٩.

(٤) انظر: «رصف المباني» ص: ٢١٢، و«ارتشاف الضرب» ٥/ ٢٣٧٠، و«الجنى الداني» ص: ٥٧٧، و«مغني اللبيب» ص: ٢٤٩، و«همع الهوامع» ٢/ ٦٠١. وقال جماعة من النحويين: متى سمعت (كلا) في سورة فاحكم بأنها مكية؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة؛ لأن أكثر العتو كان بها، ولم يرض ابن هشام هذا القول.

(٥) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الأسلمي الديلمي الكوفي، مولى بني أسد، المعروف بالفَرَّاء، وهو لقبه؛ لأنه كان يفري الكلام؛ أي: يصلحه، أخذ العلم عن=

....

والكِسائيُّ وأبو حاتمٍ[1] ومَنْ وافقَهم[2] أنَّ معنَى الرَّدعِ والزَّجرِ ليسَ مُستَمرّاً فيها، زادوا معنىً ثانياً يَصحُّ عَلى ذلكِ المعنَى أنْ يُوقفَ قبلَها ويُبتدأ بِها، واختَلفوا في تَفسيرِ ذلكَ المعنَى عَلى ثَلاثةِ أقوالٍ: الأوَّلُ: أن يكونَ بمعنَى نَعَم، وهو قَولُ الفرَّاءِ[3].

والثَّاني: بِمعنَى: حقّاً، وهو قَولُ الكسائيِّ، والثَّالثُ: بمعنَى: أَلَا الاستفْتاحيَّة، وهو قَولُ أبي حاتمٍ[4].

ثُمَّ لمَّا كانَ كلٌّ منْ هذهِ المعانِي الثَّلاثةِ لا يَصلُحُ في كُلِّ مَوضعٍ، كَما لا يَصلحُ

= أبي الحسن الكسائي ويونس بن حبيب، وكان يتصل بالأعراب ويأخذ ممن يثق به، وكان أحفظ الناس لـ«نوادر» الكسائي، وينسب له: «معاني القرآن»، وكتاب «الوقف والابتداء»، وكانت وفاته سنة: ٢٠٧هـ، وقيل: في ٢١٥. «طبقات النحويين واللغويين» ص: ١٣١ و«نزهة الألباء» ص: ٨١، و«وفيات الأعيان» ٢/ ٣٠١.

(١) أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني ثم البصري (ت٢٥٠ هـ) مقرئ نحوي لغوي كان إماماً في علوم الآداب، وعنه أخذ علماء عصره كالمبرد وابن قتيبة، من تصانيفه: «إعراب القرآن»، و«القراءات». انظر: «أخبار النحويين البصريين» ص: ٧٠، و«إنباه الرواة» ٢/ ٥٨.

(٢) انظر: «شرح المفصل» ٩/ ١٦، و«الجنى الداني» ص: ٥٧٨، و«مغني اللبيب» ص: ٢٥٠- ٥٢٥، و«همع الهوامع» ٢/ ٧٤.

(٣) وينسب للنضر بن شُميل أيضاً. «مغني اللبيب» ص: ٢٥٠.

(٤) قال ابن هشام في «مغني اللبيب» ص: ٢٥٠: وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما؛ لأنه أكثر اطراداً. وركب ابن مالك هذه المذاهب الثلاثة فجعلها مذهباً واحداً، قال في «تسهيل الفوائد» ص: ٢٤٥: كلا حرف ردع وزجر وقد تؤول بـ: حقاً، وتساوي: إي معنى واستعمالاً، ولا تكون لمجرد الاستفتاح خلافاً لبعضهم.

وحَرْفُ تَصْدِيقٍ فِي نَحْوِ: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر:٣٢]، المَعْنَى: إِيْ والقَمَرِ، وبِمَعْنَى حَقّاً، أَوْ أَلَا الِاسْتِفْتَاحِيَّةِ، عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ فِي نَحْوِ: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ [العلق:١٩].

فيه معنَى الرَّدعِ أشارَ إلى أقوالِهم بالتَّرتيبِ ومَوضعِ صلاحِ كلٍّ بِقولِه: (وحَرْفُ تَصْدِيقٍ)؛ أي: ويُقالُ: هيَ حَرفُ تَصديقٍ؛ أي: بِمعنَى نَعَم، كائناً (فِي نَحْوِ:) ﴿وَمَا هِىَ / إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ﴿٣١﴾ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر:٣١-٣٢]، المَعْنَى: إِيْ[1] والقَمَرِ)[2]، فيَكونُ كلَّا بمعْنَى نَعَم، إذْ ليسَ قبلَها ما يَصحُّ ردُّهُ حتَّى يكونَ بمعْنَى الرَّدعِ. (و) يُقالُ فيها: هيَ (بِمَعْنَى حَقّاً، أَوْ أَلَا الِاسْتِفْتَاحِيَّةِ، عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ)كائناً (فِي نَحْوِ: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ [العلق:١٩]). [أ/ ٤٣]

أي: اختُلِفَ في معنَى كَلمةِ ﴿كَلَّا﴾ في هذهِ الآيةِ، قالَ بَعضُهم: بمعنى: حقّاً، وبعضُهم بمعنَى: ألَا، وهو أَوْلى[3]؛ لأَنَّها لا تخلو إمَّا أنْ تكونَ ﴿كَلَّا﴾ اسماً بعدَ كَونِها بمعنَى حقّاً: فيَلزمُ اشتراكُ كَلمةٍ واحدةٍ بين الاسميَّةِ والحرفيَّةِ، وذلكَ نادرٌ ومُحوجٌ إلى تكلُّفِ عِلَّةِ بِنائِه، أو حَرفاً، فيَلزمُ تفسيرُ الحرفِ بالاسمِ وذلكَ خِلافُ الأَوْلى؛ إذِ الأَوْلى تَفسيرُ حَرفٍ بحرفٍ.

تَنبيهٌ: قُرِئَ ﴿كَلًّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم:٨٢] بالتَّنوينِ، إمَّا على أنَّه مَصدرُ كَلَّ إذا أعْيا؛ أي: كَلُّوا كَلّاً في دعواهم وانقطَعوا، أو منَ الكَلِّ وهو الثِّقَلُ؛ أي:

---

(١) بكسر الهمزة وسكون الياء، حرف جواب بمنزلة نعم. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٢) وقول البعض: إنها لما نزلت في عدد خزنة جهنم ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ قال بعض من الكفار: اكفوني اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر. فنزلت: ﴿كَلَّا﴾ زجراً له. تعسُّفٌ؛ لأن الآية لم تتضمن ذلك. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٣) أبو حاتم السجستاني. المصدر السابق.

السَّابِعَةُ: لَا، فتكُونُ نَافِيَةً، ونَاهِيَةً، وزَائِدَةً، فَالنَّافِيَةُ تَعْمَلُ فِي النَّكِرَاتِ عَمَلَ إِنَّ كَثِيراً، ....

حَملوا كَلّاً.

وجَوَّزَ الزَّمخشريُّ[١] رَحِمَهُ اللَّهُ كَونَه حَرفَ الرَّدعِ بالتَّنوينِ، كَما في: ﴿سَلاسِلاً﴾.

قيل: وفيه[٢] وفيه.

(السَّابِعَةُ) من الكَلماتِ السَّبعِ كلمة (لَا: فتكُونُ نَافِيَةً، ونَاهِيَةً، وزَائِدَةً[٣]، فَالنَّافِيَةُ تَعْمَلُ فِي النَّكِرَاتِ عَمَلَ إِنَّ)؛ أي: كَعملِ إنَّ عَملاً[٤] (كَثِيراً).

واعلمْ أنَّ كَلمةَ: لا، حالَ كَونِها نافيةً عَلى خَمسةِ أوجُهٍ[٥]:

---

(١) «الكشاف» ٣/ ٤٣، وانظر: «مغني اللبيب» ص: ٢٥١.

(٢) أي: في قول الزمخشري نظر؛ لأن ذلك إنما صح في سلالاً؛ لأنه اسم أصله التنوين، فرُجع به إلى أصله للتناسب، أو على لغة من يصرف مالا ينصرف مطلقاً، أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل، وفيه نظر، إذ التوجيه ليس منحصراً عند الزمخشري في ذلك، بل جوز كون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية، وقراءة البعض: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ بالتنوين مصححة لهذا التأويل في كلا؛ إذ الفعل ليس أصله التنوين. تأمل. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

(٣) ذكر لها الهروي في «الأزهية» ص: ١٥٨ ثلاثة عشر موضعاً: تكون نهياً، وخبراً، وعطفاً، وتبرئةً، ودعاءً، وجواباً للقسم، ورداً في الجواب، وتوكيداً للجحد، وصلةً، ويقال: زائدةً، وبمعنى: لم، وبمعنى: غير، وبمعنى: ليس، ولتغيير الشيء عن حاله، وهي في كل ذلك حرف، إلا إذا كانت بمعنى غير فإنها اسم لأنَّ (غير) اسم.

(٤) قوله: (عملاً) إشارة إلى أن انتصاب كثيراً على المصدرية مجازاً، بسبب حذف الموصوف وهو (عملاً) وإقامة الصفة مقامه. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

(٥) «مغني اللبيب» ص: ٣١٣.

نَحْوُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ....

أحدُها: أنْ يَعملَ عَملَ إنَّ، بنَصبِ الاسمِ ورَفعِ الخَبرِ، وذلكَ إذا أُريدَ بِها نَفيُ الجِنسِ عَلى سبيلِ العُمومِ والاستِغراقِ[١]، وذلكَ النَّصبُ إمَّا ظاهرٌ أو غَيرُ ظاهرٍ[٢]، فالأوَّلُ: لا يكونُ إلَّا إذا كانَ اسمُها عامِلاً، سواءٌ كان خافِضاً، نحو: لا صاحبَ جودٍ مَمقوتٌ، وقولِ أبي الطَّيِّبِ[٣]:

فَلا ثَوبَ مَجدٍ غَيرَ ثوبِ ابنِ أحمدَ ... عَلـى أحـدٍ إلَّا بلـؤمٍ مُرقَّـعُ[٤]

ويُشبَّهُ به نحو: لا خَيراً من زَيدٍ عِندنا، أو رافِعاً، نحو: لا حَسناً فِعلُه مذمومٌ، أو ناصِباً، نحو: لا طالعاً جَبلاً حاضِرٌ.

والثَّاني: لا يَكونُ إلَّا إذا كانَ اسمُها غيرَ عاملٍ، فإنَّه يُبنى عَلى ما يُنصَبُ به، وهو إمَّا الياءُ، كَما في التَّثنيةِ أو الجَمعِ على حدِّها، نحو: لا رَجلَينِ ولا مُسلِمِينَ في الدَّارِ، وإمَّا الكَسرةُ، كَما في الجَمعِ المؤنث السَّالمِ، نحو: لا مُسلِماتٍ فيها، وإمَّا الفَتحةُ، (نَحْوُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، فإلهَ: مبنيٌّ عَلى الفتحِ منصوبُ المحلِّ عَلى أنَّه

---

(١) أي: استغراق الجنس. انظر: «شرح المفصل» ٢/ ٩٢.

(٢) ظاهر: أي: يظهر نصب اسمها، وغير ظاهر: أي: المبني على ما يُنصب به.

(٣) هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي أبو الطيب الكندي الكوفي المولد، من شعراء العربية، ومن أكثرهم تمكناً من اللغة وأعلمهم بقواعدها ومفرداتها، صحب ابن جني زمناً، وعاش أفضل أيام حياته وأكثرها عطاء في بلاط سيف الدولة الحمداني في حلب (ت ٣٥٤هـ). «نزهة الألباء» ص: ٢١٩، «شذرات الذهب» ٣/ ١٣.

(٤) «ديوان المتنبي» ص: ١٦١، و«مغني اللبيب» ص: ٣١٣، أهمله السيوطي في شرحه؛ لأنَّه لا يعتد بشعر المولَّدين.

وعَمَلَ لَيْسَ قَلِيلاً، كَقَوْلِهِ:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً ... ولَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِياً

اسمُ لا الَّتي لنَفي الجنسِ، وخَبرُه محذوفٌ عَلى سبيلِ الجوازِ للعلمِ به، وتَميمٌ[1] لا تذكرُه حِينئذٍ، والتَّقديرُ: لا إلهَ لنا أو مَوجود إلا اللهُ[2].

والثَّاني من الأوجُه الخَمسةِ أشارَ إليه المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عاطِفاً عَلى قَولِه: عَمل إنَّ كَثيراً، بِقولِه: (وعَمَلَ: لَيْسَ، قَلِيلاً[3]، كَقَوْلِهِ:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً ... ولَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِياً)[4]

وإنَّما مثل بالبيتِ احتِجاجاً عَلى الزَّجَّاجِ حيثُ ادَّعى أنَّها لا تعملُ إلَّا في

---

(١) انظر: «شرح المفصل» ١/ ٢٦٥، و«شرح التسهيل» ٢/ ٥٦.

(٢) حذف خبر (لا) على ثلاثة أقسام: ممتنع وجائز وواجب، فالممتنع حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى، كقولك مبتدئا مقتصرا: لا رجل، فمثل هذا لا يعد كلاماً، وأما الجائز والواجب فحذف ما دل عليه دليل كقولك: لا رجلَ لمن قال: هل في الدار رجل؟ وكقولك للشاكي: لا بأسَ. تحذف (فيها) من الأول، و (عليك) من الآخر، فمثل هذا يجوز فيه الحذف والإثبات عند الحجازيين، ولا يلفظ به التميميون ولا الطائيون، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى. «شرح التسهيل» ٢/ ٥٦، وانظر: «شرح المفصل» ١/ ٢٦٥، و«ارتشاف الضرب» ٣/ ١٣٠٠، و«همع الهوامع» ١/ ٥٣٠.

(٣) ولا تعمل إلا في النكرة، وزعم الأخفش والمبرد: أنَّ (لا) لا تعمل عمل ليس، ومذهب الزجاج أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة لا في نصب الخبر. انظر: «الجنى الداني» ص: ٣٠١، و«ارتشاف الضرب» ٣/ ١٢٠٨، و«همع الهوامع» ١/ ٤٥٦.

(٤) قال أبو حيان في «البحر المحيط» ٢/ ٨٨: أنشده ابن مالك ولا أعرف هذا البيت إلا من جهته. انظر: «شرح عمدة الحافظ» ص: ٢١٦، و«شرح ابن عقيل» ١/ ٣١٣.

....

الاسمِ خاصَّةً، وأنَّ خبرَها مرفوعٌ عَلى ما كانَ عَليه قبلَ الدَّخولِ[١].

الثَّالثُ من الأوجُه الخَمسةِ: أنْ تَكونَ عاطفةً[٢]، وذلكَ لا يَكونُ إلا بثَلاثَةِ شُروطٍ:

أحدها: تَقدُّمُ الإثباتِ، كجاء زيدٌ لا عَمْرٌو، أو الأمرِ نحو: اضْرِب زيداً لا عَمْراً.

قالَ[٣] سيبَوَيْه: أو نداء، نحو: يا ابنَ أخي لا ابنَ عمِّي.

الثَّاني: ألا يَقترِن بعاطفٍ، فإذا اقترَنَ لا يكونُ للعطفِ، نحو: جاءني زيدٌ لا بلْ / عَمْرو، فالعاطفُ: بلْ، و: لا، رَدٌّ لِما قبلَها لا عاطِفةٌ، ونحو: ما جاءني زيدٌ ولا عَمْرو، فالعاطفُ الواو، ولا: توكيدٌ لنَفيٍ لا عاطِفةٌ؛ لانتفاءِ الشَّرطينِ فيه معاً: تَقدُّمِ الإثباتِ، وعدمِ الاقترانِ بالعَاطفِ. [٤٤/أ]

والثَّالثُ: أنْ يتعاندَ مُتعاطِفانِ، فلا يجوزُ: جاءني رجلٌ لا زيدٌ[٤]، بل يجوزُ: لا امرأةٌ.

الرَّابعُ من الأوجُهِ الخَمسةِ: أنْ يَكونَ جَواباً مُناقِضاً لنَعَم[٥].

---

(١) وكانت حجته أنه لم يسمع النصب في خبرها. انظر: «ارتشاف الضرب» ٣/ ١٢٠٨، و«الجنى الداني» ٢٩٣، و«مغني اللبيب» ص: ٣١٥.

(٢) «شرح المفصل» ٥/ ٢٥، و«ارتشاف الضرب» ٤/ ١٩٩٦، و«الجنى الداني» ص: ٢٩٤، و«مغني اللبيب» ص: ٣١٨.

(٣) «الكتاب» ١/ ١٢٩.

(٤) لأنه يصدق على زيد اسم الرجل.

(٥) لأن نعم تقرر ما قبلها سواء كان إيجاباً أو نفياً، وأما لا فتنفي ما قبلها إيجاباً أو نفياً. وانظر: «الجنى الداني» ٢٩٦، و«مغني اللبيب» ص: ٣١٩.

والنَّاهِيَةُ تَجْزِمُ المُضارِعَ، نَحْوُ: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦]، ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء:٣٣].

وهذهِ تُحذفُ الجملُ بعدَها كَثيراً، يُقال: أجاءكَ زيدٌ؟ فتَقولُ: لا، والأصلُ: لا لم يَجِئ.

والخامسُ من الأوجُهِ الخَمسةِ: أنْ يَكونَ عَلى غيرِ ذلكَ، فالأصلُ فيهِ الرَّفعُ والتَّكرارُ.

وحِينئذٍ تَدخلُ عَلى المعرفةِ، مثلُ: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ...﴾ [يس:٤٠] الآية.

والنَّكرةِ مثل: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [الطور:٢٣]، وعَلى الماضي لفظاً وتَقديراً، نحو: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة:٣١]، وإذا دخلتْ عَلى المضارعِ لم يجبِ التَّكرارُ نحو: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [النساء:١٤٨].

واعلمْ أنَّ لا قد يَعترضُ بينَ الجارِّ والمجرورِ، نحو: غَضِبَ مِن لا شَيءٍ، وبينَ النَّاصبِ والمنصوبِ في نحو: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد:٢٩]، وبينَ الجازمِ والمجزومِ في نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال:٧٣].

قَولُه (والنَّاهِيَةُ)[1]: عَطفٌ عَلى قَولِه: فالنَّافيةُ (تَجزِمُ المُضارِعَ) وتَخصُّه بالاستقبالِ، سواءٌ كانَ المطلوبُ منه مُخاطَباً، (نَحْوُ: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦])، أو غائباً نحو: (﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء:٣٣])، ونحو: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾ [آل عمران:٢٨]، أو مُتكلِّماً نحو: لا أرينَّكَ هنا، وقَولِ الشَّاعرِ: ....

(١) هذا الوجه الثاني من أوجه: (لا) بعد أن فرغ من (لا) النافية.

والزَّائِدَةُ دُخُولُها كَخُرُوجِهَا، نَحْوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف:١٢]؛ أَيْ: أَنْ تَسْجُدَ، كَمَا جَاءَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

لَا أَعْرِفَـنْ رَبْرَبـاً حُـوراً مَدامِعُهـا .... (١)

وهذا النَّوعُ ممَّا أقيمَ فيه المُسبَّبُ مقامَ السَّببِ، والأصلُ: لا تكنْ هنا فأراكَ.

واعلمْ أنَّه لا فرقَ في اقتضاءِ لا الطَّلبيَّةِ الجزمَ بينَ كَونِها مُفيدةً للنَّهي، كَما مرَّ، وبَينَ كونِها للدُّعاءِ، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران:٨]، وكونِها للالتِماسِ كَقولِك لنَظيرِكَ: لا تفعلْ كذا، وكَذا الحُكمُ إذا خَرجَتْ عنِ الطَّلبِ كالتَّهديدِ، كَما يُقالُ للعبدِ المتَعنِّتِ: لا تُطعْني، تَهديداً، لا نَهياً عنِ الإطاعةِ.

(والزَّائِدَةُ(٢) دُخُولُها كَخُرُوجِهَا)؛ يعني: أنَّ لا الزائدةَ دخولُها في الكَلامِ وخُروجُها عنهُ سواءٌ في إفادةِ أصلِ المعنَى، فلا يُنافي عدمَ التَّسويةِ في إفادَتها التَّقويةَ والتَّأكيدَ في الكَلامِ عندَ دخولِها وانتِفائِهما عند خروجِها الزَّائدتين عَلى أصلِ المعنَى (نَحْوُ) قَولِهِ تَعالى: (﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف:١٢]؛ أَيْ: أَنْ تَسْجُدَ، كَمَا جَاءَ) لفظُ: ﴿أَن تَسْجُدَ﴾ بغيرِ كَلمةِ لا (فِي مَوْضِعٍ آخَرَ) نحو قَولِهِ تَعالى:

---

(١) هذا صدر بيت وعجزه:

.... كأن أبكارهـا نعـاج دوار

وهو للنابغة الذبياني زياد بن معاوية. انظر: «ديوانه» ص: ٧٤، و«الكتاب» ٣/ ٥١١، و«شرح شواهد المغني» ٢/ ٦٢٥.

(٢) هذا الوجه الثالث من أوجه لا بعد أن فرغ من النافية والناهية. انظر في لا الزائدة في المصادر السابقة.

....

﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، فَعُلِم أنَّ كَلمةَ (لا) زائدةٌ.

فإنْ قُلتَ: القرآنُ كلُّه هدًى وبيانٌ، فَكيفَ حُكِمَ بزيادةِ حَرفٍ منهُ؟

قُلتُ: لا نَعني بالمزيدِ اللغوَ الضَّائعَ، بلْ ما لم يُوضعْ لمعنًى يُرادُ منهُ، وإنَّما وُضِعتْ لأنْ تُذكرَ معَ غيرِها فَتفيدُ الكَلامَ وثاقَةً وقوَّةً، وهو زيادةٌ في الهدى غَيرُ قادحٍ فيه، تأمَّلْ. كَذا قالَه البيضاويُّ[١] في «أنوارِ التنزيلِ»[٢].

واعلمْ أنَّ كَلمةَ: (لا)قد تَحتملُ النَّفيَ والزِّيادةَ، وهي في التَّنزيلِ كَثيرةٌ، منها قَولُه تَعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة:١]، حيثُ قالَ قومٌ: إنَّها نافيةٌ، ثُمَّ اختلفوا[٣] في مَنفيِّها.

[أ/٤٥] قالَ / بعضُهم:[٤] إنَّه شَيءٌ تقدَّمَ، وهو ما حَكاه اللهُ تَعالى عنِ الكفَّارِ بقولِه: ﴿لَا[٥] يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ﴾ [النحل:٣٨]، فيكونُ المعنَى: لَا؛ أي: ليسَ الأمرُ كذلكَ، ثُمَّ استأنفَ ﴿أُقْسِمُ﴾ وهذا بناء عَلى أنَّ القرآنَ كله كَسورةٍ واحدةٍ، وفيه نَظرٌ؛ لأنَّ كَلمةَ (لا) لا يُجابُ بها المنفِي عَلى ما سَلفَ في كَلمةِ نَعَم.

---

(١) عبد الله بن عمر البيضاوي، أحد علماء أهل السنة والجماعة، فقيه وأصولي شافعي، ومتكلم ومحدث ومفسر ونحوي (ت ٦٨٥هـ)، ومن تصانيفه: التفسير المسمى بـ «أنوار التنزيل وأسرار التأويل». انظر: «بغية الوعاة» ٢/ ٥٠.

(٢) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» ١/ ٨٢.

(٣) «مغني اللبيب» ص: ٣٢٨، وانظر: «شرح المفصل» ٥/ ٧٥.

(٤) المصدر السابق نفسه

(٥) في الأصل: لن يبعث، والصواب ما أثبتناه.

....

وقالَ بعضُهم: إنَّ مَنفيَّها فعلُ القَسمِ، واختارَه الزَّمخشريُّ[١]، قالَ: والمعنى في ذلكَ أنَّه لا يُقسمُ بالشَّيءِ إلَّا إعظاماً لهُ، بدليلِ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة:٧٥-٧٦]، فكأنَّه بإدخالِ حَرفِ النَّفي يَقولُ: إنَّ إعظامي لَه بإقسامي بهِ كَلَا إعظامٍ؛ يَعني أنَّه يَستحقُّ فوقَ ذلكَ.

وقالَ قومٌ: هي زائدةٌ[٢]، ثُمَّ اختلفوا في إفادتِها. قالَ بعضُهم: إنَّها زيدَتْ تَوطئةً وتَمهيداً لنَفي الجوابِ المَحذوفِ، والتَّقديرُ: لا أُقسمُ بيوم القيامة لا يُتركونَ سُدى، وَرُدَّ بقَولِهِ تَعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد:١] الآية، فإنَّ جَوابَه مُثبتٌ وهو قَولُه تعالى: ﴿لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ [البلد:٤].

والثَّاني: أنَّها زِيدتْ لمجرَّدِ التَّوكيدِ، كَما في: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[٣] [الحديد:٢٩] ورُدَّ بأنَّها لا تُزادُ لذلكَ صَدراً بلْ حَشواً، كَما أنَّ زيادةَ كلمة ما وكانَ، كَذلكَ في: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٤] [آل عمران:١٥٩]، و﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾[٥] [النساء:٧٨]، ونحو: زيدٌ كانَ فاضلٌ، لأنَّ زيادةَ الشَّيءِ يُفيدُ إطراحَهُ، وكونَه أوَّلَ الكلامِ

---

(١) «الكشاف» ٤/ ٦٥٩.

(٢) «مغني اللبيب» ص: ٣٢٨، وانظر: «البحر المحيط» ٨/ ٢٨٩.

(٣) من قوله: «وَرُدَّ بقَولِهِ تَعالى» إلى هنا سقط من الأصل.

(٤) قال البيضاوي في «أنوار التنزيل» ١/ ١٨٧: أي فبرحمة، وما مزيدة للتأكيد والتنبيه على أن لينه لهم ما كان إلا برحمة من الله، وهو ربطه على جأشه وتوفيقه للرفق بهم حتى اغتم لهم بعد أن خالفوه.

(٥) قال العكبري: ما زائدة ويكثر دخولها على أين الشرطية لتقوي معناها في الشرط، ويجوز حذفها. انظر: «التبيان» ١/ ٣٧٤.

النَّوْعُ الرَّابِعُ: مَا يَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ، وهُوَ أَرْبَعَةٌ:

أَحَدُهَا: لَوْلَا، فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ جَوَابِهِ لِوُجُودِ شَرْطِهِ، فَيَخْتَصُّ بِالجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ المَحْذُوفَةِ الخَبَرِ غَالِباً، نَحْوُ: لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ.

يفيدُ الاعتناءَ بهِ، قالوا: ولهذا نَقولُ بزيادتِها في: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ﴾ [المعارج:٤٠] الآية؛ لوقوعِها بين الفاءِ ومَعطوفِها بِخلافِ هذهِ[١].

وأجابَ[٢] عن ذلكَ أبو عَليٍّ بِما تَقدَّمَ؛ من أنَّ القرآنَ كله كَسورةٍ واحدةٍ، وفيه نَظرٌ؛ لأنَّ المنظورَ أنْ تكونَ كَلمةُ لا في مُستهلِّ كَلامٍ وقَعتْ هي فيهِ، سَواءٌ تَقدَّمَ قبلَه شَيءٌ أو لا، تأمَّلْ.

(النَّوْعُ الرَّابِعُ)

منَ الأنواعِ الثَّمانيةِ: (مَا يَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ، وهُوَ أَرْبَعَةٌ):

(أَحَدُهَا: لَوْلَا، فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً) هي (حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ جَوَابِهِ لِوُجُودِ شَرْطِهِ) وهذا مَفهومُ قَولِهم: هي لِرَبطِ امتناعِ الثَّانيةِ لوجودِ الأَوَّلِ، وأمَّا قَولُه عليه الصَّلاة السَّلام: «لولا أنْ أَشُقَّ على أمَّتي لأَمَرْتُهم بالسِّواكِ عندَ كُلِّ صلاةٍ»[٣]، فالتَّقديرُ: لولا مَخافةُ أنْ أَشُقَّ لأَمَرتُهم أمرَ إيجابٍ، فلولا هذا التَّقديرُ لانعكسَ قاعدةُ لولا؛ إذِ الممتنعُ المشقَّةُ، والموجودُ الأمرُ، (فَيَخْتَصُّ بِالجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ المَحْذُوفَةِ الخَبَرِ غَالِباً، نَحْوَ: لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ) فَرُفِعَ زيدٌ بالابتداءِ، لا بفعلٍ مَحذوفٍ، ولا بِكَلمةِ

---

(١) «مغني اللبيب» ص: ٣٢٨.

(٢) «الحجة للقراء السبعة» ٦/ ٣٤٣.

(٣) «صحيح مسلم» برقم: ٦٣٨.

وتَارَةً: حَرْفُ تَحْضِيضٍ..........................

لولا لنيابتِها عنه، ولا بِها أصالةً، خِلافاً لزاعمي ذلكَ.

ثُمَّ قالَ[١] الأكثرونَ: يَجبُ كونُ الخبرِ كَوناً مُطلقاً كالوجودِ والحُصولِ مَحذوفاً.

فإذا أُريدَ الكونُ المقيَّدُ، مثلُ: قائمٍ وقاعِدٍ، لم يَجزْ أنْ تَقولَ: لولا زيدٌ قائمٌ، ولا أنْ تَحذفَه بلْ تجعلَه مُبتدأً مُضافاً إلى زيدٍ، مثلُ أنْ تَقولَ: لولا قيامُ زيدٍ لأتَيتُكَ.

أو تُدخِل كلمةَ أنَّ عَلى المبتدأِ فَتقولَ: لولا أنَّ زيداً قائمٌ، ويَصير أنَّ وصِلتُها مبتدأً محذوفَ الخبرِ وجوباً، أو مبتدأً لا خَبرَ له، أو فاعلاً لثَبتَ مَحذوفاً عَلى الخِلافِ.

وقيل[٢]: إنْ كانَ الخبرُ كَوناً مُقيَّداً يَجبُ ذِكرُه إنْ لم يُعلَمْ، نحو قَولِه عليهِ الصلاةُ والسَّلامُ: «لولا قَومُكِ حَديثو عَهدٍ / في الإسلامِ لهدمتُ الكَعبةَ...»[٣]، [٤٦/أ]
ويجوزُ الأمرانِ إنْ عُلِمَ، وقدْ استَوفينا حُكمَ دخولِها عَلى الضَّمائرِ فَلا نُعيدُه ثَمَّةَ.

(وتَارَةً) يُقالُ فيها: هيَ (حَرْفُ تَحْضِيضٍ) بالحاءِ المهمَلةِ والضَّادَينِ.......

---

(١) هو مذهب الجمهور، وذهب الرماني وابن الشجري وأبو علي إلى التفصيل فقالوا: إن كان كوناً مطلقا وجب حذفه، أو مقيداً ودلَّ على حذفه دليل جاز إثباته وحذفه، واختار ابن مالك هذا المذهب، وخالفهم جميعاً ابن الطراوة فقال: الخبر هو الجواب. «شرح التسهيل» ١/ ٢٧٦، و«ارتشاف الضرب» ٣/ ١٠٨٩، و«الجنى الداني» ص: ٦٠٠، و«مغني اللبيب» ص: ٣٦٠.

(٢) القائل ابن مالك وابن الشجري والرماني والشلوبين. «منه»

(٣) ويروى بلفظ: «حديثو عهد بجاهلية»، أو قال: «بكفر لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله، ولجعلت بابها في الأرض، ولأدخلت فيها من الحجر». انظر: «صحيح مسلم» برقم ١٣٣٣.

وعَرْضٍ؛ أَيْ: طَلَبٍ بِإِزْعَاجٍ أَوْ بِرِفْقٍ، فَتَخْتَصُّ بِالمُضَارِعِ، أَوْ بِمَا فِي تَأْوِيلِهِ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل:٤٦]، ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون:١٠].

وتَارَةً: حَرْفُ تَوْبِيخٍ، فَتَخْتَصُّ بِالمَاضِي، نَحْوُ: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾ [الأحقاف:٢٨].

المعْجَمتَينِ (وعَرْضٍ) بِفتحِ العَينِ وسُكونِ الرَّاءِ.

قَولهُ (أَيْ طَلَبٍ: بِإِزْعَاجٍ، أَوْ بِرِفْقٍ) تفسيرٌ ونَشرٌ على تَرتيبِ اللفِّ؛ إذِ الفَرقُ بينَ التَّحضيضِ والعَرضِ: أنَّ التَّحضيضَ طَلبُ الشَّيءِ منْ أحَدٍ بِحَثٍّ وإزعاجٍ، والعَرْضَ طَلبٌ بِلينٍ وتأدُّبٍ (فَتَخْتَصُّ) حِينئذٍ (بِالمُضَارِعِ أَوْ بِمَا فِي تَأْوِيلِهِ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦]) مثالُ الأوَّلِ، و(﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]) مثالُ الثَّاني[١].

(وتَارَةً) يُقالُ فيها: هِيَ (حَرْفُ تَوْبِيخٍ) وتَنديمٍ (فَتَخْتَصُّ بِالمَاضِي، نَحْوُ: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾ [الأحقاف:٢٨]). ومِنهُ قَولُه تعالَى: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ﴾ [النور:١٣]، وقدْ يَنفصِلُ من الفِعلِ الداخِلةِ هي عَليه بإذ، وبإذا، وبِجملَة شرطيَّة مُعتَرضة[٢].

فالأوَّلُ نحو: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾ [الأنعام:٤٣]، المعنَى: فهلَّا تَضرَّعوا وقتَ جَيئَةِ بأسِنا.

والثَّاني: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة:٨٣-٨٤]،

---

(١) «الجنى الداني» ص: ٦٠٥، «مغني اللبيب» ص: ٣٦١.

(٢) «مغني اللبيب» ص: ٣٦١.

قِيلَ: وتَارَةً تكُونُ لِلاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ﴾ [المنافقون: ١٠]، و ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٞ﴾ [الفرقان:٧]، قَالَهُ الهَرَوِيُّ، والظَّاهِرُ أَنَّهَا فِي الأُولَى: لِلعَرْضِ، وفِي الثَّانِيَةِ: لِلتَّحْضِيضِ.

وزَادَ مَعْنًى آخَرَ؛ وهُوَ أَنْ تَكُونَ نَافِيةً مِثْلَ لَمْ، وجَعَلَ مِنْهُ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨]؛ أَيْ: لَمْ تَكُنْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ، ....

المعنَى: فَهلَّا أنتم تَرجِعونَها.

والثَّالثُ: نحو ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ۝٨٦ تَرْجِعُونَهَآ﴾ [الواقعة:٨٦-٨٧]. المعنى: فَهلَّا تَرجِعونَ الرُّوحَ إذا بَلغتِ الحُلقومَ إنْ كنتم غيرَ مَربوبينَ، وحالتُكمْ أنَّكم تُشاهِدونَ ذلكَ ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ...﴾ [الواقعة:٨٥] الآية.

(قِيلَ: وتَارَةً تَكُونُ لِلاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ﴾ [المنافقون: ١٠])، (و) نحو: (﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٞ﴾ [الفرقان:٧]، قَالَهُ)؛ أي: كَونه للاستِفْهامِ (الهَرَوِيُّ)[١]، والأكثَرونَ لا يُثبتونَ هذا، ولذا أتي بالقيلِ، (والظَّاهِرُ أَنَّهَا)؛ أي: كَلمةَ لولا (فِي الأُولَى: لِلعَرْضِ، وفِي الثَّانِيَةِ: لِلتَّحْضِيضِ)[٢].

(وزَادَ)[٣] الهرويُّ (مَعْنًى آخَرَ) لِكلمةِ لولا (وهُوَ أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً مِثْلَ) كَلمة (لَمْ، وجَعَلَ مِنْهُ) قولَهُ تعالَى: (﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ [يونس:٩٨] أَيْ: لَمْ تَكُنْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ)

---

(١) أبو الحسن علي بن محمد الهروي، كان عالماً بالنحو، إماماً في الأدب (ت ٤١٥هـ)، من تصانيفه: «الذخائر»، و«الأزهية في علم الحروف» و«كتاب المذكر والمؤنث»، و«اللامات». «إنباه الرواة» ٢/ ٣١١، و«بغية الوعاة» ٢/ ١٩٦.

(٢) «مغني اللبيب» ص: ٣٦١.

(٣) «الجنى الداني» ص: ٦٠٨، و«مغني اللبيب» ص: ٣٦٢.

والظَّاهِرُ أَنَّ المُرَادَ: فَهَلَّا، وهُوَ قَوْلُ الأَخْفَشِ والكِسَائِيِّ والفَرَّاءِ، ويُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ أُبيٍّ: ﴿فَهَلَّا﴾، ويَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مَعْنَى النَّفْيِ الَّذي ذَكَرَهُ الهَرَوِيُّ؛ لِأَنَّ اقْتِرَانَ التَّوْبِيخِ بِالفِعْلِ المَاضِي يُشْعِرُ بِانْتِفَاءِ وُقُوعِهِ.

الثَّانِيَةُ: إِنِ المَكْسُورَةُ الخَفِيفَةُ، فيُقَالُ فِيهَا: شَرْطِيَّةٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿إِن تُخْفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩].

﴿فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس:٩٨]، (والظَّاهِرُ أَنَّ المُرَادَ: فَهَلَّا)، بمعْنى التَّوبيخِ، أي: فَهلَّا كانت قَريةٌ واحِدةٌ منَ القرى المُهلَكةِ تائبة عنْ كُفرِها قبلَ مَجيء العذابِ فنفَعَها ذلكَ.

(وهُوَ) أي: كَونُه بِمعنَى هلَّا (قَوْلُ[1] الأَخْفَشِ والكِسَائِيِّ والفَرَّاءِ، ويُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ أُبيٍّ)[2] وعَبْدِ اللهِ (﴿فَهَلَّا﴾، ويَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مَعْنَى النَّفْيِ الَّذي ذَكَرَهُ الهَرَوِيُّ؛ لِأَنَّ اقْتِرَانَ التَّوْبِيخِ بِالفِعْلِ المَاضِي يُشْعِرُ بِانْتِفَاءِ وُقُوعِهِ).

(الثَّانِيَةُ) منَ الكَلماتِ الأربعِ الَّتي تأتي علَى أربعةِ أوجُهٍ: كلمةُ (إِنِ المَكْسُورَةُ الخَفِيفَةُ: فيُقَالُ فِيهَا) هِيَ (شَرْطِيَّةٌ) كائناً (فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿إِن تُخْفُواْ مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٢٩])، ونحو: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾

---

(١) «معاني القرآن» للفراء ١/ ١٥١، و«إعراب القرآن» للنحاس ٢/ ١٥٧، و«ارتشاف الضرب» ٥/ ٢٣٧١، و«مغني اللبيب» ص: ٣٦٣.

(٢) هو أُبيّ بن كعب، صحابي وقارئ وفقيه وكاتب للوحي، وراوي للحديث النبوي من الأنصار من بني معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار من الخزرج، شهد بيعة العقبة الثانية، وشهد مع النبي ﷺ المشاهد كلها، جمع أبي بن كعب القرآن، وعرضه على النبي ﷺ في حياته، وكان أحد الأربعة الذين جمعوا القرآن في حياة النبي ﷺ، اختلف في وفاته والراجح سنة: (٣٠هـ). «غاية النهاية» ١/ ٣٠، و«الاستيعاب» ١/ ٢٧، و«الإصابة» ١/ ٣١.

ويُقَالُ: نَافِيَةٌ فِي نَحْوِ: ﴿إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآۚ﴾ [يونس:٦٨].

[الأنفال:٣٨] ونحو: ﴿وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَا﴾ [الإسراء:٨]، ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ﴾ [الأنفال:١٩].

وقدْ يَقترنُ بلا النَّافيةِ، فيَظنُّ مَن لا بَصيرةَ لهُ أنَّها إلَّا الاستِثْنائيَّةُ، نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة:٤٠]، ونحو: ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبۡكُمۡ﴾ [التوبة:٣٩]. ونحو ﴿وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي وَتَرۡحَمۡنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [هود:٤٧] والأصلُ: إنْ لا، فأُدغِمَ النّونُ في اللامِ، علَى ما / عُرفَ في التَّصريفِ[1]. [أ/ ٤٧]

(و يُقَالُ) فيها: هيَ (نَافِيَةٌ)[2] كائناً (فِي نَحْوِ: ﴿إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآۚ﴾ [يونس: ٦٨])، أي: ما عندَكم سُلطانٌ بهذا.

واعلمْ أنَّها تَدخلُ عَلى الجُملةِ الاسميَّةِ والفِعليَّةِ، فالأول نحو: ﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك:٢٠]، ونحو: ﴿إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ﴾ [المجادلة:٢]، ونحو: ﴿وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ﴾ [النساء:١٥٩]، بحَذفِ[3] المبتدأ إذِ التَّقديرُ: ما أحدٌ من أهلِ الكتاب... الآية.

والثَّانيةُ: نحو: ﴿إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [التوبة:١٠٧]، ﴿إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ

---

(١) إشارة إلى ما ذهب إليه الفراء ومن تابعه من الكوفيين إلى أنَّ: إلَّا الاستثنائية، في الأصل مركبة من إن ولا، حيث خففت إنَّ وأدغمت في: لا. انظر: «الإنصاف» ١/ ٢٦١.

(٢) في «الجنى الداني» ص: ٢٠٩: إنْ النافية ضربان، عاملة وغير عاملة: فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر، وفي هذا خلاف منعه أكثر البصريين، وأجازه الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وأبو الفتح. وانظر: «ارتشاف الضرب» ٤/ ١٧٨٠، و«شرح التسهيل» ١/ ٣٧٥.

(٣) حُذِفَ المبتدأ وبقيت صفته.

وَقَدِ اجْتَمَعَتَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر:٤١].

إِنَـٰثًا﴾ [النساء:١١٧]، ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٥٢]، وغيرِ ذلكَ.

والمذكورة في المتنِ مُحتمِلَةٌ لهما، أي: الاسميَّةِ والفِعليَّةِ بِحسْبِ المقدَّرِ، تأمَّلْ[١].

فَقولُ بعضِهم: لا تأتي إنْ النَّافيةُ إلَّا قبلَ إلَّا الاستثْنائيَّةِ أو ما في مَعناها، كَلَمَّا في قولِهِ: ﴿لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤] مَردودٌ بهذهِ الآيةِ، وبقَولِهِ: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الجن:٢٥]، ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الانبياء:١١١].

(وقَدِ اجْتَمَعَتَا) أي: الشَّرطيَّةُ والنَّافيةُ (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر:٤١]).

فالأولى: شَرطيَّةٌ، والثَّانيةُ: نافيةٌ جَوابٌ للقَسمِ المحذوفِ الَّذي آذَنَتْ به اللامُ الدَّاخلةُ عَلى الأولى؛ أي: ولَئن زالتا واللهِ ما أمْسَكَهما مِنْ أحدٍ مِنْ بعدِه؛ أي، مِنْ بعدِ اللهِ، أو منْ بعدِ الزَّوالِ وجَوابُ الشَّرطِ محذوفٌ وجوباً، كَذا في «المغني»[٢].

وقالَ[٣] القاضي البيضاويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في تَفسيرِ هذهِ الآيةِ: وجُملةُ ﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ سادَّةٌ مَسدَّ الجَوابينِ[٤] وهو الأنسبُ؛ لأنَّ تَوفيةَ اللفظِ واجبةٌ مَهما أمْكَنَ.

---

(١) إن قدر ما أجد عندكم من سلطان بهذا، فجملة اسمية، وإن قدر ما يوجد عندكم من سلطان... الآية، فجملة فعلية، وهذا؛ أي: التعلق بالمحذوف من غير الأفعال العامة جائز كما مر في قوله: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ﴾؛ أي: وأرسلنا إلى ثمود، ومنه باء البسملة. تأمل. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

(٢) «مغني اللبيب» ص: ٣٥.

(٣) «أنوار التنزيل» ٤/ ٤٢٣.

(٤) أعني: جواب الشرط المذكور وجواب القسم المحذوف. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

ومُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ فِي نَحْوِ: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَهُمْ﴾ [هود:١١١]، فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ النُّونَ، ونَحْوُ: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤]، فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ لَمَّا، وأَمَّا مَنْ شَدَّدَ لَمَّا فَهِيَ نَافِيَةٌ غَيْرُ مُخففَةٍ مِنَ الثَّقِيلَةِ، ....

(و) يُقالُ فيها: هيَ (مُخففةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ)، فتَدخلُ عَلى الجُملتينِ أيضاً، فإنْ دخلَتْ عَلى الاسميَّةِ جازَ إعْمالُها، خِلافاً للكوفيِّين[١]، ويَكثرُ إهمالُها.

فالأوَّلُ (فِي نَحوِ: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ النُّونَ)، وهم أهلُ الحَرمينِ[٢] وأبو بَكرٍ[٣]، وحِكايَةُ[٤] سِيبويهِ: إنْ عَمْراً لمنْطلقٌ.

(و) الثَّاني (نَحْوُ: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤]، فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ ﴿لَمَّا﴾، وأَمَّا مَنْ شَدَّدَ﴿لَّمَا﴾ فَهِيَ نَافِيَةٌ غَيْرُ مُخففَةٍ مِنَ الثَّقِيلَةِ)، ....

(١) مذهب البصريين أنَّ (إنَّ) تخفف فيبطل اختصاصها بالاسم، ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم وإهمالها أكثر واللام التي بعد (إنْ) هذه فارقة بين المخففة والثقيلة، ومذهب الكوفيين أنَّ (إنْ) المشار إليها لا عمل لها ولا هي مخففة من (إنَّ)، بل هي النافية واللام بعدها بمعنى (إلَّا)، ويجعلون النصب في ﴿وإنْ كلًّا﴾ بفعل يفسره ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ أو بـ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ نفسه. انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» ٢/ ٥٢٦، و«شرح المفصل» ٤/ ٥٤٧، و«شرح التسهيل» ٢/ ٣٣ و«الجنى الداني» ص: ٢٠٨، و«مغني اللبيب» ص: ٣٦.

(٢) هما: نافع المدني وقد سبقت ترجمته، وابن كثير المكي: وهو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زادان بن فيروز قارئ أهل مكة، وهو أحد أئمة القراءات العشر ومن التابعين، ولد بمكة سنة: ٤٥ هـ، وتوفي بها سنة: ١٢٠ هـ. انظر: و«فيات الأعيان» ٣/ ٤١، «شذرات الذهب» ١/ ١٥٧

(٣) عاصم بن أبي النُّجُود أو عاصم القارئ، واسم أبي النجود بهدلة، وقيل بهدلة أمُّه، كنيته أبو بكر، وقيل: أبو عمرو. ونسبته الكوفي والأسدي، أحد القراء العشرة للقرآن الكريم، كان شيخ الإقراء بالكوفة (ت ١٢٨ هـ). انظر: «شذرات الذهب» ١/ ١٧٥، و«النشر» ٢/ ٢٩٠.

(٤) «الكتاب» ٣/ ١٠٩.

بلْ يكونُ إنْ: للنَّفي، ولمَّا، بمعنَى: إلَّا الاستثْنائيَّةِ.

ونحو قَولِهِ تَعالَى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ﴾ [الزخرف:٣٥] ونحو: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ﴾ [يس:٣٢]، ونحو: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:٦٣] في قِراءةِ حَفْصٍ[١]، وكَذا قِراءةُ ابنِ كَثيرٍ، إلَّا أنَّه شدَّدَ نونَ ﴿هَذَانِّ﴾.

واعلمْ أنَّ جَوازَ إعْمالِها قليلاً وإهمالِها كَثيراً[٢] إذا دخَلتْ عَلى الاسميَّةِ، وإنْ دخَلتْ عَلى الفِعليَّةِ وَجبَ إهمالُها.

والأكثرُ وقوعاً بعدَها: الفِعلُ الماضي منَ النَّواسخِ[٣]، نحو: ﴿وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة:١٤٣]، ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ﴾ [الإسراء:٧٣]، وغيرِهما.

ودونَه الفعلُ المضارعُ من النَّواسخِ أيضاً، نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ ...﴾ [القلم:٥١]، ونحو: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء:١٨٦].

ودونَه الفِعلُ الماضي غَيرُ النَّاسخِ نحو قَولِهِ:

---

(١) أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة بن البزاز الأسدي الكوفي، ربيب عاصم بن أبي النجود الكوفي وأعلم الناس بقراءته، كان شيخ القراء بالكوفة بعد عاصم (ت ١٨٠هـ). انظر: «غاية النهاية» ١/ ٢٥٤، و«شذرات الذهب» ١/ ٢٩٣. وانظر قراءته في: «الحجة للقراء السبعة» ٥/ ٢٣١.

(٢) انظر: «الجنى الداني» ص: ٢٢٨، و«مغني اللبيب» ص: ٣٦.

(٣) انظر: «مغني اللبيب» ص: ٣٧.

وَزَائِدَةٌ فِي نَحْوِ: مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ.

شَلَّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلتَ لَمسْلِماً ....(١)

ولا يُقاسُ عَليه(٢) لنُدرَتِه.

وحيثُ وجدْتَ: (إنْ) وما بعدَها اللامُ المفتوحَةُ، كَما في هذهِ / الأمثلةِ، [أ/٤٨] فاحْكُمْ بأنَّ أصلَها المشدَّدةُ، وفي هذه اللامِ خِلافٌ(٣).

(و) يُقالُ فيها: هيَ (زَائِدَةٌ) كائناً (فِي نَحْوِ: مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، ونحو قوله:

مـا إنْ أتيـتُ بِشـيءٍ أنـتَ تكرهُـه ....(٤)

وأكثرُ ما زِيدَ بعدَ كَلمةِ: (ما) النَّافيةِ(٥) الدَّاخلةِ عَلى الجُملةِ الفِعليَّةِ كَما في

---

(١) هذا صدر البيت، وعجزه:

.... حلَّـت عليـك عقوبـةُ المتعمِّـد

لعاتكة بنت زيد العدوية القرشية ترثي زوجه الزبير بن العوام، وهي صحابية جليلة ابنة عم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، عرفت بالبلاغة وفصاحة القول، وكانت من حِسان النساء وعبَّادهن. انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» ٢/ ٥٢٦ «شرح المفصل» ٤/ ٥٥٣، «شرح شواهد المغني» ١/ ٧١.

(٢) خلافا للأخفش، أجاز (إنْ قام لأنا، وإنْ قعد لأنتَ). «الجنى الداني» ص: ٢٠٨، و«مغني اللبيب» ص: ٣٧.

(٣) انظر: «الإنصاف» ١/ ٣٣٠، و«الجنى الداني» ص: ١٢٤.

(٤) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني، وعجزه:

.... إذن فلا رفعـت سـوطي إلـي يـدي

انظر: «الديوان» ص: ٤٦، و«شرح شواهد المغني» ١/ ٧٤.

(٥) فإذا زيدت بعد (ما) النافية الحجازية أبطلت عملها، وتسمى كافة لما عن عملها.

وحَيْثُ اجْتَمَعَتْ: مَا وإِنْ، فَإِنْ تَقَدَّمَتْ (مَا) فَهِيَ نَافِيَةٌ، و(إِنْ)، زَائِدَةٌ، وإِنْ تَقَدَّمَتْ (إِنْ) فَهِيَ شَرْطِيَّةٌ، و(مَا) زَائِدَةٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ ﴾ [الأنفال:٥٨].

البيتِ، أو الاسميَّةِ كَما في المثالِ.

وقد يُزادُ بعدَ ما الموصولة الاسميَّةِ، كَقولِهِ:

يُرجِّي المرءُ ما إنْ لا يَراهُ ... وتَعرِضُ دونَ أدناهُ الخُطوبُ[1]

وبعدَ: ما المصدريَّةِ، لقولِهِ:

ورَجِّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتَهُ ... عَلى السِّنِّ خيراً لا يزالُ يَزيدُ[2]

وبعد: ألا الاستِفْتاحيَّةِ، كَقولِهِ:

ألا إنْ سَرى ليلي فَبتُّ كَئيباً ... أُحاذرُ أنْ تَنأى النَّوى بِغَضُوبا[3]

(وحَيْثُ اجْتَمَعَتْ: مَا وإِنْ، فَإِنْ تَقَدَّمَتْ (مَا) فَهِيَ نَافِيَةٌ، و(إِنْ)زَائِدَةٌ) عَلى ما مَرَّ في قوله: ما إن أتيت... إلخ

(وإِنْ تَقَدَّمَتْ:(إِنْ) فَهِيَ شَرْطِيَّةٌ، و(مَا) زَائِدَةٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ ﴾ [الأنفال:٥٨])، فأصلُ إمَّا: إنْ ما، فإنْ: للشَّرطِ، وما: زائدةٌ، وإنَّما لم يَكنِ الواقعُ في الأوَّلِ زائدةً؛ لأنَّ الأوائلَ مَحلُّ الاعتناءِ والاهتمامِ، فلا شكَّ أنَّ

---

(١) البيت لإياس بن الأرت أو لجابر بن رألان الطائي. «الجنى الداني» ص: ٢١١، و«مغني اللبيب» ص: ٣٨، و«شرح شواهد المغني» ١/ ٨٥.

(٢) البيت للمعلوط القريعي. «الكتاب» ٤/ ٢٢٢، و«شرح المفصل» ٨/ ١٣٠.

(٣) لا يعرف قائله. «الجنى الداني» ص: ٢١١، و«مغني اللبيب» ص: ٣٨، و«شرح شواهد المغني» ١/ ٨٦، و«همع الهوامع» ١/ ٤٥٥. وغضوباً: اسم امرأة.

والثَّالِثَةُ: أَنْ المَفْتُوحَةُ الخَفِيفَةُ، فَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ المُضَارِعَ فِي نَحْوِ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء:٢٨]، ....

وقوعَ الزَّوائدِ فيها يُنافيهِ.

(والثَّالِثَةُ) منَ الكَلماتِ الأربعة الَّتي جاءت علَى أربَعةِ أوجُهٍ من المعاني كلمةُ: (أَنْ المَفْتُوحَةِ الخَفِيفَةِ): وهيَ علَى وَجهينِ: اسمٌ وحَرفٌ، فالاسمُ علَى وَجهينِ:

أحدُهما: أنْ يَكونَ ضَميرَ المتكلِّمِ في قَولِ[1] بَعضِهم: أنْ فعلتُ، بِسكونِ النُّونِ، والأكثَرونَ علَى فَتحِها وَصلاً، وعَلى الإتيانِ بالألفِ وَقفاً.

والثَّاني: أنْ يَكونَ ضَميرَ المخاطَبِ في قَولِك: أنْتَ، أنتما، أنتم، أنتِ، أنتما، أنتنَّ، عَلى قَولِ الجُمهورِ، فإنَّ الضَّميرَ هو أنْ، والتَّاءُ: حَرفُ خِطابٍ عندَهم.

والحَرفُ ما أشارَ إليه المصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقولِهِ: (فَيُقَالُ فِيهَا): هي (حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ المُضَارِعَ)، ويقعُ في موضِعينِ:

أحدهما: في الابتداءِ في مَوضعِ الرَّفعِ[2]، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:١٨٤] ﴿وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النساء:٢٥]، ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة:٢٣٧] ونحوها، فأنْ مع الفِعلِ بعدَها في هذهِ المواضعِ في تأويلِ المفردِ مَرفوع محلاً عَلى الابتداءِ، كقوله: أنْ تسمعَ بالمعيديِّ خيرٌ من أنْ تَراهُ.

والثَّاني: يقعُ[3] في وسطِ الكَلامِ، إمَّا مَنصوباً كائناً (فِي نَحْوِ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء:٢٨])، فأنْ مع الفِعلِ في تأويلِ المفردِ منصوبٌ مَحلاً عَلى أنَّه

---

(١) أي: قول بعض العرب.

(٢) في موضع الرفع، ويقصد المصدر المؤول من (أن) وما بعدها.

(٣) أكثر ما يقع بعد لفظٍ دالٍّ على معنى غير اليقين. «مغني اللبيب» ص: ٤٢.

ونَحْوُ: أَعْجَبَنِي أَنْ صَمتَّ.

وزَائِدَةٌ فِي نَحْوِ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف:٩٦] وكَذَا حَيْثُ جَاءَتْ بَعْدَ لَمَّا،

مفعولُ: ﴿يُرِيدُ﴾ أي: يريدُ اللهُ التَّخفيفَ عنكُم.

(و) إمَّا مَرفوعاً (نَحْوُ: أَعْجَبَنِي أَنْ صَمتَّ)، فأنْ مع الفِعلِ في مَحلِّ الرَّفعِ عَلى الفاعليَّةِ لأعجَبني؛ أي: أعجَبني صَمتُكَ.

وإمَّا مَجروراً نحو: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾ [الأعراف:١٢٩]، فـ: أنْ، معَ الفعلِ في مَحلِّ الجرِّ على كَونِه مُضافاً إليهِ لكَلمةِ قَبلِ.

(و) يُقالُ فيها: هي (زَائِدَةٌ)؛ أي: دخولُها كَخروجِها في حُصولِ المعنَى المقصودِ (فِي نَحْوِ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف:٩٦])، فأنْ زائدةٌ، بدَليلِ صِحَّةِ تَقديرِ: فلمَّا جاءَ البَشيرُ، لكنَّها أكَّدتْ وجودَ الفِعلينِ مُرتَّباً أحدُهما عَلى الآخرِ، في وقْتينِ مُتجاورينِ / لا فاصِلَ بينَهما، كَأنَّهما وُجِدا في جُزءٍ واحدٍ من الزَّمانِ، كأنَّه [٤٩/أ] قيلَ: لمَّا أحسَّ بمجيءِ البَشيرِ فاجأهُ الإلقاءُ، منْ غيرِ رَيْثٍ ولبْثٍ.

(وكَذَا) زائدةٌ (حَيْثُ جَاءَتْ) كَلمةُ أنْ (بَعْدَ لَمَّا) التَّوقيتيَّةِ، كَما في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ [العنكبوت:٣٣][1]، وهذا هو الأكثرُ[2] وقَد تَجيءُ بينَ لو وفِعلِ القَسمِ مَذكوراً، نحو قَولِهِ: ....

---

(١) في الأصل: وقوله تعالى: (ولمَّا أنْ جاءتْ رسلُنا إبراهيمَ بالبُشرى قالوا سلاماً). وهذا سهو من الشارح؛ إذ ليس في كتاب الله تعالى آيةٌ بالنص الذي أورده.

(٢) انظر: «ارتشاف الضرب» ٢/ ٤٢٣، و«الجنى الداني» ص: ٢٣٩، و«مغني اللبيب» ص: ٥٠.

....

فأُقْسِـــمُ أنْ لـــوِ التقَينـــا وأنتُـــمُ ....[1]

أو مَتروكاً، كَقولهِ:

أَمَـــا واللهِ أنْ لـــو كُنـــتَ حُـــرّاً ....[2]

وقَلَّما يقعُ بينَ الكافِ ومَخفوضِها، كَقولهِ:

ويَومـــاً تُوَافِينَـــا بِوجـــهٍ مُقسَّـــمٍ كأنْ ظَبيـــةٍ تَعْطـــو إلى وارقِ السَّـــلمِ[3]

وبعدَ إذا، كَقولهِ:

فأمْهَلَـــهُ حتَّـــى إذا أنْ كأنَّـــه ....

---

(١) عجزه:

.... لـكانَ لكـم يَـومٌ مـن الشَّـرِّ مُظلِـمُ

وقائله: المسيب بن أعلس. «الكتاب» ٣/ ١٠٧، و«شرح المفصل» ٥/ ٢٤٩، «شرح التسهيل» ٤/ ٥١. وهو شاعر جاهلي، وكان أحد المقلِّين المفضلين في الجاهلية.

(٢) عجزه:

.... ومـــا بالحـــرِّ أنـــتَ ولا العَتيـــقِ

نسبه الفراء في «معاني القرآن» ٢/ ٤٤: لامرأة من قبيلة غني: أم والله أن لو كنت حراً...، وانظر: «الإنصاف» ١/ ١٦٢ و«الجنى الداني» ص: ٢٢٢، و«ارتشاف الضرب» ٤/ ١٧٧٥.

(٣) نسب البيت لباعث أو باعث بن صريم اليشكري، وقيل: هو لأرقم بن علباء، وقيل: هو لعلباء بن لأرقم أو زيد بن أرقم. برواية من جرِّ ظبية، وله رواية أخرى. انظر: «الكتاب» ٢/ ١٣٤ و«شرح المفصل» ٤/ ٥٦٦، و«ارتشاف الضرب» ٥/ ٢٣٩٢. والمقسَّم: المجمل، وتعطو: تمد جسدها ويديها، والسلم: نوع نبات في البادية.

ومُفَسِّرَةٌ فِي نَحْوِ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون:٢٧]، وكَذَا حَيْثُ

وهَلْ هي عاملةٌ في كَونها زائدة؟ خِلافٌ:

قالَ بعضُهم: تعملُ النَّصبَ في المضارعِ حالَ كَونِها زائدةً، كَما تَجرُّ كَلمتَا مِنْ والباءِ الزَّائدتين، مِنهم الأخْفشُ[1]، وعدَّ منهُ قولَه تَعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم:١٢]، ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٤٦].

وقالَ[2] بَعضُهم: لا تعملُ لعدمِ اختِصاصِها بالأفعالِ، بدليلِ دُخولِها الحروف والأسماء كَما مَرَّ، وأجابَ عنِ الآيةِ بأنَّها مَصدريَّةٌ فيها.

(و) يُقالُ فيها: إنَّهَا (مُفَسِّرَةٌ فِي نَحْوِ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون:٢٧])، فأنْ: مُفسِّرةٌ بِمنْزلةِ أي، وتَحتمِلُ المصدَريَّةَ بأنْ يُقدَّرَ قبلها حرفُ الجرِّ، فتكونُ داخلةً عَلى الأمرِ[3].

وعنِ الكوفيِّين[4]: إنكارُ أنْ التَّفسيريَّةِ البتَّة، ولهُ وجهٌ؛ لأنَّه إذا قيلَ: كتبتُ إليه أنِ افعلْ: لم يكنْ (افعلْ) نفس (كَتبتُ)، كَما كان الذَّهب نفسَ العَسْجَدِ، في قَولكَ: هذا عَسْجدٌ؛ أي: ذَهبٌ.

ولهذا لو جئتَ بأيْ مَكانَ أنْ في المثالِ، لم تجدْه مَقبولاً في الطَّبعِ، ولها عندَ مُثبتِها شروطٌ، أشارَ المصنِّفُ إليهِ بقَولهِ: (وكَذَا) مُفسِّرةٌ (حَيْثُ ....

(١) «معاني القرآن» للأخفش ١/ ١٩٤، وانظر: «الجنى الداني» ص: ٢٢٢، و«مغني اللبيب» ص: ٥١.

(٢) «مغني اللبيب» ص: ٥١.

(٣) يكون التقدير: وأوحينا إليه بالأمر بصنع الفلك.

(٤) انظر: «مغني اللبيب» ص: ٤٧، و«همع الهوامع» ٢/ ٤٠٨.

وَقَعَتْ بَعْدَ جُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى القَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ، ولَمْ تَقْتَرِنْ بِخَافِضٍ، فَلَيْسَ مِنْهَا: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس:١٠]؛ لِأَنَّ المُقَدَّمَ عَلَيْهَا غَيْرُ جُمْلَةٍ، ولَا نَحْوُ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنِ افْعَلْ؛ لِدُخُولِ الخَافِضِ، وقَوْلُ بَعْضِ العُلَمَاءِ فِي ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة:١١٧]: إنَّها مُفسِّرةٌ

وَقَعَتْ بَعْدَ جُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى القَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ)؛ أي: لا يكونُ في الجُملةِ الواقعةِ قبلَها حروفُ القَولِ، إلَّا إذا أُوِّلَ بما في مَعناه عَلى ما سَيَجيءُ بعدُ.

(ولَمْ تَقْتَرِنْ بِخَافِضٍ)؛ أي: لا يَدخلُ عليها حَرفُ جرٍّ؛ لأنَّها حِينئذٍ مَصدريَّةٌ لا تَفسيريَّةٌ.

ولمَّا كانَ انتفاءُ الشَّرطِ موجِباً لانتفاءِ المشروطِ فرَّعَ عليه بقَولِهِ: (فَلَيْسَ مِنْهَا)؛ أي: ليسَ من أنْ التَّفسيريَّةِ في قَولهِ تَعالى: (﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]؛ لِأَنَّ المُقَدَّمَ عَلَيْهَا)؛ أي: عَلى كَلمةِ أنْ (غَيْرُ جُمْلَةٍ)، وقدْ عرفتَ اشتراطَها بتقدُّمِ الجُملةِ في قَولِهِ: وقَعت بعدَ جُملةٍ.

(ولَا) أيْ: وليسَ من أنْ المفَسِّرةِ أيضاً (نَحْوُ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنِ افْعَلْ؛ لِدُخُولِ الخَافِضِ) المانعِ من التَّفسيرِ، كَما أشارَ إليه بقَولِهِ: ولم تَقترنْ، بلْ تكونُ مَصدريَّةً.

(وقَوْلُ بَعْضِ[1] العُلَمَاءِ) مُبتدأ، (فِي) قَولهِ تَعالى: (﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة:١١٧]) قَولُه: (إنَّها مُفسِّرةٌ) في مَحلِّ النَّصبِ / عَلى أنَّه مَقولُ القولِ الَّذي جَعلناه مُبتدأً، .... [أ/ ٥٠]

---

(١) هو سُلَيم الرازي كما ذكر في «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» ص: ١٢٢.

إنْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لـ: ﴿أَمَرْتَنِي﴾، دُونَ ﴿قُلْتُ﴾، مُنِعَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة:١١٧] مَقُولاً للهِ تَعَالَى، وإنْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لـ: ﴿قُلْتُ﴾ فَحُرُوفُ القَوْلِ تَأْبَاهُ، وجَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ ....

(إنْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لـ: ﴿أَمَرْتَنِي﴾، دُونَ ﴿قُلْتُ﴾ مُنِعَ مِنْهُ) أي: من بَعضِ العلماءِ[١].

فلفظُ: مُنعَ، عَلى صيغةِ المجهولِ مَجزومٌ مَحلاًّ عَلى أنّه جَزاءُ الشَّرطِ الجازمِ، ولا مَحلَّ لجملةِ: مُنعَ مِن الإعْرابِ بما تَلونا عَليك في الجُملةِ الواقعةِ جَواباً للشَّرطِ الجازمِ[٢]، والشَّرطُ مع الجوابِ في مَحلِّ الرَّفعِ عَلى الخبريَّةِ من المبتَدأِ[٣].

وقَولُه: (لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة:١١٧] مَقُولاً للهِ تَعَالَى) تَعليل لقَولِه: مُنعَ منه؛ لأنَّ الأمرَ مُسندٌ إلى اللهِ تَعالى، وهو لا يَقولُ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة:٧٢]؛ لاستلزامِه الرَّبَّ له تَعالى عنه علوّاً كَبيراً.

(وإنْ حُمِلَ) قَولُ[٤] بعضِ العُلماءِ (عَلَى أَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لـ: ﴿قُلْتُ﴾) في قَولِهِ: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، (فَحُرُوفُ القَوْلِ تَأْبَاهُ) لما مَرَّ[٥]، (وجَوَّزَ[٦] الزَّمَخْشَرِيُّ)

---

(١) هو الزمخشري على ما سيأتي.

(٢) مضى أن جملة جواب الشرط الجازم لا يكون لها محل من الإعراب إلا إذا اقترنت بالفاء أو إذا الفجائية.

(٣) هو قول بعض العلماء.

(٤) «مغني اللبيب» ص: ٤٨-٤٩، «همع الهوامع» ٢/ ٤٠٩.

(٥) مرَّ أن شرط المفسر -بفتح السين- أن لا تكون فيه حروف القول؛ لأن القول يحكى بعده الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف تفسير. انظر: «الكشاف» ١/ ٧٢٦.

(٦) «الكشاف» ١/ ٧٢٧.

إِنْ أُوِّلَ ﴿قُلْتُ﴾ بِأَمَرْتُ، جَوَّزَ مَصْدَرِيَّتَهَا عَلَى أَنَّ المَصْدَرَ بَيَانٌ لِلهَاءِ، لَا بَدَلٌ، والصَّوَابُ العَكْسُ، ....

أنْ تكونَ تَفسيريَّةً (إِنْ أُوِّلَ ﴿قُلْتُ﴾ بِأَمَرْتُ)، أي: ما أمَرتهم إلَّا ما أمرتَني بهِ أن اعبُدوا اللهَ، فَتكونُ أنْ مُفسِّرةً للقَولِ المؤوَّلِ بالأمرِ، فلا مَحذورَ.

وإنَّما وُضعَ القولُ مَوضعَ الأمرِ تنزيلاً عَلى قَضيةِ الأدبِ؛ لئلَّا يَجعلَ نَفسَه وربَّه آمِرَينِ، ودلَّ عَلى الأصلِ إقحامُ أنِ المفسِّرة.

و(جَوَّزَ)[١] الزَّمخشريُّ أيضاً (مَصْدَرِيَّتَهَا، عَلَى أَنَّ المَصْدَرَ) الحاصلَ من (أنِ) المصْدريَّةِ؛ أي: العبادة في ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ (بَيَانٌ لِلهَاءِ) أي: عَطفُ بيانٍ للهاءِ في ﴿بِهِۦٓ﴾[٢]، (لَا بَدَلٌ) منها لبقاءِ الموصولِ بلا عائدٍ، إذ المُبدَلُ منه؛ أعني: الضَّميرَ العائدَ إليهِ، في حُكمِ السُّقوطِ (والصَّوَابُ العَكْسُ) ؛ أي: المصْدرُ المؤوَّلُ بدلٌ من الضَّميرِ المجرورِ في: ﴿بِهِۦٓ﴾، ووجودُ الضَّميرِ حِسّاً كافٍ بعدَ تَسليمِ كَونِ المُبدلِ منهُ في حُكْمِ التَّنحيَةِ، فلا يَلزمُ بقاءُ الموصولِ بلا عائدٍ، لا عَطف بيانٍ للهاء؛ لأنَّ[٣] عَطفَ البيانِ في الجَوامدِ بمنْزلةِ النَّعتِ في المُشتقَّاتِ، فكَما أنَّ الضَّميرَ لا يُنعتُ، كَذلكَ لا يُعطفُ عَليه عَطف بيانٍ[٤].

والعَجبُ من الزَّمخشريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عدمُ تَجويزِ مَصدريَّتِها بَدلاً من الهاءِ مُعلِّلاً

---

(١) «الكشاف» ١/ ٧٢٧.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) «مغني اللبيب» ص: ٤٩.

(٤) وممن نص عليها من المتأخرين: أبو محمد ابن السيد وابن مالك رَحِمَهُمَا اللَّهُ تعالى. «منه»

وَلَا يُبْدَلُ مِنْ، مَا؛ لِأَنَّ العِبَادَةَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا فِعْلُ القَوْلِ، وهُوَ: قُلْتُ.

وَلَا يَمْتَنِعُ فِي ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾ [النحل:٦٨] ....

بقولِهِ: «لبقاءِ الموصولِ بلا عائدٍ»، مع قَولِهِ في «المفصَّلِ»(١): «وقَولهم: إنَّ البدلَ في حُكمِ تَنحيَةِ الأوَّلِ، إيذانٌ منهم باستقلالِه بِنفسهِ، ومُفارقتِه التَّأكيدَ والصِّفةَ في كَونِهما تَتمَّتينِ لما يتبعانه، لا أنْ يَعنوا إهدارَ الأوَّلِ وإطراحَه، ألا تَراكَ تَقولُ: زيدٌ رأيتُ غُلامَه رَجلاً صالحاً، فلو ذَهبتَ تُهدِرُ الأوَّلَ لم يَسدَّ كَلامُك». انتهى، وهو تناقضٌ منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تأمَّل.

ثُمَّ الأعجبُ منه أنَّه جوَّز(٢) إبدالَ ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ من الضَّميرِ في: ﴿يَقُومَانِ﴾، مع أنَّه لا بدَّ من رجوعِ الضَّميرِ إلى ﴿فَـَٔاخَرَانِ﴾ لكَونِهِ مُبتدأً، ولم يُجوِّزْ هذا الإبدالَ(٣) (ولَا يُبْدَلُ) الزَّمخشريُّ المصدرَ؛ أي: العبادةَ المأخوذةَ من قولِه: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ أيضاً (مِنْ: مَا) في قَولِهِ: ﴿إِلَّا مَآ﴾ بمعْنى ما قُلتُ لهم إلَّا عبادتَه (لِأَنَّ العِبَادَةَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا فِعْلُ القَوْلِ، وهُوَ: قُلْتُ) إذِ العبادةُ مَصدرٌ مُفردٌ، ومِن شَرطِ مَعمولِ فِعلِ القَولِ كَونه جُملةً.

(ولَا يَمْتَنِعُ(٤) فِي ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى / مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾ [النحل:٦٨]...... [٥١/أ]

---

(١) انظر: «المفصل» ١/ ٥٧.

(٢) أي: جوَّز في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ ﴾ [المائدة:١٠٧]. انظر: «الكشاف» ١/ ٧٢١، و١/ ٦٩٥.

(٣) أي: أجاز إبدال ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ من الضمير في ﴿يَقُومَانِ﴾ ولم يجز إبدال المصدر وهو العبادة من الهاء في ﴿بِهِۦ﴾ في قوله: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦ ﴾ [المائدة:١١٧].

(٤) لأن الوحي بمعنى القول. انظر: «الكشاف» ٣/ ٦٤.

أَنْ تَكُونَ مُفَسِّرَةً مِثْلَهَا فِي ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾ [المؤمنون:٢٧]، خِلَافاً لِمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الإِلْهَامَ فِي مَعْنَى القَوْلِ.

ومُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ فِي نَحْوِ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾[المزمل:٢٠]، ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ﴾ [المائدة:٧١] فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ، وكَذَا حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ نُزِّلَ مَنْزِلَةَ العِلْمِ.

أَنْ تكُونَ) ﴿أنْ﴾ (مُفَسِّرَةً مِثْلَهَا)، بالنَّصبِ[١] عَلى الحاليَّةِ من اسمِ تكونَ (فِي ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾ [المؤمنون:٢٧]، خِلَافاً لِمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ)؛ أي: كَون أن مفَسِّرة في ﴿أَنِ ٱتَّخِذِى﴾، والمانعُ أبو عبدِ اللهِ الرَّازيُّ، وإنَّما منعَ بناءً عَلى أنَّ هذا الوحي إلهامٌ[٢] بالاتفاقِ؛ لأنَّه وحيٌ إلى النَّحلِ، وليسَ في الإلهامِ معنَى القَولِ، وإنَّما هي مَصدريَّةٌ؛ أي: باتِّخاذِ الجبالِ بيوتاً، ثُمَّ علَّلَ عدمَ امتناعِها بقولِه: (لِأَنَّ الإِلْهَامَ فِي مَعْنَى القَوْلِ)، وفيه تأمُّلٌ.

(و) يَقالُ فيها: إنَّها (مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ)؛ أي ثلاثيَّةُ الوَضعِ، كائناً (فِي نَحْوِ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ [المزمل:٢٠]، ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ﴾ [المائدة:٧١] فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ) فيهما[٣] لأنَّها في قراءةِ النَّصبِ مَصدريَّةٌ لا مُخفَّفةٌ منَ الثَّقيلةِ، (وكَذَا) مُخفَّفةٌ من الثَّقيلةِ (حَيْثُ وَقَعَتْ) أنْ (بَعْدَ عِلْمٍ)؛ أي: بعدَ فِعلٍ دالٍّ على يَقينٍ، (أَوْ ظَنٍّ نُزِّلَ مَنْزِلَةَ العِلْمِ) أي: اليَقينِ.

---

(١) أي: مفسرة حال من ﴿أنْ﴾ يُعرب كلام المصنف.

(٢) «مفاتيح الغيب» ٢٣/ ٢٧٢.

(٣) هي قراءة أبي عمرو والكسائي وحمزة ويعقوب واليزيدي والأعمش. «الحجة للقراء السبعة» ٣/ ٢٤٦.

والرَّابِعَةُ: مَنْ، فَتكُونُ شَرْطِيَّةً فِي نَحْوِ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣].

واعلمْ أنَّ المخفَّفَةَ من الثَّقيلةِ تَنصبُ الاسمَ وتَرفعُ الخَبَرَ، مثلها في الثَّقيلةِ، خِلافاً للكوفيين[١] كخِلافِهم في إنْ بالكَسرِ، وشَرطُ اسمِها أنْ يَكونَ ضَميراً مَحذوفاً، إلَّا في النُّدرةِ المختصَّةِ بالضَّرورةِ. وشَرطُ خَبرِها: أنْ يَكونَ جُملةً، ولا يَجوزُ إفرادُه إلَّا إذا ذُكِرَ الاسمُ فيَجوزُ الأمران وقد اجتَمعا في قَولِهِ:

بأنْـكَ رَبيـعٌ وغَيـثٌ مَريـعٌ ... وأنْـكَ هنـاكَ تكـونُ الثِّمـالا[٢]

(والرَّابِعَةُ) منَ الكَلماتِ الأربعةِ كَلمةُ (مَنْ، فتكُونُ شَرْطِيَّةً)[٣] بمعنَى: إنْ تَجزم الفِعلينِ (فِي نَحْوِ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣])، أصلُه: يُجزَى، سقطَ اللامُ[٤] علامةً للجَزمِ.

---

(١) انظر: «شرح المفصل» ٤/ ٥٤٥، و«ارتشاف الضرب» ٣/ ١٢٧٥، و«الجنى الداني» ص: ٢١٩، و«مغني اللبيب» ص: ٤٧. ونقل ابن هشام عن الكوفيين أنَّ ﴿أنْ﴾ لا تعمل شيئاً، وأنكر عليه البغدادي ذلك في «خزانة الأدب» ٥/ ٤٢٧.

(٢) البيت لعمرة بنت العجلان بن عامر ترثي أخاها. انظر: «شرح المفصل» ٤/ ٥٥٣، و«شرح التسهيل» ٢/ ٤٠. ومريع: كثير الخصب، والثمال: الملجأ.

(٣) أسماء الشرط إذا وقعت مبتدأ، قيل: خبره فعل الشرط وحده؛ لأنه اسم تامٌّ، وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك: من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك: كل من الناس يقوم، أو فعل الجواب؛ لأن الفائدة به تمت، ولالتزامهم عود الضمير منه إليه على الأصح، ولأن نظيره هو الخبر في قولك: الذي يأتيني فله درهم، أو مجموعهما؛ لأن قولك: من يقم أقم معه بمنزلة قولك: كل من الناس إن يقم أقم معه، الصحيح الأول، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية. كذا في «المغني» في الباب الرابع منه. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

(٤) يقصد اللام في ميزان الكلمة (يفعل)، ويقابلها هنا الألف.

ومَوْصُولَةً فِي نَحْوِ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة:٨].

واسْتِفْهَامِيَّةً فِي نَحْوِ: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس:٥٢].

ونكِرَةً مَوْصُوفَةً فِي نَحْوِ: مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ؛ أَيْ: بِإِنْسَانٍ مُعْجِبٍ لَكَ.

(و) تكونُ (مَوْصُولَةً فِي نَحْوِ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨])، ونحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج:١٨].

(و) تكونُ (اسْتِفْهَامِيَّةً فِي نَحْوِ: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس:٥٢])، ونحو ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه:٤٩].

وإذا قيلَ: مَنْ يَفعلُ هذا إلَّا زيدٌ، فَهي: مَن الاستِفْهاميَّةُ، أُشْرِبَتْ معنَى النَّفي، ومنه: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:١٣٥].

ولا يَتقيَّدُ حصولُ ذلكَ المعنَى بتَقدُّمِ الواوِ، خِلافاً[1] لابنِ مالكٍ، بِشهادةِ حُصولِ ذلكَ المعنَى في قولِهِ تَعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥]، بدونِ تَقدُّمِ الواوِ.

(و) تَكونُ (نَكِرَةً مَوْصُوفَةً فِي نَحْوِ: مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ؛ أَيْ: بِإِنْسَانٍ مُعْجِبٍ لَكَ)، فَـ منْ: نكرةٌ، ولذا وصِفتْ بِها، وعَلى هذا يَتخرَّجُ قولُ حسَّانِ بنِ ثابتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ شاعر النَّبيِّ ﷺ:

فَكَفَى بنا فَضلاً عَلى مَنْ غَيرِنا ... حُبُّ النَّبيِّ مُحمَّدٍ إيَّانا[1]

---

(١) «التسهيل» ص: ٢٤٣. قال: ويكثر قيام (مَنْ) مقرونة بالواو مقام النافي.

(١) ليس في ديوانه، وهو في «ديوان كعب بن مالك» ص: ٨٩. وانظر: «شرح شواهد المغني» ١/ ٣٣٧.

وأَجَازَ الفَارِسِيُّ أَنْ تَقَعَ نكِرَةً تَامَّةً، وحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ:

. . . .   وِنِعْـمَ مَـنْ هُـوَ فِـي سِـرٍّ وإِعْـلَانِ

أَيْ: ونِعْمَ شَخْصاً هُوَ.

فَـ منْ: نكرةٌ مَوصوفَةٌ بالنَّكرةِ، وهيَ كلمةُ غَيرِ، ويُروى بِرفعِ (غَيرُ) على أنه خبرُ محذوفٍ؛ أي: هو غيرنا، فَحينئذٍ يَحتملُ أنْ يَكونَ هو نكرةً مَوصوفةً بِجملةٍ، ومَعرفةً مَوصولةً[١] بها.

(وأَجَازَ)[٢] أبو عَليٍّ (الفَارِسِيُّ أَنْ تَقَعَ) كَلمةُ مَنْ (نَكِرَةً تَامَّةً) غَيرَ مُحتاجةٍ إلى صِلةٍ وصِفةٍ، (وحَمَلَ) بِفتحِ الحاءِ (عَلَيْهِ قَوْلَهُ)؛ أي: قَولَ الشَّاعرِ:

. . . .   (وِنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ / وإِعْلَانِ)[٣] [أ/ ٥٢]

أَيْ: وِنعْمَ شَخْصاً هُوَ)، فَزعَمَ أنَّ فاعلَ كَلمةِ (نِعمَ) مُستَترٌ[٤]، و(مَنْ) نكرةٌ في مَحلِّ النَّصبِ تَمييزاً عَلى حَدِّ قولِه: نِعْمَ رجُلاً هوَ.

---

(١) التقدير في الحالتين: على مَنْ هو غيرنا، والجملة صفة أو صلة. «مغني اللبيب» ص: ٤٣٢.

(٢) انظر: «شرح التسهيل» ١/ ٢١٨، و«مغني اللبيب» ص: ٤٣٣، و«همع الهوامع» ٣/ ٣٤، و«خزانة الأدب» ٩/ ٤١٠.

(٣) هذا عجز بيت، وصدره:

ونعـم مـزكأ مـن ضاقـت مذاهبـه   . . . .

ولا يعرف قائله. انظر: «شرح التسهيل» ١/ ٢١٨، و«ارتشاف الضرب» ٢/ ١٠٣٦.

(٤) أي: الممدوح. وفي «كاشف القناع والنقاب» ص: ٨٢. هذا التفسير على رأي أبي علي، وأما عند سيبويه فتقديره: نعم الشخص شخصاً هو، وإنما فسرنا بذلك؛ لأن فاعل نعم إما معرف بلام العهد أو الجنس على اختلاف القولين، أو مضاف إلى المعرف أو المضاف إليه مضمراً، أو مضمر مميز بنكرة معنوية، فلما كانت (مَنْ) نكرة لا يصلح الفاعل كان مميزاً له وهو الشخص.

....

وقَولهُ: هو، مَخصوصٌ بالمدحِ، مبتدأٌ خَبرُه ما قَبلَه؛ أعني: نِعْمَ معَ فاعلِه، أو خبرٌ لمبتدإٍ مَحذوفٍ، عَلى الخلافِ في هذا البابِ(١).

وقالَ غَيرهُ: مَنْ، مَوصولةٌ مَعرفةٌ فاعلُ فِعلِ المدْحِ، وقَولُه: هو مبتدأٌ، خَبرهُ هو آخرُ، عَلى حَدِّ قَولِه:

.... شِـــعري شِـــعري .... (٢)

والظَّرفُ مُتعلِّقٌ بالمحذوفِ؛ أي: ونعم مَن هو، هو ثابتاً في حالتي السِّرِّ والإعلانِ، وحِينئذٍ يُحتاجُ إلى تقديرِ هو ثالثاً مَخصوصاً بالمدحِ(٣).

تَنبيهٌ: الكِسائيُّ زادَ في مَنْ معنًى آخرَ؛ وهو التَّوكيدُ؛ أي: الزِّيادةُ، وذلكَ سَهلٌ عَلى قاعدةِ الكوفيين في أنَّ الأسماءَ تُزادُ، وحَملَ عَليه بيتَ حسَّان(٤) رَضِيَ اللهُ عَنهُ

---

(١) مذهب سيبويه والأخفش أن يكون المخصوص في نعم الرجل زيد مثلاً مبتدأ والجملة قبله خبراً عنه، ونسب إلى سيبويه وجماعة منهم الجرمي والمبرد والزجاج والسيرافي والفارسي أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو زيد، وأجاز جماعة أن يكون مبتدأ محذوف الخبر تقديره: زيد هو. انظر: «ارتشاف الضرب» ٤/ ٢٠٥٤، و«شرح التسهيل» ٣/ ١٦.

(٢) هذا الرجز لأبي النجم العجلي وتتمته قبله:

أنــا أبــو النجــم وشــعري شــعري ... لله دري مــا يُجِــنُّ صــدري

انظر: «ديوانه» ص: ٩٩، و«المفصل» ص: ٤٦، و«الخصائص» ٣/ ٣٤٠، و«ارتشاف الضرب» ٣/ ١١١٠.

(٣) «مغني اللبيب» ص: ٤٣٤.

(٤) يعني قوله: ....=

النَّوْعُ الخَامِسُ مَا يَأْتِي عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ، وهُوَ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا: أَيٌّ، فَتَقَعُ شَرْطِيَّةً، نَحْوُ: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص:٢٨]. واسْتِفْهاماً، نَحْوُ: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة:١٢٤].

ومَوْصُولَةً، نَحْوُ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم:٦٩]؛ ....

فيَمَن خَفضَ كَلمةَ غَير وهو خِلافُ المشهورِ، والصَّوابُ كونُها نكرةً مَوصوفةً عَلى ما مَرَّ[1].

(النَّوْعُ الخَامِسُ)

منَ الأنواعِ الثَّمانيةِ: **هُوَ (مَا يَأْتِي عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ، وهُوَ شَيْئَانِ:**

أَحَدُهُمَا: أَيٌّ، فَتَقَعُ شَرْطِيَّةً نَحْوُ: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص:٢٨]).

فأيٌّ: شَرطيَّة تَجزمُ الفِعلينِ عَلى معنَى (إنْ) إن أمْكنَ، وإلا فالجوابُ بالفاءِ كالمثالِ، وإنَّما لم يُمْكِنِ الجزمُ فيهِ؛ لكونِه جُملةً اسميَّةً وليسَ في صَدرِها شَيءٌ قابلٌ للجزْمِ فالفاء[2].

(و) تَقَعُ (اسْتِفْهاماً نَحْوُ: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة:١٢٤]) فأيٌّ: استِفْهامٌ مَرفوعٌ عَلى أنَّه مُبتدأٌ مُضافٌ إلى الضَّميرِ، وخَبرُه الجُملةُ بعدَه.

(و) تَقَعُ[3] (مَوْصُولَةً نَحْوُ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم:٦٩]؛ .....

= فَكَفى بنا فَضلاً عَلى مَنْ غَيرِنا ... حُبُّ النَّبيِّ مُحمَّدٍ إيَّانا

(١) «مغني اللبيب» ص: ٣٣٤.

(٢) أي: الفاء لازمٌ والجزمُ على معنى (إنْ) وجِدَ في محلِّ الجملة.

(٣) خلافاً لثعلب. «موصل الطلاب إلى الإعراب» ص: ١٢٧.

أَيْ: الَّذِي هُوَ أَشَدُّ، قَالَهُ سِيبَوَيْهِ وَمَنْ تَابَعَهُ.

أَيْ): لننْزعنَّ (الَّذِي هُوَ أَشَدُّ، قَالَهُ سِيبَوَيْهِ ومَنْ تَابَعَهُ)(١) بِضمٍّ (أي) عَلى أنَّه مَبنيٌّ؛ لأنَّ حقَّه أن يُبنى كَسائرِ الموصولاتِ، لكنَّه أُعربَ حَملاً عَلى لفظِ كُلٍّ، بِحملِ النَّقيضِ، وعَلى لفظِ بَعضٍ، بِحملِ النَّظيرِ، فإذا حُذفَ صدرُ صِلتِه زادَ نقصُه فعادَ إلى حقِّهِ، ومَحلُّه نَصب مَفعول ﴿نَنزِعَنَّ﴾ ولذا قُرأ به؛ أي: مَنصوباً(٢)، وخالفَه(٣) الكوفيُّون وجَماعةٌ من البصريِّين(٤)؛ لأنَّهم يَرون أنَّ أيّاً الموصولَةَ مُعربةٌ دائماً كالشَّرطيَّةِ والاستِفْهاميَّةِ.

نُقلَ(٥) عنِ الزَّجَّاجِ أنَّه قالَ: ما تَبيَّن لي أنَّ سيبويهِ غَلط إلَّا في مَوضعَين:

أحدهما: هذا، فإنَّه يُسلِّمُ أنَّها مُعربةٌ إذا أُفرِدَتْ، فكيفَ يقولُ ببنائِها إذا أُضيفَتْ.

وزَعموا أنَّ أيّاً في الآيةِ استِفْهاميَّةٌ، وأنَّها مَرفوعةٌ بالابتداءِ(٦)، و﴿أَشَدُّ﴾: خَبرُه، ثُمَّ اختلفوا في مَفعولِ ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾: ....

(١) «الكتاب» ٢/ ٣٩٩-٤٠٠، وانظر: «شرح المفصل» ٢/ ٣٨١.

(٢) قال العكبري: يقرأ بالنصب شاذاً، والعامل فيه لننزعنَّ، وهي بمعنى الذي. «التبيان» ٢/ ٨٧٨.

(٣) «شرح المفصل» ٢/ ٣٨٢، و«شرح التسهيل» ١/ ٢٠٨، و«ارتشاف الضرب» ٢/ ١٠١٧، و«مغني اللبيب» ص: ١٠٧.

(٤) هما الخليل ويونس. انظر: «الكتاب» ٢/ ٣٩٩-٤٠٠، و«مغني اللبيب» ص: ١٠٧.

(٥) «مغني اللبيب» ص: ١٠٧، و«موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» ص: ١٢٨.

(٦) لا رفع بناء. «منه»

ودَالَّةً عَلَى مَعْنَى الكَمَالِ، فَتَقَعُ صِفَةً لِنكِرَةٍ، نَحْوُ: هَذَا رَجُلٌ أَيُّ رَجُلٍ؛ أَيْ: هَذَا

فقالَ[١] الخليلُ: إنَّه مَحذوفٌ تَقديرُه: لننْزعنَّ الَّذي يُقالُ فيهم: أَيُّهم أشدُّ، وهو تَعسُّفٌ.

وقالَ يونُسُ[٢]: إنَّه الجُملةُ، وقَد عُلِّقت ننزعنَّ عنِ العملِ بالاستِفْهامِ، ورُدَّ[٣] بأنَّه قولٌ بلا ثبوتٍ لاختصاصِ التَّعليقِ بالفعلِ القلبيِّ، وردَّ بأنَّه مُتضمنٌ لمعنَى التَّمييز اللازمِ للعلمِ، كَذا ذَكرَه[٤] البَيضاويُّ.

/ وقالَ[٥] الكسائيُّ والأخفَشُ: إنَّه ﴿كُلِّ شِيعَةٍ﴾، و﴿مِن﴾ زائدةٌ، مُجوِّزين زيادة مِنْ في الإيجابِ، وجملةُ الاستِفْهامِ مُستأنفةٌ، ورُدَّ بأنَّ زيادةَ مِنْ في الإيجابِ غيرُ ثابتٍ. [أ/ ٥٣]

(و) تقعُ (دَالَّةً عَلَى مَعْنَى الكَمَالِ)، سواءٌ وقعَت بعدَ النَّكرَةِ أو بعدَ المعرفةِ، أشارَ المصنِّفُ إلى هذا المعنَى بالتَّفريعِ في قَولِهِ: (فَتَقَعُ صِفَةً لِنكِرَةٍ) إذا وقَعتْ بعدَها (نَحْوُ: هَذَا رَجُلٌ أَيُّ رَجُلٍ؛ أَيْ: هَذَا ....

---

(١) «الكتاب» ٢/ ٤٠٠.

(٢) أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أديب نحوي، من أهل البصرة ويعرف بالنحوي (ت ١٨٢هـ)، أخذ عن حماد بن سلمة وأبي عمرو البصري والأخفش الأكبر، ومن تلامذته سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي ويحيى بن زياد الفراء وأبو عبيدة معمر بن المثنى. انظر: «أخبار النحويين البصريين» ص: ٢٧، «بغية الوعاة» ١/ ٤٢٦، وانظر قوله في: «الكتاب» ٢/ ٤٠٠، و«ارتشاف الضرب» ١/ ٥٣٤، و«مغني اللبيب» ص: ١٠٨.

(٣) «شرح المفصل» ٢/ ٣٨٣، و«مغني اللبيب» ص: ١٠٨.

(٤) «أنوار التنزيل» ٤/ ١٧.

(٥) «ارتشاف الضرب» ٢/ ١٠١٨، و«مغني اللبيب» ص: ١٠٨.

رَجُلٌ كَامِلٌ فِي صِفَاتِ الرِّجَالِ.

وحَالاً لِمَعْرِفَةٍ، كَـ: مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ أَيَّ رَجُلٍ.

ووُصْلَةً إِلَى نِدَاءِ مَا فِيهِ (أَلْ)، نَحْوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار:٦].

الثَّانِيَةُ: لَوْ، فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي المَاضِي، ....

رَجُلٌ كَامِلٌ فِي صِفَاتِ الرِّجَالِ) وقولُه (وحَالاً لِمَعْرِفَةٍ) عَطفٌ على قولِه: صِفةً، لا عَلى قَولِهِ: دالةً، وإلَّا لكانَ معناها ستة لا خَمسة؛ يعني: تكون حالاً من مَعرفة إذا وقعَتْ بعدَها (كَـ:مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ أَيَّ رَجُلٍ)؛ أي: كاملاً في صِفاتِ الرِّجالِ.

(و) تقعُ (وُصْلَةً إِلَى نِدَاءِ مَا فِيهِ أَلْ)؛ أي: الألفُ واللامُ (نَحْوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار: ٦]).

وزَعمَ[1] الأخفَشُ أنَّ أيّاً هذهِ هي الموصولةُ، حُذفَ صَدرُ صِلتِها وهو العائدُ، والمعنَى: يا مَنْ هو الرَّجلُ، ورُدَّ[2] بأنَّه ليسَ فيه عائدٌ يَجبُ حذفُه دائماً، ولا مَوصولٌ التزمَ كون صلتِه جُملةً اسميَّةً فتأمَّلْ.

(الثَّانِيَةُ) منَ الكَلمتَين اللتين جاءَتا على خَمسةِ أوجُهٍ كَلمةُ: (لَوْ):

(فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا) الخَمسةِ: (أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ)؛ يعنِي: لعقدِ السَّببيَّةِ والمسببيَّةِ بينَ الجُملتَينِ بعدَها، كائناً (فِي) الزَّمانِ (المَاضِي).

وبهذا الوجه وبما يُذكَرُ بعدُ، فارقَتْ كَلمة إن، فإنَّها لعقدِ السَّببيَّةِ والمسبَّبيَّةِ في

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» ص: ١٠٨، و«همع الهوامع» ١/ ١٧٥.

(٢) في «همع الهوامع» ١/ ١٧٥: ورده المازني وابن مالك بأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجملة الفعلية. وانظر: «مغني اللبيب» ص: ١٠٩.

فَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفٌ تَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ، واسْتِلْزَامَهُ لِتَالِيهِ، نَحْوُ: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَهُ بِهَا ﴾ [الأعراف:١٧٦]، فَـ(لَوْ) هُنَا دَالَّةٌ عَلَى أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَشِيئَةَ اللهِ تَعَالَى لِرَفْعِ هَذَا الْمُنْسَلِخِ مَنْفِيَّةٌ، ....

المستقْبلِ، ولهذا قالوا: الشَّرطُ بإنْ سابقٌ على الشَّرطِ بِلَوْ، وذلكَ لأنَّ الزَّمنَ المستقبلَ سابقٌ عَلى الزَّمنِ الماضي، عَكسَ ما يَتوهَّمُه المبتدئون[1]، ألا تَرى أنَّكَ تقولُ: إنْ جِئتَنِي غداً أكرمْتكَ، فإذا انقضى الغدُ ولم تَجئ قُلتَ: لو جِئتني أمسِ أكرمْتكَ.

(فَيُقَالُ فِيهَا): هِيَ (حَرْفٌ تَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ)[2] من الجُملةِ الشَّرطيَّةِ.

قَولُه: (واسْتِلْزَامَهُ) بالنَّصبِ عَطفٌ عَلى امتناع، الضَّميرُ راجعٌ إلى الامتناعِ؛ أي: يَقتضي استِلزامَ الامتناعِ (لِتَالِيهِ) منَ الجُملةِ الجزائيَّةِ (نَحْوُ) قَولِهِ تعالَى في شأنِ بلعم[3] في أوائل سورةِ الأعرافِ: (﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَهُ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٧٦]) أي: بِسببِ تلكَ الآياتِ ومُلازمتِها، (فَـ) لفظُ (لَوْ: هُنَا)؛ أي: في الآيةِ (دَالَّةٌ عَلَى أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَشِيئَةَ اللهِ تَعَالَى لِرَفْعِ هَذَا الْمُنْسَلِخِ) بِكسرِ اللامِ (مَنْفِيَّةٌ)؛ لأنَّها تَجعلُ المثْبَتَ مَنفيّاً، والمنْفيَّ مُثْبَتاً منَ الشَّرطِ والجزاءِ والمعطوفِ عليهما[4]، فيَكونُ

(١) لأن زمان الماضي فرع الحال، والحال فرع المستقبل؛ أي: الحال سابق على الماضي، والمستقبل سابق على الحال، والسابق على السابق للشيء سابق على ذلك الشيء، فيكون الاستقبال سابقاً على الماضي. تأمل. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

(٢) انظر: «الجنى الداني» ص: ٢٨٧، و«مغني اللبيب» ص: ٣٣٧، و«همع الهوامع» ٢/ ٦٤.

(٣) بلعام أو بلعم بن باعوراء: رجل من الكنعانيين، أوتي علم بعض كتب الله، فانسلخ منها بأن كفر بها وأعرض عنها، فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين. و«أنوار التنزيل» ٣/ ٤٢.

(٤) أي: إذا امتنع: (ما قام)، ثبت: (قام)، وبالعكس. «مغني اللبيب» ص: ٣٣٩، وسيأتي.

وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ مَنْفِيّاً؛ إِذْ لَا سَبَبَ لِرَفْعِهِ إِلَّا المَشِيئَةُ، وقَدِ انْتَفَتْ، وهَذَا بِخِلَافِ: ....

المعنَى: ما شئنا.

(ويَلْزَمُ مِنْ هَذَا)؛ أي: مِن انتفاءِ المشيئَةِ (أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ)؛ أي: رفعُ المُنسلِخِ (مَنْفِيّاً) أَيضاً (إِذْ لَا سَبَبَ لِرَفْعِهِ إِلَّا المَشِيئَةُ، وقَدِ انْتَفَتْ)، فيَلزمُ من انتفاءِ السَّببِ المساوي انتفاءُ مُسبَّبِهِ، بخلافِ ما إذا كانَ السَّببُ غيرَ منحَصرٍ بالشَّرطِ، نحو: لو نامَ لانتقضَ وضوؤه، فإنَّه لا يلزمُ من انتفاءِ النَّومِ انتفاءُ النَّقضِ؛ لجوازِ انتِقاضِهِ / بسببٍ آخرَ منَ النَّواقضِ؛ لأنَّها لا تنحصرُ بالنَّومِ. [٥٤/أ]

فإنْ قلت: الاستِدراكُ بعدَ قولِهِ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٧٦] بقولِهِ: ﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف:١٧٦] أي: مالَ إلى الدُّنيا، يَدلُّ على أنَّ للرَّفعِ سَبباً آخرَ، وهو عدمُ الميلِ إلى الدُّنيا، فلا يَستقيمُ قولُه: إذْ لا سببَ لرفعِهِ إلَّا المشيئةُ.

قلتُ: نَعمْ، ولكنَّ المشيئةَ سَببٌ لِفعلِهِ الموجبِ لرَفعِهِ، وإنَّ عدمَه دليلُ عدَمِها دلالةَ انتفاءِ المسبَّبِ علَى انتفاءِ السَّببِ، فالسَّببُ للسببِ للشَّيءِ سببٌ لذلكَ الشَّيءِ، فيكونُ السَّببُ الحَقيقيُّ هو المشيئة، وإنَّ ما نشاهدُه من الأسبابِ وسائط مُعتبرةٌ في حُصولِ المسبَّبِ من حيثُ إنَّ المشيئةَ تَعلَّقت بهِ، كَذا فُهِمَ من «أنوار التنزيل»[(١)].

(وهَذَا) المعنَى المفهومُ من الآيَةِ بواسطةِ كلمةِ لو من انتفاءِ الأوَّلِ والثَّاني كائنٌ (بِخِلَافِ) المعنَى المفهومِ منَ الأثرِ[(٢)] المرويِّ عنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: نِعْمَ العبدُ

---

(١) «أنوار التنزيل»: ٣/ ١٢٣.

(٢) كذا وردت في غير كتاب على أنها أثر، وفي «عمدة القاري» ١/ ٢٠٢ حديث شريف.

لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ، فَإِنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنِ انْتِفَاءِ لَوْ لَمْ يَخَفْ، انْتِفَاءُ لَمْ يَعْصِ، حَتَّى يَكُونَ المَعْنَى: قَدْ خَافَ وعَصَى، وذَلِكَ لِأَنَّ انْتِفاءَ العِصْيَانِ لَهُ سَبَبَانِ: خَوْفُ العِقَابِ؛ وهُوَ طَرِيقُ العَوَامِ، والإِجْلَالُ والإِعْظَامُ؛ وهُوَ طَرِيقُ الخَوَاصِّ، والمُرَادُ: أَنَّ صُهَيْباً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مِنْ هَذَا القِسْمِ، وأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ خُلُوُّهُ عَنِ الخَوْفِ لَمْ تَقَعْ مِنْهُ مَعْصِيَةٌ، فَكَيْفَ والخَوْفُ حَاصِلٌ لَهُ؟

صُهَيْبٌ[١] (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ. فَإِنَّهُ لاَ يَلْزَمُ مِنِ انْتِفَاءِ لَوْ لَمْ يَخَفْ، انْتِفَاءُ: لَمْ يَعْصِ، حَتَّى يَكُونَ المَعْنَى: قَدْ خَافَ وعَصَى)، وإنِ اقتضاهُ الكَلامُ المشهورُ بينَ النَّاسِ، الجاري عَلى ألسِنتهِم، مِن نَفي الإيجابِ وإيجابِ المنفيِّ.

(وذَلِكَ) أي: بيانُ عدمِ لزومِ انتفاءِ الثَّاني من انتفاءِ الأوَّلِ حتَّى يكونَ قدْ خافَ وعَصى ظاهرٌ (لِأَنَّ انْتِفَاءَ العِصْيَانِ لَهُ سَبَبَانِ):

الأوَّلُ: (خَوْفُ العِقَابِ، وهُوَ طَرِيقُ العَوَامِ) منْ أربابِ النُّفوسِ الخسيسة.

(و) السَّببُ الثَّاني: (الإِجْلَالُ والإِعْظَامُ، وهُوَ طَرِيقُ الخَوَاصِّ) من أربابِ القلوبِ والنُّفوسِ القُدسيَّةِ (والمُرَادُ) أي: مُرادُ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ منَ الأثرِ (أَنَّ صُهَيْباً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مِنْ هَذَا القِسْمِ) أي: منَ الخواصِّ الخائفينَ من اللهِ جلَّ ذكرُه إجلالاً وتَعظيماً، (وأَنَّهُ) أي: صُهيباً (لَوْ قُدِّرَ خُلُوُّهُ عَنِ الخَوْفِ لَمْ تَقَعْ مِنْهُ مَعْصِيَةٌ فَكَيْفَ) أي: فكيفَ تَقعُ المعصيةُ منهُ (والخَوْفُ حَاصِلٌ لَهُ؟).

(١) صهيب بن سنان بن مالك بن عبد عمرو، من بني النمر بن قاسط إحدى قبائل ربيعة بن نزار، والمعروف بصهيب الرومي؛ لأن الروم أسروه صغيراً، صحابي ومولى لبني تيم بن مُرَّة، وأحد السابقين إلى الإسلام، شهد بدراً وأُحُداً والمشاهد كلها (ت ٣٨هـ). انظر: «أسد الغابة» ٢/ ٤١٨.

ومِنْ هُنَا تَبيَّنَ فَسَادُ قَوْلِ المُعْرِبينَ إِنَّ (لَوْ) حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ، ....

(ومِنْ هُنَا) أي: لأجلِ الكَلامِ المتلُو عَليكَ في الأثرِ منْ عَدمِ اقتِضاءِ امتِناعِ الأوَّلِ امتِناعَ الثَّاني (تبيَّنَ) أي: ظَهرَ (فَسَادُ قَوْلِ المُعْرِبينَ)، وهو: (إِنَّ لَوْ، حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ)[(١)]، ومرادُهم أنَّها تُفيدُ امتِناعَ الجزاءِ لأجلِ امتناعِ الشَّرطِ أو حينَ[(٢)] امتِناعِه.

ويتَبيَّنُ فسادُ هذا القَولِ أيضاً بقَولهِ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾ [الأنعام:١١١]، وبقَولهِ تَعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان:٢٧].

وبيانُه[(٣)]: أنَّ كلَّ شَيءٍ امتنعَ ثَبتَ نَقيضُه، فإذا امتَنعَ: ما قام، مثلاً: ثَبتَ قام، وبالعَكسِ.

فيلزمُ عَلى هذا القَولِ في الآيةِ الأُولَى: ثبوتُ إيمانِهم، معَ عَدمِ نُزولِ الملائكةِ وتَكليمِ الموتى وحَشْرِ كُلِّ شيءٍ عَليهم.

ويَلزمُ في الآيةِ / الثَّانيةِ نفادُ الكَلماتِ، معَ عَدمِ كَونِ كُلِّ ما في الأرضِ من [أ/ ٥٥] شجرةٍ أقلاماً تكتبُ الكَلماتِ، وكَونِ البحرِ الأعظمِ بمنْزلةِ الدَّواةِ، وكَونِ سَبعةِ

---

(١) أي: كما ذهب اليه الجمهور: أن لو حرفٌ دالٌ على امتناع جوابه لامتناع شرطه، أو دال على امتناع شرطه لامتناع جوابه كما ذهب إليه ابن الحاجب. انظر: «شرح التسهيل» ٤/ ٩٤، و«همع الهوامع» ٢/ ٥٧٠.

(٢) على تقدير كون اللام في قوله: «لامتناع» للتوقيت. «منه رَحِمَهُ اللَّهُ»

(٣) أراد بيان بطلان قول الجمهور بامتناع الشرط والجواب.

والصَّوَابُ أَنَّهَا لَا تَعَرُّضَ لَهَا إِلَى امْتِنَاعِ الجَوَابِ، ولَا إِلَى ثُبُوتِهِ، وإِنَّمَا لَهَا تَعَرُّضٌ لِامْتِنَاعِ الشَّرْطِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلجَوَابِ سَبَبٌ سِوَى ذَلِكَ الشَّرْطِ لَزِمَ مِنِ انْتِفَائِهِ انْتِفَاؤُهُ؛ وإِنْ كَانَ لَهُ سَبَبٌ آخَرُ لَمْ يَلْزَمْ مِنِ انْتِفَائِهِ انْتِفَاءُ الجَوَابِ ولَا ثُبُوتُهُ.

الأبحرِ[1] مَمْلوَّة مِداداً، وهيَ تَمدُّ ذلكَ البحرَ، وكُلُّ ذلكَ عَكسُ المرادِ.

ولمَّا بيَّنَ فسادَ هذا القَولِ أشارَ إلى ما هو الصَّوابُ عندَه فَقالَ: (والصَّوَابُ أَنَّهَا)؛ أي: أنَّ كَلمةَ لو (لَا تَعَرُّضَ لَهَا إِلَى امْتِنَاعِ الجَوَابِ، ولَا إِلَى ثُبُوتِهِ) أصلاً (وإِنَّما لَهَا تَعَرُّضٌ لِامْتِنَاعِ الشَّرْطِ) فَقط.

ثُمَّ بعدَ انتِفاءِ الشَّرطِ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلجَوَابِ سَبَبٌ سِوَى ذَلِكَ الشَّرْطِ لَزِمَ مِنِ انْتِفَائِهِ) أي: من انتِفاءِ الشَّرطِ (انْتِفَاؤُهُ)؛ أي: انتِفاءُ الجَوابِ، سواءٌ كانَ انحِصارُ سَببيَّةِ الأوَّلِ ومُسبَّبيَّةِ الثَّاني شَرعاً، نحو قَولهِ تَعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ﴾ [الأعراف:١٧٦]، أو عَقلاً، نحو قَولِكَ: لو كانتِ الشَّمسُ طالعةً كانَ النَّهارُ مَوجوداً، فإنَّ فيهِما يَلزمُ من امتِناعِ الأوَّلِ امتِناعُ الثَّاني قَطعاً، لكنَّ لزومَه في الأوَّلِ بطريقِ الشَّرعِ، وفي الثَّاني بطريقِ العَقلِ (وإِنْ كَانَ لَهُ)؛ أي: للجَوابِ (سَبَبٌ آخَرُ) سِوى الشَّرطِ (لَمْ يَلْزَمْ مِنِ انْتِفَائِهِ انْتِفَاءُ الجَوَابِ ولَا ثُبُوتُهُ) بلْ يُرادُ تقريرُ الجوابِ عَلى حالِهِ مُثبتاً أو مَنفيّاً، وجِدَ الشَّرطُ أو فُقِدَ.

وهذا التَّقريرُ عَلى نَوعين:

الأوَّل: أنْ يَكونَ مع فَقْدِ الشَّرطِ أولى لقَولهِ عليهِ الصَّلاة والسَّلام في بنْتِ

---

(١) ويجوز تعريف العدد المفرد مع المعدود بإدخال أل التعريف على المعدود (سبعة الأبحر) وهو الأفصح، أو بإدخال أل التعريف على العدد والمعدود (السبعة الأبحر)، أو بإدخال ال التعريف على العدد (السبعة أبحر).

أبي سَلمةَ[١]: «إنَّها لو لم تكنْ ربيبَتي في حجري ما حَلَّتْ لي، إنَّها لَابْنَةُ أخي من الرَّضاعةِ»[٢]، فإنَّ حِلَّها له عليه السَّلامُ مُنتفٍ من جِهتين: كونُها ربيبتَه، وكونُها ابنةَ أخيهِ من الرَّضاعَةِ، فيُرادُ تَقريرُ الجوابِ مَنفيّاً، وهو ما حَلَّت لي، وُجِدَ الشَّرطُ أو فُقِدَ، لكنَّه معَ فَقدِه أولى، كَما يدلُّ في الأثر المزبور عَلى تَقريرِ عَدمِ العِصيانِ عَلى كُلِّ حالٍ، وعَلى أنَّ انتفاءَ المعْصيةِ مع ثبوتِ الخَوفِ أولى.

والثَّاني: أنْ يَكونَ الجوابُ مُقرَّراً عَلى كُلِّ حالٍ مِنْ غيرِ تَعرُّضٍ للأولويَّةِ، نحو قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام:٢٨]، فهذا وأمثالُه يُعرفُ ثبوتُه بِعلَّةٍ أخرى[٣] مُستمرَّةٍ عَلى التَّقديرينِ[٤]. والمقصودُ في هذا القِسمِ تَحقيقُ ثُبوتِ الثَّاني، وأمَّا الامتناعُ في الأوَّلِ فإنَّه وإنْ كانَ حاصِلاً لكنَّه ليسَ بِمقصودٍ[٥].

وقدِ اتَّضحَ بما قرَّرنا عَليك، أنَّ أفسدَ تَفسيرِ كَلمةِ لو قَولُ مَنْ قالَ: حَرفُ امتناعٍ لامتناعٍ. وأنَّ العبارةَ الجيدةَ قَولُ سيبَويهِ[٦] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ....

(١) زينب بنت أبي سلمة بن عبد الأسد بن هلال المخزومية هي ربيبة رسول الله ﷺ، والدتها هي أم سلمة زوجة النبي، أنجبتها من زوجها الأول أبو سلمة، كان اسمها: برَّة، فسماها ﷺ زينب، روت عنه ﷺ وخرَّج لها أصحاب الكتب الستة (ت ٧٤هـ). «الاستيعاب» ٤/ ٣١٢، و«الإصابة» ٤/ ٣١٠.

(٢) «صحيح البخاري» برقم: ٥١٠٦.

(٣) سوى الردِّ. «منه»

(٤) أي: على تقدير امتناع الشرط وثبوته. «منه»

(٥) هذا قول أكثر المعربين، وقد بين ابن هشام فساد هذا القول. انظر: «مغني اللبيب» ص: ٣٤٢.

(٦) «الكتاب» ٤/ ٢٢٤.

الأَمْرُ الثَّانِي مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ (لَوْ) فِي المِثَالِ المَذْكُورِ: هُوَ أَنَّ ثُبُوتَ المَشِيئَةِ مُسْتَلْزِمٌ لِثُبُوتِ الرَّفْعِ ضَرُورَةَ أَنَّ المَشِيئَةَ سَبَبٌ والرَّفْعَ مُسَبَّبٌ، وهَذَانِ المَعْنَيَانِ قَدْ تَضَمَّنَهُمَا العِبَارَةُ المَذْكُورَةُ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي المُسْتَقْبَلِ، فَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفٌ مُرَادِفٌ لِـ: إِنْ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَجْزِمُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:........................

حرفٌ لِمَا كانَ سيقعُ لوقوعِ غيرِه[1].

(الأَمْرُ الثَّانِي مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ) كَلمةُ (لَوْ فِي المِثَالِ المَذْكُورِ) وهو قَولُه: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٧٦]، (هُوَ أَنَّ ثُبُوتَ المَشِيئَةِ مُسْتَلْزِمٌ لِثُبُوتِ الرَّفْعِ) كَما أنَّ انتفاءَها مُستلزِمٌ انتفاءَه.

وإنَّما دلَّت عَلى هذا الاستِلزامِ امتناعاً وثُبوتاً (ضَرُورَةَ) أي: بَديهة / (أَنَّ المَشِيئَةَ سَبَبٌ والرَّفْعَ مُسَبَّبٌ)، فاقتَضى امتناعُها امتناعَه، وثُبوتُها ثُبوتَه لقَضيَّةِ السَّببيَّةِ بينهُما، (وهَذَانِ المَعْنَيَانِ) من الأمرَين المذكورَين (قَدْ تَضَمَّنَهُمَا العِبَارَةُ المَذْكُورَةُ) يعني: عِبارةَ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَهُ﴾. [٥٦/أ]

(الثَّانِي)[2] من مَعاني لو (أَنْ يَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي المُسْتَقْبَلِ، فَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفٌ مُرَادِفٌ لِـ: إِنْ[3]، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَجْزِمُ)[4] بخلافِ: إنْ، (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ....

---

(١) «الكتاب» ٤/ ٢٢٤. وانظر: «شرح التسهيل» ٤/ ٩٥، و«الجنى الداني» ص: ٢٧٥، و«مغني اللبيب» ص: ٣٤٢.

(٢) أي: الوجه الثاني من الأوجه الخمسة.

(٣) قاله الفراء ومن تابعه. انظر: «الجنى الداني» ص: ٢٨٦، و«مغني اللبيب» ص: ٣٤٤.

(٤) قال ابن مالك: حكى الشجري أن بعضهم يرى الجزم فيها لغة والمعروف أنه لا يجزم بها=

﴿وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ﴾ [النساء:٩] أَيْ: إِنْ يَتْرُكُوا.

وقَوْلِهِ:

وَلَـوْ تَلْتَقِـي أَصْدَاؤُنَـا بَعْـدَ مَوْتِنَـا ....

﴿وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ﴾ [النساء:٩] أَيْ: إِنْ يَتْرُكُوا) ﴿مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ﴾ [النساء:٩] أي: وليَخشَ الذين إنْ شارفوا أنْ يَتركوا ذريةً... الآية.

وإنَّما أوَّلنا التَّركَ بِمشارفَةِ التَّركِ؛ لأنَّ الخِطابَ للأوصياءِ، وإنَّما يتوجَّه إليهم الخطاب قَبلَ التَّركِ؛ لأنَّهم بعدَه أمواتٌ، فَعُلِمَ أنَّ الأمرَ بالخشيَةِ لمنْ شارفَ التَّركَ في المستَقبلِ ليَتداركوا؛ إذْ لا معنَى للأمرِ بالخشيَةِ لمنْ تَركَ في الماضي لعَدمِ فائدةِ التَّداركِ، تأمَّلْ[1].

(وقَوْلِهِ) أي: وكَقولِ الشَّاعرِ[2]:

(وَلَـوْ تَلْتَقِـي أَصْدَاؤُنَـا بَعْـدَ مَوْتِنَـا) وَمِـنْ دونِ رَمْسَـيْنا مِنَ الأرضِ سَبْسَـبُ

= إلا في الضرورة. «شرح التسهيل» ٤/ ٧٧، وانظر: «الجنى الداني» ص: ٢٨٦، و«همع الهوامع» ٢/ ٥٦٧. وفي «كاشف القناع والنقاب» ص: ٨٦: لا تجزم إلا في ضرورة الشعر في بعض اللغة فتكون للاستقبال، سواء دخلت على الماضي أو على المضارع. وانظر: «حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ٧٣.

(١) لعل الأمر بالتأمل إشارة إلى أن تأويل الترك بالمشارفة، ليس لكون الخطاب لأوصياء؛ لأنه يجوز أن يكون الخطاب للأوصياء مع عدم تأويل الترك بالمشارفة؛ لأن كون (لو) بمعنى (إن) يصحح الخطاب مطلقاً، بل يكون الترك قبل الخوف، والخوف إنما يكون قبل الترك لا حين الترك. «حاشية مقيد شرح القواعد» ص: ٧٣.

(٢) أبو صخر الهذلي عبد الله بن سلمة. «ديوان الهذليين» ٢/ ٩٣٦، و«شرح شواهد المغني» ٢/ ٦٤٣. ويروى: رمسنا. أصداؤنا: جمع صدى وهو حكاية صوت يسمع من الجبل وغيره، والرمس: القبر، والسَّبسبُ: المفازة، والأرض القفر.

....

لَظَلَّ صَدى صَوتي وإنْ كُنْتُ رِمَّةً لِصوتِ صَدى لَيلى يَهشُّ ويَطربُ

والاستِشْهادُ في قَولِهِ: لو تَلتَقي، فإنَّه مُستَقبلٌ لفْظاً ومعنًى، أمَّا لفْظاً فظاهرٌ، وأمَّا مَعنًى فَلأنَّ التِقاءَ الأصداءِ بعدَ الموتِ؛ إذْ هو مَظروفٌ لـ(بَعدَ مَوتِنا)، فيكونُ مُستَقبلاً بالنِّسبةِ إلى زَمانِ التَّكلُّمِ بِها.

وأنْكرَ ابنُ الحاجب[1] في نَقدهِ عَلى «المُقرِّبِ»، مَجيءَ (لو) للشَّرطِ في المستَقبلِ، كَما أنْكرَهُ الزَّمخشريُّ حيثُ قالَ[2] في «مُفصَّلِه» في الفَرقِ بينَ (إنْ) و(لَو) (إنَّ: إنْ، تَجعلُ الفعلَ للاستِقبالِ وإنْ كانَ ماضياً، وكَلمةَ: لو، تَجعلُه للمُضيِّ وإنْ كانَ مُستَقبلاً)، كَقولِهِ تَعالى: ﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ﴾ [الحجرات:٧].

وزَعمَ[3] الفرَّاءُ أنَّ: لو، تُستَعملُ في المستَقبلِ كـ(إنْ)، انتَهى.

والصَّوابُ أنَّ الشَّرطَ متى كانَ مُستَقبلاً مُحتَملاً وقوعه، وليسَ المقصودُ فَرضه الآنَ، أو فيما مَضى، فهيَ بمعنى: إنْ، ومتى كانَ ماضياً أو مُستَقبلاً أو حالاً، ولكنْ قُصدَ فرضُه الآن، أو فيما مَضى فهيَ الامتناعيَّةُ، كَذا في «المغني»[4].

---

(١) هكذا في نسخة الأصل ولعل الصواب ابن الحاج، وابن الحاج هو أحمد بن محمد الأزدي، أديب ونحوي (ت ٦٥١)، والمقرب كتاب في النحو لابن عصفور.

(٢) «شرح المفصل» ٥/ ١٠٥.

(٣) «همع الهوامع» ٢/ ٥٦٦.

(٤) «مغني اللبيب» ص: ٣٤٩.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ حَرْفاً مَصْدَرِيّاً مُرَادِفاً لِـ: أَنْ، إِلَّا أَنَّها لا تَنْصِبُ، وأَكْثَرُ وُقُوعِهَا بَعْدَ وَدَّ، نَحْوُ: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم:٩]، أَوْ بَعْدَ يَوَدُّ، نَحْوُ: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة:٩٦]، وأَكْثَرُهُمْ لا يُثْبِتُ هَذَا القِسْمَ.

(الثَّالِثُ)(١) من مَعاني لو: (أَنْ يَكُونَ حَرْفاً مَصْدَرِيّاً مُرَادِفاً لِـ:أَنْ) المصدريَّةِ (إِلا أَنَّهَا لَا تَنْصِبُ) بخلافِ: أنْ (وأَكْثَرُ وُقُوعِهَا) أي: أكثرُ وقوعِ لو مَصدريَّةً كائنٌ (بَعْدَ) كَلمةِ (وَدَّ، نَحْوُ: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم:٩])؛ أي: أنْ تُدْهِنَ، (أَوْ بَعْدَ) كَلمةِ (يَوَدُّ، نَحْوُ: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]) أي: أنْ يُعَمَّرَ ألفَ سنَةٍ.

ووقوعُها بدونِ كَلِمَتي: وَدَّ يَوَدُّ، قَولُ الأعْشى(٢):

وربَّما فاتَ قَوماً جُلُّ أمْرِهم ... مِنَ التَّأَنِّي وكانَ الحزمُ لو عَجِلوا

أي: أنْ عَجِلوا، (وأَكْثَرُهُمْ) أي: أكثرُ النُّحاةِ (لَا يُثْبِتُ هَذَا القِسْمَ) أي: كَونَ لو مَصدريَّةً مُرادفةً لِأنْ.

[أ/ ٥٧] / والَّذين أثبَتوه: الفَرَّاءُ، وأبو عَلي، وأبو البقاءِ، والتَّبريزيُّ(٣)، وابنُ مالكٍ(٤).

---

(١) أي: الوجه الثالث من أوجه (لو).

(٢) كذا نسبه ابن هشام في «مغني اللبيب» ص: ٣٥٠، وليس في ديوان الأعشى، ونسبه السيوطي في «شرح شواهد المغني» ٢/ ٦٥٠ للقطامي.

(٣) أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي، وشهرته الخطيب التَّبريزي (ت ٥٠٢ هـ)، من تصانيفه: «شرح ديوان الحماسة»، و«الملخص في إعراب القرآن». و«نزهة الألباء» ص: ٢٧٠، «بغية الوعاة» ٢/ ٣٣٨.

(٤) انظر: «الجنى الداني» ص: ٢٨٨، و«شرح التسهيل» ٤/ ٩٤، و«ارتشاف الضرب» ٢/ ٩٩٢، و«همع الهوامع» ١/ ٣١٥.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ لِلتَّمَنِّي، نَحْوُ: ﴿فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ﴾ [الشعراء:١٠٢]؛ أَيْ: فَلَيْتَ لَنا كَرَّةً، قِيلَ: ولِهَذَا نُصِبَ ﴿فَنَكُونَ﴾ فِي جَوَابِهَا ....

وقالَ المانعونَ[١] في نحو ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ...﴾: إنَّ ﴿لَوۡ﴾ فيها شَرطيَّةٌ، وإنَّ مفعولَ ﴿يَوَدُّ﴾ وجَوابَ ﴿لَوۡ﴾ محذوفان، فالتَّقديرُ: يَودُّ أحدُهم التَّعميرَ، لو يُعمَّرُ ألفَ سَنةٍ لسَرَّهُ ذلكَ، ولا خَفاءَ أنَّ في ذلكِ منَ التَّحمُّلِ والتَّكلُّفِ.

ويَشهدُ للمُثبِتينَ قراءةُ بَعضِهم[٢]: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُوا﴾ بحذفِ النُّونِ علامةً للنَّصبِ بالعَطفِ عَلى ﴿تُدۡهِنُ﴾ لِمَا كانَ معناهُ: أنْ تُدْهِنَ.

فإن قيلَ: لو كانت بمعنى (أن) المصدريَّةِ لما دخَلتْ عَلى (أن)، فيما كانتْ مَصدَريَّةً، نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗا﴾ [آل عمران:٣٠].

أُجيبَ: بأنَّ ﴿لَوۡ﴾ إنَّما دخَلتْ عَلى فِعلٍ مَحذوفٍ مُقدَّر بَعدَ ﴿لَوۡ﴾، تَقديرُه: يَودُّ لو ثَبتَ أنَّ بَينَها وبينَه... الآية، فلا يَلزَمُ اجتماعُ المِثْلَينِ[٣].

(الرَّابعُ)[٤] مِنْ معاني لَوْ: (أَنْ يَكُونَ لِلتَّمَنِّي نَحْوُ: ﴿فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ﴾ [الشعراء:١٠٢])، أَيْ: فَلَيْتَ لَنا كَرَّةً، أي: رجْعةً واحِدةً.

(قِيلَ: ولِهَذَا) أي: ولأجْلِ كَونِها للتَّمنِّي (نُصِبَ ﴿فَنَكُونَ﴾ فِي جَوَابِهَا) أي: في

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» ص: ٣٥٠.

(٢) قال سيبويه في «الكتاب» ٣/ ٣٦: وزعم هارون أنها في بعض المصاحف ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُوا﴾، وفي «شرح التسهيل» ١/ ٢٢٩: (حمله على المعنى، كأنه قال: ودُّوا أن تدهن فيدهنوا).

(٣) «مغني اللبيب» ص: ٣٥١.

(٤) أي: الوجه الرابع من أوجه (لو).

كَمَا انْتَصَبَ ﴿فَأَفُوزَ﴾ فِي جَوَابِ لَيْتَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء:٧٣]، فَلَا دَلِيلَ فِي هَذَا لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ فِي ﴿فَأَفُوزَ﴾ مِثْلَهُ فِي قَوْلِهِ:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

جَوابِ لو، (كَمَا انْتَصَبَ ﴿فَأَفُوزَ﴾ فِي جَوَابِ لَيْتَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء:٧٣]).

ولمَّا استَدلَّ[١] القائلُ عَلى كَونِها للتَّمنِّي بانتِصابِ الجَوابِ أشارَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى ضَعفِه بقولِهِ: (فَلَا دَلِيلَ) على كَوْنِهَا لِلتَّمنِّي (فِي هَذَا) أي: في انتِصابِ جَوابِها (لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ فِي ﴿فَأَفُوزَ﴾)[٢]. قَولُهُ: (مِثْلَهُ) بالنَّصبِ خَبرُ يَكونَ، والضَميرُ المجرورُ راجعٌ إلى النَّصبِ، يعْني: لا دليلَ في هذا لجواز كَونِ النَّصبِ فيه مِثلَ النَّصبِ (فِي قَوْلِهِ) أي: قَولِ مَيسونَ[٣]:

(وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ)[٤]

فإنَّ نَصْبَ: وتَقَرَّ، بتَقديرِ: أنْ؛ لأنَّه مَعطوفٌ عَلى لُبْسِ عَباءةٍ، (و) لو لا ذلكَ التَّقديرُ لَزِمَ عَطفُ الفِعلِ عَلى الاسمِ، والجُملةِ عَلى المُفرَدِ، ولجَوازِ كَونِ نَصبِه مِثلَ نَصبِ

---

(١) «الجنى الداني» ص: ٢٨٩.

(٢) بعطف المصدر المؤول من أن المضمرة والفعل.

(٣) ميسون بنت بحدل، زوجة معاوية بن أبي سفيان، ووالدة يزيد بن معاوية (ت ٨٠هـ). «خزانة الأدب» ٨/ ٥٦٠.

(٤) انظر: «الكتاب» ٣/ ٤٥، و«شرح الرضي على الكافية» ٤/ ٥٣، و«خزانة الأدب» ٨/ ٥٠٣.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى:٥١].

﴿يُرْسِلَ﴾ في (قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾) [الشورى:٥١] بَعدَ قَولِهِ تعالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ...﴾ [الشورى: ٥١]، فنصبُ ﴿يُرْسِلَ﴾ بتَقديرِ: أنْ، عَطفاً على ﴿وَحْيًا﴾، ولو لا ذلكَ التَّقديرُ يَلزمُ عَطفُ الفِعلِ على الاسمِ أيضاً.

ومُرادُ المصنِّفِ: أنَّه كَما يَجوزُ النَّصبُ في هذينِ الموضِعينِ لتَصحيحِ العَطفِ كَذلكَ يجوزُ أنْ يَكونَ نَصبُ ﴿فَأَفُوزَ﴾ لِذلكَ[١]، لا لِكونِه جَوابَ التَّمنِّي؛ يعنِي: يَجوزُ أنْ يكونَ نَصبُ ﴿فَأَفُوزَ﴾ بإضْمارِ أنْ، والفاءُ للعَطفِ، إمَّا عَلى الضَّميرِ المنْصوبِ في ليتَني، وفيه بُعْدٌ، أو الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصلِ في: كنتُ وفيهِ؛ لأنَّ العَطفَ عَلَى المرفوعِ المتَّصلِ يَقتَضي التَّوكيدَ، وفيه؛ إذِ الفَصلُ كافٍ، تأمَّلْ[٢].

واعلمْ أنَّه اختُلفَ في لو هذهِ:

قَالَ[٣] بعضُهم: هي قِسْمٌ بِرأسِها، لا يَحتاجُ إلى جَوابٍ كجوابِ الشَّرطِ، ولكنْ قدْ يُؤتى لها بجوابٍ مَنصوبٍ كَجوابِ: ليتَ.

وقالَ[٤] / بعضُهم: هي لو الشَّرطيَّةُ أُشرِبتْ معنَى التَّمنِّي،............ [٥٨/أ]

---

(١) أي: لتصحيح العطف. «منه»

(٢) في «حاشية مقيد شرح القواعد» ص٧٥: لعل وجه الأمر بالتأمل أن النصب في ﴿فَأَفُوزَ﴾ ليس كنصب ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ و(تَقَرَّ عَيْنِي)... إلى آخره؛ لأن النصب فيهما لا يصح إلا لتصحيح العطف ولا إشكال، ولا بُعدَ في العطف عليهما فيهما، بخلاف ما نحن فيه؛ أعني: نصب ﴿فَأَفُوزَ﴾ فإن فيه وجها غير ذلك التصحيح، وهو النصب بجواز التمني، وهذا الوجه متفق على جوازه مع أن العطف سواء كان معطوفاً على الضمير المنصوب في ﴿ليتني﴾ أو المرفوع في ﴿كنت﴾ كما لا يخفى.

(٣) نص عليه ابن الضائع وابن هشام الخضراوي. «الجنى الداني» ص: ٢٨٩.

(٤) المصدر السابق نفسه.

الخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ لِلعَرْضِ، نَحْوُ: لَوْ تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ رَاحَةً، ذَكَرَهُ فِي «التَّسْهِيلِ»، وذَكَرَ لَهَا ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ مَعْنًى آخَرَ؛ وهُوَ: أَنْ يَكُونَ لِلتَّقْلِيلِ، نَحْوُ: «تَصَدَّقُوا ولَوْ بِظِلْفٍ مُحَرَّقٍ، واتَّقُوا النَّارَ ولَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ».

وقالَ[1] ابنُ مالكٍ: هي لو المصدريَّةُ أغنَتْ عن فِعلِ التَّمنِّي.

(الخَامِسُ) من مَعاني لو: (أَنْ يَكُونَ لِلعَرْضِ)، وهو: بِفتحِ العينِ وسُكونِ الرَّاءِ: طلبُ الشَّيءِ بِلينٍ، (نَحْوُ: لَوْ تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ رَاحَةً، ذَكَرَهُ)، أي: ذَكرَ ابنُ مالكٍ هذا المثالَ (فِي «التَّسْهِيلِ»)[2].

(وذَكَرَ[3] لَهَا ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ[4] مَعْنًى آخَرَ) غيرَ الَّذي ذَكرهُ (وهُوَ: أَنْ يَكُونَ لَوْ (لِلتَّقْلِيلِ، نَحْوُ: «تَصَدَّقُوا ولَوْ بِظِلْفٍ») أي: بِشيءٍ قَليلٍ حَقيرٍ («مُحَرَّقٍ، واتَّقُوا النَّارَ ولَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ»)[5] وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ لو هذهِ هي لو الشَّرطيَّةُ المرادفَةُ لإنْ الوصلِ بِعينِها داخلةٌ عَلى خَبرِ كانَ مَحذوفاً، تَقديرُه: تَصدَّقوا ولو كانَ بِظلفٍ[6] مُحرَّقٍ، واتقوا النَّار ولو كانَ بِشقِّ تَمرةٍ، كَقولِهم: التَمسْ ولو خاتماً من حَديدٍ، واضرِبْ ولو زيداً، وكَقولِهِ: ....

(١) «شرح التسهيل» ١/ ٢٣٠.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) «موصل الطلاب إلى الإعراب» ص: ١٣٥.

(٤) عبد الله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم اللخمي (ت ٥٧٧هـ)، من تصانيفه: «شرح الفصيح»، «الوافي للوفيات» ٢/ ١٣١، و«بغية الوعاة» ١/ ٤٨.

(٥) «صحيح البخاري» برقم: ٦٥٦٣.

(٦) الظلف بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمل.

....

لا يأمَـنِ الدَّهـرَ ذو بَغـيٍ ولَـوْ مَلِـكاً جُنـودُه ضاقَ عنْها السَّـهلُ والجبَلُ[١]

التَّقديرُ: ولو كان خاتماً منْ حَديدٍ، ولو كان[٢] مَلِكاً.

واعلمْ أنَّ لو خاصةٌ بالفِعلِ[٣]، وقدْ يليها اسمٌ مَرفوعٌ، فاعلُ مَحذوفٍ يُفسِّرُه ما بعدَه كَقولهم: لو ذاتُ سِوارٍ لطَمَتْني[٤].

أو اسمٌ منْصوبٌ كَذلكَ، نحو: لو زيداً رأيتُه أكرَمتُه، أو خَبرٌ لكانَ مَحذوفاً كَما مرَّ قريباً، أو اسمٌ هو في الظَّاهِرِ خبرٌ وما بعدَه مُبتدأٌ، كَقولهِ:

لـو بغيـرِ المـاءِ حَلقِـي شَـرِقٌ ....[٥]

وإنْ أردتَ الغناءَ من قصوى بحثِ لو، فاطلبْ من كِتاب المصنِّفِ: «مغني اللبيب»[٦].

---

(١) قائله: اللعين المنقري. «ارتشاف الضرب» ٣/ ١١٧٨.

(٢) كما جاء صريحاً في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]. «منه»

(٣) «الجنى الداني» ص: ٢٨٠، و«ارتشاف الضرب» ٤/ ١٨٩٩. وقال أبو حيان: وزعم ابن مالك أنه يجيء بعد (لو) جملة اسمية من مبتدأ وخبر. انظر: «شرح التسهيل» ٤/ ٩٩.

(٤) المثل لحاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور. «مجمع الأمثال» ٢/ ١٧٤. وانظر: «المقتضب» ٣/ ٧٧، و«شرح الرضي على الكافية» ١/ ٤٧٤.

(٥) البيت لعدي بن زيد التميمي، وعجزه:

.... كنـت كالغصـان بالمـاء اعتصاري

انظر: «الكتاب» ٣/ ١٢١، و«الجنى الداني» ص: ١٢١. وقال ابن هشام في «المغني» ص: ٣٥٤: واختلف فيه فقيل: محمول على ظاهره، وإنَّ الجملة الاسمية وليتها شذوذاً.

(٦) «مغني اللبيب» ص: ٣٣٧- ٣٥٩.

النَّوْعُ السَّادِسُ مَا يَأْتِي عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ؛ وهُوَ قَدْ؛ فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا: أَنْ تَكُونَ اسْماً بِمَعْنَى حَسْبُ، فَيُقَالُ: قَدِي، بِغَيْرِ نُونٍ، كَمَا يُقَالُ: حَسْبِي.

والثَّانِي: أَنْ يَكُونَ اسْمَ فِعْلٍ بِمَعْنَى يَكْفِي، فَيُقَالُ: قَدْنِي، كَمَا يُقَالُ: يَكْفِينِي.

(النَّوْعُ السَّادِسُ)

مِنَ الأنواعِ الثَّمانيةِ: (مَا يَأْتِي عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ) من المعاني: (وهُوَ) لفْظُ (قَدْ).

(فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا) السَّبعةِ: (أَنْ تَكُونَ اسْماً)[١] كائنةً (بِمَعْنَى حَسْبُ)؛ أي: مُرادِفاً لهُ في المعنَى، و(قَدْ) هذهِ تُستَعملُ مَبنيَّةً، وهوَ الغالبُ لشبهِها بـ(قَد) الحرفيَّةِ ولكَثيرٍ من الحروفِ في وضعِها، نحو: لَنْ وأنْ ونحوِهما، فيُقالُ: قَدْ زَيدٍ دِرهمٌ بالسُّكونِ؛ لأَنَّه الأصلُ في البناءِ، وقَدْ تُستَعملُ مُعرَبةً (فَيُقَالُ) فيها: (قَدِي، بِغَيْرِ نُونٍ)[٢]؛ أي: بغَيرِ نونِ الوقايةِ (كَمَا يُقَالُ: حَسْبِي) بغَيْرِهَا.

ويُقالُ في المعرَبةِ أيضاً: قَدُ زيدٍ دِرْهمٌ بالرَّفعِ، كَما يُقالُ: حَسْبُه دِرهمٌ بالرَّفعِ.

(والثَّانِي) من الأوجُهِ: (أَنْ يَكُونَ اسْمَ فِعْلٍ)[٣] كائناً (بِمَعْنَى يَكْفِي، فَيُقَالُ: قَدْنِي) بِسكونِ الدَّالِ وبنونِ الوِقايةِ حِرصاً عَلى بَقاءِ السَّكونِ؛ لأَنَّه الأصلُ فيما يَبْنونَهُ (كَمَا يُقَالُ: يَكْفِينِي) بالنُّونِ، وهذهِ مَبنيَّةٌ لا غَير؛ لأَنَّها مِنْ أسماءِ الأفْعالِ.

---

(١) «الجنى الداني» ص: ٢٥٣، و«مغني اللبيب» ص: ٢٢٦.

(٢) الياء المتصلة بها مجرورة الموضع بالإضافة، ويجوز فيها إثبات نون الوقاية وحذفها، هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين. «الجنى الداني» ص: ٢٥٣، وانظر: «الكتاب» ٢/ ٣٧١.

(٣) هذا الوجه نقله الكوفيون عن العرب، والياء المتصلة به في موضع نصب. «الجنى الداني» ص: ٢٥٣.

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَحْقِيقٍ، فَيَدْخُلُ عَلَى المَاضِي، نَحْوُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس:٩]، وعَلَى المُضَارِعِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور:٦٤].

(الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَحْقِيقٍ): فالحرفيَّةُ سَواءٌ كانت بمعنَى التَّحقيقِ أو غَيرِهِ مُختصَّةٌ بالفِعلِ المتَصرِّفِ الخَبريِّ المثْبَتِ، المُجرَّدِ منْ جازمٍ وناصِبٍ وحَرفِ تَنفيسٍ، وهيَ[1] معَ ذلكَ الفِعلِ كالجُزءِ، فلا يفصلُ منه بِشيءٍ، اللهمَّ إلَّا بالقَسَمِ، / كَقولِهِ: [أ/٥٩]

أخالِـدُ قَـدْ واللهِ أوطَـأتَ عِشْـوةً ... ومـا قائِلُ المعْروفِ فينا يُعنَّـفُ[2]

ويَجوزُ طَرحُ الفعلِ بعدَها إذا فُهِمَ، كَقولِ النَّابغةِ[3]:

أفِـدَ التَّرحُّـلُ غيـرَ أنَّ ركابَنـا ... لمَّـا تَـزُلْ بِرحالِنـا وكأنْ قَـدِ[4]

أي: وكأنْ قَدْ زالتْ.

وأمَّا الَّتي بمعنَى التَّحقيقِ (فَيَدْخُلُ عَلَى المَاضِي، نَحْوُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس:٩]، و) تَدخُلُ (عَلَى المُضَارِعِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور:٦٤]).

قالَ[5] صاحبُ «الكَشَّافِ»: دخلتْ قَدْ لتَوكيدِ العِلْمِ، ويَرجِعُ ذلكَ إلى تَوكيدِ الوعيدِ.

---

(١) أي: كلمة (لو). «منه»

(٢) هذا البيت مركَّب من بيتين صدره ليزيد بن عبد الله البجلي أخي خالد البجلي، وعجزه للفرزدق في «ديوانه» ٥٦١، أورده ابن هشام وتابعه الشارح.

(٣) زياد بن معاوية بن ضباب المري الذبياني، من أصحاب المعلقات وأحد شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وكان من سادات قومه معززاً عند الملوك (ت ٦٠٤م). انظر: «الشعر والشعراء» ١/ ١٦٣.

(٤) «ديوان النابغة الذبياني» ص: ٤٩، و«شرح الرضي على الكافية» ٤/ ٣٧١، و«خزانة الأدب» ٧/ ١٩٨ و١١/ ٢٦١.

(٥) «الكشاف» ٣/ ٢٦٥.

الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَوَقُّعٍ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِمَا أَيْضاً، تَقُولُ: قَدْ يَخْرُجُ زَيْدٌ، فَتَدُلُّ عَلَى أَنَّ الخُرُوجَ مُنْتَظَرٌ مُتَوَقَّعٌ، وزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لَا تَكُونُ لِلتَّوَقُّعِ مَعَ المَاضِي؛ لِأَنَّ التَّوَقُّعَ انْتِظَارُ الوُقُوعِ، والمَاضِي قَدْ وَقَعَ.
قَالَ الَّذِينَ أَثْبَتُوهُ: مَعْنَى التَّوَقُّعِ مَعَ المَاضِي: أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُنْتَظَراً، ....

وجَعلَ بعضُهم قَدْ في هذهِ الآيةِ للتَّقليلِ(١)، بمعنَى تَقليلِ مُتعلّقِ العلمِ على ما سيَجيءُ، كَما جَعلَ البعضُ قَدْ في الآيةِ الأولى للتَّقريبِ والتَّوقُّعِ، ولكنَّ القولَ بالتَّحقيقِ فيهِما أظهرُ.

(الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَوَقُّعٍ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِمَا أَيْضاً) أي: كَما دَخلَ عَليهِما في كَونِها حَرفَ تَحقيقٍ، لكنَّها معَ المضارعِ أوضح(٢) (تَقُولُ: قَدْ يَخْرُجُ زَيْدٌ) لمنْ يَنتَظرُ ذلكَ ويَتوقَّعُهُ (فَتَدُلُّ) كَلمةُ قَدْ في: قَدْ يَخرجُ (عَلَى أَنَّ الخُرُوجَ مُنْتَظَرٌ مُتَوَقَّعٌ، وزَعَمَ بَعْضُهُمْ(٣) أَنَّهَا) أي: كَلمةَ قَدْ (لَا تَكُونُ لِلتَّوَقُّعِ مَعَ المَاضِي؛ لِأَنَّ التَّوَقُّعَ انْتِظَارُ الوُقُوعِ، والمَاضِي قَدْ وَقَعَ).

و(قَالَ(٤) الَّذِينَ أَثْبَتُوهُ: مَعْنَى التَّوَقُّعِ مَعَ المَاضِي أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُنْتَظَراً)

---

(١) انظر: «الجنى الداني» ص: ٢٧٥. ونقل المرادي عن أبي حيان الأندلسي قوله: «والذي تلقيناه من أفواه الشيوخ بالأندلس أنها حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي، وحرف توقُّع إذا دخلت على المستقبل». «شرح التسهيل» ٣/ ١٨١.

(٢) في الأصل: واضح.

(٣) انظر: «الجنى الداني» ص: ٢٧٥، و«مغني اللبيب» ص: ٢٢٨.

(٤) هم الأكثرون، وقيل: إنه اختيار الجمهور. انظر: «الكتاب» ٤/ ٢٢٣، وقال سيبويه: لأن السائل ينتظر جواباً، وانظر: «شرح المفصل» ٥/ ٩٢، «الجنى الداني» ص: ٢٥٥.

تَقُولُ: قَدْ رَكِبَ الأَمِيرُ، لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ هَذَا الخَبَرَ ويَتَوَقَّعُونَ الفِعْلَ.

قَبلَ الإخبارِ بهِ مُتوقَّعاً، لا أنَّه الآنَ مُتوقَّعٌ (تَقُولُ: قَدْ رَكِبَ الأَمِيرُ، لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ هَذَا الخَبَرَ ويَتَوَقَّعُونَ الفِعْلَ).

ومنهُ قَولُ المؤذِّنِ: قَدْ قامتِ الصَّلاةُ؛ لأنَّ الجماعةَ مُنتظِرونَ لذلكَ، وفي التَّنْزيلِ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ...﴾ الآية، [المجادلة:١]؛ لأنَّها كانتْ تَتوقَّعُ إجابةَ اللهِ سُبحانَهُ لدُعائها.

قالَ المصنِّفُ[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والَّذي يَظهرُ لي في ذلكَ قَولٌ ثالثٌ؛ وهو أنَّها لا تُفيدُ التَّوقُّعَ أصلاً، أمَّا في المضارعِ فلأنَّ قولَكَ: يَقدمُ الغائبُ، بدونِ كَلمةِ قَدْ يُفيدُ التَّوقُّعَ؛ إذِ الظَّاهرُ من حالِ المُخْبِرِ عنِ المستَقبَلِ أنَّه مُتوقِّعٌ لهُ، انْتهى.

وفيهِ بحثٌ؛ إذْ رُبَّ مُخْبِرٍ يُخْبر عن وقوعِ شَيءٍ في المستَقبلِ مُستكرِهاً ذلكَ جداً، ومُشعِراً إيَّاه، فليُتأمَّلْ.

وقالَ[٢]: وأمَّا في الماضي فلأنَّه لو صَحَّ إثباتُ التَّوقُّعِ لها؛ بمعنَى أنَّها تَدخُلُ عَلى ما هو مُتوقَّعٌ لصَحَّ أنْ يُقالَ في: لا رجلَ بالفَتحِ، إنَّ لا للاستِفْهامِ؛ لأنَّها لا تَدخلُ إلَّا جَواباً لمنْ قالَ: هَلْ مِنْ رَجلٍ؟ ونحوه، فالَّذي بعدَ لا مُستَفْهَمٌ عنهُ من جهةِ شَخصٍ آخر، كَما أنَّ الماضي بعدَ قَدْ، مُتوقَّعٌ لِشَخصٍ آخر.

وعِبارةُ ابنِ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلكَ حَسنةٌ، فإنَّه قالَ: إنَّها تَدخلُ عَلى ماضٍ مُتوقَّعٍ. ولم يقلْ: إنَّها تُفيدُ التَّوقُّعَ، ولم يتَعرَّضْ للتَّوقُّعِ في الدَّاخلةِ عَلى المضارعِ البتَّةَ، وهذا هو الحقُّ[٣].

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» ص: ٢٢٨.

(٢) أي: ابن هشام. انظر: «مغني اللبيب» ص: ٢٢٨.

(٣) المصدر السابق.

الخَامِسُ: تَقْرِيبُ المَاضِي مِنَ الحَالِ، ولِهَذَا يَلْزَمُ (قَدْ) مَعَ المَاضِي الوَاقِعِ حَالاً، إِمَّا ظَاهِرَةً، نَحْوُ: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام:١١٩]، أَوْ مُقَدَّرَةً، نَحْوُ: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف:٦٥].

وقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: إِذَا أَجَبْتَ ....

(الخَامِسُ) منْ مَعاني قَدْ: (تَقْرِيبُ المَاضِي مِنَ الحَالِ) تقول: قامَ زيدٌ، فيَحتَملُ الماضي القَريبَ والبَعيدَ، فإذا قُلتَ: قَدْ / قامَ: اختصَّ بالقَريبِ، ويُبنَى عَلى إفادتِها ذلكَ أحْكامٌ: [أ/ ٦٠]

أحدُها: أنَّها لا تَدخُلُ عَلى كَلمةٍ: ليسَ وعَسى ونِعْمَ وبِئسَ؛ لأنَّهنَّ للحالِ، فلا معنَى لذِكرِ ما يُقرِّبُ ما هو حاصِلٌ[1].

والثَّاني[2]: وجوبُ دخولِها عندَ البَصريِّينَ إلَّا الأخفشَ عَلى الماضي الواقعِ حالاً، أشارَ إليهِ بقولِهِ: (ولِهَذَا) أي: ولأجلِ إفادتِها هذا التَّقريبَ (يَلْزَمُ قَدْ مَعَ المَاضِي الوَاقِعِ حَالاً، إِمَّا ظَاهِرَةً، نَحْوُ: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام:١١٩]، أَوْ مُقَدَّرَةً، نَحْوُ: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف:٦٥])؛ أي: قَدْ رُدَّت إلينا، وخالَفَهم الكوفيُّون والأخفشُ من البَصريِّين، وقالوا: لا يحتاجُ إلى هذا التَّقديرِ لِكَثرةِ وقوعِها حالاً بدونِ قَدْ، والأصلُ عدمُ التَّقدير، لا سيَّما فيما كَثُرَ استِعْمالُه.

والثَّالثُ: ما نَقلَه عنِ ابنِ عُصفورٍ بقولِهِ: (وقَالَ[3] ابْنُ عُصْفُورٍ: إِذَا أَجَبْتَ

---

(١) وقال في «مغني اللبيب» ص: ٢٢٩: ولذلك علة أخرى؛ وهي: أنَّ صيغهنَّ لا يفدن الزمان، ولا يتصرَّفن؛ فأشبهن الاسم.

(٢) «مغني اللبيب» ص: ٢٢٩، و«موصل الطلاب إلى الإعراب» ص: ١٣٨، و«همع الهوامع» ٢/ ٥٩٧.

(٣) قال ابن عصفور في «المقرب» ص: ٢٢٦: وإن كانت الجملة فعلية، فإن كان الفعل ماضياً=

القَسَمَ بِمَاضٍ مُثْبَتٍ مُتَصَرِّفٍ، فَإِنْ كَانَ قَرِيباً مِنَ الحَالِ جِئْتَ بِاللَّامِ وقَدْ، نَحْوُ: تَاللهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ، وإِنْ كَانَ بَعِيداً جِئْتَ بِاللَّامِ فَقَطْ، كَقَوْلِهِ:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ ... لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ ولَا صَالِ

القَسَمَ بِمَاضٍ مُثْبَتٍ مُتَصَرِّفٍ) احترازٌ مِنْ نحو ما مَرَّ مِنْ: ليسَ وعَسى ونِعْمَ وبِئْسَ؛ إذْ لا يَحسُنُ قَدْ مَعَهنَّ كَما مَرَّ.

(فَإِنْ كَانَ قَرِيباً مِنَ الحَالِ جِئْتَ بِاللَّامِ وقَدْ[1]، نَحْوُ: تَاللهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ)[2]، وفي التَّنْزِيلِ: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف:٩١].

(وإِنْ كَانَ بَعِيداً جِئْتَ بِاللَّامِ فَقَطْ، كَقَوْلِهِ:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ[3] ... لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ ولَا صَالِ)[4][5]

= دخلت عليه في الإيجاب اللام وحدها، نحو قوله: حلفت.... إلى آخره. أو مع قد إذا أردت تقريب الفعل من الحال. وانظر: «الجنى الداني» ص: ١٣٥، و«مغني اللبيب» ص: ٢٢٩.

(١) قوله: (جئت باللام وقد) وقد يحذفان معاً كما قيل في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ...﴾ الآية، إنه جواب القسم على إضمار اللام وقد جميعاً؛ للطول. كذا ذكره المصنف في أواخر الباب الخامس من «المغني». «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٢) فيما كان قيام زيد قريباً من الحال. «منه»

(٣) حلفة فاجر؛ أي: كاذب أو عاهر من حديث؛ أي: من ذي حديث، ويجوز أن يكون الحديث بمعنى المحادث، كالخليل والعشير والصالي المصطلي، وإن: زائدة. يقول الشاعر: طرقت المحبوبة فاستشعرت [الخوف] من الرقباء فحلفت لها أن القوم الذين كانوا يتحدثون ويبتون في السمر مصطلين نيام. والقائل امرؤ القيس. كذا في حواشي «الكشاف». «منه»

(٤) البيت لامرئ القيس، انظر: «ديوانه» ص: ٣٢. «شرح الرضي على الكافية» ٤/ ١١٣، و«خزانة الأدب» ١٠/ ٧٣.

(٥) وذكر المصنف هذا البيت مثالاً لما حذف كلمة قد في جواب القسم؛ أي: لقد ناموا،=

وزَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ عِنْدَمَا تكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [الأعراف:٥٩]، فِي سُورَةِ الأَعْرَافِ: أَنَّ (قَدْ) لِلتَّوَقُّعِ؛ لِأَنَّ السَّامِعَ يَتَوَقَّعُ الخَبَرَ عِنْدَ سَمَاعِ المُقْسَمِ بِهِ.

فَقولُه: لَناموا جَوابُ القَسَمِ، جِيءَ باللامِ فَقَط[1].

(وزَعَمَ[2] الزَّمَخْشَرِيُّ) عَلى خِلافِ ما قالَ ابنُ عُصفورٍ، منْ أنَّ اجتِماعَ اللامِ وقَدْ إنَّما يَكونُ في التَّقريبِ (عِنْدَمَا تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [الأعراف:٥٩])، فاللامُ جَوابُ قَسَمٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: واللهِ لقَدْ... الآية، (فِي سُورَةِ الأَعْرَافِ: أَنَّ قَدْ لِلتَّوَقُّعِ) معَ كَونِها مُصدَّراً باللامِ (لِأَنَّ السَّامِعَ) الجار متعلق بزعم (يَتَوَقَّعُ الخَبَرَ عِنْدَ سَمَاعِ المُقْسَمِ بِهِ).

وإيضاحُهُ أنَّه رَحِمَهُ اللهُ قالَ[3] في هذهِ الآيةِ: (فإنْ قُلتَ: فَما بالُهم لا يَكادونَ يَنطِقونَ بِهذهِ اللامِ إلَّا معَ قَدْ، وقَلَّ عنهم نحو قَولِهِ: حَلفت لها باللهِ... البيت، قُلتُ: لأنَّ الجُملةَ القَسَميَّةَ لا تُساقُ إلَّا تأكيداً لِلجُملةِ المقْسَمِ بِها الَّتي هي جَوابُها، فَكانت مَظنَّةً لمعنَى التَّوقُّعِ الَّذي هو معنَى قَدْ عندَ سَماعِ المخاطَبِ كَلمةَ القَسَمِ) انتهى.

فَمقتَضى كَلامِه هذا: أَنَّها للتَّوقُّعِ لا للتَّقريبِ، كَما قالَه ابنُ عُصفورٍ، وإنَّما قالَ: زَعَم معَ أنَّ الزَّعْمَ يُستَعملُ في القَولِ الباطلِ بناءً عَلى أنَّ الصَّوابَ عندَه إنَّما هو قَولُ

= فاطلب فيَّ الباب الخامس. من «المغني». «منه»

(١) لادعاء بعده من الحال. «منه»

(٢) انظر «الكشاف» ٢/ ١٠٧.

(٣) أي: الزمخشري. انظر: «الكشاف» ٢/ ١٠٧. وقال أبو حيان: وفي المسألة خلاف، فمن النحاة من أجاز، فيقول: والله ليقوم زيد... ومنهم من منع. انظر: «ارتشاف الضرب» ٤/ ١٧٧٨.

السَّادِسُ: التَّقْلِيلُ، وهُوَ ضَرْبَانِ: تَقْلِيلُ وُقُوعِ الفِعْلِ، نَحْوُ: قَدْ يَصْدُقُ الكَذُوبُ، وقَدْ يَجُودُ البَخِيلُ، وتَقْلِيلُ مُتَعَلَّقِهِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور:٦٤]؛

ابنِ عُصفورٍ، ولأنَّ تَوجيهَهُ المذْكورَ لا يَجري في خُصوصِ الآيةِ؛ لأنَّ القَسَمَ غَيرُ مَذكورٍ فيها، بلْ هو مُقدَّرٌ كَما عَرفتَ، فَينافيهِ قَولُه: عندَ استماعِ المخاطَبِ كَلمةَ القَسَمِ، تأمَّلْ.

كَذا أفادَه أستاذُنا شمسُ الملَّةِ والدِّينِ[١]، متَّعَنا اللهُ بطولِ حياتِه إلى يومِ الدِّينِ.

وأظنُّ أنَّ مرادَ الزَّمخشريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو أنَّ التَّوجيهَ عَلى النَّمطِ المذكورِ فيما / [أ/٦١] كانَ القَسَمُ مَذكوراً، فأجرى ذلكَ التَّوجيهَ فيما لم يَكنْ مَذكوراً إقامةً للقَسمِ المقدَّرِ مَقامَ المذْكورِ لشدَّةِ احتياجِ الكَلامِ إلى القَسَمِ للكَفرَة المعانِدينَ في إثباتِ نجاةِ مَنِ اتَّبعَ المرسَلينَ، وهلاكِ مَنِ اختارَ المخالفَةَ مِنَ الهالِكينَ، وإنَّما اضطرَّ[٢] إلى هذا المضيق لعدمِ جَريانِ قولِ ابنِ عُصفورٍ في هذهِ الآيةِ جدّاً؛ إذْ بَيْنَ هذهِ القِصَّةِ للرَّسولِ مُحمَّدٍ ﷺ وبَيْنَ إرسالِ نوحٍ عَليه السَّلامُ أمَدٌ بعيدٌ وزَمانٌ مَديدٌ.

(السَّادِسُ) منْ مَعاني كَلمةِ قَدْ: (التَّقْلِيلُ، وهُوَ)؛ أي: التَّقليلُ (ضَرْبَانِ):

الأوَّلُ: (تَقْلِيلُ وُقُوعِ الفِعْلِ، نَحْوُ: قَدْ يَصْدُقُ الكَذُوبُ، وقَدْ يَجُودُ البَخِيلُ) فَيدلُّ قَدْ عَلى أنَّ الصِّدقَ يَقعُ منَ الكَذوبِ قَليلاً، ويَقعُ الجودُ مِنَ البَخيلِ قَليلاً، فَيكونُ التَّقليلُ بالنِّسبَةِ إلى نَفْسِ وقوعِ الفِعلِ.

(و) الثَّاني: (تَقْلِيلُ مُتَعَلَّقِهِ) أي مُتعلَّقِ الفِعلِ (نَحْوُ) قَولِه تَعالى: (﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]) منَ الأحْوالِ والأوْصافِ..........

---

(١) أراد به شيخه: شمس الدين التوقاتي الشهير بعرقيجي زاده رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) الزَّمخشريُّ. «منه»

أَيْ: أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ، هُوَ أَقَلُّ مَعْلُومَاتِهِ تَعَالَى.
وزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا فِي ذَلِكَ لِلتَّحْقِيقِ، وأَنَّ التَّقْلِيلَ فِي المِثَالَيْنِ الأَوَّلَيْنِ لَمْ يُسْتَفَدْ مِنْ قَدْ، بَلْ مِنْ قَوْلِكَ: البَخِيلُ يَجُودُ، والكَذُوبُ يَصْدُقُ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى أَنَّ صُدُورَ ذَلِكَ مِنَ البَخِيلِ والكَذُوبِ قَلِيلٌ كَانَ كَذِباً؛ لِأَنَّ آخِرَ الكَلَامِ يَدْفَعُ أَوَّلَهُ.

(أَيْ) المرادُ: (أَنَّ مَا هُمْ) أي: المخاطَبينَ بِصيغَةِ أنتم (عَلَيْهِ)، الضَّميرُ كِنايةٌ عنْ ما، وكَذلك (هُوَ)؛ أي: ما هُم عَليه (أَقَلُّ مَعْلُومَاتِهِ تَعَالَى) فيكونُ التَّقليلُ بالنِّسبةِ إلى المَعلوماتِ الَّتي هي مُتعلَّقةٌ للعِلْمِ، لا بالنِّسبةِ إلى وقوعِ العلمِ، فإنَّ عِلْمَهُ تَعالى لا يوصَفُ بالقِلَّةِ والكَثرَةِ، بلْ هو بِكُلِّ شَيءٍ عَليمٌ بِعلْمٍ واحِدٍ.

(وزَعَمَ[1] بَعْضُهُمْ أَنَّهَا) أي كَلمةَ قَدْ (فِي ذَلِكَ) أي: في قَولِهِ تَعالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ (لِلتَّحْقِيقِ) عَلى ما مَرَّ.

(وأَنَّ التَّقْلِيلَ فِي المِثَالَيْنِ الأَوَّلَيْنِ) يعني: مِثالَي قَدْ يَصدُقُ الكَذوبُ، وقَدْ يَجودُ البَخيلُ (لَمْ يُسْتَفَدْ) عَلى بِناءِ المفْعولِ[2] (مِنْ قَدْ[3]، بَلْ مِنْ قَوْلِكَ: البَخِيلُ يَجُودُ، والكَذُوبُ يَصْدُقُ)، بغَيرِ لَفظِ: قَدْ (فَإِنَّهُ) أي: الشَّأنَ (إِنْ لَمْ يُحْمَلْ) هذانِ القَولانِ (عَلَى أَنَّ صُدُورَ ذَلِكَ) أي: الجود والصِّدق عَلى سبيلِ البَدلِ (مِنَ البَخِيلِ والكَذُوبِ قَلِيلٌ) بلْ حُملَ عَلى أنَّ صُدورَهما مِنهُما كَثيرٌ (كَانَ) ذلكَ الكَلامُ (كَذِباً؛ لِأَنَّ آخِرَ الكَلَامِ) وهو: يَجودُ ويَصدقُ (يَدْفَعُ) أي: يَردُّ (أَوَّلَهُ) وهوَ: البَخيلُ والكَذوبُ؛ لأنَّهما صيغَتا مُبالغَةٍ، فاللازم منَ البَخيلِ قِلَّةُ الجودِ، ومنَ الكَذَّابِ قِلَّةُ

---

(١) انظر: «الجنى الداني» ص: ٢٥٧، و«موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» ص: ١٣٧.

(٢) أي الفعل: يُستفد.

(٣) أي: لم يُفهم معنى التقليل من دخول قد، بل من معنى الجملة نفسه.

السَّابعُ: التَّكْثِيرُ، قَالَهُ سِيبَوَيْهِ فِي قَوْلِهِ:

قَــدْ أَتْــرُكُ القِــرْنَ مُصْفَــرّاً أَنَامِلُــهُ ....

وقَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٤٤].

الصِّدقِ، فَظَهرَ أنَّ القِلَّةَ مُستَفادةٌ مِنْ تَركيبِ: البَخيلُ يَجودُ، والكَذوبُ يَصدقُ، من غيرِ كَلمةِ قد، فَلو لم يُستَفدِ القلَّةُ من يَجودُ ويَصدقُ لَكانَا كَذباً، تَأمَّلْ.

(السَّابعُ) مِنْ مَعاني قَدْ: (التَّكْثِيرُ، قَالَهُ[1] سِيبَوَيْهِ فِي قَوْلِهِ) أي: قَول الهُذليِّ[2]:

(قَــدْ أَتْــرُكُ القِــرْنَ مُصْفَــرّاً أَنَامِلُــهُ ....)[3]

يعْني: أنَّ قَدْ فيهِ للتَّكثيرِ؛ أي: ربَّما أترُكُ، معناه: كَثرةُ التَّركِ.

(وقَالَهُ)[4] أي: معنَى التَّكثيرِ (الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٤٤])، حَيثُ قالَ: ربَّما نرى، ومَعناه كَثرةُ الرُّؤيةِ، ثُمَّ

---

(١) جعلها سيبويه بمنزلة ربَّما. انظر: «الكتاب» ٤/ ٢٢٤.

(٢) البيت ليس في ديوان الهذليين، وهو لعبيد بن الأبرص في «ديوانه» ص: ٤٩. و«الكتاب» ٤/ ٢٢٤، و«المقتضب» ١/ ٤٣، و«أمالي ابن الشجري» ١/ ٣٢٤، و«خزانة الأدب» ١١/ ٢٥٣. وفي «حاشية الأصل» ص: ٥٢: القِرن بكسر القاف الكُفو من الشجاعة، والأنامل: جمع الأنملة، وهي رأس الأصبع، ومُجَّت بالبناء للمفعول؛ أي: رُميت، يقال: مجَّ الرَّجل الشرابَ من فيه إذا رمى به، والفِرصاد بكسر الفاء: التوت الأحمر.

(٣) في هامش الأصل: آخره:

.... كأنَّ أثوابَــه مزجــت بِفِرْصــاد

(٤) «الكشاف» ١/ ٢٢٧.

النَّوْعُ السَّابِعُ مَا يَأْتِي عَلَى ثَمَانِيَةِ أَوْجُهٍ؛ وهُوَ الوَاوُ، وذَلِكَ أَنَّ لَنَا وَاوَيْنِ يَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهُمَا، وهُمَا:

وَاوُ الِاسْتِئْنَافِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾ [الحج:٥]، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ وَاوَ العَطْفِ لَانْتَصَبَ الفِعْلُ.

استَشهدَ بالبيتِ فَقالَ: كَقوله:

قَــدْ أتـــــــركُ القِـرْنَ... ....

البيتَ.

(النَّوْعُ السَّابِعُ)

(مَا يَأْتِي عَلَى ثَمَانِيَةِ أَوْجُهٍ) / مِنَ المعاني: (وهُوَ) كِنايةٌ عَنِ الموصولِ (الوَاوُ). [أ/ ٦٢]

(وذَلِكَ) مُبتدأ[1]؛ أي: بَيان كَونِ الواوِ عِلى ثَمانيةِ أوجُهٍ: هو (أَنَّ لَنَا وَاوَيْنِ) خَبرُ المبتَدأِ؛ يعنِي: أنَّ لنا في الاستِعمالِ واوين (يَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهُمَا) فَجُملةُ: يرتفع، مع فاعِله الموصولِ وصِلتهِ الظَّرف في مَحلِّ النَّصبِ عَلى أنَّه صِفةُ الواوينِ.

(وهُمَا) أي: الواوانِ (وَاوُ الِاسْتِئْنَافِ) والمرادُ مِنَ الاستِئْنافِ ههُنا: ما كانَ مُنقطعَ التَّعلُّقِ عمَّا قبلَها، ولا يَكونُ مَعطوفاً (نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾ [الحج:٥]، فَإِنَّهَا) أي: الواو في ﴿وَنُقِرُّ﴾ (لَوْ كَانَتْ وَاوَ العَطْفِ لَانْتَصَبَ الفِعْلُ) أي: ﴿وَنُقِرُّ﴾ لِكونِ ما عُطِفَ عَليه؛ أعني: ﴿لِّنُبَيِّنَ﴾ منصوباً بِتَقديرِ أنْ بعدَ لام كَي، فَلمَّا لم يَنتصِبْ عُلِمَ أنَّها استِئْنافٌ.

---

(١) أي: كلمة (ذلك) مبتدأ، والخبر جملة (أنَّ لنا واوين).

وَوَاوُ الحَالِ ....

ومنهُ قَولُه تَعالَى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف:١٨٦] عندَ مَنْ رفعَ ﴿يَذَرُ﴾، وقَولُه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ﴾ [البقرة:٢٨٢]؛ إذْ لو كانتْ واو العَطفِ لزَمِ عَطف الخبر عَلى الأمرِ، ومنهُ قولُهم: لا تأكُلِ السَّمكَ وتَشْرَبُ اللبنَ، فيمَن رَفعَ تَشرب، وأمَّا عندَ منْ ينْصبُه فواوُ الصَّرفِ[(١)].

قوله: (ووَاوُ الحَالِ) عَطفٌ عَلى قَولِه: واو الاستِئْنافِ؛ يعنِي: أنَّ الثَّانيَ منَ الواوينِ المرفوعِ ما بعدهما: واوُ الحالِ؛ أي: الواوُ الدَّاخلةُ عَلى الجُملةِ الاسميَّةِ الحاليةِ كَثيراً، وعَلى الفِعليَّةِ قَليلاً.

واعلَمْ أنَّ الجملةَ الاسميَّةَ إذا كانتْ حالاً فالواوُ[(٢)] إلَّا ما شَذَّ، نحو: كلَّمتُه فوه إلى فيَّ، ونحو: لقيتُه عَليه جُبَّةُ وشي، عندَ منْ جَعلَه جُملةً اسميَّةً.

ومنْ أمثلةِ الواوِ الحاليَّةِ داخلة عَلى الجُملةِ الفِعليَّةِ قَولُه:

بأيـدي رجـالٍ لـم يَشِـيموا سُـيوفَهم ... ولـم تكثُـرِ القَتلى بِهـا حينَ سُـلَّتِ[(٣)]

إذْ لو قُدِّرَتْ واوَ العَطفِ لانقَلبَ المدْحُ ذَمّاً، وإذا سُبقتْ بِجملةٍ حاليَّةٍ احتَملَ عندَ مَنْ يُجيزُ تَعدُّدَ الحالِ[(٤)] العاطفةَ والابتدائيَّةَ، نحو قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ

---

(١) كما يسميها الكوفيون، وستأتي بعد قليل.

(٢) أي: لازم.

(٣) البيت للفرزدق في «ديوانه» ص: ١٣٩، و«شرح المفصل» ٢/ ٣٠، و«البحر المحيط» ٢/ ٦٣٥.

(٤) مذهب الجمهور جواز تعدد الحال، وزعم جماعة منهم الفارسي وابن عصفور أنَّ الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد. انظر: «شرح التسهيل» ٢/ ٣٤٩، و«همع الهوامع» ٢/ ٣١٥.

وتُسَمَّى: وَاوَ الِابْتِدَاءِ أَيْضاً، نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ، وسِيبَوَيْهِ يُقَدِّرُ بِـ: إِذْ. وَوَاوَيْنِ يَنْتَصِبُ مَا بَعْدَهُمَا، وهُمَا: وَاوُ مَفْعُولٍ مَعَهُ، نَحْوُ: سِرْتُ وَالنِّيلَ، ......

لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُسۡتَقَرّٞ﴾ [البقرة:٣٦] الآية.

(وتُسَمَّى) تلكَ الواوُ (وَاوَ الِابْتِدَاءِ أَيْضاً) كَما تُسمَّى واوَ الحالِ، (نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ)، فالواوُ في: والشَّمسُ طالعةٌ واوُ الحالِ (وسِيبَوَيْهِ يُقَدِّرُ[١]) ذَلِكَ الواوَ (بِـ: إِذْ)، ولا يُريدُ أنَّهُما بمعْنًى واحِدٍ، إذْ لا يرادفُ الحرفُ الاسمَ، بلْ يُريدُ أنَّ الواوَ وما بعدَها قَيدٌ للفِعلِ السَّابقِ أو مَعناهُ، كَما أنَّ إذْ كَذلكَ، فتَقديرُ: والشَّمسُ طالعةٌ، إذِ الشَّمسُ طالعةٌ، ولم يُقدِّروها بإذا؛ لأنَّها لا تَدخلُ عَلى الجُملةِ الاسميَّة.

وأمَّا قولُه تعالَى: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾ [التكوير:١] الآيةِ، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق:١]، فَقدْ مَرَّ جَوابُها في بحثِ إذا.

(و) أنَّ لنا (وَاوَيْنِ يَنْتَصِبُ مَا بَعْدَهُمَا، وهُمَا: وَاوُ مَفْعُولٍ مَعَهُ، نَحْوُ: سِرْتُ وَالنِّيلَ) أي: مَعَه، وليسَ النَّصبُ بِها، خِلافاً[٢] للجُرجانيِّ[٣]، ولم يوجَدْ في التَّنْزيل واوُ المعيَّةِ بتعيين[٤].

---

(١) «الكتاب» ١/ ٩٠، وانظر: «المقتضب» ٤/ ١٢٥.

(٢) ذهب الجرجاني إلى أنه ينتصب بالواو نفسها، ويلزم من كون المفعول معه أن يصحَّ عطفه على ما قبله وأنَّ أصل هذه الواو العطف. «ارتشاف الضرب» ٣/ ١٤٨٥. وقال ابن مالك: وما ذهب إليه باطل. «شرح التسهيل» ٢/ ٢٥٠.

(٣) أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن الجرجاني النَّحوي (ت ٤٧١هـ)، من أبرز علماء النحو والبلاغة، تصانيفه: «المغني في شرح الإيضاح» و«كتاب الجمل»، و«إعجاز القرآن». انظر: «إنباه الرواة» ٢/ ١٨٨، «بغية الوعاة» ٢/ ١٠٦.

(٤) يعني: أنَّ واو المفعول معه لم ترد في القرآن الكريم بيقين.

وَوَاوُ الجَمْعِ الدَّاخِلَةُ عَلَى المُضَارِعِ المَسْبُوقِ بِنَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالَى:

فأمَّا الواوُ في قولِهِ تَعالَى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ / وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس:٧١]، [٦٣/أ] يَحتَمِلُ[١] المعيَّةَ والعاطِفةَ عَطفَ المفْرَدِ عَلى المفردِ بتَقديرِ مُضافٍ[٢]؛ أي: وأمرَ شُركائكم، أو عَطفَ الجُملةِ عَلى الجُملةِ، بتَقديرِ فِعلٍ؛ أي: واجْمَعُوا شُركاءَكم، بِوصلِ الهمزةِ[٣].

(ووَاوُ الجَمْعِ) أي: الثَّاني منَ الواوَين المنتَصِبِ ما بعدَهما: واوُ الجَمعِ (الدَّاخِلَةُ عَلَى المُضَارِعِ) المنْصوبِ لعَطفِه عَلى اسمٍ صَريحٍ أو غيرِه، فالأوَّلُ نحو:

ولُبْسُ عَباءَةٍ وتَقرَّ عَيني أَحَبُّ إليَّ مِن لُبْسِ الشُّفوفِ[٤]

كَما مَرَّ قَريباً، فالمعنَى: والجَمعُ بينَ هذينِ الوَصفَينِ أحبُّ إليَّ، ولهذا سُمِّيَ واوَ الجَمعِ، وكَذا في البَواقي.

والثَّاني[٥] مَشروطٌ بأحدِ الأمرينِ، أشارَ إليهِ بقولِه: عَلى سَبيلِ التَّوصيفِ (المَسْبُوقِ بِنَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ) فمثالُ المسبوقِ بالنَّفي (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالَى:............

---

(١) انظر: «شرح المفصل» ١/ ٤٣٧، و«شرح التسهيل» ٢/ ٢٦١، و«همع الهوامع» ٢/ ٢٤٥.

(٢) وإنما وجب التقدير في الوجهين؛ لأن كلمة أجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني، كقولك: أجمعوا على ذلك، بخلاف جمع فإنه مشترك بدليل: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ﴾، و﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا﴾ فإن المال من الذوات ويُقرأ ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ﴾ بالوصل فلا إشكال، ويقرأ برفع الشركاء عطفاً على الواو للفصل بالمفعول. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٣) قال ابن هشام: موجبُ التقدير في الوجهين أنَّ (أجمعَ) لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني، كقولك: أجمَعوا على قول كذا، بخلاف (جمعَ) فإنَّه مشترك بدليل ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ﴾و﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا﴾. «مغني اللبيب» ص: ٤٧٢.

(٤) سبق تخريجه في ص: ٢٣٥.

(٥) أي: الثاني من الواوين المنتصب ما بعدهما.

﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢]، وقَوْلِ أَبِي الأَسْوَدِ:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

والكُوفِيُّونَ يُسَمُّونَ هَذِهِ وَاوَ الصَّرْفِ.

ووَاوَيْنِ يَنْجَرُّ مَا بَعْدَهُمَا، وهُمَا: وَاوُ القَسَمِ، ....

﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢]).

(و) مثالُ المسبوقِ بالطَّلبِ نَحْوُ (قَوْلِ أَبِي الأَسْوَدِ[١]:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ)[٢]

والمعنَى: لا تَجمَعْ بينَ النَّهي عَنِ الشَّيءِ والإتيانِ بِمثلِه.

والحقُّ أنَّ هذهِ واوُ العَطفِ؛ لأنَّ فيه معنَى الجَمعِ كَما سيأتي (والكُوفِيُّونَ يُسَمُّونَ هَذِهِ وَاوَ الصَّرْفِ)[٣] لِصرْفِهِ عَنْ إعرابِ المعْطوفِ عَليهِ.

(و) أنَّ لنا (وَاوَيْنِ يَنْجَرُّ مَا بَعْدَهُمَا) بِهما (وهُمَا: وَاوُ القَسَمِ) وتلكَ الواوُ لا تَدخلُ إلَّا عَلى المظْهرِ، ولا يتَعلَّقُ إلَّا بِمحذوفٍ، نحو: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس:٢]،

---

(١) أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي الكناني، من التابعين وأعيانهم وفقهائهم وشعرائهم ومحدِّثيهم، عالم نحوي ينسب له بداية تقعيد علم النحو (ت ٦٩هـ). «مراتب النحويين» ص: ٧، و«شذرات الذهب» ١/ ٧٦.

(٢) «ديوان أبي الأسود الدؤلي» ص: ١٣٠. ولأنَّ البيت مما يتمثل به نسب لأكثر من شاعر، فقيل: لأبي الأسود الدؤلي، وقيل لحسان بن ثابت، ولشعراء آخرين. انظر: «الكتاب» ٣/ ٤١، و«المقتضب» ٢/ ٢٦، و«خزانة الأدب» ٨/ ٥٦٤.

(٣) «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» ص: ١٤٤.

نَحْوُ: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين:١]، ووَاوُ رُبَّ، كَقَوْلِهِ:

وبَلْـدَةٍ لَيْـسَ بِهَـا أَنِيـسُ إِلَّا اليَعَافِيـرُ وإِلَّا العِيـسُ

فإنْ تَلَتْها واوٌ أخرى[١]، (نَحْوُ: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١]) فالثَّانيةُ واوُ العَطفِ، وإلاَّ لاحْتاج كُلٌّ إلى جَوابٍ[٢].

(و) الثَّاني منَ الواوينِ المنْجرِّ ما بعدَهما: (وَاوُ رُبَّ، كَقَوْلِهِ:

وبَلْـدَةٍ لَيْـسَ بِهَـا أَنِيـسُ إِلَّا اليَعَافِيـرُ وإِلَّا العِيـسُ)[٣]

الواوُ بمعنى رُب، وبَلْدَة: مَجرورٌ بها، واليَعافيرُ: جَمعُ يَعفورٍ، وهو ولدُ البَقرِ الوَحشيِّ[٤]، والعيسُ: جَمعُ الأعْيَسِ، وهو الأسد الأبيضُ، وقولُه: إلَّا اليَعافير، بدلٌ من اسمِ ليسَ، وهو أنيسُ.

واعلمْ أنَّ تلكَ[٥] الواوَ لا تَدخلُ إلَّا عَلى مُنكَّرٍ، ولا يَتعلَّقُ إلَّا بِمؤَخَّرٍ.

والصَّحيحُ أنَّها واوُ العَطفِ، وأنَّ الجرَّ بِرُبَّ محذوفة خِلافاً للكوفيِّين والمبرِّدِ[٦] منَّا، وحُجتُهم افتتاحُ القَصائدِ بِها، كَقولِ رؤبة[٧]:..................

---

(١) أي: إن وقعت واو أخرى ثانية أو ثالثة أو رابعة بعد واو القسم كما في ﴿وَٱلتِّينِ...﴾ إلى ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ فالواو الأولى للقسم، والثانية والثالثة والرابعة للعطف، وهكذا أمثالها. «منه عفي عنه»

(٢) أي: كل من الاسمين.

(٣) انظر: «الكتاب» ٢/ ٣٢٢، و«المقتضب» ٤/ ٤١٤، و«الإنصاف» ١/ ٢١٩.

(٤) تاج العروس: (عفر).

(٥) أي: واو ربَّ.

(٦) انظر رأيهم في: «الجنى الداني» ص: ١٥٤، و«شرح التسهيل» ٣/ ١٨٩.

(٧) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، من رجال الإسلام وفصحائهم، وهو من مخضرمي الدولة الأموية و العباسية، كان رأساً في اللغة (ت ١٤٥هـ).=

ووَاوٌ يَكُونُ مَا بَعْدَهَا عَلَى حَسْبِ مَا قَبْلَهَا، وهِيَ وَاوُ العَطْفِ.

وقاتمِ الأعْماقَ خاوي المُخْتَرَقن ....(١)

وأُجيب(٢): بِجوازِ تَقديرِ العَطفِ عَلى شَيءٍ في نَفسِ المتكلِّمِ، ويُوضِّحُ كَونَها عاطفةً أنَّ واوَ العَطفِ لا تَدخلُ عَليها كَدُخولِها عَلى واوِ القَسَمِ، قالَ:

وَوَاللهِ لولا تَمرُ ما حبيته ....(٣)

(و) لنا (وَاوٌ يَكُونُ مَا بَعْدَهَا عَلَى حَسْبِ مَا قَبْلَهَا) مِن الإعرابِ، إنْ رفعاً فرفعٌ، أو نَصْباً فنَصْبٌ، أو جرّاً فجَرٌّ، أوْ لا فلا، كالجُملِ الَّتي لا مَحلَّ لها.

(وهِيَ) أي: الواوُ، الكائنُ ما بعدَها عَلى حَسبِ ما قبلَها: (وَاوُ العَطْفِ) ومَعناها مُطلَقُ الجَمعِ، فتَعطفُ الشَّيءَ عَلى مُصاحِبِهِ نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت:١٥] وعَلى سابِقِهِ، نحو: / ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد:٢٦]، وعَلى لاحِقِهِ، نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى:٣]، فعَلى هذا؛ إذا قيلَ: قامَ [٦٤/أ]

= انظر: «الشعر والشعراء» ٢/ ٥٩١. ورؤبة بالهمز: قطعة من خشب يشعب بها الإناء، جمعها رئاب. والروبة بواو: خميرة اللبن. والروبة أيضاً: قطعة من الليل.

(١) من أرجوزة لرؤبة في «ديوانه» ص: ١٠٤. و«الكتاب» ٤/ ٢٨، و«شرح الرضي على الكافية» ١/ ٤٨، و«الجنى الداني» ص: ١٤٨.

(٢) انظر: «مغني اللبيب» ص: ٤٧٣.

(٣) هذا صدر بيت، وعجزه:

.... ولا كان أدنى من عُبيد ومُشرق

منسوب في اللسان مادة (حبب) لغيلان بن شجاع النهشلي، وانظر: «خزانة الأدب» ١/ ٨١، و«شرح شواهد المغني» ٢/ ٧٨٠.

ووَاوٌ دُخُولُهَا كَخُرُوجِهَا فِي الكَلَامِ، وهِيَ الوَاوُ الزَّائِدَةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧٣] بِدَلِيلِ الآيَةِ الأُخْرَى، وقِيلَ: إِنَّهَا عَاطِفَةٌ، والجَوَابُ مَحْذُوفٌ، والتَّقْدِيرُ: كَانَ كَيْتَ وكَيْتَ، ....

زيدٌ وعَمْرٌو؛ احتمَلَ ثَلاثة مَعانٍ.

قالَ[1] ابنُ مالكٍ: وكَونُها للمَعيَّةِ راجِحٌ، وللتَّرتيبِ كَثيرٌ، ولِعكسِه قَليلٌ. انتهى.

ويَجوزُ أنْ يَكونَ بينَ مُتعاطِفيها تَقارُبٌ وتَراخٍ، نحو قَولِه تعالى: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيۡكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [القصص:٧]، فإنَّ الرَّدَّ بُعَيْدَ إلقائِه في اليَمِّ، والإرسالَ على رأسِ أربعينَ سَنةٍ.

(و) لنا (وَاوٌ دُخُولُهَا كَخُرُوجِهَا فِي الكَلَامِ) في صِحَّةِ المعنَى وحُصوله (وهِيَ الوَاوُ الزَّائِدَةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣])، فإنَّ الواوَ فيهِ مَزيدَةٌ للتَّأكيدِ، ﴿وَفُتِحَتۡ﴾ جوابُ: إذا (بِدَلِيلِ الآيَةِ الأُخْرَى)؛ أي: بشهادة الآية السابقة في أهلِ النَّارِ، وهي: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧١]، بغيرِ واوٍ جواباً لإذا (وقِيلَ[2]: إِنَّهَا) أي: الواو في ﴿وَفُتِحَتۡ﴾ (عَاطِفَةٌ، والجَوَابُ مَحْذُوفٌ، والتَّقْدِيرُ): حتَّى إذا جاؤوها (كَانَ كَيْتَ وكَيْتَ) أي: كَذا وكَذا.

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» ٣/ ٣٤٧. وأراد بقوله: (وكونها للمعية) المعية اللغوية، ومن عَطفِها بقصد المعية قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ﴾ [البقرة:١٢٧].

(٢) هو قول الزمخشري. «شرح المفصل» ٥/ ١٢. ومذهب البصريين أن الواو لا تزاد، وتأوَّلوا هذه الآيات ونحوها على حذف الجواب. انظر: «الكتاب» ٣/ ١٠٣، و«المقتضب» ٢/ ٨١، و«الجنى الداني» ص: ١٦٦.

وَقَوْلُ جَمَاعَةٍ: إِنَّهَا وَاوُ الثَّمَانِيَةِ، ....

وقيلَ(١): الواوُ في ﴿وَفُتِحَتْ﴾ عاطفةٌ، والزَّائدةُ هي الواوَ في ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ﴾ [الزمر:٧١] جواباً لإذا.

قَولُه: (وقَوْلُ جَماعَةٍ) مُبتدأٌ، وخَبرُه قَولُه: لا يَرضاه الآتي، (إِنَّهَا) أي: الواوُ في ﴿وَفُتِحَتْ﴾ (وَاوُ الثَّمَانِيَةِ) إذْ جاءَ في آيةِ النَّارِ: ﴿فُتِحَتْ﴾ [الزمر:٧١] بغَيرِ واوٍ؛ لأنَّ أبوابَها سَبعةٌ، وفي آيةِ الجنَّةِ: ﴿وَفُتِحَتْ﴾ لأنَّ أبوابَها ثَمانيةٌ.

ولعلَّكَ تُريدُ بَسْطَ مُقدِّمةٍ، فأقولُ: اعلمْ أنَّ واوَ الثَّمانيةِ ذَكرَها جماعةٌ مِنَ الأدباءَ كالحَريريِّ(٢)، ومنَ النَّحويينَ الضُّعفاءِ، كابنِ خالَوَيهِ(٣)، ومنَ المفَسِّرينَ، كالثَّعلبيِّ(٤) رَحِمَهُمُ اللَّهُ وزَعموا أنَّ العَربَ إذا عَدُّوا قالوا: ستة سَبعةٌ وثَمانيةٌ بالواوِ، إيذاناً

---

(١) «همع الهوامع» ٣/ ١٩١، وقال الكوفيون: إن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش والمبرد وابن برهان من البصريين، وتبعهم ابن مالك. انظر: «الكافية على الرضي» ٢/ ٣٦٨، و«الجنى الداني» ص: ١٩٣.

(٢) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، من أكبر أدباء العرب، وصاحب مقامات الحريري، من تصانيفه: «درة الغواص في أوهام الخواص»، و«ملحة الأعراب في صناعة الإعراب». انظر: «معجم الأدباء» ٨/ ٦١١، و«بغية الوعاة» ٢/ ١٥٧. وانظر رأيه في: «درة الغواص» ص: ٣١.

(٣) أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، عالم لغوي بارز، ولد في مدينة همدان وانتقل إلى بغداد عام ٣١٤ هـ وتوفي عام ٣٧٠ هـ. ومن تصانيفه: «إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم»، و«الحجة في القراءات السبع». انظر: «إنباه الرواة» ١/ ٣٢٤، و«وفيات الأعيان» ١/ ٤٣٣، و«بغية الوعاة» ١/ ٥٢٩، وانظر رأيه في: «الحجة في القراءات السبع» ص: ٣١١.

(٤) وأبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، يقال له الثعلبي والثعالبي (ت ٤٢٧هـ)، عالم في التفسير القرآني. «إنباه الرواة» ١/ ١١٩، و«بغية الوعاة» ١/ ٣٥٦.=

وإنَّ مِنها: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف:٢٢] ....

بأنَّ السَّبعةَ عَددٌ تامٌّ، وأنَّ ما بعدَها عددٌ مُستأنَفٌ.

واستدَلُّوا عَلى ذلكَ بآياتٍ منها: الواوُ في ﴿وَفُتِحَتْ﴾ المذْكورةُ، ومنْها الواوُ في قَولِه تَعالى: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ٱلْحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلْـَٔامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة:١١٢]، فإنَّه الوصْفُ الثَّامنُ، دخَلتْ عَليه الواوُ، ومِنها الواوُ في قَولِه تَعالى في سورةِ التَّحريمِ: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَـٰتٍ مُّؤْمِنَـٰتٍ قَـٰنِتَـٰتٍ تَـٰٓئِبَـٰتٍ عَـٰبِدَٰتٍ سَـٰٓئِحَـٰتٍ ثَيِّبَـٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم:٥]، فإنَّه الوصفُ الثَّامنُ أيضاً.

(وإنَّ مِنْها) أي: مِنَ واوِ الثَّمانيةِ الواوُ فِي: (﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف:٢٢])، بعدَ قَولِه: ﴿ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف:٢٢]، إلى قَولِهِ: ﴿سَبْعَةٌ﴾.

وقيلَ: / الواوُ في ذلكَ لعَطفِ الجُملِ عَلى الجُملِ؛ إذِ التَّقديرُ: هم سَبعةٌ[١]، وثامِنُهم كَلبُهم، ثم قيلَ: الجَميعُ كَلامُهم. [أ/ ٦٥]

وقيلَ: العَطفُ منْ كَلامِ الله تَعالى، والمعنَى: نَعمْ هُمْ سَبعةٌ، وثامِنُهم كَلبُهم، وإنَّ هذا تَصديقٌ لهذهِ المقالةِ، كَما أنَّ ﴿رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ﴾ [الكهف:٢٢] تكذيبٌ لِتلك المقالةِ[٢].

ولمَّا كانَ في الكلِّ ضَعفٌ أشارَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إليهِ بقولِهِ: ....

= وانظر رأيه في: «مغني اللبيب» ص: ٤٧٤.

(١) فتكون جملة ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف:٢٢] معطوفة على جملة: (هم سبعة).

(٢) «الكشاف» ٢/ ٦٦٧، و«مغني اللبيب» ص: ٤٧٥.

لَا يَرْضَاهُ نَحْوِيٌّ.

والقَوْلُ بِهِ فِي آيَةِ الزُّمَرِ أَبْعَدَ مِنْهُ فِي ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة:١١٢]،

(لَا يَرْضَاهُ) أي: لا يَرضى قَولَ تِلكَ الجَماعةِ (نَحْوِيٌّ).

فيهِ تَعريضٌ عَلى عَدمِ وقوفِهِمْ بِعلمِ النَّحو، ثُمَّ فَصَّلَ المواقعَ المذكورة بقولهِ: (والقَوْلُ بِهِ) أي: بِكونِه واوَ الثَّمانيةِ (فِي آيَةِ الزُّمَرِ) أي: في الآيةِ الَّتي يُذكرُ فيها الزُّمرُ، وهي الواو في ﴿وَفُتِحَتْ﴾: (أَبْعَدَ مِنْهُ) أي: منَ القولِ بِكونِه واوَ الثَّمانيةِ (فِي ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة:١١٢]).

وجهُ أبعَديَّةِ آيةِ الزُّمرِ أنَّه لو كانَ لواوِ الثَّمانيةِ حَقيقةٌ لم تكنِ الآيةُ منها، إذْ ليسَ فيها ذِكرُ عددِ البتَّةَ، وإنَّما فيها ذِكرُ الأبوابِ، وهي جَمعٌ لا يدلُّ عَلى عددٍ خاصٍّ، معَ أنَّ الواوَ ليسَتْ داخِلةً عَليه، بل عَلى جُملةٍ هيَ فيها.

وقَدْ ذُكِرَ أنَّ الواوَ فيها مُقحَمةٌ عندَ البَعضِ، وعاطفةٌ عندَ الآخرينَ.

وقيلَ[1]: هيَ واوُ الحالِ؛ أي: جاؤوها مُفتَّحةً أبوابها، كَما صرح بـ: ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ حالاً في: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [ص:٥٠].

وأمَّا وجهُ بُعدِيَّةِ كَونِ الواوِ في: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢] واوَ الثَّمانيةِ لأنَّ الظَّاهرَ فيه أنْ يَكونَ للعَطفِ، وإنَّما عطفَ بِخصوصِه دونَ الأوصافِ السَّابقةِ، منْ جِهةِ أنَّ الأمرَ والنَّهيَ مِنْ حيثُ إنَّهما أمرٌ ونهيٌ متقابلانِ، بِخلافِ بقيةِ الأوصافِ، أو لأنَّ الآمرَ بالمعروفِ ناهٍ عنِ المنكرِ التِزاماً، وهو تَركُ المعروفِ.

---

(١) هذا قول المبرد والفارسي وجماعة. وقيل: وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم. «همع الهوامع» ٣/ ١٩١، وانظر: «الجنى الداني» ص: ١٦٧، و«البحر المحيط» ٧/ ١٦٠.

والقَوْلُ بِهِ فِي ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبۡكَارٗا﴾ [التحريم:٥] ظَاهِرُ الفَسَادِ.

النَّوْعُ الثَّامِنُ مَا يَأْتِي عَلَى اثْنَي عَشَرَ وَجْهاً، وهُوَ مَا، فَإِنَّهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ: اسْمِيَّةٌ، وأَوْجُهُهَا سَبْعَةٌ: مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ، نَحْوُ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾ [البقرة:٢٧١]؛..............

والنَّاهي عنِ المنكرِ آمرٌ بالمعروفِ أيضاً التِزاماً، فأشير إلى الاعتِدادِ بِكلٍّ منَ الوَصفينِ، وأنَّه لا يَكفي فيه ما تَحصَّلَ في ضِمنِ الآخرِ.

فالتَّصريحُ (والقَوْلُ بِهِ) أي: بِكونهِ واوَ الثَّمانيةِ (فِي ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبۡكَارٗا﴾ [التحريم:٥] ظَاهِرُ الفَسَادِ) لأنَّ الواوَ وقعَتْ بينَ صِفتين، هما تَقسيمٌ لصاحباتِ الصِّفاتِ السَّابقةِ، ولا يَصحُّ إسقاطُها، إذ لا تَجتَمعُ الثُّيوبةُ والبَكارةُ، وواوُ الثَّمانيةِ عندَ القائلينَ بها صالحةٌ للسُّقوطِ، ولأنَّ ﴿أَبۡكَارٗا﴾ صفةٌ تاسعةٌ لا ثامنةٌ؛ إذْ أوَّلُ الصِّفاتِ ﴿خَيۡرٗا مِّنكُنَّ﴾، لأنَّ ﴿خَيۡرٗا﴾، حالٌ مِنْ ﴿أَزۡوَٰجًا﴾ و﴿مُسۡلِمَٰتٖ﴾ وما بعدَها أحوالٌ بعدَ حال[1].

(النَّوْعُ الثَّامِنُ)

(مَا يَأْتِي عَلَى اثْنَي عَشَرَ وَجْهاً) منَ المعاني: (وَهُوَ) لفْظُ (مَا)[2].

(فَإِنَّهَا) أي: كَلمةَ ما (عَلَى ضَرْبَيْنِ): الأَوَّلُ: (اسْمِيَّةٌ، وأَوْجُهُهَا سَبْعَةٌ):

قَولهُ: (مَعْرِفَةٌ) بالرَّفعِ على البَدليةِ منْ سَبعةٍ؛ أي: بِمعنى الشَّيءِ المعرَّفِ، وقولُه: (تَامَّةٌ) صِفتُها، أي: غيرُ مُحتاجةٍ إلى شَيءٍ من الصِّلةِ والصِّفةِ، وهيَ عَلى نَوعَينِ: عامَّةٌ؛ أي: مُقدَّرةٌ بقَولكَ الشَّيءِ، وهي الَّتي لم يتَقدَّمْها اسمٌ تكونُ هيَ وعامِلُها صِفةً لهُ في المعنَى (نَحْوُ) قَولِهِ تَعالَى: ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ (فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾ [البقرة:٢٧١])

---

(١) انظر: «همع الهوامع» ٣/ ١٩١.

(٢) انظر: «رصف المباني» ص: ٣١٠، و«شرح المفصل» ٢/ ٤٠٩.

أَيْ: فَنِعْمَ الشَّيْءُ إِبْدَاؤُهَا.

ومَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ، وهِيَ المَوْصُولَةُ، نَحْوُ: ﴿مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِۚ﴾ [الجمعة:١١]؛ أَيْ: الَّذِي عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ.

وشَرْطِيَّةٌ، نَحْوُ: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة:١٩٧] ....

بِكَسْرِ النَّونِ / والعَينِ وتَشديدِ الميمِ؛ لأنَّ الأصلَ: فنِعمَ ما، سُكِّنَتْ ميمُ الكلمةِ [أ/ ٦٦] للإدغامِ، ثُمَّ حُرِّكَتِ العَينُ منْ تلاقي السَّاكِنينِ بالكَسرِ؛ لأنَّه الأصلُ في تَحريكِ السَّاكنِ، أو للتَّوافقِ لما قَبلَها، فصارَ: نِعمَّا هي؛ (أَيْ: فَنِعْمَ الشَّيْءُ إِبْدَاؤُهَا) يَعني: أنَّ الأصلَ فيه: فنعمَ الشَّيءُ إبداؤها؛ لأنَّ الكَلامَ في الإبداءِ لا في الصَّدقاتِ، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ، وهو الإبداءُ، وأُنيبَ عنه المضافُ إليه، فارتَفعَ فصارَ: فنِعْمَ الشَّيءُ هيَ.

والنَّوعُ الثَّاني من المعرفةِ التَّامَّةِ: خاصَّةٌ، أي: مُقدَّرةٌ بالاسمِ المخصوصِ، وهيَ الَّتي تَقدَّمَها اسمٌ، وتُقدِّرُها من لفظِ ذلكِ الاسمِ، وتَجعلُه مع عامِلها صِفةً له في المعْنى، نحو: غَسلتُه غَسلاً نِعِمَّا، ودقَقتُه دَقّاً نِعِمَّا؛ أي: نِعْمَ الغَسلُ، ونِعْمَ الدَّقُّ(١).

قَولُه: (ومَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ) عَطفٌ على قَولِه: مَعرفَة تامَّة (وهِيَ المَوْصُولَةُ، نَحْوُ: ﴿مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِۚ﴾ [الجمعة:١١])، فَما: مَوصولةٌ بمعنَى الَّذي، والظَّرفُ؛ أعني: عندَ، معَ مُتعلقِه المحذوفِ صِلتُها، وهيَ: مبتدأٌ، وخَبرها: خَيرٌ (أَيْ: الَّذِي عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ).

(و) الثَّالثُ من أوجُهِ (ما) الاسميَّةِ: (شَرْطِيَّةٌ)؛ أي: مُتضَمِّنةٌ معنَى الشَّرطِ (نَحْوُ: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة:١٩٧]) بالجزمِ في الفِعلين؛ أي: إنْ

(١) قال ابن هشام في «المغني» ص: ٣٩١: وأكثرهم لا يثبت مجيء: ما، معرفة تامة، وأثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه. انظر: «الكتاب» ص: ٤٧٦.

واسْتِفْهَامِيَّةٌ، نَحْوُ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾ [طه:١٧]، ويَجِبُ حَذْفُ أَلِفِهَا؛ إِذَا كَانَتْ مَجْرُورَةً، نَحْوُ: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ:١]، ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل:٣٥]، ....

تَفعلوا خَيراً يَعلَم اللهُ كُنهَه، فـ﴿مَا﴾: مبتدأٌ، خَبرُها: فعلُ الشَّرطِ علَى الأصحِّ[1]؛ لأَنَّه اسمٌ تامٌّ، وفعلُ الشَّرطِ مُشتَملٌ عَلى ضَميرِهِ، وقيلَ: فعلُ الجوابِ، وقيلَ: المجموعُ من الشَّرطِ والجوابِ، ووجهُ الكُلِّ أَشَرتُه في حاشيةِ بحثِ (مَنْ).

(و) الرَّابعُ: (اسْتِفْهَامِيَّةٌ)، معناه: أيُّ شَيءٍ هو؟ (نَحْوُ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾ [طه:١٧])؛ أي: أيُّ شَيءٍ تلكَ كائنةً بيَمينِكَ، فالجارُّ والمجرورُ حالٌ من معْنى الإشارةِ، (ويَجِبُ حَذْفُ أَلِفِهَا)؛ أي ألف: ما، الاستِفْهاميَّةِ تَخفيفاً (إِذَا كَانَتْ مَجْرُورَةً)؛ لحصولِ كَثرةِ الحُروفِ المُفْضِي إلى الثِّقلِ الدَّاعي إلى الحذْفِ[2].

ولم تُحذَفْ منْ ما الخَبريَّةِ، نحو: ﴿فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾ [النور:١٤]، ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة:٤]، ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] فَرقاً بينَهما، ولم يُجعَلْ بالعَكسِ؛ لأنَّ التَّخفيفَ في الاستِفْهامِ أليَقُ لئلَّا تَفوتَ الفرصة، (نَحْوُ: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]) أصلُه: عمَّا[3]، و(﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل:٣٥])، أصلُه: بما.

ونحو قَولِ الشَّاعرِ:

---

(١) انظر: «البيان في غريب إعراب القرآن» ١/ ١٤٧.

(٢) وجه الحذف فيها التَّخفيف، وخُصَّ بها لأنَّها مستبدَّة بنفسها بخلاف الشرطيَّة؛ لأنها متعلِّقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة لافتقارها إلى الصلة. «همع الهوامع» ٣/ ٤٦٢.

(٣) انظر: «همع الهوامع» ٣/ ٤٦١.

وَلِهَذَا رَدَّ الكِسَائِيُّ عَلَى المُفَسِّرِينَ فِي قَوْلِهِمْ: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس:٢٧] فِي أَنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَإِنَّمَا جَازَ نَحْوُ: لِمَاذَا فَعَلْتَ؟........

فَتِلْكَ وُلاةُ السوءِ قَد طالَ مُكثُهم ... فَحتَّامَ حتَّامَ العناءُ المطوَّلُ[(١)]

ونحو قولِ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «عَلامَ تنصونَ[(٢)] ميِّتكُم»[(٣)].

(وَلِهَذَا)، أي: ولوجوبِ حَذفِ ألفِها (رَدَّ[(٤)] الكِسَائِيُّ عَلَى المُفَسِّرِينَ فِي قَوْلِهِمْ ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس:٢٧] فِي أَنَّهَا)، أي: كَلمة ما (اسْتِفْهَامِيَّةٌ)، وإنَّما هي مَصدَريَّةٌ، تَقديرُه: يا ليتَ قَومي يَعلمونَ بِمغفِرةِ ربِّي إيَّايَ.

قالَ البيضاويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في تَفسيرِ هذهِ الآيةِ، بعدَ قَولِهِ: (ما) خَبريَّةٌ أو مَصدريَّةٌ: «والباءُ في ﴿بِمَا﴾ صِلةُ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [يس:٢٦]، أو استفهاميَّةٌ، والألفُ عَلى الأصلِ، والباءُ صِلةُ ﴿غَفَرَ﴾ أي: بأيِّ شَيءٍ غَفر لي ربِّي»[(٥)].

قَولُه: (وَإِنَّمَا جَازَ نَحْوُ: لِمَاذَا فَعَلْتَ؟) بإثباتِ الألفِ معَ كَونِها للاستِفْهامِ،

---

(١) البيتُ للكميت بن زيد في «شرح الهاشميات» ص: ١٦٠، وانظر: «ارتشاف الضرب» ٤/ ١٩٥٨، و«شرح التسهيل» ٣/ ٣٠٢، و«شرح شواهد المغني» ٢/ ٧٠٩.

(٢) أي: تسرحون شعره، والناصية: مُقدَّم الرأس. انظر: «اللسان»: مادة (نصا). ويُقال: نصوت الرجل أنصوه نصوا إذا مددت ناصيته. أرادت أن الميت لا يحتاج إلى تسريح الرأس، وذلك بمنزلة الناصية. «اللسان»، مادة: (نصو).

(٣) «سنن البيهقي» ٣/ ٣٩٠.

(٤) «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» ص: ١٥٠، وانظر: «معاني القرآن» للفراء ٤/ ٧١، و«الكشاف» ٤/ ١٣، و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» ٣/ ٩٨.

(٥) «أنوار التنزيل» ٣/ ١٩٥.

لِأَنَّ أَلِفَهَا صَارَتْ حَشْواً بِالتَّرْكِيبِ مَعَ ذَا، فَأَشْبَهَتْ مَا المَوْصُولَةَ.

إشارةٌ إلى جَوابِ سؤالٍ مَعلومٍ لِمنْ لهُ لُبٌّ.

[١/٦٧] حاصِلُ / الجوابِ ما أشارَ إليهِ بقولِهِ: (لِأَنَّ أَلِفَهَا صَارَتْ حَشْواً)؛ أي: وسَطاً (بِالتَّرْكِيبِ مَعَ ذَا، فَأَشْبَهَتْ مَا المَوْصُولَةَ) الثَّابت ألفُها.

اعلم أنَّ: ماذا، تأتي في العَربيَّةِ عَلى أوجهٍ:

أحدُها: أنْ تكونَ (ما) استِفْهاماً و(ذا) إشارةً، نحو: ماذا التَّواني؟

مـاذا الوقـــوفُ...................... ....[١]

الثَّاني: أنْ تَكونَ (ما) استِفْهاماً و(ذا) مَوصولةً، كَقولِ لبيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[٢]:

ألا تَسـألان المـرءَ مـاذا يُحـاوِلُ ... أنَحْبٌ فَيُقْضى أم ضَلالٌ وباطِلُ؟[٣]

الثَّالثُ: أنْ تَكونَ ماذا عَلى التَّرتيبِ استِفْهاماً، كَقولكَ: لماذا جِئتَ؟

والرَّابعُ: أن تكون ماذا كُلُّه اسم جنسٍ بمعنى شَيءٍ، أو مَوصولاً بمعنى الَّذي، عَلى خِلافٍ في تَخريجِ قَولِهِ:...

(١) لا يعرف قائله وهو من شواهد «مغني اللبيب» ص: ٣٩٥، وذكره السيوطي في «شرح شواهد المغني» ٢/ ٧١١، ولم ينسبه، وتمامه:

ماذا الوقوف على نار وقد خمدت ... يـا طالما أُوقِـدَت في الحـرب نيرانُ

(٢) أبو عقيل لَبيد بن ربيعة، من أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ مسلماً، وترك الشعر فلم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً سكن الكوفة وعمر طويلاً (ت ٤١هـ). «طبقات الشعراء» ص: ١٦٧.

(٣) «ديوان لبيد» ص: ٢٥٤، «الكتاب» ٢/ ٤١٧، و«الجنى الداني» ص: ٢٣٩.

وتَعَجُّبِيَّةٌ، نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ زَيْداً.

ونكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِمَا ....

دَعِي مَاذا عَلِمْتُ سأَتَّقيهِ ولكنْ بالمُغيَّبِ نَبِّئيني[1]

الخامِسُ: أنْ تكونَ ما زائدةً وذا للإشارةِ.

السَّادسُ: أنْ تكونَ ما استِفْهاماً وذا زائدةً، أجازَه جَماعةٌ، مِنهُم ابنُ مالكٍ في نحو: ماذا صَنعتَ؟[2]

فَكم تَركتُ من الأمثلةِ والشَّواهدِ خَوفاً من الإطالةِ والإمْلالِ.

(و) الخامسُ منْ وجوهِ ما الاسمية: (تَعَجُّبِيَّةٌ، نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ زَيْداً).

المعنَى: شَيءٌ أحْسنَ زيداً، جَزمَ[3] بذلكَ جميعُ البَصريِّينَ إلا الأخْفشَ، فَجوَّزَ أنْ تكونَ مَعرفَةً مَوصولةً، والجُملةُ بعدَها صِلةً لا محل لها، وأن تكونَ نَكِرةً مَوصوفةً والجُملةُ بعدَها في مَوضعِ رَفعٍ نَعتاً لها.

وعَلى التَّقديرينِ: خَبرُ المبتدأِ مَحذوفٌ وجوباً تَقديرُه: شَيءٌ عَظيمٌ ونَحوه.

(و) السَّادسُ من أوجُهِها: (نكِرَةٌ) مُقدَّرةٌ بِشيءٍ (مَوْصُوفَةٌ، كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِمَا

---

(١) البيت للمثقب العبدي. انظر: «ديوانه» ص: ٢١٣، وينسب لأبي حية النميري، وهو في شعره ١٧٧، وانظر: «الكتاب» ٢/ ٤١٨، و«الجنى الداني» ص: ٢٤١.

(٢) «شرح التسهيل» ١/ ١٩٦، وانظر: «شرح المفصل» ٢/ ٣٨٧، و«شرح الرضي على الكافية» ٣/ ٢٤.

(٣) وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنَّ (ما) استفهامية دخلها معنى التعجب. «ارتشاف الضرب» ٤/ ٢٠٦٥، و«الجنى الداني» ص: ٣٣٧، وانظر: «الكتاب» ١/ ١٣٢، و«المقتضب» ٤/ ١٨٦.

مُعْجَبٍ لَكَ؛ أَيْ: بِشَيءٍ مُعْجَبٍ لَكَ، ومِنْهُ فِي قَوْلِهِ: نِعْمَ مَا صَنَعْتَ؛ أَيْ: نِعْمَ شَيْئاً صَنَعْتَهُ.

ونكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِهَا، نَحْوُ: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة:٢٦]، وقَوْلُهُمْ: لِأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ؛ ....

مُعْجَبٍ لَكَ؛ أَيْ: بِشَيءٍ مُعْجَبٍ لَكَ ومِنْهُ) أي: من كونِها نكرةً موصوفةً (فِي قَوْلِهِ: نِعْمَ مَا صَنَعْتَ)، فما: نكرةٌ مُقدَّرةٌ بِشيءٍ، موصوفةٌ بالجُملةِ بعدَها، وهي: صَنَعْتَ، بحَذفِ العائدِ، وإنَّما حُذِفَ لأنَّه ضَمير مَفعول، (أَيْ: نِعْمَ شَيْئاً صَنَعْتَهُ).

(و) السَّابعُ من أوجُهِها: (نكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ)، أي: نكِرَةٌ أخرى (بِهَا)، أي: بِكَلمَةِ: (ما)؛ أعني: الضَّمير المستتر في قولِه: موصوفةٌ، راجعٌ إلَى نكرَةٍ بطريقِ الاستِخْدامِ عَلى أنْ يُرادَ باللفظِ أحدُ مَعنَيِيهِ وباعتبارِ عَوْدِ الضَّميرِ مَعناه الآخَر، فالمرادُ من لفظِ نكرةٍ أوَّلاً: لفظُ ما، وثانياً: أي بِعَوْدِ الضَّميرِ نكرة أخرى غيرَ ما، فالمعنَى: والسَّابعُ منْ أوجُهِها نكِرةٌ وصِفَتْ بِها نكرةٌ أخرى[1]، كَما تكونُ مَوصوفةً في الوجهِ السَّابقِ، (نَحْوُ: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة:٢٦])، فَـ: ﴿مَّا﴾ نكرةٌ وَقعت صِفةً لنكرةٍ، وهيَ كَلمةُ ﴿مَثَلًا﴾.

(وقَوْلُهُمْ) بالرَّفعِ عَطفٌ عَلى قَولِهِ: نحو: (لِأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ[2]؛ .....

---

(١) أي: نكرة قبلها وتكون على ثلاثة أقسام: إمَّا للتحقير، نحو ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾، أو للتعظيم، نحو: لأمرٍ ما جدعَ قَصير أنفه، أو للتنويع، نحو: ضربته ضرباً ما. «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» ص: ١٥٣، و«كاشف القناع والنقاب» ص: ١٠١.

(٢) قائل المثل: الزباء ملكة تدمر، وقالته بعد أن رأت أنف قصير بن سعد اللخمي مجدوعاً؛ أي: مقطوعاً، وفي «كاشف القناع والنقاب» ص: ١٠١: والجدع: بالدال المهملة قطع الأنف والأذن واليد. انظر: «مجمع الأمثال» ٢/ ١٩٦.

أَيْ: مَثَلاً بَالِغاً فِي الحَقَارَةِ، ولِأَمْرٍ عَظِيمٍ، وقِيلَ: إِنَّ هَذِهِ حَرْفٌ لَا مَوْضِعَ لَهَا. وحَرْفِيَّةٌ، وأَوْجُهُهَا خَمْسَةٌ: نَافِيَةٌ، فَتَعْمَلُ فِي الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ عَمَلَ لَيْسَ فِي لُغَةِ الحِجَازِيِّينَ، نَحْوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١].

أَيْ: مَثَلاً بَالِغاً فِي الحَقَارَةِ، ولِأَمْرٍ عَظِيمٍ، وقِيل: إِنَّ هَذِهِ حَرْفٌ لا مَوْضِعَ لَها).

(و) الضَّربُ الثَّاني لكَلمةِ: ما، (حَرْفِيَّةٌ، وأَوْجُهُهَا خَمْسَةٌ):

الأَوَّلُ: (نَافِيَةٌ، فَتَعْمَلُ فِي الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ عَمَلَ لَيْسَ، فِي لُغَةِ الحِجَازِيِّينَ) والتِّهاميِّين والنَّجديِّين[1]، (نَحْوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١])، فـ ﴿هَٰذَا﴾: مرفوعُ المحلِّ على أنه اسمُهُ و﴿بَشَرًا﴾: منصوبٌ، خبرُهُ، ونحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة:٢] بِكَسرِ التَّاءِ.

وإنْ دخلتْ علَى الفِعليَّةِ لم تَعملْ، نحو: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٧٢].

فأمَّا قَولُه / تَعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة:٢٧٢]، ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة:٢٧٢]، فَـ: ﴿مَا﴾ فيهما: شَرطيَّةٌ بِدليلِ الفاءِ في الأولى، والجزمِ في الثَّانيةِ، وإذا نَفَتِ المضارع يَخلصُ عندَ الجُمهورِ للحالِ، وردَّ عَليهم ابنُ مالكٍ[2] بنحو: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾ [يونس:١٥]، .... [أ/ ٦٨]

(١) انظر: «الكتاب» ١/ ٥٩، و«المقتضب» ٤/ ١٨٨، و«ارتشاف الضرب» ٣/ ١١٩٧، و«شرح التسهيل» ١/ ٣٦٩.

(٢) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ١/ ١٨: والأكثرون على أن النفي بـ: ليس وما وإنْ، قرينة مخلصة للحال مانعة من إرادة الاستقبال وليس ذلك باللازم، بل الأكثر كون المنفي بها حالاً، ولا يمتنع كونه مستقبلاً.

وَمَصْدَرِيَّةٌ غَيْرُ ظَرْفِيَّةٍ، نَحْوُ: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص:٢٦]؛ أَيْ: بِنِسْيَانِهِمْ إِيَّاهُ. وَمَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ، نَحْوُ: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم:٣١] أَيْ: مُدَّةَ دَوَامِي حَيّاً.

وأُجيبَ[1]: بأنَّ شرطَ كَونِه للحالِ انتِفاءُ قَرينةِ خِلافِه.

(و) الثَّاني: (مَصْدَرِيَّةٌ) أي: جاعِلةٌ مَدخولَها في تأويلِ المصْدرِ (غَيْرُ ظَرْفِيَّةٍ) أي: غَيرُ زَمانيَّةٍ، (نَحْوُ: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص:٢٦])، فـ ﴿مَا﴾: مَصدريَّةٌ، والجُملةُ بعدَها في تأويلِ المصدَرِ، (أَيْ: بِنِسْيَانِهِمْ إِيَّاهُ)[2].

(و) الثَّالثُ: (مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ) أي: زَمانيَّةٌ (نَحْوُ: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم:٣١]) فـ ﴿مَا﴾: مَصدَريَّةٌ زَمانيَّةٌ؛ أي: نائبةٌ عنِ الزَّمانِ، لا أنَّها تدلُّ على الزَّمانِ بذاتِها لاقتِضائها الاسميَّةَ و﴿دُمْتُ﴾: في تأويلِ المصدَرِ (أَيْ: مُدَّةَ دَوَامِي حَيّاً) فَحُذِفَ الظَّرفُ، ونابَتْ عنهُ ما وصِلتُها كَما جاءَ في المصدرِ الصَّريحِ، نحو: جِئتُكَ صَلاةَ العَصْرِ، وآتيكَ قُدومَ الحاجِّ، والأصلُ: جِئتُكَ وقتَ صَلاةِ العَصرِ، ووقتَ قُدومِ الحاجِّ، فحُذِفَ اسمُ الزَّمانِ، وخَلفَهُ المصدرُ الصَّريحُ؛ أعني: لَفْظَ صَلاة وقُدوم.

واعلمْ أنَّ المصنِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لو قالَ: غَيرَ زَمانيَّةٍ وزَمانيَّةً، مَكانَ غَير ظَرفيَّة وظَرفيَّة لَكانَ أصوب، ليَشملَ نحو: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ﴾ [البقرة:٢٠]، فإنَّ الزَّمانَ المقدَّرَ هنا مَخفوضٌ، أي: كل وقت إضاءةٍ، والمخفوضُ لا يُسمَّى ظَرفاً.

---

(١) «الجنى الداني» ص: ٣٢٩، و«مغني اللبيب» ص: ٣٩٩.

(٢) مذهب سيبويه والجمهور أن ما المصدرية حرف فلا يعود عليها ضمير من صلتها، وذهب الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم فتفتقر إلى ضمير، فإذا قلت: يعجبني ما صنعتَ، فتقديره عند سيبويه: يعجبني صنعك، وعند الأخفش: الصنع الذي صنعته. انظر: «الجنى الداني» ص: ٣٣٣.

وكَافَّةٌ عَنِ العَمَلِ؛ وهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

كَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ الرَّفْعِ، كَقَوْلِهِ:

صَـدَدْتِ فَأَطْوَلْـتِ الصُّـدُودَ وقَلَّمَـا ... وِصَـالٌ عَلَـى طُـولِ الصُّـدُودِ يَـدُومُ

فَـقَلَّ: فِعلٌ، ومَا، كَافَّةٌ عَنْ طَلَبِ الفَاعِلِ، ووِصَالٌ: فَاعِلُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ المَذْكُورُ وهُوَ يَدُومُ، ولَا يَكُونُ وِصَالٌ مُبْتَدأً؛ لِأَنَّ الفِعْلَ المَكْفُوفَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ، ....

(و) الرَّابعُ من أوجُه الحرفيَّةِ: (كَافَّةٌ عَنِ العَمَلِ: وهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

كَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ الرَّفْعِ، كَقَوْلِهِ) أي: قَولِ مرار[1]:

(صَـدَدْتِ فَأَطْوَلْـتِ الصُّـدُودَ وقَلَّمَـا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[2])

فَـ: قَلَّ فِعلٌ، ومَا،كَافَّةٌ عَنْ طَلَبِ الفَاعِلِ، ووِصَالٌ: فَاعِلُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الفِعْلُ المَذْكُورُ، وهُوَ: يَدُومُ) تقديرُه: وقَلَّما يَدومُ وِصالٌ عَلى طولِ الصُّدودِ يَدومُ[3].

(ولَا يَكُونُ وِصَالٌ مُبْتَدأً؛ لِأَنَّ الفِعْلَ المَكْفُوفَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ)[4] صَريحاً، إلَّا في الضَّرورةِ كالبيتِ.

---

(١) المرَّار بن سعيد الفقعسي، من بني أسد، كان قصيراً مفرط القصر ضئيلاً. «طبقات الشعراء» ص: ٤٦٧. و«الشعر والشعراء» ص: ٦٨٨.

(٢) ديوانه ٧٥، وانظر: «الكتاب» ١/ ٣١، و«المقتضب» ١/ ٨٤، و«شرح شواهد المغني» ٢/ ٧١٧.

(٣) «الكتاب» ١/ ٣١، و«شرح المفصل» ٥/ ٦٩.

(٤) ارتفاعه هنا على حدِّ ارتفاع الاسم بعد (هلاَّ) التي للتحضيض، و(إنْ) التي للجزاء، و(إذا) الزمانية. «شرح المفصل» ٥/ ٦٩.

ولَمْ يُكَفَّ مِنَ الأَفْعَالِ إِلَّا قَلَّ، وطَالَ، وكَثُرَ.

وكَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ النَّصْبِ والرَّفْعِ، وذَلِكَ فِي إِنَّ وأَخَوَاتِهَا، نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء:١٧١].

ولو كانَ مُبتدأً لَكانَ داخِلاً عَلى الاسميَّةِ، هذا خلْفٌ[١] (ولَمْ يُكَفَّ) عَلى بناءِ المفعولِ ويَجوزُ عَلى بناءِ الفاعلِ بالتَّاءِ الفوقانيَّةِ[٢]، وضَميرُ الفاعلِ راجعٌ إلى كَلمةِ ما (مِنَ الأَفْعَالِ إِلَّا) فِعلُ (قَلَّ، وطَالَ، وكَثُرَ)[٣]، وعِلَّةُ ذلكَ شبههنَّ بِكلمةِ: رُبَّ.

(وكَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ النَّصْبِ والرَّفْعِ) عَطْفٌ عَلى قَولِهِ كافَّة عَنْ عَملِ الرَّفعِ (وذَلِكَ) أي: الكَفُّ عن عَملِ النَّصبِ والرَّفعِ كائنٌ (فِي إِنَّ وأَخَوَاتِهَا) مِنْ أنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولَيتَ ولَعلَّ (نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء:١٧١])، و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال:٦] وتُسمَّى المتْلوَّة بفعل مُهيِّئة.

وزَعمَ[٤] ابنُ دُرُستُوَيهِ وبعضُ الكوفيِّين أنَّ كَلمةَ: ما معَ هذهِ الحُروفِ: اسمٌ مُبهَمٌ بِمنزلةِ ضميرِ الشأنِ في التَّفخيمِ والإبهامِ، وفي أنَّ الجُملةَ بعدَه مُفسِّرةٌ لهُ، ومُخبَرٌ بِها عَنهُ.

ومنَ المُهمِّ أنْ يُعلمَ أنَّ إنَّما / لإثباتِ ما يُذكرُ بعدَه، ونَفي ما سِواه، لا بِمعنَى أنَّ إنَّ للإثباتِ وما للنَّفي، عَلى ما ذُكِرَ له وجهٌ لَطيفٌ مَنسوبٌ إلى عَلي بنِ عِيسى [٦٩/أ]

---

(١) أي: خطأ.

(٢) أي: ولم تكف ما.

(٣) أي: إن (ما) الكافة عن عمل الرفع لا تتصل إلَّا بهذه الأفعال.

(٤) «ارتشاف الضرب» ٣/ ١٢٨٤، و«همع الهوامع» ١/ ٥١٩.

وكَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ الجرِّ، نَحْوُ: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الحجر:٢].

الرَّبعيِّ[١]، كانَ من أكابرِ أئمةِ النَّحوِ ببغدادَ، وهو: أنَّ كَلمةَ إنَّ لمَّا كانت لتَأكيدِ إثباتِ المسنَدِ للمُسنَدِ إليه، ثُمَّ اتَّصلَت بِها ما المؤَكِّدةُ لا النَّافيةُ كَما يَظنُّه مَن لا وقوفَ لهُ بعلمِ النَّحوِ، ضاعفَ تأكيدَها، فناسبَ أنْ تضمَّنَ معنَى الحصرِ؛ لأنَّ قَصْرَ الشَّيءِ عَلى الشَّيءِ ليسَ إلَّا تأكيداً للحُكمِ عَلى تأكيدٍ، كذا ذَكرَه السَّكاكيُّ[٢] في «المفتاحِ» في بَحثِ القَصرِ[٣].

(وكَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ الجرِّ) عَطفٌ عَلى ما قَبله، ويتصلُ بأحرفٍ وظُروفٍ، فالأحرفُ:

أحدُها: رُبَّ (نَحْوُ: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الحجر: ٢]).

وأكثرُ ما يدخلُ حِينئذٍ عَلى الماضي؛ لأنَّ التَّقليلَ والتَّكثيرَ إنَّما يَكونانِ فيما عُرِفَ حَدُّه والمُستقبَلُ مَجهولٌ، ومن ثَمَّةَ قالَ الرُّمَّانيُّ في الآيةِ: إنَّما جازَ لأنَّ المستقبلَ مَعلومٌ عندَ اللهِ تَعالى كالماضي[٤]. وقيلَ: هي على حكايةِ حالٍ ماضيةٍ

---

(١) علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي، «شرحَ كتاب الإيضاح» لأبي على الفارسي (ت ٤٢٠هـ). و«معجم الأدباء» ١٤/ ٧٨، و«نزهة الألباء» ص: ٢٤٩.

(٢) أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السَّكَّاكي الخوارزمي الحنفي (ت ٦٢٦ هـ)، من تصانيفه: «مفتاح العلوم»، و«كتاب الجمل». انظر: «بغية الوعاة» ٢/ ٣٦٤، و«شذرات الذهب» ٥/ ١٢٢.

(٣) «مفتاح العلوم» ص: ٥١٠-٥١١، وانظر: «الجنى الداني» ص: ٣٩٧.

(٤) نقل هذا الرأي ابن الشجري في «الأمالي» ٢/ ٥٦٥.

وقَوْلِهِ:

أَخٌ مَاجِـدٌ لَـمْ يُخْزِنِـي يَـوْمَ مَشْـهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْـرٍو لَمْ تَخُنْـهُ مَضَارِبُهُ

مَجازاً[١]، مثل: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الكهف:٩٩].

والثَّاني: الكافُ، أشار إليه بقوله: (وقَوْلِهِ:

أَخٌ مَاجِـدٌ لَـمْ يُخْزِنِـي يَـوْمَ مَشْـهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ)[٢]

فـ: ما كافَّةٌ عن عملِ الجرِّ، كَما في: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة:١٣]، فلفظُ ما في الآيةِ إن كانت كافَّةً عنِ العملِ مُصحِّحَةً لدُخولها عَلى الجُمل، كانَ التَّشبيهُ بينَ مَضموني الجُملتينِ؛ أي: حَقِّقوا إيمانَكم كَما تَحقَّق إيمانُهم.

وإنْ كانت مَصدريَّةً فالمعنَى: آمنوا إيماناً مُشابهاً لإيمانِهم. كَذا في «حاشيةِ[٣] طيبيٍّ»[٤] للكشَّافِ.

والثَّالثُ: الباء في بِما[٥].

---

(١) قال ابن هشام: وفيه تكلف لاقتضائه أنَّ الفعل المستقبل عبر به عن ماضٍ مُتجوز به عن المستقبل. «مغني اللبيب» ص: ١٨٣.

(٢) البيت لنهشل بن حري يرثي أخاه مالكاً. «شرح شواهد المغني» ١/ ٥٠٢. وعمرو: هو عمرو بن مَعْدِ يكَرِب الزبيدي، وسيفه الصمصامة.

(٣) في «حاشية الطيبي» «فتوح الغيب» ٢/ ١٩٢، وقوله: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ معناه كما يفعل من وجد فيه تمام معنى الإنسانية الذي يقتضيه العقل والتميز، وهم الصحابة رضوان الله عليم أجمعين.

(٤) وهو الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، بكسر الطاء (ت ٧٤٣ هـ)، من تصانيفه: «التبيان في علم المعاني والبيان والبديع». انظر: «بغية الوعاة» ١/ ٥٢٢، و«شذرات الذهب» ٦/ ١٣٧.

(٥) من قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١٥٩].

وزَائِدَةٌ: وتُسَمَّى هِيَ وغَيْرُهَا مِنَ الحُرُوفِ الزَّائِدَةِ: صِلَةً وتَوْكِيداً، نَحْوُ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٩]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون:٤٠]؛ أَيْ: فَبِرَحْمَةٍ، وعَنْ قَلِيلٍ.

والرَّابعُ: مِنْ في:

لَمِمَّا نَضربُ الكبشَ ضَربةً ....(١)

وأمَّا الظُّروفُ، أحدُها: بعدَ في بَعدَما، والثَّاني: بينَ في بينَما، والثَّالثُ والرَّابعُ: حيث وإذ في حيثُما وإذْما، وإنَّما تَركتُ الشَّواهدَ فيها حَذراً منَ الإملالِ.

(و) الخامسُ من أوجُهِ ما (زَائِدَةٌ: وتُسَمَّى هِيَ) أي: كَلمةُ ما (وغَيْرُهَا مِنَ الحُرُوفِ الزَّائِدَةِ: صِلَةً وتَوْكِيداً)(٢) وحُروفُها: إنْ في ما إنْ رأيتَ، وأن في ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ﴾ [يوسف:٩٦]، ولا في ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد:٢٩]، و﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [القيامة:١]، ومِن في ما جاءني مِنْ أحدٍ، وما في (نَحْوِ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٩]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون:٤٠])، فـ: ما في الموضِعينِ زائدةٌ (أَيْ: فَبِرَحْمَةٍ، وعَنْ قَلِيلٍ).

لا يُقالُ: القرآنُ كلهُ هُدًى فكيفَ يُحكمُ فيه بالزِّيادةِ؟ لأنَّا نقولُ لا يُرادُ بالمزيدِ اللغو الضَّائع، بل ما لم يُوضعْ لمعنًى يُرادُ منه، وإنَّما سِيقَ به لمجرَّدِ تَقويةِ الكلامِ وتأكيدِه، والله أعلمُ.

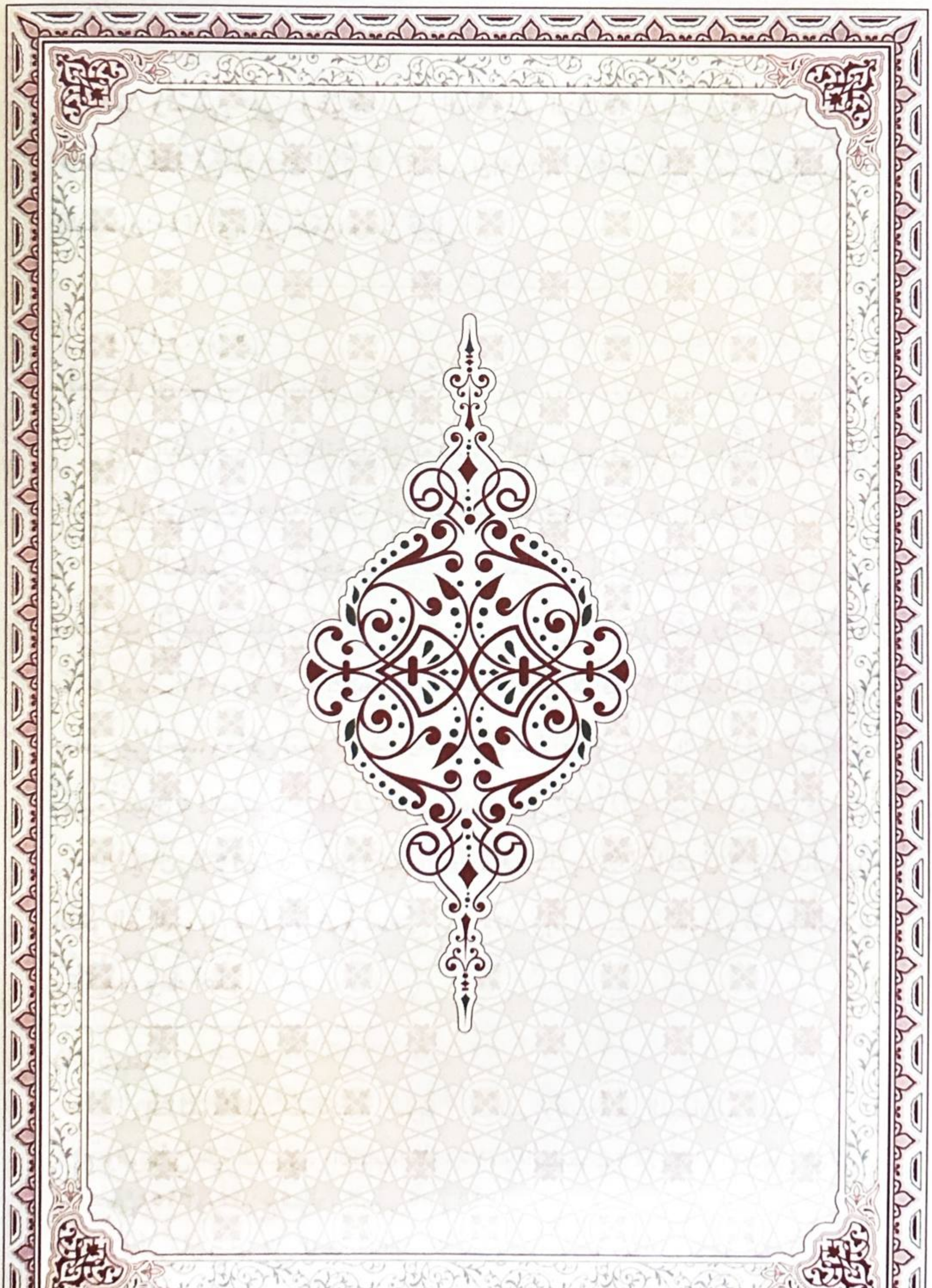
---

(١) تمامه:

وإنَّا لَمِمَّا نضربُ الكبشَ ضَربةً   على رأسه تُلقي اللسانَ من الفمِ

وهو لأبي حية النميري. «الكتاب» ٣/ ١٥٦، و«المقتضب» ٤/ ١٧٤، و«الجنى الداني» ص: ٣١٥، و«شرح شواهد المغني» ٢/ ٧٢١.

(٢) فراراً من أن يتبادر إلى الذهن أنَّ الزائد لا معنى له. «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» ص: ١٥٧.



البَابُ الرَّابِعُ

البَابُ الرَّابِعُ
فِي الإِشَارَةِ إِلَى عِبَارَاتٍ مُحَرَّرَةٍ مُسْتَوْفَاةٍ مُوجَزَةٍ

يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: (ضُرِبَ) مِنْ: ضُرِبَ زَيْدٌ: إِنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، ولَا تَقُلْ: مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّطْوِيلِ والخَفَاءِ.

وأَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ زَيْدٌ: نَائِبٌ عَنِ الفَاعِلِ، ولَا تَقُلْ: مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛

(البَابُ الرَّابِعُ)

منَ الكتابِ: (فِي الإِشَارَةِ إِلَى عِبَارَاتٍ مُحَرَّرَةٍ) في كُتبِ القومِ (مُسْتَوْفَاةٍ) حقها في تأديةِ المعنى المرادِ (مُوجَزَةٍ) في اللفظِ، فيكونُ خِلافُها غيرَ مُستوفاةٍ بالتَّفسيرِ المذكورِ، ولا مُوجَزةٍ فيَجبُ التَّحرزُ عنهُ.

(يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ) أنتَ (فِي نَحْوِ: ضُرِبَ) بضَمِّ الضَّادِ (مِنْ ضُرِبَ زَيْدٌ: إِنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) أي: / لم يُذكَرْ (ولَا تَقُلْ: مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّطْوِيلِ والخَفَاءِ) أمَّا التَّطويلُ فظاهرٌ، وأمَّا الخفاءُ فَلأنَّ ضُرِبَ نَفسُ ما لم يُسمَّ فاعلُه، بِخلافِ المفهومِ من تَركيبِ لِما لم يُسمَّ فاعلُه في الوهلةِ الأولى، تأمَّلْ. [أ/ ٧٠]

وإنَّما لم يَقلْ: في ضُرِبَ، بلْ قالَ: في نحو ضُرِبَ، تَعميماً.

(و) يَنبغي (أَنْ تَقُولَ) أيضاً (فِي نَحْوِ: زَيْدٌ) منَ التَّركيبِ المذكورِ: (نَائِبٌ عَنِ الفَاعِلِ ولَا تَقُلْ: مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، ....

لِخَفَائِهِ وطُولِهِ وصِدْقِهِ عَلَى نَحْوِ: دِرْهَماً، مِنْ: أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً.

وأَنْ تَقُولَ فِي قَدْ: حَرْفٌ لِتَقْرِيبِ زَمَنِ المَاضِي، ولِتَقْلِيلِ حَدَثِ المُضارِعِ، ولِتَحْقِيقِ حَدَثَيْهِمَا.

وفِي لَنْ: حَرْفُ نَصْبٍ ونَفْيٍ واسْتِقْبَالٍ.

وفِي لَمْ: حَرْفُ جَزْمٍ لِنَفْيِ المُضَارِعِ وقَلْبِهِ مَاضِياً.

(لِخَفَائِهِ وطُولِهِ) أمَّا طولُه فظاهرٌ أيضاً، وأمَّا خفاؤه فبناء عَلى فَهم المبتَدئينَ المخاطَبينَ في هذا البابِ (وصِدْقِهِ)، أي: صِدق عبارة: مَفعولُ ما لم يُسمَّ فاعلُه (عَلَى نَحْوِ: دِرْهَماً مِنْ) تَرْكيبِ: (أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً) إذْ يَصدقُ عَلى دِرهَماً أَنَّه مَفعولُ أُعطيَ بضَمِّ الهمزةِ، وأُعطيَ لم يُسمَّ فاعِلُه.

وأمَّا عبارةُ: نائبٌ عنِ الفاعلِ، فلا يَصدُقُ إلَّا عَلى المرفوعِ، وإلَّا لم تَتحقَّقِ النِّيابةُ.

(و) يَنبغي (أَنْ تَقُولَ فِي قَدْ: حَرْفٌ لِتَقْرِيبِ زَمَنِ المَاضِي) إذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَحْوُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ فإنَّها أفادَت قيامَ الصَّلاةِ في زمانٍ قَليلٍ قَريبٍ إلى زمانِ التَّكلُّمِ بِهذا (ولِتَقْلِيلِ حَدَثِ المُضَارِعِ) إذا دخلَ عَليه نحو: قَدْ يَقومُ زيدٌ، فَتُفيدُ حُصولَ قلَّةِ القيامِ منْ زيدٍ في الزَّمنِ المُستقبَلِ (ولِتَحْقِيقِ حَدَثَيْهِمَا) أي: الماضي والمضارعِ في المثالينِ.

(و) يَنبغي أنْ تَقولَ (فِي لَنْ): هِيَ (حَرْفُ نَصْبٍ ونَفْيٍ واسْتِقْبَالٍ) وإنَّما لم يَذكرْ كَونَها لتأكيدِ النَّفي في الاستِقْبالِ؛ لأنَّه مُستَغنًى عنهُ في بابِ الإعرابِ، غيرُ مُحتاجٍ إليهِ، والإيجازُ مَطلوبٌ مَهما أمْكنَ، سيَّما في مُخاطبةِ المبتَدئينَ.

(و) يَنبغي أنْ تَقولَ (فِي لَمْ): هيَ (حَرْفُ جَزْمٍ لِنَفْيِ المُضَارِعِ وقَلْبِهِ مَاضِياً).

وفِي أَمَّا المَفْتُوحَةِ المُشَدَّدَةِ: حَرْفُ شَرْطٍ وتَفْصِيلٍ وتَوْكِيدٍ.

وفِي أَنْ: حَرْفٌ مَصْدَرِيَّةٌ تَنْصِبُ المُضَارِعَ.

وفِي الفَاءِ الَّتِي بَعْدَ الشَّرْطِ: رَابِطَةٌ لِجَوَابِ الشَّرْطِ، ولَا تَقُلْ: جَوَابُ الشَّرْطِ، كَمَا يَقُولُونَ بِهِ؛ لِأَنَّ الجَوَابَ: الجُمْلَةُ بِأَسْرِهَا، لَا الفَاءُ وَحْدَهُ.

فإنْ قُلتَ: لا حاجةَ إلى قَولِهِ: وقَلبِهِ ماضياً؛ لأنَّه مُستَغنًى عنهُ في بابِ الإعرابِ، والاختِصارُ مَطلوبٌ؛ قلتُ: نعَمْ، ولكنَّه يَقولُ بهِ لدَفعِ وَهْمِ المبتَدئينَ؛ لأنَّه إذا قُلتَ: لنَفيِ المضارعِ واقتَصرتَ عَليه كانَ مَظِنَّةَ أنْ يتوَهَّمَ أنَّه مُضارعٌ في المعنَى.

وتَزيدُ في: لمَّا الجازمةِ، علَى هذهِ العبارةِ: متَّصلاً نَفيُه، متوقَّعاً ثُبوتُه؛ فَرقاً بينَهما.

(و) يَنبَغي أنْ تَقولَ (فِي أَمَّا المَفْتُوحَةِ المُشَدَّدَةِ): هِيَ (حَرْفُ شَرْطٍ وتَفْصِيلٍ وتَوْكِيدٍ) ولا تَقلْ: حَرفٌ مُتضمّنٌ لمعنَى الشَّرطِ، ويَكونُ للتَّفصيلِ والتَّوكيدِ لطولِه.

(و) يَنبَغي أنْ تَقولَ (فِي أَنْ) المُخَفَّفَةِ المَفْتُوحَةِ: هِيَ (حَرْفٌ مَصْدَرِيَّةٌ تَنْصِبُ المُضَارِعَ) وإنَّما احتاجَ إلى قولِهِ: تَنصبُ المضارعَ؛ فرقاً من سائرِ أحرفِ المصادرِ، نحو: ما ومَنْ[1].

(و) يَنبَغي أنْ تَقولَ (فِي الفَاءِ الَّتِي بَعْدَ الشَّرْطِ) وإنَّما قُيِّدَ به احتِرازاً عنْ غَيرها منَ الفاءاتِ: هِيَ (رَابِطَةٌ لِجَوَابِ: الشَّرْطِ، ولَا تَقُلْ): هِيَ (جَوَابُ الشَّرْطِ، كَمَا يَقُولُونَ بِهِ) منْ أكابرِهم وأصاغرِهم، (لِأَنَّ الجَوَابَ: الجُمْلَةُ بِأَسْرِهَا) أي: بتَمامِها / (لَا الفَاءُ وَحْدَهُ). [١/ ٧١]

(١) هذا اسم لا حرف.

وفِي نَحْوِ (زَيْدٍ) مِنْ: جَلَسْتُ أَمَامَ زَيْدٍ، مَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ أَوْ بِالمُضَافِ، ولَا تَقُلْ: مَخْفُوضٌ بِالظَّرْفِ؛ لِأَنَّ المُقْتَضِي لِلخَفْضِ هُوَ الإِضَافَةُ أَوِ المُضَافُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُضَافٌ، لَا المُضَافُ مِنْ حَيْثُ هُوَ ظَرْفٌ، بِدَلِيلِ: غُلَامُ زَيْدٍ، وإِكْرَامُ زَيْدٍ. وفِي الفَاءِ مِنْ نَحْوِ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر:٢]: فَاءُ السَّبَبِيَّةِ، ولَا تَقُلْ: فَاءُ العَطْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ، أَوْ لَا يَحْسُنُ عَطْفُ الطَّلَبِ عَلَى الخَبَرِ، ولَا يُعْكَسُ.

(و) يَنبَغي أنْ تَقولَ (فِي نَحْوِ زَيْدٍ) بالجرِّ: كائناً (مِنْ) تَركيبِ: (جَلَسْتُ أَمَامَ زَيْدٍ): هُوَ (مَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ أَوْ بِالمُضَافِ، ولَا تَقُلْ: مَخْفُوضٌ بِالظَّرْفِ؛ لِأَنَّ المُقْتَضِي لِلخَفْضِ هُوَ الإِضَافَةُ أَوِ المُضَافُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُضَافٌ، لَا المُضَافُ مِنْ حَيْثُ هُوَ ظَرْفٌ، بِدَلِيلِ: غُلَامُ زَيْدٍ، وإِكْرَامُ زَيْدٍ) بجر زَيد في الموضِعينِ بالإضافةِ، فَعُلمَ أنَّه لا مدخلَ في الخفضِ لخصوصيَّةِ كونِ المضافِ ظرفاً.

(و) يَنبَغي أنْ تَقولَ (فِي الفَاءِ مِنْ نَحْوِ) قَولِهِ تَعالى: (﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر:٢]): هُوَ (فَاءُ السَّبَبِيَّةِ، ولَا تَقُلْ: فَاءُ العَطْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ، أَوْ لَا يَحْسُنُ) على اختلافٍ فيه (عَطْفُ الطَّلَبِ عَلَى الخَبَرِ، ولَا يُعْكَسُ).

اعلمْ أنَّ عَطفَ الطَّلَبِ على الخَبرِ مَنعَهُ البيانيُّونَ لكَمالِ الانقطاعِ بينَهما، وابنُ مالكٍ في بابِ المفعولِ معَه مِنْ كتابِ «التَّسهيلِ»، وابنُ عُصفورٍ في «شَرحِ الإيضاحِ»، ونقلَه عنِ الأكثرينَ وأجازَه الصَّفارُ[١] وجماعةٌ[٢]، مُستدلِّين بقولِهِ تَعالى في سورةِ البقرةِ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة:٢٥]، وفي سورةِ الصَّفِّ:

(١) هو القاسم بن علي بن محمد الأنصاري البطليوسي الصفار، شرح كتاب سيبويه (ت ٦٣٠هـ). «بغية الوعاة» ٢/ ٢٥٦.

(٢) انظر: «همع الهوامع» ٣/ ٢٢٥، و«موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» ص: ١٦٤.

....

﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف:١٣]، وفيه[١] لعدمِ تَعيُّنِهما للعطف في الآيتينِ لذلكَ[٢].

ألا يُرى أنَّ صاحبَ «الكشَّافِ» رَحِمَهُ ٱللَّهُ قالَ[٣] في آيةِ البَقرةِ: ليسَ المعتَمدُ بالعَطفِ الأمرَ حتَّى يُطلبَ لهُ مُشاكلٌ، بلِ المرادُ عَطفُ جُملةِ ثَوابِ المؤمنينَ عَلى جُملةِ عَذابِ الكافرينَ، كَقولكَ: زيدٌ يُعاقبُ بالقَيدِ والإرهاقِ، وبَشِّرْ عَمْراً بالعفوِ والإطلاقِ.

وقالَ[٤] الزَّمخشريُّ في آيةِ الصَّفِّ: إنَّ العَطفَ على ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ [الصف:١١] لأنه بمعنى: آمنوا.

وقالَ[٥] السّكاكيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الأمران معطوفان على قُلْ، مُقدَّرة قبلَ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة:٢١] وحَذفُ القولِ كَثيرٌ. وقيلَ[٦]: معطوفانِ عَلى أمرٍ مَحذوفٍ تقديرُه في الأولى: فأنذِرْ، وفي الثَّانيةِ: فأبشِرْ، كَما قالَ الزَّمخشريُّ في ﴿وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾ [مريم:٤٦]: إنَّ التَّقديرَ: فاحذَرْني واهجُرْني لِدلالةِ ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم:٤٦] عَلى التَّهديدِ.

إنْ أردتَ قُصوى هذا البحثِ فاطلبْ في أواسطِ البابِ الرَّابعِ من كتابِ: «مغني اللبيب»[٧].

---

(١) أي: في الاستدلال بالآيتين بحث. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

(٢) أي: لعطف الطلب على الخبر.

(٣) «الكشاف» ١/ ١٣٤.

(٤) المصدر السابق ٥٢٧/ ٤.

(٥) «مفتاح العلوم» ص: ١١٦.

(٦) «همع الهوامع» ٣/ ٢٢٥.

(٧) عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس. «مغني اللبيب» ص: ٦٢٧.

وفِي الوَاوِ العَاطِفَةِ: حَرْفُ عَطْفٍ لِمُجَرَّدِ الجَمْعِ.

وفِي حَتَّى: حَرْفُ عَطْفٍ لِلجَمْعِ والغَايَةِ.

وفِي ثُمَّ: حَرْفُ عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ والمُهْلَةِ.

وفِي الفَاءِ: حَرْفُ عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ والتَّعْقِيبِ. وإِذَا اخْتَصَرْتَ فِيهِنَّ فَقُلْ: عَاطِفٌ ومَعْطُوفٌ، كَمَا تَقُولُ: جَارٌّ ومَجْرُورٌ، وكَذَلِكَ إِذَا اخْتَصَرْتَ فِي نَحْوِ: ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾ [طه:٩١]، وأَنْ يَفْعَلَ: نَاصِبٌ ومَنْصُوبٌ.

وأَنْ تَقُولَ فِي إِنَّ المَكْسُورَةِ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ، تَنْصِبُ الاِسْمَ وتَرْفَعُ الخَبَرَ.

وتَزِيدَ فِي أَنَّ المَفْتُوحَةِ فَتَقُولَ: ....

(و) ينبغي أنْ تَقولَ (فِي الوَاوِ العَاطِفَةِ): هِيَ (حَرْفُ عَطْفٍ لِمُجَرَّدِ الجَمْعِ)، ولا تَزيدَ عَليه.

(و) تَقولَ (فِي حَتَّى: حَرْفُ عَطْفٍ لِلجَمْعِ والغَايَةِ).

(و) تقولَ (فِي ثُمَّ: حَرْفُ عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ والمُهْلَةِ).

(و) تَقولَ (فِي الفَاءِ: حَرْفُ عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ والتَّعْقِيبِ، وإِذَا اخْتَصَرْتَ) أي: إنْ أردتَ الاختِصارَ (فِيهِنَّ فَقُلْ: عَاطِفٌ ومَعْطُوفٌ، كَمَا تَقُولُ: جَارٌّ ومَجْرُورٌ، وكَذَلِكَ) تَقُولُ (إِذَا اخْتَصَرْتَ فِي نَحْوِ ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾ [طه:٩١]، وأَنْ يَفْعَلَ: نَاصِبٌ ومَنْصُوبٌ)، من غيرِ أنْ تَقولَ في لن: حَرفُ نَصبٍ ونَفيٍ واستِقْبالٍ، وفي أنْ: حَرفٌ مَصدريَّةٌ تَنصبُ المضارعَ.

(و) يَنبغي (أَنْ تَقُولَ فِي إِنَّ المَكْسُورَةِ) المُشدَّدةِ: هي (حَرْفُ تَوْكِيدٍ، تَنْصِبُ الاِسْمَ وتَرْفَعُ الخَبَرَ). [أ/ ٧٢]

/ (و) يَنبغي أَنْ (تَزِيدَ فِي أَنَّ المَفْتُوحَةِ فتَقُولَ): هي ....

حَرْفُ تَوْكِيدٍ مَصْدَرِيٌّ، تَنْصِبُ الِاسْمَ وتَرْفَعُ الخَبَرَ.

واعْلَمْ أَنَّهُ يُعَابُ عَلَى النَّاشِي فِي صِنَاعَةِ الإِعْرَابِ أَنْ يَذْكُرَ فِعْلاً ولَا يَبْحَثَ عَنْ فَاعِلِهِ، أَوْ يَذْكُرَ مُبْتَدأً ولَا يَتفَحَّصَ عَنْ خَبَرِهِ، أَوْ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً ولَا يُبيِّنَ مُتَعَلَّقَهُ، أو جُملةً ولَا يَذْكُرَ أَلَهَا مَحَلٌّ أَمْ لَا؟ أَوْ مَوْصُولاً ولَا يُبيِّنَ صِلَتَهُ وعَائِدَهُ.

وأَنْ يَقْتَصِرَ فِي إِعْرَابِ الِاسْمِ مِنْ نَحْوِ: قَامَ ذَا، أَوْ قَامَ الَّذِي عَلَى أَنْ يَقُولَ: اسْمُ إِشَارَةٍ، أَوْ: اسْمٌ مَوْصُولٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي إِعْرَاباً، ....

(حَرْفُ تَوْكِيدٍ مَصْدَرِيٌّ تَنْصِبُ الِاسْمَ وتَرْفَعُ الخَبَرَ) وإنَّما يُزادُ ذلكَ فَرقاً بينَهما.

(واعْلَمْ أَنَّهُ يُعَابُ عَلَى النَّاشِي فِي صِنَاعَةِ الإِعْرَابِ أَنْ يَذْكُرَ فِعْلاً) على بناءِ الفاعلِ وفاعلُه المستترُ راجعٌ إلى النَّاشي، وهو معَ فاعلِه ومَفعولِه في تأويلِ المصدرِ: مرفوع محلّاً على أنَّه نائبٌ عن فاعل، يُعابُ (ولَا يَبْحَثَ عَنْ فَاعِلِهِ).

(أَوْ يَذْكُرَ مُبْتَدأً ولَا يَتفَحَّصَ عَنْ خَبَرِهِ) كي لا ينسى ما تَقدَّمَ، ويُعربَه بما لا يَستحقُّه.

(أَوْ) يَذكرَ (ظَرْفاً أَوْ مَجرُوراً ولَا يُبيِّنَ مُتعَلَّقَهُ).

(أو) يَذكرَ (جُملةً ولَا يَذْكُرَ: أَلَهَا مَحَلٌّ) من الإعراب (أَمْ لَا؟).

(أَوْ) يَذكرَ (مَوْصُولاً ولَا يُبيِّنَ صِلتَهُ وعَائِدَهُ).

(و) يُعابُ (أَنْ يَقْتَصِرَ) النَّاشي (فِي إِعْرَابِ الِاسْمِ مِنْ نَحْوِ: قَامَ ذَا، أَوْ قَامَ الَّذِي) قَوله: (عَلَى أَنْ يَقُولَ): مُتعلِّقٌ بـ: يقتصر هُوَ (اسْمُ إِشَارَةٍ، أَوْ) هُوَ (اسْمٌ مَوْصُولٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي إِعْرَاباً) أي: كَونه اسمَ إشارةٍ أو اسمَ موصولٍ لا يَقتضي إعْراباً مَخصوصاً.

والصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: فَاعِلٌ وهُوَ اسْمُ إِشَارَةٍ، أَوْ هُوَ اسْمٌ مَوْصُولٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: لَا فَائِدَةَ فِي قَوْلِهِ فِي ذَا: إِنَّهُ اسْمُ إِشَارَةٍ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ فِي الَّذِي: إِنَّهُ اسْمٌ مَوْصُولٌ، فَإِنَّ فِيهِ تَنْبِيهاً عَلَى مَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ مِنَ الصِّلَةِ والعَائِدِ لِيَطْلُبَهُمَا المُعْرِبُ، ولِيَعْلَمَ أَنَّ جُمْلَةَ الصِّلَةِ لَا مَحَلَّ لَهَا.

قُلْتُ: بَلَى، فِيهِ فَائِدَةٌ؛ وهِيَ التَّنْبِيهُ إِلَى أَنَّ مَا يَلْحَقُهُ مِنَ الكَافِ حَرْفُ خِطَابٍ، لَا اسْمٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وإِلَى أَنَّ الاِسْمَ الَّذِي بَعْدَهُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ، نَعْتٌ، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ، عَلَى الخِلَافِ فِي المُعَرَّفِ بِـ(أَلْ) الوَاقِعَةِ بَعْدَ اسْمِ الإِشَارَةِ وبَعْدَ أَيُّهَا فِي: أَيُّهَا الرَّجُلُ.

ومِمَّا لَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ إِعْرَابٌ أَنْ يَقُولَ: ....

(والصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: فَاعِلٌ وهُوَ اسْمُ إِشَارَةٍ، أَوْ هُوَ اسْمٌ مَوْصُولٌ) فإنَّ فيهِ بيانَ كَونِه اسماً مَخصوصاً، وبيانَ استحقاقِه إعْراباً مَخصوصاً.

(فَإِنْ قُلْتَ: لَا فَائِدَةَ فِي قَوْلِهِ فِي ذَا: إِنَّهُ اسْمُ إِشَارَةٍ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ فِي) كَلمةِ (الَّذِي: إِنَّهُ اسْمٌ مَوْصُولٌ، فَإِنَّ فِيهِ تَنْبِيهاً عَلَى مَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ مِنَ الصِّلَةِ والعَائِدِ لِيَطْلُبَهُمَا المُعْرِبُ، ولِيَعْلَمَ أَنَّ جُمْلَةَ الصِّلَةِ لَا مَحَلَّ لَهَا. قُلْتُ: بَلَى، فِيهِ فَائِدَةٌ) أي: ليسَ الأمرُ كَما ذَكرتَ من عدمِ الفائدةِ في ذِكرِ كَونِه اسمَ إشارةٍ، بل فيه فائدةٌ (وهِيَ التَّنْبِيهُ إِلَى أَنَّ مَا يَلْحَقُهُ) أي: ذا (مِنَ الكَافِ حَرْفُ خِطَابٍ، لَا اسْمٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ، و) تنبيهٌ (إِلَى أَنَّ الاِسْمَ الَّذِي بَعْدَهُ)؛ أي: بعدَ: ذا، أو بعدَ اسمِ الإشارة (فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ، نَعْتٌ، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ، عَلَى الخِلَافِ فِي المُعَرَّفِ بِأَلْ الوَاقِعَةِ بَعْدَ اسْمِ الإِشَارَةِ وبَعْدَ: أَيُّهَا فِي: أَيُّهَا الرَّجُلُ) وأَيُّها الإنسانُ.

(ومِمَّا لَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ إِعْرَابٌ، أَنْ يَقُولَ) فِي: غُلامٍ مثلاً: من غُلامِ زيدٍ ....

مُضَافٌ، فَإِنَّ المُضَافَ لَيْسَ لَهُ إِعْرَابٌ مُسْتَقِرٌّ كَمَا لِلفَاعِلِ ونَحْوِهِ، وإِنَّمَا إِعْرَابُهُ بَحَسْبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ، فَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: فَاعِلٌ، أَوْ مَفْعُولٌ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، بِخِلَافِ المُضَافِ إِلَيْهِ، فَإِنَّ لَهُ إِعْرَاباً مُسْتَقِرّاً؛ وهُوَ الجَرُّ، فَإِذَا قِيلَ: مُضَافٌ إِلَيْهِ، عُلِمَ أَنَّهُ مَجْرُورٌ، ويَنْبَغِي أَنْ يَجْتَنِبَ المُعْرِبُ أَنْ يَقُولَ فِي حَرْفٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى: إِنَّهُ زَائِدٌ؛ لِأَنَّهُ يَسْبِقُ إِلَى الأَذْهَانِ أَنَّ الزَّائِدَ هُوَ الَّذِي لَا مَعْنَى لَهُ، وكَلَامُ اللهِ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ.

وقَدْ وَقَعَ هَذَا الوَهْمُ لِلإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ، ....

(مُضَافٌ، فَإِنَّ المُضَافَ) من حيثُ هو مضافٌ (لَيْسَ لَهُ إِعْرَابٌ مُسْتَقِرٌّ كَمَا لِلفَاعِلِ ونَحْوِهِ) مثل المفعولِ والمبتدأ وغيرِهما ممَّا له إعْرابٌ مُستقرٌّ (وإِنَّمَا إِعْرَابُهُ) أي: إعْرابُ المضافِ (بَحَسْبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ)[1] من العاملِ، مثل: جاءني غلامُ زيدٍ، ورأيتُ غلامَ زيدٍ، ومررتُ بغلامِ زيدٍ (فَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ:) هُوَ (فَاعِلٌ، أَوْ مَفْعُولٌ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، بِخِلَافِ المُضَافِ إِلَيْهِ، فَإِنَّ لَهُ) أي: للمضافِ إليهِ (إِعْرَاباً مُسْتَقِرّاً وهُوَ الجَرُّ، فَإِذَا قِيلَ: مُضَافٌ إِلَيْهِ عُلِمَ أَنَّهُ مَجْرُورٌ، ويَنْبَغِي أَنْ يَجْتَنِبَ المُعْرِبُ) مِنْ (أَنْ يَقُولَ فِي حَرْفٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى: إِنَّهُ / زَائِدٌ؛ لِأَنَّهُ يَسْبِقُ إِلَى الأَذْهَانِ أَنَّ الزَّائِدَ هُوَ الَّذِي لَا مَعْنَى لَهُ، وكَلَامُ اللهِ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ) أي: عن أن يكونَ ممَّا لا معنَى له؛ لأنَّ كله هُدًى وبَيانٌ، دَلَّ عليه قولُه عز وجل: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢]، و﴿هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة:١٨٥]. [أ/ ٧٣]

(وقَدْ وَقَعَ هَذَا الوَهْمُ) منْ أنَّ الزَّائدَ هو الَّذي لا معنَى له (لِلإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ،

(١) أي: على المضاف، فيكون إعرابه ما يقتضيه العامل. «كاشف القناع والنقاب» ص: ١١٣.

فَقَالَ المُحَقِّقُونَ: عَلَى أَنَّ المُهْمَلَ لَا يَقَعُ فِي كَلَامِ اللهِ تَعَالَى، فَأَمَّا مَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران:١٥٩] فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً لِلتَّعَجُّبِ، والتَّقْدِيرُ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ؟ انْتَهَى.

والزَّائِدُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ مَعْنَاهُ: الَّذِي لَمْ يُؤْتَ بِهِ إِلَّا لِمُجَرَّدِ التَّقْوِيَةِ والتَّوْكِيدِ، لَا المُهْمَلُ،

فَقَالَ: المُحَقِّقُونَ: عَلَى أَنَّ المُهْمَلَ) أي: الَّذي لا معنَى له (لَا يَقَعُ فِي كَلَامِ اللهِ تَعَالَى) لما مَرَّ من أنَّ كلَّه هُدًى وبيانٌ.

فإنْ قُلتَ: ممَّ ثَبتَ هذا الوهمُ إلى الإمامِ، مع أنَّه نَقل عنِ الغيرِ؟ قلتُ: نِسبةُ المحقِّقيَّةِ إلى قائلِ هذا القولِ تُوجبُ أنْ يَقولَ به، تأمَّلْ.

ولمَّا كانَ مظِنَّةُ أنْ يُقالَ: فَما تَقولُ في كلمةِ (ما) من قَولِه تَعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾؟ [آل عمران:١٥٩] أشارَ إلى الجوابِ بِقولِهِ: (فَأَمَّا) كَلِمَةُ (ما فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران:١٥٩] فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً لِلتَّعَجُّبِ، والتَّقْدِيرُ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ؟ انْتَهَى) كلام الإمام[١].

الواوُ في قَولِه (والزَّائِدُ) حاليَّةٌ، يَعني أنَّ الإمامَ وَهِمَ أنَّ معنَى الزَّائِدِ هو الَّذي لا معنَى لهُ، ولأجْلِ ذلكَ حَكمَ بعدمِ وقوعِه في كلامِ اللهِ تَعالى، والحالُ أنَّ الزَّائدَ (عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ مَعْنَاهُ: الَّذِي لَمْ يُؤْتَ بِهِ إِلَّا لِمُجَرَّدِ التَّقْوِيَةِ والتَّوْكِيدِ، لَا المُهْمَلُ)، ولذلك أجازوا وقوعَه في كَلامِ الله تَعالى بهذا المعنَى عَلى ما مَرَّ.

يعني: أنَّ وقوعَ الزَّائدِ في كَلامِ الله عز وجل بهذا المعنَى لا يُنافي كَونَه هُدًى وبياناً؛ لأنَّ مجرَّدَ التَّقويةِ والتَّوكيدِ يَكفيانِهما.

---

(١) «مفاتيح الغيب» ٢/ ١٢٤، ٩/ ٥١.

والتَّوْجِيهُ المَذْكُورُ فِي الآيَةِ بَاطِلٌ لِأَمْرَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةَ إِذَا خُفِضَتْ وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِهَا، نَحْوُ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١].
والثَّانِي: أَنَّ خَفْضَ ﴿رَحْمَةٍ﴾ حِينَئِذٍ يُشْكِلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ بِالإِضَافَةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي أَسْمَاءِ الِاسْتِفْهَامِ مَا يُضَافُ إِلَّا أَيٌّ عِنْدَ الجَمِيعِ، وكَمْ عِنْدَ الزَّجَّاجِ.
ولَا بِالإِبْدَالِ مِنْ مَا؛ لِأَنَّ المُبْدَلَ مِنِ اسْمِ الِاسْتِفْهَامِ لَا بُدَّ أَنْ يَقْتَرِنَ بِهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ، نَحْوَ: كَيْفَ أَنْتَ؟ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ؟
ولَا صِفَةً؛..

ولمَّا بيَّنَ مُرادَ مَنْ جَوَّزَ وقوعَه في القرآنِ تَعرَّضَ إلى تَوجيهِ الإمامِ، فقالَ: (والتَّوْجِيهُ المَذْكُورُ فِي الآيَةِ) أي: التَّوجيهُ بكَونِ لفظِ ما للاستِفْهامِ التَّعجُّبي في قولِهِ تَعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ حذراً منْ وقوعِ الزَّائدِ في القرآنِ (بَاطِلٌ لِأَمْرَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَا الِاسْتِفْهَامِيَّةَ إِذَا خُفِضَتْ) أي: إذا كانت مَجرورةً (وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِهَا) لحصولِ كَثرةِ الحروفِ المُفْضيةِ إلى الثِّقلِ الدَّاعي إلى الحذفِ كما مرَّ، (نَحْوُ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]).

(والثَّانِي: أَنَّ خَفْضَ ﴿رَحْمَةٍ﴾) في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ (حِينَئِذٍ) أي: حينَ كونِ ما استِفْهاميَّةً (يُشْكِلُ) أي: يَكونُ مُشكِلاً (لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ بِالإِضَافَةِ، إِذْ لَيْسَ فِي أَسْمَاءِ الِاسْتِفْهَامِ مَا يُضَافُ إِلَّا أَيٌّ عِنْدَ الجَمِيعِ) فإنَّه ممَّا يُضافُ استِفْهاماً بالاتفاقِ (وكَمْ عِنْدَ الزَّجَّاجِ).

(ولَا) يَكُونُ (بِالإِبْدَالِ مِنْ مَا؛ لِأَنَّ المُبْدَلَ مِنِ اسْمِ الِاسْتِفْهَامِ لَا بُدَّ أَنْ يَقْتَرِنَ بِهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ، نَحْوَ: كَيْفَ أَنْتَ؟ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ؟ ولَا) يَكُونُ (صِفَةً) أيضاً

لِأَنَّ مَا لَا يُوصَفُ إِذَا كَانَتْ شَرْطِيَّةً أَوِ اسْتِفْهَامِيَّةً.

وَلَا بَيَاناً؛ لِأَنَّ مَا لَا يُوصَفُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ عَطْفَ الْبَيَانِ كَالْمُضْمَرَاتِ، وكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ يُسَمُّونَ الزَّائِدَ صِلَةً، وبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ مُؤَكِّداً، وفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ.

(لِأَنَّ) لفظَ (مَا لَا يُوصَفُ إِذَا كَانَتْ شَرْطِيَّةً أَوِ اسْتِفْهَامِيَّةً، ولَا) يَكُونُ (بَيَاناً) أي عطفَ بيانٍ (لِأَنَّ مَا لَا يُوصَفُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ عَطْفَ الْبَيَانِ كَالْمُضْمَرَاتِ) لأنَّ عَطفَ البيانِ في الجوامدِ بمنزلةِ النَّعتِ في المشتقَّاتِ، فَما لا يوصفُ لا يُعطفُ عَليه عَطفَ البيانِ كالمضْمراتِ / [٧٤/أ] (وكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ يُسَمُّونَ الزَّائِدَ صِلَةً، وبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ مُؤَكِّداً)[١].

(وفِي هَذَا الْقَدْرِ) من القواعدِ والأحكامِ في هذا المختَصرِ عَلى طريقِ الاختصارِ (كِفَايَةٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ) لا لِمنْ تَغفَّلَه، فإنَّه ظَمآن ولو صُبَّ عَليه البِحارُ، ولقدْ أحسنَ المصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رَبطِ الخاتمةِ بالفاتِحةِ؛ إذ علَّقَ في الفاتِحةِ الاقتفاءَ[٢] جادةَ الصَّوابِ، وفي الخاتِمةِ الكفايةَ[٣] بالتَّأمُّلِ[٤]. هذا آخرُ ما تَيسَّر لنا إيرادُه بحمدِ اللهِ ومَنِّه.

---

(١) كثير من النحاة المتقدمين يسمُّون الزائد صلة؛ لكونه يُتوصل به إلى نيل غرض صحيح كتحسين الكلام وتزيينه، وبعضهم يسمِّيه مؤكداً لأنَّه يُعطي الكلام معنى التأكيد، وبعضهم يسمِّيه لغواً لإلغائه؛ أي: عدم اعتباره في حصول الفائدة به لكنْ اجتنابُ هذه العبارة الأخيرة في التنزيل واجبٌ؛ لأنه يتبادر إلى الأذهان من اللغو الباطل، وكلام الله تعالى منزَّهٌ عن ذلك. «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» ص: ١٧٢.

(٢) حيث قال: يقتفي متأملها جادة الصواب. «منه»

(٣) حيث قال: كفاية لمن تأمله. «منه»

(٤) الباء في قوله: «بالتأمل» متعلقة بـ: علق في قوله: إذ علق؛ أي: علق في الفاتحة الاقتفاء،=

....

وقدْ فرغَ من نقلِه إلى البياضِ مؤلِّفه الفقيرُ إلى الله الغنيِّ أحمدُ بن محمد الزيلي، ستر الله عيوبهما بلطفه الخفي والجلي، في اليوم الخامس والعشرين من شهر ذي القعدة المبارك، عام سبع وستين وتسعمائة، اللهم صل وسلم على حبيبك محمد ألف ألف تحية وألف ألف سلام، بعدد أنفاس الأنام، وقطرات الغمام والغمام على الدوام إلى يوم القيام، وعلى آله وصحبه وسلم، وعلى زمرة التابعين وتبعهم إلى الحال ما هبت الرياح، وقامت الجبال، والحمد لله رب العالمين على الدوام والكمال، في أيام دولةِ السُّلطانِ الأعظمِ، والخاقانِ المعظَّمِ، أبي النَّصرِ والفتحِ، سُلطان سليمان خان بنِ سلطان سليم خان بن سلطان بايزيد خان، خلد الله ملكه وأبَّد سلطنته، ونصر جنده، وهزم أعدائه بمنه وكرمه.

وكانَ التَّأليف في قَصبةِ زيله، حماها الله عن المكر والحيلة، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين.

= وفي الخاتمة الكفاية بالتأمل إشارة إلى لزوم التأمل فيهما للمستفيد. «منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»

فِهرِسُ الكِتابِ

المصادر و المراجع

- «إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر»، شهاب الدين عبد الغني الدمياطي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- «أخبار النحويين البصريين»، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى الباب الحلبي، القاهرة، ١٩٥٥م.
- «ارتشاف الضرب من لسان العرب»، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- «الأزهية في علم الحروف»، علي بن محمد الهروي (ت ٤١٥هـ) تحقيق: عبد المعين الملوحي دمشق، ١٩٧١.
- «الاستيعاب في أسماء الأصحاب»، عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، مطبعة مصطفى محمد بمصر، ١٩٣٩م.
- «أسد الغابة في معرفة الصَّحابة»، عز الدين بن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- «الأشباه والنظائر في النحو»، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حيدر آباد،

١٣٦٠هـ.

- «الاشتقاق»، أبو بكر بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- «الإصابة في تمييز الصحابة»، ابن حجر(ت٨٥٢هـ)، مطبعة مصطفى محمد بمصر، ١٩٣٩م.
- «الأصول في النحو»، أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، (د.ت).
- «الأصمعيات» (اختيارات الأصمعي)، عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٧، ١٩٩٣م.
- «الأعلام»، خير الدين الزركلي (ت ١٩٧٦م)، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٧٩.
- «إعراب الجمل وأشباه الجمل»، د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- «إعراب القرآن»، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨÷ـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.
- «البحر المحيط في التفسير»، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢هـ.
- «البداية والنهاية»، ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، بيروت، ١٩٦٦م.
- «الأمالي»، أبو علي القالي (ت ٣٩٦هـ)، عني به: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٢٤٤هـ/ ١٩٢٦م.

- «أمالي ابن الحاجب»، عثمان بن عمر جمال الدين ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح وسليمان قدارة، دار عمار، الأردن، ودار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- «أمالي ابن الشجري»، أبو السعادات هبة الله المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩١م.
- «إنباه الرواة على إنباه النحاة»، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.
- «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين»: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٢م.
- «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
- «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط١، ١٩٦٥م.
- «البلغة في تاريخ أئمة اللغة»، مجد الدين الفيروز أبادي، تحقيق: محمد المصري، وزارة الثقافة، سوريا ١٩٧٢م.
- «تاريخ بغداد»، أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الفكر، بيروت، (د. ت).
- «التبيان في إعراب القرآن»، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد

البجاوي الناشر: عيسى البابي الحلبي، (د.ت).

- «تذكرة الحفاظ»، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي ١٩٥٦م.
- «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، ١٩٧٦م.
- «التفسير الكبير المسمَّى مفاتيح الغيب»، الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٧هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- «تهذيب التهذيب»، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٥هـ.
- «جمهرة أنساب العرب»، أبو محمد علي بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- «الجنى الداني في حروف المعاني»، حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٣١هـ/ ١٩٩٢م.
- «حاشية جامع الفوائد على حل المعاقد بشرح متن على الإعراب»، ملا حسن بن احمد بن عبد الله، مكتبة الرسالة، ديار بكر، تركيا، (د.ت).
- «الحجة في القراءات السبع»، الحسين بن أحمد بن خالويه (٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ.
- «الحجة للقراء السبعة»، الحسن بن عبد الغفار الفارسي أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق/ بيروت،

ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- «حلية الأولياء»، أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٣٨م.
- «حماسة البحتري»، رواية أبي العباس الأحول، تحقيق: الأب لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٦٧م.
- «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب»، عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٨هـ/ ١٩٨٦م.
- «الخصائص»، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط٤، (د.ت).
- «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٩٧٣م.
- «درة الغواص في أوهام الخوص»، القاسم بن علي أبو محمد البصري (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات طرقجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- «ديوان أبي الأسود الدؤلي»، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، بيروت، ١٩٧٤م.
- «ديوان امرئ القيس»، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٥٨م.
- «ديوان أوس بن حجر»، تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت، ١٩٦٠م.
- «ديوان جران العود النميري»، تحقيق: نوري القيسي، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

- «ديوان جرير» بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.
- «ديوان حاتم الطائي»، د. فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، ١٩٦٩م.
- «ديوان رؤبة بن العجاج»، (مجموع أشعار العرب)، تحقيق: وليم بن الورد، لايبزغ، ١٩٠٣م.
- «ديوان طرفة بن العبد»، شرح الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٥م.
- «ديوان عبيد بن الأبرص»، تحقيق: حسين نصار، القاهرة، ١٩٥٧م.
- «ديوان عمر بن أبي ربيعة»، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.
- «(ديوان عمر بن الفارض» (ت ٦٣٢هـ)، مطبعة محمد عاطف، القاهرة، ١٩٥٦م.
- «ديوان كعب بن مالك»، تحقيق: سامي مكي العاني، بغداد، ١٩٦٦م.
- «ديوان مجنون ليلى للوالبي»، تحقيق: د. زكي المبارك، مطبعة الحلبي بمصر، (د.ت).
- «ديوان المتنبي»، فهرسه وشرحه، عبود أحمد الخزرجي خط يحيى سلوم العباسي، المكتبة العالمية، بغداد، (د. ت).
- «ديوان النابغة الذبياني»، تحقيق: كرم البناني، مكتبة صادر، بيروت، ١٩٥٣م.
- «ديوان أبي النجم العجلي»، صنعه علاء الدين آغا، الرياض، ١٩٨١م.
- «ديوان أبي نؤاس الحسن بن هانئ»، تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د.ت).

- «ديوان الهذليين»، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، نسخة مصورة عن دار الكتب، ١٩٦٥م.
- «رصف المباني في شرح حروف المعاني»، أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ت).
- «زهر الأكم في الأمثال والحكم»، الحسن بن مسعود نور الدين اليوسي، تحقيق: د. محمد حجي، الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٤٠١/ ١٩٨١م.
- «سر صناعة الإعراب»، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- «شذا العرف في فن الصرف»، أحمد الحملاوي، ضبطه: علاء الدين عطية، مكتبة ابن عطية (د.ت).
- «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»، أبو الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) دار الفكر بيروت، ١٩٨٨م.
- «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك»، علي بن محمد نور الدين الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- «شرح تسهيل الفوائد»، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- «شرح التصريح على التوضيح»، خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- «شرح ديوان الأعشى»، تحقيق: لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني بإشراف

كامل سليمان، دار الكتاب اللبناني، ط١، (د.ت).

- «شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري»، ضبطه عبد الرحمن البرقوقي، مطبعة السعادة، مصر، (د. ت).
- «شرح ديوان الحماسة»، أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي الشهير بالخطيب (ت ٥٠٢هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- «شرح ديوان الفرزدق»، عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية، ط١، ١٩٣٦م.
- «شرح ديوان عمر ابن الفارض»، الشيخان حسن البوريني وعبد الله النابلسي، دار التراث، بيروت، (د.ت).
- «شرح ديوان لبيد»، تحقيق: إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.
- «شرح شواهد المغني»، الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، لجنة التراث العربي، مصر، (د.ت).
- «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك»، بهاء الدين ابن عقيل (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١٤، ١٩٦٤م.
- «شرح الرَّضي على الكافي»، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- «شرح المعلقات السبع»، ابن عبد الله الحسين بن أحمد بن حسن الزوزني، مكتبة النهضة، بغداد، (د.ت).
- «شرح المفصل» للزمخشري، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدَّم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

- «شرح مقصورة ابن دريد»، عبد الله الصاوي، دار إحياء التراث القديم بوزارة المعارف، مصر، ط٣، (د.ت).
- «شرح هاشميات الكميت ابن زيد الأسدي بتفسير أبي ريساني أحمد بن إبراهيم القيسي»، تحقيق: د. داود سلوم، د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- «شعر زهير»، صنعة الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت، ١٩٨٠م.
- «شعر المتلمس الضبعي»، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، القاهرة، ١٩٧٠.
- «شعر المتوكل الليثي»، تحقيق: د. يحيى الجبوري، لبنان، ١٩٧١م.
- «شعر المثقب العبدي»، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، القاهرة، ١٩٧١.
- «الشعر والشعراء»، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ه)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٢هـ.
- «شعر المرار بن سعيد الفقعسي»، د. نوري حمودي القيسي، نشر في (شعراء أمويون، القسم الثاني).
- «شفاء العليل في إيضاح التسهيل»، أبو عبد الله السلسيلي، تحقيق: د. الشريف عبد الله الحسين، مكة المكرمة، ١٩٨٦م.
- «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»، جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، ١٩٨٥م.
- «صحيح البخاري» «الجامع المسند الصحيح المختصر»، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة،

ط١، ١٤٢٢هـ.

- «صحيح مسلم» «المسند الصحيح المختصر»، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
- «طبقات النحويين واللغويين»، محمد بن الحسن أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م.
- «عمدة القاري»، شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
- «غاية النهاية في طبقات القراء» لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، عني بنشره: برجستر أيسر، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٠م.
- «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب» «حاشية الطيبي على الكشاف»، شرف الدين الطيبي (ت ٧٤٣هـ)، د. محمد عبد الرحيم سلطان، ط١، ١٤٢٤هـ.
- «الفهرست»، ابن النديم (ت ٣٨٥هـ)، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
- «فهرس المطبوعات التركية»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.
- «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»، الإمام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن عوض، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- «القاموس المحيط»، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، دار الفكر، بيروت (د.ت).
- «قواعد الإعراب»، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور علي فودة نيل جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨١م، در سعادت.

- «كاشف القناع والنقاب»، المكتبة الحنفية، إستانبول، (د.ت).
- «الكافي في علم النحو»، ابن الحاجب جمال الدين المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
- «الكامل في التاريخ»، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، بيروت، ١٩٦٥م.
- «الكامل في اللغة والأدب»، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- «الكتاب»، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل»، جار الله محمد بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي بيروت، (د.ت).
- «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث»، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢هـ)، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.
- «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»، مصطفى بن عبد الله حاجي القسطنطيني (ت ١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- «اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير الجزري (ت ٦٢٠هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٨٠م.
- «اللباب في علل البناء والإعراب»، أبو البقاء العكبري البغدادي (ت ٦١٦هـ)، د.

عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

- «لسان العرب» محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، تحقيق: لجنة من العاملين بدار المعارف، مصر، (د.ت).
- «مجمع الأمثال»، أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
- «مراتب النحويين»، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٥م.
- «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها»، أبو الفتح عثمان بن جني، الشر: وزارة الأوقاف: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر، (د.ت).
- «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع»، علي بن سلطان محمد الهروي (ت ١٠١٤هـ)، عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة الرشيد، الرياض، ط٤، ١٤٠٤هـ.
- «المفصَّل في صنعة الإعراب»، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- «معاني القرآن» للأخفش، أبو الحسن المجاشعي البلخي المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: د. هدى محمد قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- «معاني القرآن»، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، (د.ت).

- «معاهد التنصيص على شواهد التلخيص»، عبد الرحيم أبو الفتح العباسي (ت ٩٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، علم الكتب، بيروت، (د.ت).
- معجم الأدباء ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، مطبعة دار المأمون، مصر، ١٩٣٦م.
- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
- المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، للإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله أحمد بن قدامة، دار الفكر، بيروت، ط٧، ١٩٨٦م.
- «مغني اللبيب» عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.
- «مفتاح العلوم»، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦هـ) ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- «المقتضب»، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، علم الكتب، بيروت، (د.ت).
- «المقرب»، علي بن مؤمن أبن عصفور(ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري والدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.
- «مقيد شرح القواعد» «حل المعاقد شرح القواعد»، المكتبة الحنفية، إستانبول، (د.ت).
- «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب»، خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم مجاهد، دار الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٦م.

- «النجوم الزاهرة في معرفة ملوك القاهرة»، أبو المحاسن جمال الدين بن تغري بردي الأتابكي (ت ٨٧٤هـ)، نسخة مصورة عن دار الكتب القاهرة، (د.ت).
- «النحو الوافي»، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط١٥، (د.ت).
- «نزهة الألباء في طبقات الأدباء»، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت٦٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٩٨٥م.
- «النشر في القراءات العشر»، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- «هدية العارفين» «أسماء العارفين وآثار المصنفين في كشف الظنون»، إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٢م.
- «همع الهوامع» في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، بمصر، (د.ت).
- «الوافي بالوفيات»، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: هلمت ريتر، ط٢، ١٩٦١م.
- «وفيات الأعيان وأنباء الزمان»، شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٥م.

فهرس الآيات القرآنية

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾	٣٠	١٦٣
﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾	٣٤	١٥٨
﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾	٣٥	٨٠
﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾	٣٦	٢٥١
﴿قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾	٦٧	٢٨
﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾	٧١	٥٥
﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ﴾	٩١	١١٨
﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	٩٦	٢٣٣
﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِۦمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾	١٢٧	١٥٩
﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِۦمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾	١٢٧	٢٥٦
﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِۦمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾	١٣٢	٦٠
﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾	١٤٣	٢٠٤
﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ﴾	١٤٤	٢٤٨
﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ﴾	١٨٤	٢٠٧
﴿هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ﴾	١٨٥	٢٨٥
﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ﴾	١٩٧	٢٦١
﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ﴾	٢١٤	٩٣
﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾	٢١٤	٩٣
﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾	٢١٤	١٧٨

﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾	٩	٧٦
﴿لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾	٢٨	١٩٢
﴿قُلْ إِن تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾	٢٩	٢٠٠
﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾	٣٠	٢٣٤
﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾	٥٩	٩٣
﴿وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾	١٣٥	٢١٧
﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾	١٤٢	٢٥٣
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾	١٥٩	١٩٥
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾	١٥٩	٢٧٣
سورة النساء (٤)	الآية	الصفحة
﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾	٩	٢٣١
﴿مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾	٩	٢٣١
﴿وَأَن تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾	٢٥	٢٠٧
﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾	٢٨	٢٠٧
﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾	٤٣	٥٨
﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾	٧٣	٢٣٥
﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾	٧٨	١٩٥
﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾	١١٧	٢٠٢

﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾	٤٠	٢٠١
﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾	٤٠	١٥٧
﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾	٤٠	١٥٧
﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟﴾	٩٢	١٤٩
﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾	١٠٧	٢٠١
﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾	١١٢	٢٥٨
﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾	١١٢	٢٥٩
﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾	١٢٤	٢٢٠
سورة يونس (١٠)	الآية	الصفحة
﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	١٠	٢١١
﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾	١٥	٢٦٧
﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾	٢١	١٥٥
﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾	٥٣	١٧٤
﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾	٦٥	٨٣
﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾	٦٥	٨٣
﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾	٦٨	٢٠١

سورة النمل (٢٧)	الآية	الصفحة
﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾	٣٠	٣٢
﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾	٣٥	٢٦٢
﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾	٣٩	٥٢
﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾	٤٦	١٩٨
سورة القصص (٢٨)	الآية	الصفحة
﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾	٧	٢٥٦
﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ﴾	٢٨	٢٢٠
﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾	٧٩	١٢٦
سورة العنكبوت (٢٩)	الآية	الصفحة
﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾	١٥	٢٥٥
﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾	٣٣	٢٠٨
﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾	٥٨	١٠١
سورة الروم (٣٠)	الآية	الصفحة
﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾	٢٥	١٤٨
﴿إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾	٢٥	١٥٦
﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	٣٦	٧٣

﴿ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي ﴾	٢٧	٢٦٣
﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾	٢٩	١٥٦
﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾	٣٢	٢٠٤
﴿ لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ ﴾	٤٠	١٩٢
﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾	٥٢	٢١٧
سورة الصافات (٣٧)	الآية	الصفحة
﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴾	٧	٨٣
﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾	٨	٨٣
﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾	٧-٨	١١١
سورة ص (٣٨)	الآية	الصفحة
﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾	٨	١٦٦
﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾	٢٦	٢٦٨
﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾	٥٠	٢٥٩
﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾	٧٥	١٩٤
﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾	٧٥	٢٦٢
سورة الزمر (٣٩)	الآية	الصفحة
﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	٩	٢٧
﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾	٥٧	١٤٢
﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي ﴾	٥٩	١٤٢

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولًا﴾	٥١	٢٣٦
سورة الزخرف (٤٣)	الآية	الصفحة
﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ﴾	٣٥	٢٠٤
﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾	٣٩	١٦١
﴿أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾	٣٩	١٦١
﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾	٨٠	١٤٣
﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ﴾	٨٤	١١٦
سورة الأحقاف (٤٦)	الآية	الصفحة
﴿فَلَوۡلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرۡبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾	٢٨	١٩٨
سورة الفتح (٤٨)	الآية	الصفحة
﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ﴾	٢٧	١٤٩
سورة الحجرات (٤٩)	الآية	الصفحة
﴿لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ﴾	٧	٢٣٢
﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ﴾	٩	١٨٠
﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾	١٤	١٦٨
سورة الذاريات (٥١)	الآية	الصفحة
﴿يَسۡـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾	١٢	٦٣

﴿فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ﴾	٨٦-٨٧	١٩٩
سورة الحديد (٥٧)	الآية	الصفحة
﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾	٢٦	٢٥٥
﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾	٢٩	٢٧٣
﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾	٢٩	١٩٥
سورة المجادلة (٥٨)	الآية	الصفحة
﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى﴾	١	٢٤٢
﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾	٢	٢٦٧
﴿أُمَّهَٰتِهِمْ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾	٢	٢٠١
سورة الصف (٦١)	الآية	الصفحة
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	١٠	٩٤
﴿تُؤْمِنُونَ﴾	١١	٢٨١
﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾	١١	٩٤
﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾	١٣	٢٨١
سورة الجمعة (٦٢)	الآية	الصفحة
﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾	٥	١٠٨
﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟﴾	١١	١٤٩
﴿مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾	١١	٢٦١

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأعلام

فهرس الموضوعات

9 786057 278326
ISBN:978-605-72783-2-6